

# فِي لِنِقْدِ اللُّغَوِيِّ

## دِرَاسَةٌ نَقْوِيْمِيَّةٌ

تأليف  
الدكتور عبد الفتاح سليم  
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت. ٧٩٠٠٨١٨

# فِي لِنَقْدِ اللُّغَوِيِّ

## دِرَاسَةٌ نَقْوِيْمِيَّةٌ

تأليف  
الدكتور عبد الفتاح سليم  
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

الناشر

**مكتبة الآداب**

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ١١٥١١١٠٠

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الأحباب (علم حسون)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه دراسة في خمسة كتب، عرضت لتخطئة بعض من الاستعمال اللغوي أو لتصويبه، وهي دراسة قصدت من ورائها أن أبين المنهج التصويبي في كل كتاب، وأن أناقش كل استعمال صوبوه أو لحنوه، بعرضه على كلام العرب وقواعد اللغة والنحو، ثم بتوضيح المعيار الذي ينبغي أن نحتكم جميعاً إليه في نقد استعمال ما.

وليس بجميل منك ولا محمود أن تبادر فتقول: إن هذا الذي تصنعه الآن - أنت وأمثالك - ليس إلا صناعة كاسدة، سارت دونها الركبان، وتخلفت هي عن حضارة الزمان! ما قيمة البحث في «زيد وعمرو»، وهذا مرفوع، وذاك منصوب أو مجرور أو مجزوم؟ ما قيمة هذا، وما فائدته، وأنت حيث أنت، والناس من حولك بالعلم يسرعون، وإلى التقدم يهرعون؟

لا تقل لي ذلك تصريحاً أو تلميحاً أو تلويحاً بغمز أو همز أو لمز؛ فإن لدى جواباً واحداً لا أحيده عنه، وهو أن العالم كله - مع عنايته بالعلم التطبيقي وتسخير مصلحته - لم يُغفل لغته، بل أولاهها كل عناية، وجدَّ في نشرها في كل بلد يدخله أو يعاونه، وأنفق في سبيل ذلك - ولا يزال ينفق - كلَّ غالٍ. وأنت بعينيك تراه يقيم المدارس ويبني الجامعات في غير أوطانه؛ لنشر لغته وثقافته في ذلك البلد المحتاج بعد أن يلوح له بالمساعدة أياً كانت.

وكم قرأنا وسمعنا أن الأمم الراقية لا تسمح لأحد أن يخطئ في لفظه من ألفاظ لغتها؛ نطقاً أو كتابةً، وإن كان من غير أبنائها، وكم أهملت مراسلات، ولم تلب رغبات، بل كم ردت رسائل علمية؛ لبضعة أخطاء لغوية وردت بها! أما نحن - هنا في بلادنا - فتشيع الأخطاء اللغوية - تحت السمع والبصر - في وسائل الإعلام، وفي المدارس، وفي الجامعات؛ تلامذة ومدرسين وأساتذة، وفي المؤلفات اللغوية وغير اللغوية، وكل من حصل على شهادة جامعية، أو وصل إلى درجة علمية يرى أنه فوق اللغة، ويعدُّ نفسه أمةً فيها؛ له أن يقول، وعلينا أن نُفسر له ونؤوِّل، وكأنه من عصر الاحتجاج، ولا رقيب ولا منكر ولا

حسب! وسبحان الله، حسبنا ونعم الوكيل.

انظر حولك وتأمل، ترى أمّا أضاعت لغتها، فضاع دينها، وضاعت هي أيضاً، ولم تنل ما تمننت ورجت، بل غدت عبرة ومثلاً، وأمست كمن قال الله فيه: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]. وأنت على المختبر؛ فلا يَجْمُلُ بك أن تنخدع بقول مَعْسُولٍ أو مَخْسُولٍ، يقودك إلى ضياع محتوم.

حِرْصُكَ على لغتك، مِنْ حِرْصِكَ على دينك، وعلى وطنك، وعلى قوميتك، بل على إنسانيتك، وهو الكفيل بأن يحترمك العدو قبل الصديق، وإن كنت فقيراً مُعْدَمًا.

أما عدم اكتراثك بلغتك، واستخفافك بها وبعلمائها وبنادسيها، ومحاولتك «التأقف» بحشر الكلمات الأعجمية في أحشاء كلامك العربي، بله التأليف فيها أو الترجمة إليها بالأساليب السقيمة، غير المؤدية لمعانيها إلا بتصيد بعد عناء؛ أما إن جرى منك ذلك فهو مَجْلَبَةٌ عارٍ لك ولأمتك، وصغارٌ في عين عدوك، وكم لك من أعداء!، ومَضِيعَةٌ لكل ما زرع الأجداد، وثمر الأبناء، وورث الأبناء.

يدك على يدي، وقلبك مع قلبي، وليكن تفكيرك تفكيري، وحُبك للغتنا الشريفة وفق حبي. كلنا يسعى ويجد في الاحتفاء بعروبتنا وعريبتنا الفصحى الواحدة، ويسهر على بقائها ونقاها، ويصلح - بكل دقة وعناية وحب - ما قد يفسد الآخرون من ألفاظها أو تراكيبيها، ودعك من هؤلاء المخدوعين الواهمين، وعسى أن تزيح الأيام عن أسماعهم وقرأ، وعن أعينهم غشاوة، فيثوبوا بعد شرود، ويثوبوا بعد عصيان، وليكن ذلك قبل فوات الأوان.

بقي أن أسرد لك أسماء الكتب التي شملتها هذه الدراسة، وهي:

- ١- كتاب (الكتابة الصحيحة) للأستاذ زهدى جار الله.
- ٢- كتاب (لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط) للدكتور إبراهيم درديري.

- ٣ . كتاب (من الأخطاء الشائعة في اللغة والنحو والصرف) للدكتور محمد أبو الفتوح شريف .
- ٤ . كتاب (معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة) للأستاذ محمد العدناني .
- ٥ . كتاب (أخطاء الفناها) للأستاذ نسيم نصر .
- أسأل الله - عز وجل - العون والتوفيق .

عبدالفتاح السيد سليم  
الأستاذ بكلية اللغة العربية  
جامعة الأزهر

العاشر من ربيع الآخر، سنة ١٤٢٢ هـ  
السيدة زينب  
الأول من يوليو، سنة ٢٠٠١ م



# الكتابة الصيية

تأليف  
زهدى جار الله

المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع

سنة ١٩٧٧م

بيروت



«نشر في المجلد السابع»

«العدد الثالث»

«محرم ١٤٠٧هـ / سبتمبر ١٩٨٦م»

«الصفحات: من ٣٦٠ إلى ٣٧٥»

«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

الفصحى... لغة آبائنا وأجدادنا، والحافظة لتراثنا، والجامعة لامتتنا الإسلامية من حيث تتوزعها الأمكنة، وتتنازعها المذاهب والأهواء، وهي - من قبلُ ومن بعدُ - لغة القرآن الكريم، المتزلُّ على رسول الله ﷺ بلسان عربي مبين.

وكلُّنا يحب الفصحى، ويحرص على حمايتها، ويأمل أن يراها فتيّة ناصعة، وأن يسمعها نقيّة مُبرّأة من أوضار اللحن وأسقام الخطأ، ولكن الحب وحده لا يكفي لحماية، ولا يُلغ غاية؛ وإنما لا بد لكل محب من سلاح، ولا بد للسلاح من دُرّية عليه، وإجادة استعمال؛ لئلا يَضيرَ أهله من حيث أريد له أن يُفيد. وسلاحُ من يعرض للصواب والخطأ في اللغة لا بد فيه من أمورٍ أهمها ما يأتي:

- ١- حُسْنُ تناول المعاجم اللغوية الموثوق بها، وبَصَرٌ بطرائقها في عرض المادة اللغوية؛ إذ منها ما يعرض الرأى وضده؛ وَفَقًا لآراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن المسائل القياسية في التصريف، ويهتم بالسماع.
  - ٢- مراعاة أن الكلام ليس كُلُّهُ على درجة واحدة من الفصاحة؛ فمنه الأفصح، والفصيح، والقليل، والنادر، والشاذ، ومنه لهجات القبائل الخاصة التي اشتهرت بفصاحتها وبعدها عن اللحن، ولا يقال فيما ورد على واحد من ذلك: إنه خطأ لكونه كان مُستعملاً في عصور الاحتجاج؛ وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك، وخالف الوارد والقواعد.
  - ٣- معرفة معظم آراء علماء اللغة في المسألة التي يعرض لنقلها، والوقوف على أدلة كل منهم، ثم ترجيح المختار، على حسب قوة الدليل.
- وبين يديّ الآن كتابٌ من كتب اللحن هو (الكتابة الصحيحة) للأستاذ الفاضل «زهدي جارالله» من نشر «الأهلية للنشر والتوزيع» ببلنّان، سنة ١٩٧٧م. وأشهد أني تصفحت الكتاب إبان ظهوره على عَجَلٍ، فلمست فيه بعض الهنات، شأن كثير من الكتب التي تصدر هذه الأيام، عارضةً بعض الاستعمال اللغوي على معيار الصواب والخطأ، ويومئذ هممتُ بتعقب هذه الهنات، ولكن صرفني عن ذلك شواغل الأيام.

وهانذا أعود إليه - والعودُ أحمد - دارساً، متأنياً، مُنعمًا فيه النظر، ولا سيما بعد أن شاع الكتاب، وذاع أمره بين الناشئة وكثير من المتخصصين.  
وأمرٌ آخرُ حفزني إلى العود، هو ما جاء في مقدمة الكتاب من ثناء عليه من صاحبه أولاً، فقد قال عنه: «إن من أهدافه «المساهمة (كذا!) في تحسين أساليب الكتابة، وفي حفظ اللغة في مستواها العالی، وأنه اعتمد في وضعه على المراجع المعتمدة في هذا الموضوع والموثوق بها» ثم ذلك الثناء الذي جرى عليه من أساتذة كرام لهم جهدهم المشكور في البحث اللغوي، ولهم مكاتبتهم العلمية بين الخاصة من المثقفين، حتى لقد ذهب أحد هؤلاء الأفضلين إلى أن هذا الكتاب «عملٌ قومی إلى جانب كونه أبحاثاً لا يُستغنى عنها في حياتنا اللغوية اليومية!!»

وأول ما يَفْجُؤُكَ في هذا الكتاب إيجازه المُخِلُّ - حيث لا يستدعى المقام ذلك - فهو قائم على طريقة (الخطأ و صوابه) مع ذكر الأمثلة غير المحتج بها كثيراً؛ فلا عَرَضَ لرأى، ولا مناقشة لمذهب، ولا حجة لقوى، ولا توجيه لضعيف، وكان الألفاظ والأساليب عنده مُسلّماً بالطبع، مُوزَّعةً بين خطأ مرذول و صواب مقبول، ولا شيء بين ذلك! وما هكذا تُوردُ المسائل اللغوية، ولا سيما ما يتعلق منها بالصواب والخطأ.

وبعد هذه الملاحظة العامة أنتقل إلى الملاحظات التفصيلية:

### أولاً: مراجع الكتاب

ذكر المؤلف في المقدمة أنه «اعتمد في وضع هذا الكتاب وفي اختيار الأمثلة له والشواهد والقواعد على المراجع المعتمدة في هذا الموضوع والموثوق بها، وأنه أفرد لها مكاناً في آخر الكتاب»، والملاحظ على هذه المراجع:

- 1- خلُّوها من الرجوع إلى كتب اللحن المختصة مثل: «درة الغواص» للحريري، و«تقويم اللسان» لابن الجوزي، و«تثقيف اللسان» لابن مكي الصقلي، و«لحن العوام» للجواليقي، و«فصيح ثعلب» و«ذيل الفصيح» للبغدادي، و«الاقضاب» للبطلاني، و«التبیهات على أغاليط الرواة» لعلی ابن حمزة البصري، و«لحن العوام» للزبيدي. إلى جانب المؤلفات الخاصة

بموضوع الصواب والخطأ في العصر الحديث، وهي كثيرة، وحاجة المؤلف إلى هذه الكتب وما مثلها تفوق حاجته إلى ما رجع إليه .

٢- خُلُوها كذلك من كتب النحو والصرف الموثوق بها، دقة وإحاطة؛ فكل مراجعته من كتب النحو والصرف: شرح ابن عقيل، والنحو الوافي، ومبادئ العربية للشرتوني - الجزء الرابع - فأين إذن كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وجمل الزجاجي، ومفصل الزمخشري، ومغنى ابن هشام، وارتشاف أبي حيان، وشروح هذه الكتب وأمثالها، مما يعرفه المتخصصون، ولا يليق أن يجهله الباحثون؟! .

٣- خُلُوها كذلك مما يُحتجُّ به؛ فالدواوين الشعرية التي رجع إليها لم يُفد منها إلا حشو أمثلة فقط، شعراً ونثراً، وهي أمثلة لا تنهض حجةً لتخطئة استعمال أو تصويبه؛ لكونها عمَّن لا يحتج بكلامه .

#### ثانياً: شواهد الكتاب

لم يعتمد المؤلف على من يُحتجُّ بكلامهم في عصور الاحتجاج، كما هو شأن من يُعنى بالدراسات اللغوية عامة، وبالدراسة النحوية أو الصرفية خاصة؛ فالشواهد التي جاءت في (الكتابة الصحيحة) ليس فيها من المحتجِّ به إلا أبيات معدودة، أما أغلب تلك فهي لشعراء وغيرهم ممن جاءوا بعد عصر الاحتجاج حين ظهر اللحن وتفشى، ونُجِّل فيما يلي من اعتمد عليهم الأستاذ زهدى جار الله، فصَحَّ باستعمالهم أساليب وألفاظاً لغوية عدّها من قبيل الخطأ:

- ١- أبو تمام؛ استشهد بشعره في الصفحتين [٣٤١-٥٦].
- ٢- أبو فراس؛ استشهد بشعره في الصفحات: [١٨٤-١٦٠-٦٠-٢٤].
- ٣- أبو العتاهية، استشهد بشعره في الصفحة [٢٢٢].
- ٤- ابن الفارض، استشهد بشعره في الصفحات: [١٦٢-١٢٣-١١٩].
- ٥- البحترى، استشهد بشعره في الصفحتين: [١٩٠-١٢٩].
- ٦- المتنبي، استشهد بشعره في الصفحات: [٣٢-٣٣-٣٧-٧٦-٩٥-١٧٠-١٧٩].
- ٧- ابن زيدون، استشهد بشعره في الصفحتين: [١٥٩-٧٩].

- ٨- البهاء زهير، استشهاد بشعره في الصفحات: [٧٩-١٧٩-١٩٦-٢٦٩].
- ٩- أبو نُوَاسٍ، استشهاد بشعره في الصفحة [٣٤١].
- ١٠- الشريف الرضوي، استشهاد بشعره في الصفحة [٢٥٣].
- ١١- صفى الدين الحلبي، استشهاد بشعره في الصفحة [١١٨].
- ١٢- الطغرائي، استشهاد بشعره في الصفحة: [٢٦١].
- ١٣- أبو العلاء المعري، استشهاد بشعره في الصفحتين: [٧٢-١٢١].
- ١٤- ديك الجن، استشهاد بشعره في الصفحة: [٣٢].
- ١٥- شعراء مجهولون، استشهاد بأشعارهم في الصفحات: [١٥-١٦-١٨-٢٠-٢١-٢٣-٢٤-٢٦-٢٧-٢٩-٣٠-٣٢-٣٤-٣٧-٤٠-٤٢-٤٤-٤٦-٥٠-٥٢-٥٧-٦١-٦٢-٧٠-٧١-٨١-٨٥-٩٥-١٠٢-١١١-١٣٥-٢٥٣].
- [٢٦١].
- ١٦- الجاحظ، استشهاد بكلامه في الصفحات: [١٦-٢٠-٤٠-٧٨-٨١-١٠٤-١١٠-١٢٠-١٣٣-١٣٥-١٣٩-١٤٥].
- ١٧- الحريري، استشهاد بكلامه في الصفحات [٤٣-٤٤-٧٣-٩٦-٩٧-١٠٤-١٠٨-١٣٥-١٣٨-١٦٢-١٨٣-٢٠٨-٢٤٤].
- ١٨- ابن المقفع، استشهاد بكلامه في الصفحات: [٤٤-٦١-٨٢-١٠٤-١٢٧-١٣٨-١٦١-٢٢٤].
- ١٩- ابن قتيبة، استشهاد بكلامه في الصفحات: [٧١-٨٤-٩٧-١٧٧-١٩٠-٢٢٥].
- ٢٠- الحسن البصري، استشهاد بكلامه في الصفحتين: [١٣٩-٢٦٤].
- ٢١- القالي، استشهاد بكلامه في الصفحات: [٨٤-١٣٠-١٧٠].
- ٢٢- زياد، استشهاد بكلامه في الصفحات: [٨١-١٢١-١٥٩].
- ٢٣- ابن خلدون، استشهاد بكلامه في الصفحة: [٣٤١].
- ٢٤- أقوال غير منسوبة، استشهاد بها في الصفحات: [١٦-٧٠-٧١-١١١-١٢٦-١٣٣-١٣٨-١٥٣-١٧٢-١٩٧-٢١١].
- ٢٥- كما ورد في الكتاب الاستشهاد ببعض الأحاديث الشريفة في الصفحات:

[٢٢-٢٦-٢٩-٣٦-٤٠-٧١-٧٢-٨٣-٩٧-٩٩-١٠٧-١٠٨-١١٩-١٢٩  
-١٣٣-١٤٢-١٤٧-١٤٩].

ومعروف أن الاستشهاد بالحديث موضع خلاف بين العلماء.

### ثالثاً: التخطئة والتصويب

#### ١- استعمال خطأ، وتصحيح خطأ:

\* يرى أن استعمالهم (أَبَقَ فُلَانٌ) بمعنى ارتكب الموبقات خطأ، صوابه (وَبَقَ) [ص ١٤].

وكلتا اللفظتين (أبق - وبق) لا يفيد معنى ارتكاب الموبقات، فد(أبق)، تفيد معنى الهرب، و(وبق) تفيد معنى الهلاك، الذي قد يتج عن الذنوب أو غيرها؛ جاء في اللسان: وَبَقَ الرَّجُلُ يَبِقُ، وَوَبِقَ يَوْبِقُ، وَاسْتَوْبِقُ بِمَعْنَى هَلَكَ، وَيَعْدَى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ: أَوْبِقَهُ بِمَعْنَى أَهْلَكَه. وَجَاءَ (المُوبِقُ) بِمَعْنَى مَكَانِ الْهَلَاكِ، أَوْ بِمَعْنَى الْحَاجِزِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، أَوْ الْمَوْعِدِ، أَوْ الْمَحْبِسِ، وَبِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فَسَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُوبِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا﴾ [الشورى: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢]، وجاء في الحديث: «ولو فعل الموبقات» أى الذنوب المهلكات، أطلق على الذنوب (موبقات)؛ لأنها تؤدي إلى الهلاك.

وإذن فالصواب أن يقال: أوبق الرجل: أى أتى بذنب يسوقه إلى الهلاك.

\* ويرى أن استعمالهم (استأذن منه) - بمعنى طلب الإذن - خطأ، صوابه استأذنه، [ص ٢٧].

وهذا صحيح؛ لأن زيادة الهمزة والسين والتاء إذا كانت للطلب نقلت الفعل اللازم إلى التعدى، ولكنه بعد هذا ذكر أنه يصح أن نقول: استأذن له عليه؛ بمعنى طلب الإذن للدخول، وذلك الاستعمال غير وارد فيما بين أيدينا من معاجم اللغة، والوارد في اللسان: «استأذنه: طلب منه الإذن، وأذن له عليه: أخذ له منه الإذن، يقال: أئذَن لى على الأمير...».

\* ويرى أن استعمالهم (الشكل البيضاوى) خطأ، صوابه (الشكل البيضوى)

[ص ٣٦]

وكلاهما خطأ؛ أما الأول فلأنه نسبة إلى بيضاء - الصفة من الألوان - وهو

غير مقصود، وأما الثانی الذي صوّب به فهو نسبة إلى (بيضا) بالقصر إن كان مستعملاً - وهو غير مقصود ولا مفهوم أيضاً؛ لأن المراد هو النسبة إلى (البيضة) وذلك يكون بحذف التاء فقط؛ فيقال: الشكل البيضي  
\* ويرى أن استعمالهم (الحيوانات البيوضة) خطأ، صوابه (الحيوانات البيوضة) [ص ٣٦].

وفي تصويبه هذا مأخذان:

أحدهما: أن وزن فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه التاء.

وثانيهما: أن لفظ (الحيوان) اسم يقع على كل شيء حتى؛ فكل ذي روح حيوان، والجمع والواحد فيه سواء، فلا يُجمع ولا يثنى.  
\* ويرى أن استعمالهم (اجتمع مع الوزير) خطأ، صوابه: (اجتمع بالوزير) أو (اجتمع إلى الوزير) [ص ٦٨].

وكُلُّ ذلك خطأ؛ فالفعل (اجتمع) من أفعال المشاركة التي تقع من غير الواحد؛ فالأصل فيها أن يكون مرفوعاً مثني أو جمعاً أو مفردات متعاطفة بالواو فقط من بين حروف العطف؛ لأنها هي التي تدل على الجمع المطلق، هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال (مع) أو (الباء) مع تسليمه بعدم الورد عمّن يحتج بكلامه. وكذلك قولهم (اختلط مع الناس) وصوابه عنده (اختلط بالناس) - [ص ١١٢] - وكُلُّ ذلك غير فصيح؛ لما ذكرناه سابقاً.  
\* ويرى أن استعمالهم (كان مريضاً ولا ريب) خطأ، صوابه (كان لا ريب مريضاً) أو (لا ريب أنه كان مريضاً) [ص ١٢٧].

وما خطأه صحيح لا شبهة فيه، أما ما صوّب به: ففي الأول الفصل بين اسم كان وخبرها بفواصل أجنبي، وهو غير مستحسن، ومثل هذا ما خطأه أيضاً في [ص ١٨٢] من قولهم (كان عظيماً ولا شك).

\* ويرى أن استعمالهم (شراك الصائد) بمعنى حباته خطأ، صوابه (أشراك الصائد) ومفردتها شرك - بفتحتين [ص ١١٧].

أما (الأشراك) فلم يرد، والوارد هو (شرك) بفتحتين، على أنه جمع مفردة (شركة) بالتاء، كما ورد الجمع (شرك) بضميتين، وهو نادر

\* ويرى أن استعمالهم (عَفَّ عليها الزمن) بمعنى محابها، خطأ، صوابه (عَفَّها الزمن) [ص ٢٥٤].

و(عَفَّ) بمعنى (محا) غير موجود في صحاح المعاجم، وإنما الموجود بهذا المعنى هو (عفا)؛ فالصواب هو (عَفَّاهَا الزمن) أو (عَفَّتْ هِيَ) بمعنى زالت؛ فالفعل يستعمل لازماً أو متعدياً.

\* ويرى أن استعمالهم (هذا أقل من ذلك بقليل) خطأ، صوابه (هذا أقل قليلاً من ذلك) [ص ٣٠٢].

وكلاهما خطأ؛ إذ لا معنى لزيادة (بقليل أو قليلاً) بعد اسم التفضيل هنا؛ لأن المنصوب على التمييز بعد اسم التفضيل يكون معناه غير معنى اسم التفضيل؛ تقول: هو أكثر فضلاً، وأشدُّ بأساً...، ولا تقول: هو أقوى قُوَّةً ولا أكثر كَثْرَةً... ومثل ذلك يقال فيما خطأه في [ص ٣١٠] من قولهم: (أكثر بكثير) وقوله: هو في التصويب: (أكثر كثيراً)، ولم يرد بذلك كُله استعمالاً فصيحاً.

\* ويرى أن استعمالهم (سأخبر لأرى ما إذا كان قد وصل) خطأ، صوابه (سأخبر لأرى إن كان قد وصل) [ص ٣٣٨].

وكلاهما خطأ؛ لأن الفعل (أرى) حَقُّهُ أن ينصب المفعول به صراحةً؛ ولكنه قد يُعَلَّقُ عن العمل؛ أي يُعْطَلُ عمله في لفظ المفعول به، ويبقى عمله في محله، وذلك بشرط أن تكون الجملة بعده مُصَدَّرَةً باستفهام، وما ذكره هو ليس كذلك؛ لأنه مُصَدَّرٌ بـ(ما) الزائلة فيما خطأه، أو بيان الشرطية فيما صَوَّبَ به، والصحيح أن يقال: (سأخبر لأرى هل وصل أو لا؟).

\* ويرى أن استعمالهم (اتحد معه) خطأ، صوابه (اتحد به) [ص ٣٨٧].

وكلاهما خطأ؛ لأن الفعل (اتحد) من أفعال المشاركة؛ فمرفوعه إما أن يكون مثنى أو مجموعاً أو معطوفاً عليه بالواو، فيقال (اتحدت الدولتان، أو الدول أو دولة كذا وكذا)، وقد سبق أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال (مع) في مثل ذلك.

\* ويرى أن استعمالهم (أرسلت إليه وَصَلَّ التسليم أو إيصال التسليم) خطأ،

صوابه (وصول التسليم) [ص ٣٩١].



وَكُلُّ ذَلِكَ غير عربي فصيح؛ لأن الوصل مصدر للفعل (وصل) ومثله الوصول، أما الإيصال فمصدر للفعل (أوصل) ومعنى المصدر هنا غير مقصود، والتسمية بالمصدر وَقَفَ على السماع؛ فالفصيح أن يقال: (أرسلت إليه مستند التسلم أو صك التسلم) والثانية معربة.

ب - استعمال صحيح، وتصحيح خطأ:

\* يرى أن استعمالهم (أزمة اقتصادية) - بإسكان الزاي - خطأ، صوابه فتح الزاي [ص ٢٧].

والمعروف العكس، وهو نفسه قد ذكر قون الشاعر:

اشْتَدَى أَرْمَةٌ تَنْفِرْجِي قَدْ أَدْنَ لَيْلُكَ بِالْبَلَجِ

بإسكان الزاي، وفي اللسان عن ابن سيده: (الأزمة: الشدة والقحط، وجمعها إزم؛ كبدرة وبدر، وأزم؛ كثمرة وثمر). وفيه أيضاً: (وسنة أزمة وأزمة وأزوم وأزمة). ومنه يتضح أن إسكان الزاي لازم للاسم، وأن كسر الزاي فيما إذا جرت صفة، وأن الفتح لم يرد، ولعله خُدع بفتح الإتياع في (أزمات) جمعاً، فظن أن المفرد كذلك.

\* ويرى أن استعمالهم (سواء عليهم حضرت أم فبت) خطأ، صوابه (أو فبت)، ووضع قاعدة لذلك هي: إذا جاء بعد سواء فعلان دون همزة التسوية عطف الثاني على الأول بأو [ص ٣٠].

والمعروف عند النحاة أن الهمزة في مثل هذا هي همزة التسوية، وأنها تذكر في اللفظ، وقد تحذف ضرورة؛ كقول الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شَعِيثُ ابْنِ سَهْمِ أَمْ شَعِيثُ ابْنِ مَنْقَرِ

الأصل: أشعيث - بالهمزة في أوله والتنوين في آخره - فحذفهما للضرورة. والمعروف كذلك أن العاطف بعد هذه الهمزة - مذكورة أم محذوفة - هو أم المتصلة؛ يقول ابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين: من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح: تقول: سواء على قمت أو قعدت أم، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو...»

وعلى ذلك فما خطأه صواب، وما صوب به خطأ.

\* ويرى أن استعمالهم (التُّرْب) الذى هو بمعنى السن أو هو من وُلِدَ معك، مثنى أو مجموعاً، خطأ، صوابه أن يكون بصورة واحدة يستوى فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع [ص ٥٦].

والمشهور غير هذا؛ ففي اللسان: (يقال: هي تَرْبُها، وهما تَرْبَان؛ والجمع أتراب، وفي القرآن الكريم: ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]. وفيه: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] وفيه: ﴿وَكِرَاعِبٌ أَتْرَابًا﴾ [النبا: ٣٣] على أن استعماله للمذكر والمؤنث ليس على حد سواء؛ فهو يَغْلِبُ فى المؤنث وَيَقِلُّ فى المذكر، الذى يغلب فيه القَرْن - بفتح فسكون.

\* وذكر أنه يقال: (شاة ذبيحة) ولا يقال: (شاة ذبيح) [ص ٦٥].

والمعروف العكس؛ فإن فعيلًا إذا كان بمعنى مفعول استعمل بغير تاء للمذكر والمؤنث، إذا ذُكِرَ الموصوف؛ فالأصح هو: شاة ذبيح، وبها وردت المعاجم، ويقال (ذبيحة) بغير تاء إذا لم يُذكَرَ الموصوف المؤنث؛ لغلبة الاسم على الصفة فيها، وقد ذكر ابن منظور: شاة ذبيحة، وذبيح، ثم عاد فنقل عن الأزهري أنه لا يدخل فيه الهاء، إلا على النحو الذى ذُكِرَ سابقًا.

\* ويرى أن استعمالهم (درس الحالة الاقتصادية فى بلاد الشرق الأوسط كلها ما خلا تركيا) خطأ، صوابه (فيما خلا تركيا) ولم يذكر سبب التخطئة، على عادته [ص ١١٢].

والمعروف أن (ما خلا) من أدوات الاستثناء الفعلية؛ لمصاحبتها (ما)، ولا معنى لدخول حرف الجر (فى) عليها؛ فالصواب هو ما خطأه.

\* وزعم أن (رأس يرأس) بفتح الهمزة فيهما خطأ، صوابه كسر الهمزة فى المضارع [ص ١٢٩].

وفى اللسان: رَأَسَ القومَ يَرَأْسُهُمْ - بالفتح - رَأَسَةً، وهو رئيسهم، ورأس عليهم فَرَأْسَهُمْ وَفَضَّلَهُمْ، ورأس عليهم كَأَمْرًا... ولم يرد فيه كسر الهمزة فى المضارع.

\* وذكر أن (رَحْمَن) يجوز جمعه جمع مذكر سالماً؛ فيقال (رحمانيون) [ص ١٣٤].

وفيه أمران:

أحدهما: أن الرحمن صفة أو اسم خاص بالله سبحانه وتعالى؛ فلا يشئ ولا يجمع.

وثانيهما: أنه جمعه بزيادة ياء على المفرد، وهو غير معروف إلا في جمع النسب.

\* وذكر أن استعمالهم (أَسْهَمَ فِي الْقَضِيَّةِ) بمعنى اشترك - خطأ صوابه (سَاهَمَ فِي الْقَضِيَّةِ)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصفات: ١٤١]. [ص ١٦٧].

والمعروف العكس؛ فعند إرادة الاشتراك: يقال: أسهم، أي اشترك بسهم، وعند إرادة المقارعة يقال: ساهم، وهو المعنى المراد في الآية الكريمة.

\* وفرق بين الطريق والسبيل من حيث التذكير والتأنيث، فذكر أن الطريق تُذَكَّرُ فقط، وأن السبيل يجوز فيها الوجهان [ص ٢١٠].

والمشهور - في كتب التذكير والتأنيث، وفي المعاجم - أن الطريق كالسبيل؛ كلاهما يُذَكَّرُ ويؤنث، وأن التذكير لغة بني تميم، والتأنيث لغة أهل الحجاز.

\* ويرى أن استعمالهم (تَعَالَى إِلَى هُنَا) في نداء الاثنين - خطأ، صوابه (تَعَالَى إِلَى هُنَا) [ص ٢٥٤].

وما خطأه صحيح، وما صحَّح به خطأ، قال الأزهرى: تقول العرب في النداء للرجل: تعال - بفتح اللام -، وللاثنين: تعاليا، وللرجال: تعالوا، وللمرأة: تعالِي، وللنساء: تعالَيْنَ.

\* ويرى أن قولهم (نسى إقفال الباب) خطأ، صوابه (نسى قفل الباب) [ص ٣٠٢].

والأول صحيح، والثاني خطأ؛ لأن الفعل هو (أقفل) بالهمزة في أوله؛ فمصدره الإقفال، وفي المعنى نفسه جاء الفعل (قفل) بالتضعيف، ومصدره التقفيل، وأما القفل - بفتح القاف - فلم يرد مصدراً بمعنى الإغلاق.

\* وذكر أن استعمالهم (لِترْفَعِ الكُلْفَةَ) خطأ، صوابه (لترفع الرسميات) [ص ٣١٧].

والاستعمال الأول أفضل؛ لأن المقصود هو: لترفع الأمور التي تؤدي إلى الكُلْفَةَ؛ أى المشقة، فهو مستساغ على جهة المجاز، وأما (الرسميات) فى تصحيحه فليست فى معاجم اللغة بهذا المعنى، وهى من الألفاظ المستحدثة.

\* ويرى أن قولهم (هذا مهندس لا طيبب) بالرفع - خطأ، صوابه (لا طيبباً) بالنصب [ص ٣٢٥].

وهو خطأ؛ فإن (لا) عاطفة لمرفوع على مرفوع، ولا وجه للنصب؛ لأنه يكون إذا كان المعطوف عليه منصوباً، أو كانت (لا) نافية للجنس، واسمها مضاف، وما هنا ليس كذلك.

\* وذكر أن استعمالهم (استوى الماء والخشب) خطأ، صوابه (استوى الماء الخشب) دون الواو، بمعنى: ساوى الماء الخشب [ص ٣٨٣].

وما ذكره خطأ؛ فإن الواو هنا بمعنى مع؛ أى واو المعية، وما بعدها مفعول معه منصوب، وقد نصَّ صاحب اللسان على هذا فقال: (ويقال: استوى الماء والخشبة، أى مع الخشبة، الواو بمعنى مع هنا) ولا أدرى مرجعه فى تخطئة هذا المثال المشهور، ولا فى تصحيحه هو - بحذف الواو.

\* وذكر أن من الخطأ جمع توقيع على (توقيعات)، وصوابه عنده (تواقيع) [ص ٣٩٨].

وما ذكره خطأ؛ فإن جموع التكسير سماعية، ولم يرد فى المعاجم الجمع (تواقيع) بالمعنى المقصود هنا، فيصار حيثذ إلى جمعه جمع مؤنث سالماً؛ لأن هذا الجمع يتقاس فى كل اسم خماسى لم يرد له فى اللغة جمع تكسير.

على أن استعمال (التوقيع) فى معناه المشهور اليوم - وهو وضع الأسماء فى نهاية المكتوب - لم يرد نصاً فى المعاجم.

ج - استعمال صحيح، وتصحيح صحيح:

\* ذكر أن استعمالهم (أمر لا يؤئبه به) - بالباء - بمعنى لا يلتفت إليه - خطأ، صوابه (لا يؤئبه له) باللام [ص ١٥].

وما خطأه صحيح أيضاً؛ فالفعل (أبه) يعدى بالباء أو باللام، جاء في اللسان: (أبه له يآبه أيها، وأبه له، وبه أيها: فظن).

\* ويرى أن استعمالهم (إذن لأجل ذلك سجن) خطأ، صوابه (من أجل ذلك) [ص ١٨].

وكُلُّ ورد في اللسان، جاء في حديث المناجاة: «أجل أن يحزنه»؛ أي من أجله، ولأجله، والكُلُّ لغات، وتفتح همزتها وتكسر، ومنه الحديث: «أن تقتل ولدك أجل أن يأكل معك... اهـ. ولا مانع من جهة الصناعة النحوية؛ فإن اللام تأتي للتعليل، وكذلك من.

\* وحكم على قولهم: (إحدى وعشرون امرأة) بالخطأ، وجعل صوابه (واحدة وعشرون امرأة) [ص ١٩].

وما خطأه صواب؛ فإنه يقال في النيف مع ألفاظ العقود: في المذكر أحد وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون... ويقال في المؤنث: إحدى وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاث وعشرون... وليُنظرُ باب العدد في كتب النحو.

\* وقولهم (إذ تحسن إلى أحسن إليك) خطأ عنده، صوابه (إذ ما تحسن إلى أحسن إليك) [ص ٢٣].

وما ذكره مستقيم لو كان الكلام على الشرط، ولكنه غير مستعين في المثال المُخطأ؛ فقد تكون (إذ) فيه للتعليل، وقد ذكر هو أمثلة لمثل ذلك عند بيان استعمالات (إذ) في اللغة.

\* وحكم بالخطأ على وقوع (إذا) بعد (بينما) في نحو (بينما بدا راضياً عن المشروع إذا به يرفضه) والصواب عنده (إذ به يرفضه) [ص ٢٤].

والمعروف في كتب اللحن أن الأفصح في (بينما وبينما) ألا يقع بعدهما (إذا) أو (إذ)، هذا هو رأى الأصمعي والحريري ومن تبعهما، ولكن ورد الاستعمال بذلك كله؛ فمن الاستعمال بعدم وجودهما قول أبي ذؤاد:

بينما المرء آمن راعاه را

نع حاتف لم يخش منه انبعائه

وقول الآخر:

بَيْنَا غِنَى بَيْتٍ وَبِهَجْنُهُ

زال الغنى وتقوض البيت

ومن الاستعمال بإذ قول حميد الأرقط:

بَيْنَا الْفَتَى يَخْبِطُ فِي غَيْسَاتِهِ

إذ اتسمى الدهر إلى عفراته

ومن الاستعمال بإذا قول الشاعر:

فَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مَغْتَبِطٌ

إذا هو الرَّمْسُ تَعْضُوهُ الْأَعَاصِيرُ

وقول الحرقة بنت النعمان:

بَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

إذا نحن فيهم سُوقَةٌ تَنْصَفُ

قال ابن برّي: والأفصح في جوابهما - يعني بينا وبينما - ألا يكون فيه (إذ

وإذا)، وقد جاء في الجواب كثيراً، تقول: بينا زيد جالس دخل عليه عمرو،  
وإذ دخل عليه عمرو، وإذا دخل عليه عمرو. اهـ. وقد وقع ذلك في الحديث  
الشريف كثيراً.

\* والفعل (أذَن) لازم يعدى عنده بالحرف (في) فيقال، (أذن له في السفر)،

ومن الخطأ تعديته بالباء فلا يقال (أذن له بالسفر) [ص ٢٦].

ولكنه عاد فأشار إلى أنه صواب إذا نُفِيَ الفعل، قال: ولكننا نقول: لم يأذن

له بالسفر، وفي القرآن الكريم ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ  
اللَّهُ﴾ أي لم يسمع، اهـ. والمعروف أن الفعل اللازم لا تختلف تعديته في  
الإثبات والنفي.

\* ومن الخطأ عنده أن يعدى الفعل (أسف) باللام في قولهم: (أسفت له)

بمعنى حزنت، والصواب أن يُعَدَّى بالحرف (على) فيقال: أسفت عليه [ص  
٢٧].

وقد سبقه إلى تلك التخطئة الأستاذ «أسعد داغر» في تذكرة الكاتب، ولكن

الاستعمالين واردان صحيحان، ومن الاستعمال باللام قول الشاعر:

أَسِفْتُ لِجِلْمِ كَان لِي يَوْمَ بَارِقٍ  
فَأَخْرَجَهُ جَهْلُ الصَّبَابَةِ مِنْ يَدِي

وقول الآخر:

إِذَا أَبْصَرُوا حَالِي وَلَمْ يَأْسَفُوا لَهَا  
وَلَمْ يَأْنِفُوا مِنْهَا أَنْفَتُ لَهُمْ مِنِّي

وفهم الغرض من الاستعمال هو الذي يحدد الحرف المعدي، فإن كان الغرض بيان الأمر الذي كان الأسف بسبب فقدته أو فوته، فالتعدية باللام مستساغة؛ لإفادتها معنى التعليل، وبه فسر البيتان السابقان، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذي وقع عليه الأسف والحزن؛ فالتعدية بعلی؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يَوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وكل ذلك قياس مطرد، لا يُخطأ قائله.

\* وَرَدَّ اسْتِعْمَالُهُمْ (هَذِهِ أَكَيْلَتِي) بِالتَّاءِ - بِمَعْنَى مَنْ تَأْكُلُ مَعِيَ - وَجَعَلَ صَوَابَهُ (هَذِهِ أَكَيْلِي) بِغَيْرِ تَاءٍ [ص ٢٩].

وَكُلُّ ذَلِكَ صَوَابٌ؛ ففِي اللِّسَانِ: وَأَكَيْلِكَ: الَّذِي يَأْكُلُكَ، وَالْأُنْثَى أَكَيْلَةٌ، وَفِي التَّهْذِيبِ: يُقَالُ: فُلَانَةٌ أَكَيْلِي، لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تَأْكُلُكَ أ.هـ.

ولا مانع من جهة الصنعة الصرفية؛ فإن وزن (فعليل) إذا كان بمعنى (فاعل) لا يستوى فيه المذكر والمؤنث، إلا ما سُمعَ عن العرب، أما بمعنى (مفعول) فيستوى فيه النوعان، و(أكيل) هنا بمعنى مؤأكل، اسم الفاعل.

\* وَخَطَأً اسْتِعْمَالُ الْفِعْلِ (أَنْفَ) مُتَعَدِيًا فِي قَوْلِهِمْ (أَنْفَ الْعَارِ)؛ لِأَنَّهُ عَمَّا يُعَدَّى بِالْجَارِ (مَنْ) فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَنْفَ مِنْ الْعَارِ [ص ٣٢].

والاستعمالان فصيحان واران؛ ففي اللسان: وَأَنْفَ مِنْ الشَّيْءِ يَأْنِفُ أَنْفًا وَأَنْفَةً: حَمِي، وَقِيلَ: اسْتَنْكَفَ، يُقَالُ: مَا رَأَيْتُ أَحْمَى أَنْفًا، وَلَا أَنْفَ مِنْ فُلَانٍ، وَأَنْفَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ أَنْفًا: كَرِهَهُ، وَقَدْ أَنْفَ الْبَعِيرَ الْكَلَاءُ: إِذَا أَجَمَّهُ، وَقَالَ رُوْبَةُ:

حَتَّى إِذَا مَا أَنْفَ التَّنُومًا  
وَخَبَطَ الْعِهْنَةَ وَالْقَيْصُومًا

وقال أعرابي: أَنْفَتُ فرسى هذه هذا البلد؛ أى اجْتَوْتُهُ وكرهته فَهَزَلْتُ.  
هـ

\* ويرى أن قولهم: (هو مستأهلٌ للمحبة) خطأ، صوابه (أهل المحبة أو أهل لها) بمعنى مستحق لها [ص ٣٢].

وهو فى هذه التخطئة أخذ برأى الأصمعى والمازنى، و لكن ما أنكره هؤلاء فصيح جيد مسموع عن العرب؛ ففى اللسان: قال الأزهرى: وخطأ بعضهم قول من يقول: فلان يستأهل أن يكرم أو يهان - بمعنى يستحق - قال: ولا يكون الاستئصال إلا من (الإهالة)، قال: وأما أنا فلا أنكره ولا أخطئ من قاله؛ لانى سمعت أعرابياً فصيحاً من بنى أسد يقول لرجل شكر عنده يداً أوليها: تستأهل يا أبا حازم ما أوليت، وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله.

\* ومن أساليب التحذير خطأً مثل قولهم: (إياك الكذب) من غير ذكر الواو، وصوابه عنده هو (إياك والكذب) بالواو [ص ٣٤].

وقد سبقه إلى تخطئة ذلك الحريرى وغيره من أئمة اللحن، وهو غير مُسَلَّم؛ فإن هذا الأسلوب التحذيرى جائز كغيره؛ قال ابن عقيل فى شرح التسهيل: ولا يحذف العاطف بعد (أياً) إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر؛ نحو إياك الشر؛ فليس الشر منصوباً بإياك، بل بعامل آخر، قال سيبويه: زعموا أن ابن إسحاق أجاز فى الشعر:

فـإِياكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فـإِنِّانَه

إلى الشر دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِب

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً، فقال: اتَّقِ المِرَاءَ، قال ابن عصفور: ولا يلزم إضمار الفعل فى هذا، فلو كان فى الكلام لجاز إظهار الفعل، وقال أبو البقاء: المختار عندى تقدير فعل يتعدى إلى اثنين، فتقدير (إياك الشر) جَنَّبْ نَفْسَكَ الشرَّ، وإياك فى موضع (نفسك). هـ.

وواضح من هذا أن الخلاف ليس على صحة الاستعمال؛ وإنما على توجيه إعرابه، وقد ذكر ابن الناظم هذا الأسلوب فى شرحه للألفية من غير اعتراض عليه.



• وكذلك من الخطأ عنده قولهم: (إياك أن تفعل) وصوابه (إياك وأن تفعل) بالواو، زاعماً أنه ورد في الشعر قليلاً بغير الواو [ص ٣٤].  
والذى خطأه صحيح، مُخَرَّجٌ عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ) جَارَةً لِلْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ؛ ففى المساعد على التسهيل لابن مالك، وتقديرها - يعنى مِنْ - مع أن كاف، نحو إياك أن تفعل، أى: من أن تفعل، فَقُدِّرْتُ (مِنْ) مع أن؛ لما عرف من قياسها، وفى موضعها ذلك الخلاف... وقال سيبويه فى (إياك أن تفعل): إن أردت إياك والفعل لم يَجْزُ، أو إياك أعْظُ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز. ا. ه. وقال ابن هشام فى أوضح المسالك: ولا خلاف فى جواز: إياك أن تفعل، لصلاحيته لتقدير (مِنْ) ا. ه.

• وعد من الخطأ قولهم: (مبيوعات للخزن) والصواب عنده (مبيعات للخزن) [ص ٣٧].

وهذا هو المشهور، ولكن الأول فصيح أيضاً، وهو لغة بنى تميم، يصححون اسم المفعول من الثلاثى الأجوف اليائى، فيقولون: مَخْيُوطٌ وَمَعْيُونٌ ومبيوع...

• ورأى أن الكاف فى قولهم (بدا كمرىض) لا معنى لها، فالاستعمال خطأ، صوابه (بدا مريضاً) [ص ٤١].

وأنا معه فى أن الاستعمال مستحدث غير وارد، ولكن مجمع اللغة العربية فى دمشق أجازته، على أن تكون الكاف للتشبيه أو زائدة.

• وعنده أن قولهم: (هذا بدل ذلك) خطأ، صوابه (بَدَلُ من ذلك) [ص ٤١].  
وكلاهما صحيح، ففى اللسان: ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معى رجل بَدَلَهُ، أى رجل يعنى غَنَاءَهُ ويكون فى مكانه. ا. ه. وإنما الخطأ يأتى من استعمال حرف الجر (عن) حين يقال: بدل عن ذلك؛ لأنه لم يَرِدْ فى المعاجم، وقد ذكر هو ذلك.

• وقولهم (أنتم برأء مما نسب إليكم) خطأ عنده، صوابه (أنتم برأء مما نسب إليكم) [ص ٤٢].

وكلا الاستعمالين صواب؛ لأن الثانى - كما ذكره - يستعمل بصورة واحدة

للمفرد وغيره، وللمؤنث وغيره، وأما الأول فهو جمع قياسي للمفرد (بريء) وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المتحنة: ٤]. ويصح جمعه أيضاً على (براء)، مثل كريم وكرام، و(أبراء) مثل شريف وأشرف، و(أبرياء) مثل نصيب وأنصباء، و(بريثون) و(برأء) - بضم الباء - وبكل ذلك وردت معاجم اللغة.

• وخطأً فَتَحَ الباء في (البطالة) بمعنى كثرة العطل عن العمل، والصواب عنده كسرهما [ص ٤٧].

ولكنهما واردان في اللسان.

• وجعل من العامي قولهم: (رجل بطال) بمعنى سيئ - [ص ٤٦].

ولكنه صحيح على معنى ذو باطل، أى يفعل ما يجلب الخسران والضياع، وبه جاء اللسان.

• وخطأ قولهم (بعض الناس لا يحبون السباحة، وبعض النساء لا يجذبن الرماية) والصواب عنده الإفراد والتذكير، مراعاة للفظ بعض، الذى هو مفرد مذكر، فيقال: بعض الناس لا يحب السباحة وبعض النساء لا يجيد الرماية [ص ٤٨].

وفي اللغة ألفاظ يصح في عود الضمائر عليها مراعاة ألفاظها، فيأتى الضمير مفرداً مذكراً، ومراعاة معناها، فيأتى الضمير على حسب ذلك المعنى، ومن هذه الألفاظ (كل وبعض) فيصح أن يقال: بعض الناس غاب، وبعض الناس غابت، أو غابا، أو غابتا، أو غابوا، أو غبن، ومثل الضمائر كل ما يحتاج إلى المطابقة، مثل الخبر والصفة والتوكيد.

• وكذلك خطأ قولهم: (بنى بزوجته)، وآثر الاستعمال القديم وهو (بنى على زوجته) [ص ٥١].

وكلاهما صحيح وارد في الشعر، وفي الحديث الشريف، منه قول أبى جبر الفزارى:

على غير شيء غير أنى سمعته

بنى بنساء المسلمين بلا مهر

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يتبعنى رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبنى بها ولما بين بها، ولا أحد بنى بيوتا ولم يرفع سقفها...» وعندى

للتعددية بالباء أمثلة كثيرة، جمعتها شعرا ونثرا.  
\* و خطأ تكرير (بين) في مثل (حدث خلاف بين هذا وبين ذلك) وصوابه عنده  
بحذف (بين) الثانية [ص ٥٢].

وكلا الاستعمالين صحيح، وإن كان الثاني أكثر، وعلى الأول جاءت أشعار  
وأحاديث كثيرة، منها قول ذي الرمة

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل

وبين النقا آنت أم أم سالم

وقول حميد بن ثور

من البيض عاشت بين أم عزيزة

وبين أب بر أطاع وأكرمما

وقول اللعين المنقري

سأقضى بين كلب بنى كليب

وبين القين قين بنى عقال

ومن الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله خير عبداً بين الدنيا  
وبين ما عنده، فاختر ما عند الله...»

وقد جمعت أمثلة وشواهد كثيرة لهذا الاستعمال، نشرتها في مجلة كلية  
اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول عام ١٩٨٣ - ثم إنه أجاز هذا التكرير إذا  
كان فصل بين المتعاطفين؛ مثل: حدث خلاف بين هذا الرجل الذي يرتدى  
قميصاً أسود، وبين ذلك الرجل الذي يرتدى قميصاً أبيض، والتكرير هنا  
كسابقه؛ لأنه مع الظاهر؛ والفصل لا اعتداد به، وكان عليه أن يُخطئه.  
\* وخطأ استعمال المضارع (يتوه) بالواو، بمعنى، يتحير ويضل الطريق،  
وجعله بالياء (تاه بتيه) [ص ٥٦].

وفي مفردات الراغب. يقال تاه بتيه، إذا تحير، وتاه يتوه، لغة في تاه  
بتيه. وفيه أيضاً: وتوهه وتيهه: إذا حيره وطرحه، ا. ه وفيه دلالة على أن  
ألف الفعل (تاه) أصلها الواو أو الياء.

\* وعداً استعمالهم (جبره على الرحيل) من غير همز خطأ، صوابه (أجبره  
على الرحيل) [ص ٦٣].

وهما جائزان عند كثير من العلماء، منهم الفراء وابن دُرَيْدٍ والفارسيّ  
واللحياني، وقد ذكر اللحياني أن (جيره) لغة تميم.

\* وَعَدَّ استعمالهم (أحاط بهم العدو من كل جانب) خطأ، صوابه حذف  
قولهم (من كل جانب) لأنه تفصيل لا لزوم له ص ٧٣ - وكذلك خطأ قولهم:  
(عضه بأسنانه)، لأن العض لا يكون إلا بالأسنان، فلا لزوم لذكر (بأسنانه)  
[ص ٢٥٠].

ولا ضير في هذا؛ فقد تُذَكَّرُ بعض الكلمات لتقوية المعنى في النفس، إذا  
كان محل شك أو اهتمام، ومنه قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾  
[النحل: ٢٦] والسقف لا يكون إلا من فوق، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى  
الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] والقلوب لا تكون إلا في الصدور، وهو  
كثير وارد؛ للغرض الذي قدمناه.

\* ويرى أن جمع (جباله) - وهي التي يصاد بها - على (جبالات) خطأ،  
صوابه أن تجمع على (جبال) [ص ٧٧].

وكلاهما صحيح، أما (جبال) فإنه وارد مسموع، وأما (جبالات)، فلأن  
كل ما فيه التاء يجمع بالألف والتاء قياساً مطرداً، وليس بلازم أن تأتي  
المعجمات اللغوية بكل جمع قياسي.

\* والفعل (أحذر) عنده يجب أن يستعمل متعدياً بنفسه، فيقال (أحذر  
عدوك) ولا يصح تعديته بالحرف (من) فلا يقال أحذر من عدوك [ص ٨١].

وما أنكره صحيح، جاء به قول الشاعر، أنشده اللحياني:

حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ فِوَارِسِ دَارِمِ

أبا خالد من قبل أن تندمما

وهو بمعنى: خف منهم

\* وذكر أن قولهم: (ثوبك مخيطٌ خياطة حسنة) خطأ، صوابه (مخيطٌ خيطاً  
حسناً) قال: لأن الخياطة حرفة الخياط [ص ١٠٠].

وما خطأه صواب؛ لأن الخياطة مصدر دل على حرفة كالزراعة والصناعة،  
يقال: خاط الثوب يخيطة خيطاً وخياطة.. فكما يقال زرع الأرض زراعة جيدة  
يقال هذا.

• وَجَمَعُ (خَيْر) عَلَى (خَيْرِينَ) عِنْدَهُ خَطَأً، صَوَابُهُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرِ عَلَى (خَبْرَاءَ) [ص ١٠١].

ولا مانع من جمعه جمع مذكر سالماً أيضاً؛ لأنه صفة لمذكر عاقل خالية من التاء وليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولا على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأن فعيلا هنا بمعنى فاعل، وقد جاء نظيره (بصير) مجموعاً هذا الجمع في قوله:

بصيرون في طعن الأباهر والكلى

ومعروف أن المعاجم لم تذكر كل جموع الكلمة الواحدة، ولا سيما القياسية منها.

• وَخَطَأً قَوْلُهُمْ: (مَقَالَاتٌ أَدْبِيَّةٌ أَخْلَاقِيَّةٌ) وَصَوَابُهُ عِنْدَهُ (خُلُقِيَّةٌ) بِالنِّسْبِ إِلَى الْمَفْرُودِ [ص ١١٣].

والمعروف في كتب الصرف أن الجمع يُرَدُّ إلى مفردة عند النسب على مذهب البصريين، وينسب إليه على حاله على مذهب الكوفيين، ولكل وجهة؛ فما ذكره غير متفق عليه، بل إن مجمع اللغة العربية قد أجاز النسب إلى الجمع قياساً.

ومثل هذا ما ذكره من تخطئة قولهم: (الشئون الدُولِيَّةُ) [ص ١١٧]، وقد ذكر هو في آخر ذلك أن هذه القاعدة لا يتقيد بها أحياناً.

• وَمِنَ الْخَطَأِ عِنْدَهُ أَنْ يَقَالَ: (دَاءٌ كَمِينٌ) وَلَكِنْ يَقَالَ: (دَاءٌ دَفِينٌ) [ص ١١٥].

ولا مانع يمنع من الأول على أنه مبالغة من: (كَمَنَّ كَمُونًا) بمعنى استخفى، وكل شيء استتر بشيء فقد كَمَنَّ فيه كَمُونًا، قال الأزهري: كمين بمعنى كامن، مثل عليم بمعنى عالم.

• وَاسْتِعْمَالُ (الدُّلُو) مَذْكُورَةٌ فِي نَحْوِ (أَخْرَجْتَ الدُّلُو فَارِغًا) خَطَأً، صَوَابُهُ (أَخْرَجْتَ الدُّلُو فَارِغَةً) [ص ١٢١].

ولكن ورد في اللسان والقاموس والمصباح والتاج أن (الدلو) مؤنثة، وقد تذكر، وأن التانيث أعلى وأكثر.

\* وخطأ قولهم (أذمن على التدخين) بمعنى اعتاده، وصوابه عنده (أذمن التدخين) [ص ١٢٢]، لأن الفعل يُعدى بنفسه.

ولكن ورد في أساس البلاغة: أذمن الأمر، وأذمن عليه: واظب

\* وخطأ قولهم: (تقدم ومن دون هدفه مراحل) وصوابه (دون هدفه مراحل) بحذف (من) [ص ١٢٣].

ومعروف أن المقصود هنا الظرفية، و(دون) الظرفية تستعمل إما منصوبة أو مجرورة بحرف الجر (من) فقط، ومثلها (بين وفوق وعند)؛ لأنها ظروف غير متصرفة، ولها معان أخرى غير الظرفية المذكورة في اللسان وغيره.

\* وخطأ استعمال (ذوات) بمعنى صاحبات صفة لسير العاقل؛ فلا يقال عنده: (الأشجار ذوات الخضرة) وإنما يقال (الأشجار ذات الخضرة) [ص ١٢٤].

والمقرر في العربية أن صفة الجمع غير العاقل يصح أن تجرى مفردة أو مجموعة، وفي القرآن الكريم ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ [الأعراف: ١٨٠] على الأفراد، وفيه ﴿والسماوات العلى﴾ [طه: ٤] على الجمع، وجاء فيه ﴿أياماً معدودات﴾ [آل عمران: ٢٤] و﴿أياماً معدودة﴾ [البقرة: ٨٠].

\* وخطأ (ارتاب فيه) بمعنى شك، وصوابه عنده (ارتاب منه) [ص ١٢٧].

وجاء في اللسان: ارتاب فيه، أى شك.

\* ويرى أن زيادة (ما) على (رب) يمنعها من الدخول على الجملة الأسمية، فمنع أن يقال: (ربما الفكرة حسنة) [ص ١٣٣].

وهذه مسألة خلافية جرت في قول أبي ذؤاد

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَاجِيحٌ يَبْنَهُنَّ الْمَهَارُ

\* وخطأ أن يُجمع (رحيم) جمع مذكر سالماً، فلا يقال: (رحيمون)، وإنما

يجمع جمع تكسير، فيقال: (رحماء) [ص ١٣٤].

ولا شيء في جمعه جمع تصحيح أيضاً؛ لاستيفاء شروط الجمع؛ فإنه صفة

لمذكر عاقل خالية من التاء وليست على أفعال فعلاء ولا فعلاان فعلى ولا عما  
يستوى فيه النوعان؛ لأن (فعليل) هنا بمعنى (فاعل).

\* وأبى أن يقال: (تزوج بامرأة غنية) و(زوجه بامرأة غنية)؛ لأن الصواب عنده  
تعديتة الفعلين (زوج وتزوج) بأنفسهما [ص ١٥٧].

وقد نقل الفراء أن (تزوجت بامرأة) لغة في أزد شئوة، وجاء في اللسان:  
وقد تزوج امرأة، وزوجه إياها، وبها، وأبى بعضهم تعديتها بالباء.

\* وخطأ أن يجمع (سواق السيارة) جمع مذكر سالما، ورأى أن يجمع جمع  
تكسير، على (سواق) بضم السين [ص ١٥٦].

ولا مانع من جمعه أيضا جمع تصحيح بالواو والنون؛ لأنه مستوفٍ لشروط  
الجمع التي سبقت في جمع (رحيم).

\* ورأى أن (السوق) الذي هو موضع البياعات مؤنث لا غير؛ فمنع أن يقال  
(سوق عظيم) بالتذكير [ص ٥٦].

وفي كتب التذكير والتأنيث أن (السوق) يؤنث ويذكّر، والتأنيث فيها  
أغلب، ومن تذكيرها قوله:

ألم يعظ الفتيان ما صار لتي بسوق كثير ريحه وأعاصيره  
بل ذهب الأخفش إلى أن التذكير والتأنيث فيه يعودان إلى اللهجات  
العربية، لا إلى رأى العلماء؛ فقد نقل عنه السيوطى فى (الزهر): أهل  
الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسييل والسوق. . . وبنو تميم يذكرون هذا كله  
أ. هـ.

\* وخطأ قولهم: (هذا سابق لأوانه) لأن اسم الفاعل فيه معدى باللام، وهو  
عما يُعدى بنفسه؛ لأنه من فعلٍ متعدٍّ، والصواب عنده (هذا سابق لأوانه) [ص  
١٥٦].

وهذا مبنيٌ على أن اسم الفاعل من المتعدى يعمل النصب كفعله، ولكن  
النجاة لم يوجبوا ذلك؛ وإنما جعلوه جائزا مع وجه آخر هو التعديتة باللام -  
التي تسمى لام التقوية - لأن اسم الفاعل ضعيف فى النصب، لكونه قرعا عن

الفعل، والأصلُ في العمل للأفعال، والأسماء العاملة محمولة عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿والحافظون لحدود الله﴾ وقوله تعالى ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾.

\* وخطأ استعمال الباء مع الفعل (سخر) في قولهم: (سخر به) والصواب عنده (سخر منه) [ص ١٥٧].

وفي اللسان: سخر منه، وبه... هزىء به، وحكى الأخفش اللغتين، وعدَّ بعضهم استعمال (من) هو الأصح، والباء رديء اهـ ومثل هذا ما خطأه من قولهم: (هزأ من فلان) وجعل صوابه (هزأ بفلان) [ص ٣٧٨] وكلاهما وارد في معاجم اللغة.

\* ومن الخطأ عنده أن يقال (أسمى طفله فلانا، وسمى طفله يزيد) والصحيح أن يقال (سمى طفله زيدا) [ص ١٦٦].

وفي اللسان: وقد سمَّيته فلانا، وأسميته إياه، وأسميته وسمَّيته به، وعن الجوهري: سمَّيتُ فلانا زيدا، وسمَّيته يزيد بمعنى، وأسميته مثله، فتسمى به، قال سيبويه: الأصل الباء؛ لأنه كقولك: عرَّفْتُ بهذه العلامة، وأوضحت بها اهـ.

\* وخطأ قولهم: (ضنَّ على أخيه بالمال) وصوابه (ضنَّ عن أخيه بالمال) [ص ٢٠٧].

ولا شيء في ذلك، فالفعل (ضنَّ) بمعنى بخل يُعدَّى بـ(على) وبـ(عن) ومن تعديته بـ(على) جاء قول البُعَيْث:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل

وضنت علينا، والضمنين من البخل

\* كذلك خطأ قولهم: (طاف على النوادي) وصوابه عنده (طاف بالنوادي) [ص ٢٠٨].

وكلاهما صحيح، وفي القرآن الكريم: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [القلم: ١٩] وفيه أيضا: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧] وفيه: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النور: ٥٨] وفي الحديث: «إنها من الطوافين عليكم والطوافات»، وجاء في لسان العرب: وطاف بالقوم وعليهم



طَوْفًا . . استدار وجاء من فواحيه ا هـ .

\* كذلك من الخطأ عنده أن يقال : (طفا على الماء) والصواب (طفا فوق الماء)، وقد ذكر ما جاء في الصحاح من قوله : (طفا فوق الماء) [ص ٢١٢].  
ولا فرق بين (على وفوق) إلا في الحرفية والاسمية، أما المعنى فواحد، على أنه قد جاء في تفسير الحديث «كأن عين الدجال عنبه طافية» قول ابن منظور:  
أراد به الحبة الطافية على وجه الماء.

\* وقولهم: (هذا بلد عمّ فيه الفساد) خطأ عنده، صوابه (عمّ الفساد) [ص ٢٥٨].

وهذه التخطئة مبنية على أن الفعل (عمّ) متعد بنفسه، وهو كذلك، ولكن المفعول قد يذكر، وقد يحذف، للعلم به، وما خطاه يحتمل أن يكون المفعول به محذوفاً منه، ويكون (البلد) ظرفاً للفساد، والتقدير: هذا بلد عمّ الناس الفساد فيه، ولا مانع من ذلك إن أريد.

\* وخطأ قولهم: (لا فائدة منه) وجعل صوابه (لا فائدة فيه) [ص ٢٧١].

وكلاهما صحيح، على حسب قصد المتكلم، فإن كان يريد: لا فائدة ترجى من أتباع فلان، أو من إنشاء مشروع مثلاً، فـ(من) فيه بمعنى ابتداء الغاية، وإن كان يريد أن الشيء محل الفائدة وظرفها، ثم نفى ذلك، فـ(في) فيه للظرفية، وكُلُّ صحيح.

\* وخطأ (الفرآشات) في جمع فرآشة - الحشرة المعروفة - ورأى أن تجمع على (فرآش) [ص ٢٧٥].

ولا مانع من جمعها جمع مؤنث سالماً؛ لأن القاعدة فيه: أن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع قياساً، والمعاجم كثيراً ما تتغاضى عن ذكر الجموع القياسية، لبسطها في كتب النحو، على أن ما ذكره هو ليس جمعاً بالمعنى الصرفي المعروف؛ وإنما هو اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين واحده بالتاء كثيراً، ولا مانع من جمع مثل هذا جمع مؤنث، ومنه شجرة وشجر وشجرات، وبقرة وبقرات . .

\* وخطأ قولهم: (إنه أشدُّ بغلا من أشعب) وصوابه عنده (إنه أبخل من أشعب) [ص ٢٨٢].

وكلاهما صحيح؛ لأن الفعل المستوفى لشروط صوغ اسم التفضيل - ومثله التعجب - يجوز فيه الوجهان: الإتيان به على وزن (أفعل) أو الإتيان بمصدره منصوبا على التمييز بعد (أشد) ونحوه، وفي القرآن الكريم: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ [التوبة: ٩٧] وفيه: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] وعلى هذا فالإتيان بـ (أشد) ونحوه يكون في المستوفى للشروط جائزا وفي غيره واجبا، وأما الصوغ على أفعل من الفعل مباشرة فلا يكون إلا من فعل مستوفٍ لشروط خاصة في كتب النحو.

\* وخطأ قولهم: (ضع المصباح فوق المنضدة) والصواب عنده (على المنضدة) [ص ٢٨٧].

وكلاهما صحيح، ولا فرق بين (فوق وعلى) إلا في الاسمىة والحرفية، ولكن المعنى فيهما واحد، وقد سبق مثل ذلك.

\* وخطأ قولهم: (قد لا يحضر أخوك) وصوابه عنده (ربما لا يحضر أخوك) [ص ٢٩٣].

وكلاهما صحيح، وقد بُحِثَ الاستعمالُ الأولُ بحثًا مطولا، وانتهى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى إقراره، وقد عرض لهذا النقاش الطويل الأستاذ: صلاح الدين الزعبلوى في كتابه (مسالك القول في النقد اللغوى).

\* وخطأ أن يجمع (مكفوف) جمع مذكر سالما، والصواب أن يجمع جمع تكسير، فيقال (مكافيف) [ص ٣١٣].

وكلاهما صحيح، أما الأول فلأنه مُستوفٍ لشروط الجمع السابقة، ثم لأنه وصف مفتوح بميم زائدة، فقيامه جمع التصحيح، وأما الثانى فلأنه وارد في المعاجم سماعًا، والمعروف أن المعاجم قد درجت على ترك الجموع القياسية كثيرا.

• وَعَدَّ مِنْ الْخَطَا قَوْلُهُمْ: (أَمَسَكَ الشَّرْطِيُّ بِاللِّصِّ) وَصَوَابُهُ عِنْدَهُ (أَمَسَكَ الشَّرْطِيُّ اللَّصِّ) [ص ٣٤٦].

وكلاهما صحيح، فالفعل (أمسك) يعدى بنفسه أو بالباء، وفي اللسان: مسك بالشئ وأمسك به وتمسك وتماسك واستمسك: كَلُّهُ: احتبس، وفيه أيضاً: أمسك الشئ: حبسه [أ.هـ] والباء التي يعدى بها (أمسك) تسمى باء الإلصاق، وقد ورد ذكر هذا المثال نصاً في لسان العرب، قال: قال ابن جنى: «إذا قلت: أمسك زيداً، فقد يمكن أن تكون بأشْرته نفسه، وقد يمكن أن تكون منعه من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: أمسك يزيد، فقد أعلمت أنك بأشْرته» أ.هـ .

• وَخَطَأً اسْتَعْمَالُهُمْ (يَصْعَبُ النُّفُوزُ إِلَى دَاخِلِ هَذَا الْغَابِ) وَالصَّوَابُ عِنْدَهُ (يَصْعَبُ النِّفَازُ) [ص ٣٦٨].

والاستعمالان صحيحان، فالمصدران: النفوذ والنفاذ - بمعنى جواز الشئ والاختراق إلى الجهة الأخرى - فعلهما نفذ، وهما مذكوران في مفردات الراغب، وفي معاجم اللغة.

• كَذَلِكَ خَطَأً قَوْلُهُمْ: (أَنَا مَنكَرٌ مَا فَعَلْتُ) وَجَعَلَ صَوَابُهُ (أَنَا مَنَكْرٌ لَمَا فَعَلْتُ) [ص ٣٧٢].

وكلاهما صحيح؛ لأن (منكر) اسم فاعل من أنكر المتعدى، واسم الفاعل من المتعدى يعمل عمل فعله، متى كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ف (منكر) هنا يصح له نصب ما بعده، ويصح إضافته إليه، كما يصح تعديته باللام المقوية، وهو أضعف الثلاثة، وقد سبق مثل ذلك في تخطيطه (هذا سابق لأوانه).

• وَخَطَأً قَوْلُهُمْ: (ذَهَبْتُ وَأَبُوكَ إِلَى السُّوقِ) وَصَوَابُهُ عِنْدَهُ (ذَهَبْتُ وَأَبَاكَ إِلَى السُّوقِ). [ص ٣٨٣] وَكَذَا قَوْلُهُمْ: (اتَّفَقُوا وَشَرَكَاؤُكُمْ) وَصَوَابُهُ عِنْدَهُ (اتَّفَقُوا وَشَرَكَاءُكُمْ) [ص ٣٨٤] بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ فِيهِمَا.

وما خَطَأً لَيْسَ بِخَطَأً، وَإِنْ كَانَ قَلِيلَ اسْتِعْمَالٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ فِصْلٍ، وَهَذَا سَبَبُ ضَعْفِهِ، فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ أَحْسَنُ؛ لِلْفِرَارِ مِنْ هَذَا الْعَيْبِ اللَّفْظِيِّ، وَلَكِنْ الرَّفْعُ عَلَى

العطف ليس بخطأ، وقد ذكر هو في قاعدة ذلك أن واو المعية تنصب، وليس كذلك؛ فإن الناصب لما بعد الواو هو ما تقدمها من فعل أو شبهه، لا الواو.

\* وخطأ تعدية الفعل ورث - ماضياً - بحرف الجر (من) في قولهم: (ورث من خاله مالا) وجعل صوابه (ورث عن خاله مالا)، ثم ذكر بعد ذلك أن مضارع (ورث) يُعَدَّى بـ (من)، ومن الخطأ أن يعدى بـ (عن) (عكس الماضي) [ص ٣٨٧].

ولم يُعَرَّفْ ذلك في اللغة، أي لم يعرف أن يعدى الماضي بحرف، ثم يعدى مضارعه بحرف آخر في المعنى نفسه، وفي اللسان: ورثه ماله ومجده وورثه عنه. وفيه أيضاً: ورثت أبي، وورثت الشيء من أبي أرثته. اهـ. ومنه يفهم صحة تعدية الفعل بنفسه وبـ (من) وبـ (عن) في الماضي والمضارع وسائر التصريفات.

\* وخطأ تعدية الفعل (وهب) بنفسه إلى مفعولين في قولهم: (وهبته مالا) وإنما يعدى إلى الأول باللام وإلى الثاني (الموهوب) بنفسه فيقال: (وهبت له مالا) [ص ٤٠١].

وما ذكره هو قول سيويه، نقله عنه ابن سيده في اللسان، قال: وهب لك الشيء، يهبه وهباً... ولا يقال: وهبكه، هذا قول سيويه اهـ. ولكن جاء في اللسان بعد ذلك: وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: انطلق معي أهبك نبلاً... اهـ. ومنه: يظهر أن الاستعمالين صحيحان.

\* كذلك خطأ قولهم (هبّ أنى تأخرت) بمعنى احسب وافرض، وصوابه عنده (هبنى تأخرت) [ص ٤٠٢].

وهذا المشهور في استعمال (هبّ) التي هي فعل أمر جامد، ولكن ما خطأه ليس بخطأ على الإطلاق، وإنما ذهب إلى صحته بعض العلماء، منهم ابن بري الذي يرى أن الكثير هو نصبها للمفعول الصريح، ولا يمنع ذلك من أن تسد أن ومعمولاها مسد المفعولين، مثلها في ذلك مثل علم وأخواتها، يقول: إذا كانت هبّ بمعنى احسب، وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال باب (علم) جاز أن يدخل على أن ومعموليها، فيسدان مسد مفعوليه، على أنه سُمِعَ فلا مانع

منه قياساً واستعمالاً. اهـ. وذهب ابن هشام إلى أن الغالب أن يعدي إلى صريح المفعولين، وأن من النادر وقوعه على (أن) وصلتها، وقد أجازت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة مثل هذا الاستعمال.

\* وفرق بين (الميت) مشدد الياء و(الميت) مخفف الياء، فجعل الأول للحي الذي من شأنه أن يموت، والثاني لمن مات فعلاً [ص ٣٣٩].  
وهذا الذي ذكره هو رأي الفراء، حكى عنه الجوهري: يقال لمن لم يموت: إنه مائت عن قليل وميت، ولا يقولون لمن مات: هذا مائت. اهـ، ويضيف ابن منظور في اللسان قوله: قيل: وهذا خطأ، وإنما ميت - بالتشديد - يصلح لما قد مات ولما سيموت، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ وجمع بين اللغتين عدي بن الرعلاء فقال:

ليس من مات فاستراح بميت      إنما الميت مَيِّتُ الأحياء  
إنما الميتُ من يعيش كئيباً      كاسفاً يَأْلُهُ قليل الرجاء

\* وكذلك خطأ قولهم: (رضى عليه) وجعل صوابه (رضى عنه) [ص ١٣٧].  
وفي المصباح: «رضيت عن زيد، ورضيت عليه، لغة لأهل الحجاز».

\*\*\*

(د) استعمال خطأ، وتصحيح صحيح: وهو ما سبق من مسائل الكتاب.  
رابعاً: قواعد مبتورة، أو مُسَاءَ فَهْمُهَا

وأهم ذلك:

\* أطلق القول في أن ما كان دالاً على اللون لا يصاغ منه أفعال التفضيل إلا مع (أشد أو أكثر) [ص ٩٣] وذلك مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزونه من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان، وذكروا لذلك شعراً.

\* وعند تخطئة قولهم: (فلان أحمر من فلان) ذكر أن القاعدة في صوغ اسم التفضيل هي: «أن كل اسم على وزن (أفعل) لا يصاغ منه أفعال التفضيل إلا بأشد أو أكثر» [ص ٩٤] وعبارته هنا غير دالة على المقصود، وغير وافية

بالشروط، والواضح ما قاله النحاة أن من شروط صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثى الذى يدل على عيب أو لون (ألا يكون الوصف منه على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء) على أن من النحاة من يجيز صوغه على أفعل، وهم الأخفش والكوفيون والكساتى وهشام، وعليه يكون المثال السابق صواباً.

\* وعند تخطيطه قولهم: (أبوك أخيرٌ رجال أسرته) ذكر أن (خيراً) يستعمل بصورة واحدة للمفرد وغيره، ولكنه يؤنث مع المؤنثة فيقال: هي خيرةٌ طالبات صفها [ص ٩٩] وهذا غير صحيح، لأن (خيراً) إنما تؤنث إذا جرت صفة لما قبلها المؤنث، ولم يُرد منها التفضيل، وبذلك فسّر البيت الذى نقله هو من لسان العرب، وهو:

ولقد طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلَاتِ

رَبَلَاتٍ هِنْدٍ خَيْرَةٌ الرَّبَلَاتِ

أى المختارة من بينهن، فالتفضيل هنا غير مقصود، ولذلك قال ابن منظور بعد ذلك: فإن أردت معنى التفضيل قلت: فلان خيرٌ الناس، ولم تقل خيرةً.

\* وَعَدَّ (الخطأ) مصدراً للفعل (أخطأ) بالهمزة فى أوله [ص ١٠٧] وهو سهو منه، فإن مصدر أخطأ هو الإخطاء، وأما الخطأ فاسم مصدر منه، أو هو مصدر للثلاثى خَطِيءٌ - لغة فى أخطأ - جاء بها قول امرئ القيس:

يا لهف هند إذا خَطِئْنَ كاهلاً

\* ذكر أن ما كان من النعوت على وزن فعّلان - بفتح الفاء - فمؤنثه (فعّلى) [ص ١٧١] وليس ذلك على إطلاقه، فهناك كلمات مستثناة حصرها ابن مالك فى اثنتى عشرة كلمة، وزاد عليها المرادى كلمتين.

\* وعندما خَطَّأ قولهم: (نفس طَمُوحَة) ذكر أن ذلك بسبب أن الطموح مصدر لا صفة [٢١٥] وهو وهمٌ منه؛ فإن المصدر بضم الطاء، وأما هذه فبفتحها، فليس مصدراً، وإنما يأتى إليها الخطأ من جهة حقوق التاء بها، فإنها (فَعُول) بمعنى فاعل، وهو ما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه التاء.

\* ولم يحسن التفرقة بين العَوَج والعَوَج - بفتح العين وكسرها [ص ٢٢٢]

والمشهور أن (العَوَج) - بالفتح - يقال فيما يُدرك بالبصر سهلاً، كالخشب المتصب ونحوه، و(العَوَج) - بالكسر - يقال فيما يدرك بالفكر والبصيرة، كالدين والمعاش قال تعالى: ﴿قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] وقال: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] وقال: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [هود: ١٩].

\* وذكر أن (العجوز) يستعمل للمذكر والمؤنث، وأنه بالتاء مع المؤنث إذا لم يُذكر الموصوف [ص ٢٢٨] وكلا الأمرين غير متفق عليه، أما الأول فلأن الغالب إطلاقه على المؤنث، وأما المذكر فيقال له (شيخ) وفي القرآن الكريم: ﴿أَلَدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وفيه: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، وأما الثاني، فلأن الغالب أنه بغير تاء مطلقاً، ذكر الموصوف أو حذف، وفي القرآن الكريم: ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ﴾ [الصافات: ١٣٥] بغير تاء مع حذف الموصوف، قال ابن السكيت: ولا تقل: (عجوزة) والعامية تقوله.

\* وذكر أن (غار فلان) بمعنى أتى الغور، مثل (انجد فلان) أي - أتى نجداً - وهو ما ارتفع من الأرض [ص ٢٦٣] والصحيح (أغار فلان) بالهمزة، وقد حرف على تفسيره هذا قول الأعشى:

نبي يرى ما لا ترون وذكره

أغارَ لعمري في البلاد وأنجداً

فحذف الهمزة من (أغار) فيه.

\* وعندما خطأ قولهم: (هذه هي الطريقة الأفضل) وجعل صوابه (هذه هي الطريقة الفضلى أو الأفضل عاقبة) ذكر قاعدة لذلك وهي: «إذا دخلت أل التعريف على أفعال التفضيل وجب أن يطابق ما هو له في كل شيء، لكن إذا أضيفت جاز فيه الوجهان: المطابقة وعدمها» [ص ٢٨٠].

والقاعدة صحيحة، ولكنه وهم في تطبيقها، فالمثال الثاني الذي صحح به الخطأ وهو (الطريقة الأفضل عاقبة) خطأ، لأن اسم التفضيل فيه غير مضاف، لأن ما فيه أل لا يضاف إلى الخالي منها في الإضافة المعنوية، فالأفضل عاقبة يجب فيه نصب ما بعد (الأفضل) على التمييز.

\* وفي تصحيح قولهم: (مررت بكلتي الفتاتين) قال: «لكن نقول: رأى

كلتيهما، ومرّ بكتيهما، وذلك إذا كانت (كلتا) مضافة ومتصلة بالمضاف إليه،  
[ص ٣١٧].

وهو سهو منه؛ لأن (كلا وكلتا) لا بد أن يضافا ويتصلا، بالمضاف إليه طبعاً،  
فإن كان اسماً ظاهراً أعربت إعراب المقصور، بحركات مقدرة على الألف  
مطلقاً، وإن كان المضاف إليه ضميراً أعربت إعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء  
نصباً وجرأً.

\* وذكر أن (كُلُوَّة) - بالواو - عضو الجسم المعروف، جمعها (كُلِّيَّات)  
[ص ٣١٩] ولا وجه لقلب واو المفرد ياء في الجمع بالألف والتاء، وأظنه فعل  
ذلك وهماً؛ ففي اللسان: الكُلُوَّة - بالواو - لغة لأهل اليمن في الكلئية - بالياء  
- وأن جمع الثانية: كُلِّيَّات - بسكون اللام - قال سيبويه: كُنْيَةٌ وكُلْيٌ، كرهوا  
أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضممة، فتجئ هذه الياء بعد ضمة، فلما ثقل  
ذلك عليهم تركوه واجتزأوا بيناء الأكثر، ومن خفف قال: كُلِّيَّات اهـ. فالجمع  
الذي ذكره سيبويه ليس للثنتين معاً وإنما هو للكلئية - بالياء - وأما الكُلُوَّة -  
بالواو - فليس في جمعها هذه الكراهة؛ لأن الواو تناسبها الضمة قبلها، كما  
في (خَطُوات الشيطان).

#### خامساً: خطأ في استعماله اللغوي

- ولم يسلم الاستعمال اللغوي للمؤلف في كتابه هذا من التردّي في مهوأة  
الخطأ الظاهر، الذي يخالف قواعد اللغة نحواً وصرفاً، أو يخالف الغالب  
المشهور من هذه القواعد، وفيما يلي إجمال ذلك :
- ١- قال في مقدمة الكتاب في [ص ١٢]: «... والمساهمة في تحسين أساليب  
الكتابة». والصواب (والإسهام).
  - ٢- وقال أيضاً في [ص ١٢]: «... من المتخصصين بالعربية، الغيورين  
عليها». والصواب (الغُير) بضمّين.
  - ٣- وقال أيضاً في [ص ١٣]: «وها أنا أضع الطبعة الثانية». والصواب:  
وهأنذا.
  - ٤- وقال في [ص ٧١]: «ساهمت الشركة في سد حاجات المنطقة». والصواب:  
أسهمت.



- ٥- وقال فى [ص٧٤]: «أحيل على التقاعد» و«التقاعد» تفاعل من الجانبين يفيد المشاركة، ولا معنى لها هنا، وهو تعبير مستحدث غير عربى
- ٦- وقال فى [ص٧٩]: «الأحداث جمع حدث، تعنى - عدا عما لها من معان أخرى - الأمور المنكرة...». و«عدا» الاستثنائية لا تدخل على حرف جر، وإنما يكون ما بعدها اسماً منصوباً على الاستثناء، أو مجروراً بها، والصواب (تعنى الأمور المنكرة... إلى جانب ما لها من معان أخرى) أو (عدا ما لها من معان أخرى).
- ٧- وقال فى [٨٢]: «الفرق بين الحرج والحرجة وبين الغاب...». وفيه تكرير (بين) مع الظاهر، وقد أنكر هو ذلك فى الكتاب.
- ٨- وقال فى [ص١٠٠]: «هذا الثوب مخيط فى باريس أو مخيوط». وقد خطأً هو مبيوعات الشركة [ص٣٧].
- ٩- وقال فى [ص١٢٠]: «ما هو دليلك على ذلك؟». والأحسن حذف (هو) إذ ليس هذا من مواضع ضمير الفصل.
- ١٠- وقال فى [ص٢٧٥]: «فهل قاعدة» يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره» تبيح له نحتَ الفاظ جديدة. والصواب «فهل تبيح قاعدة».
- ١١- وقال فى [ص٢٧٦]: «لك أن تتزوج أكثر من واحدة». والأفضل «غير واحدة».
- ١٢- وقال فى [ص٢٧٦]: «ويخطئ البعض حين يجمع...». والصواب «بعضهم».
- ١٣- وقال فى [٣١٤]: «كان يتوهم البعض...». والصواب «بعضهم».
- ١٤- وقال فى [ص٣١٥]: «كفى يكفى كفاية... أى صاحب كفاءة». والصواب «صاحب كفاية».
- ١٥- وقال فى [ص٣١٤]: «فالكفاء ليس صاحب الكفاءة أو الجدارة». والصواب «صاحب الكفاية»؛ لأنه هو المقصود هنا.

- ١٦- وقال فى [ص ٢٥٤]: «إن عفوت عنك هل تحسن سلوكك»  
والصواب «فهل تحسن».
- ١٧- وقال فى [ص ٢٦٢]: «عييت فى أمره: احترت»  
والصواب: «حرت».
- ١٨- وقال فى [ص ٢٧٣]: «أجروا على المريض بعض الفحوص»  
والفحوص جمع فحص، وهو مصدر مبهم لا يثنى ولا يجمع إلا سماعاً،  
ولم يسمع، والفحوص الوارد فى لسان العرب جمع فحص بمعنى ما  
استوى من الأرض.
- ١٩- وقال فى [٢٨٥]: «... فقط تأتى فى آخر الجملة دوماً»  
والصواب: «دائماً».
- ٢٠- وقال فى [ص ٢٨٨]: «سأنام قليلاً، بينما أو بينا أنت تدرس»  
والصواب تقديم بينما أو بينا إلى صدر الجملة.
- ٢١- وقال فى [ص ٣٠٩]: «أقيمت فى الكلية حفلة كبيرة»  
والصواب «حفل كبير»، ولم ترد بالتاء فى اللسان، وإنما ورد الحفل بمعنى  
الجمع الكثير من الناس، وهو فى الأصل مصدر.
- ٢٢- وقال فى [ص ٣١٦]: «تزايد الباء على فاعل كفى»  
والصواب «فى فاعل كفى».
- ٢٣- وقال فى [ص ٣٣٤]: «حتى ملتقى الشارع الأول والثانى»  
والصواب: «الشارعين: الأول والثانى».
- ٢٤- وقال فى [ص ٣٣٩]: «بين ما فى نفسى وبين ما فى نفسك فرق كبير»  
والأرجح حذف بين الثانية.
- ٢٥- وقال فى [ص ٣١٣]: «بل تأتى دوماً فى آخر الجملة»  
والصواب: دائماً.
- ٢٦- وقال فى [ص ٣٦١]: «عرق النساء»  
والصواب حذف «عرق».
- ٢٧- وقال فى [ص ٣٧٢]: «منكر ونكير ملاكان»  
والصواب «ملاكان».

٢٨- وقال في [ص ٣٩٠]: «وقع المحامي العقد كوكيل للشركة».

والصواب «وكيلاً للشركة».

\* وبعض ما خطأناه هنا يجوز على قلّة، ولكننا نجعله من مآخذ الكتاب التي كان يجب أن ينأى عنها؛ لأنه كتاب يعرض للصواب والخطأ أولاً، ولأن صاحبه قد اشتد في مآخذه على الكتاب والمؤلفين ثانياً.

### سادساً: خطأ في الشواهد والأمثلة

وقد كثرت هذه الأخطاء، ولا سيما في الآيات القرآنية، فوقع في بعضها تصحيف أو تحريف أو نقص أو استبدال كلمات بكلمات، ومثله وقع في الشعر وفي الأمثال، وإن كان قليلاً فيهما، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أرقام الصفحات:

١- (أخطاء في الآيات القرآنية):

انظر الصفحات: [٣٠- ٤٢- ٥١- ٥٢- ٥٤- ٦٢- ٧٢- ١١٦- ١٢٣-

١٦٤- ١٨١- ٢٦٠- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٦٠- ٣٨٠].

٢- (أخطاء في الشعر):

انظر الصفحات: [٣٥- ٦٣- ٢٠٣- ٢٠٦- ٢٦٠- ٢٦١].

٣- (خطأ في مثل عربي): انظر صفحة [١٢٣].

\*\*\*

وبعد: فإن كتاباً يعرض لمسائل الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي، لكتاب له منزلة عند قارئه ليست لغيره من كتب اللغة الأخرى، وثقة يضعها فيه، لا تضارعها ثقة في غيره، فعلى مؤلفه أن يدعّم هذه المنزلة، ويقوّي تلك الثقة، بأمانة في عرض الآراء، وتمحيصها، وترجيح المختار منها، وبحرص على انتقاء الشواهد وكشف جيدها وزيفها، والله من بعد ذلك من وراء القصد، نعم الموفق المعين.

\*\*\*

# لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط

تأليف  
دكتور إبراهيم درديري

مطبعة دار العلوم للطباعة والنشر

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الرياض

«نشر في المجلد الثامن»  
«العدد الثاني»  
«شوال ١٤٠٧هـ»  
«الصفحات من ٢١٧ إلى ٢٣١»  
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

(الخطأ والصواب) في الاستعمال اللغوي مسألة ذات خطر؛ لأنها حكمٌ بمصير لبعض الألفاظ والتراكيب اللغوية أو عليها؛ فإما حياة ممتدة متجددة وجريان على الألسنة في ثقة واطمئنان، وإما موت عاجل يندثر به اللفظ أو التركيب، ويطويه الإهمال والنسيان.

ولهذا كانت هذه المسألة - ولا تزال - تُغرى كل حريص على الفصحى وتستولى على جُلِّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفاً عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وهو أمر محمود من كل مسلم ومدعوٍ إليه مع ما يقتضيه من اليقظة اللغوية والبصر بكلام العرب - مناحيه وتصريفه - وإلا فقلَّ من يَسلم من التردى في مزلقه، والوقوع في شركه ومخاطره.

ثم لا بدَّ - مع هذا - من أمور، على الدارس اللغوي أن يأخذها في اعتباره عند النظر في استعمال ما، للحكم عليه بالصحة أو بالخطأ، وأهم هذه الأمور ما يأتي:

١- أن قولنا: هذا الأسلوب أو هذا الاستعمال (خطأ) قولٌ مبني على كثير من التَّسَمُّح؛ إذ الدقة العلمية لا ترى في لغة قوم بتفاهمون بها خطأ محضاً، وإنما تعدُّه تطوراً أصاب اللغة أيّاً كانت، كما يصيب أصحابها، وكما يصيب غيرها من أمور الحياة والأحياء، وقد كان هذا التطور منذ العصر الجاهلي، بل كان في العصر الجاهلي نفسه، حتى ليرى بعض الباحثين أن اللهجات العربية لا تعدو أن تكون طرقاً لتطور اللغة القصبى، وأن الذى حفز علماء العربية منذ القدم إلى الحكم على هذا التطور بالخطأ إنما هو ديننا الإسلامى الحنيف - الذى يقوم أساساً على القرآن الكريم - حفاظاً على لغته التى نزل بها من عند الله عز وجل.

٢- وأن مقياس الصواب والخطأ عند علماء التنقية اللغوية أجمعين لم يكن ثابتاً ولا مُطَرِّداً ولا مسلماً لهم على الإطلاق، فكثيراً ما حكم بعضهم على استعمال ما بالخطأ فحكم عليه آخر بالصواب، وكثيراً ما حكموا على استعمال ما بالخطأ ثم اتضحت صحته بعد؛ لكونه قد ورد هو أو نظيره في

فُصِّحَ العربية، أو في لهجة من اللهجات المعتدُّ بها، أو في أثر يُفَصِّحُهُ بعض العلماء.

٣- وأن تيار التطور اللغوي - أو ما يسميه العلماء باللحن والخطأ - كان جارفاً، وأقوى من تعديد القواعد ومقاومة وسائله بالتعليم والتلقين؛ فلقد زلَّ في مزالقه كثير من الأدباء والشعراء، بل امتد إلى السنة علماء اللغة أنفسهم، بل لا أبالغ إذا قلت: إنه جرى على السنة علماء التنقية اللغوية أنفسهم؛ فمن يُنعم النظر في مؤلفات هؤلاء يَقَعُ على بعض من هذه السقطات اللغوية التي أنكروها هم أنفسهم، وقد جمعت مسائل من ذلك يضيق المقام هنا عن ذكرها.

٤- وأن مقياس الخطأ والصواب يدور في مجمله حول الاعتداد بأمور معينة أو عدم الاعتداد بها، وهذه الأمور هي:

أ- اللهجات العربية لغير القبائل ممن أخذت عنهم اللغة.

ب- القراءات القرآنية.

ج- الأحاديث الشريفة.

د- أشعار المؤلِّدين، وهم الشعراء الذين كانوا بعد زمن الاحتجاج، أي بعد النصف الأول من القرن الثاني الهجري - على ما هو الأرجح عند العلماء.

هـ- ما جاء في مؤلفات العلماء من ألفاظٍ وأساليب لا تجرى على سنن القواعد المألوفة، ولا سيما علماء اللغة من بينهم.

فمن اعتدَّ بأمر من هذه الأمور لم يُخَطِّئ استعمالاً ورد به - وإن خالف القاعدة النحوية أو الصرفية، وإن لم يرد عن العرب في عصر الاحتجاج. ومن لم يعتدَّ بهذه الأمور حكم بالخطأ على ما خالف القاعدة ولم يرد عن العرب السابقين.

وبعد: فإنني اليوم في صحبة كتاب يعرض لخطأ الاستعمال وصوابه بعنوان «لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط» وهو من تأليف الأخ الدكتور إبراهيم درديري، ومن مطبوعات دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

وبادئِ بدءٍ: أذكر أن المؤلف قد أحسن إذ اختار لكتابه هذا العنوان حتى يجذب إلى قراءته الجماء الغفير من المشتغلين بهذا الفن المؤثر في عقول الناس وقلوبهم، وفي ألسنتهم وأقلامهم، بما أتيج لهم من وسائل البث والنشر بالصوت والصورة والقلم واللسان، وكانت غايته - ولا تزال - هي غايتنا كلنا. أن نسمعها نقيّة مبرأة من كل لحن يَشِينُ، وأن نقرأها فصيحَةً تجري بها الأقلام رُخَاءً كما تشاء.

أما القضايا والمسائل التي وردت في الكتاب فهي جديرة حقاً بالوقوف عندها وإنعام النظر فيها، بعيداً عن النظرة العَجَلَى والرأى الفطير.

وفي الملاحظة العامة لهذا الكتاب يجد القارئ أنه يتميز بما يلي:

أ- الاختصار الشديد في عرض المسائل والحكم عليها حكماً غير مصحوب بالدليل أحياناً كثيرة، أو مصحوباً به على وجه الإيجاز، وَقَلَمًا فعل ذلك.

ب- الخُلُوءُ من ذكر الشواهد المؤيدة للحكم صحةً أو تخطئةً، وقد جاءت في الكتاب بعض الآيات القليلة، سِيَقَتْ للتمثيل لا للاستشهاد.

ج- الخُلُوءُ من ذكر المراجع التي هي عُدَّة كل مؤلف، ولا سيما أولئك الذين يَتَّصِدُونَ لتخطئة بعض الاستعمال، وقد جاءت في أثناء الكتاب إشارات إلى بعض منها، مثل: كتاب (من قضايا اللغة والنحو) للدكتور أحمد مختار عمر، وقد رجع إليه في مسألة لغوية مكانها الصحيح كتب النحو القديمة، وكتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام، وكتاب (الواضح في النحو) لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي، و(مجلة العربي) في مقال للأستاذ خليفة التونسي، وكتاب (كلام العرب) للدكتور حسن ظاظا، وكتاب (محيط المحيط) لبطرس البستاني، وكتاب (المنجد) للويس معلوف - وهما من المعاجم اللغوية الحديثة - وكتاب (المدخل إلى علم النحو والصرف) للأستاذ عبد العزيز عتيق، وكتاب (قل ولا تقل) للأستاذ مصطفى جواد، و(لسان العرب) لابن منظور، وهو من المعاجم المعتد بها.

ومعظم مراجعه - كما ترى - من مؤلفات المحدثين، وكثير منها غير مختص بمناقشة قضايا الصواب والخطأ مناقشة تفصيلية، وفيها ما أخذت عليه



مأخذ لغوية فى الضبط وتصريف الكلام والفرقة بين العربى والدخيل والمؤلّد من الكلام، حتى غدا غير ثقة فى النقل عند بعض العلماء.  
أما الملاحظات الخاصة فكثيرة وذات شُعب، ونجملها أولاً فى:

- قضايا أثارها المؤلف فى مقدمة الكتاب.

- بتر للقاعدة أو سوء فهم لها.

- تصويبات أخطأ فيها.

- أمثلة ذكرها فى غير مواطنها.

- صواب حكم عليه بالخطأ.

- خطأ فى ضبط بعض الأمثلة.

- تجاوز فى استعماله اللغوى.

\*\*\*

أولاً

### القضايا التى أثارها فى مقدمة الكتاب

تناول المؤلف فى مقدمة كتابه ثلاث قضايا رئيسة، هى:

- محنة العربية وأزماتها.

- أسباب ذبوع الخطأ فى وسائل الإعلام.

- أسس المنهج الذى سلكه فى مقاومة الأخطاء.

\* ففى محنة العربية: نبّه المؤلف - على عَجَلٍ - إلى الأخطار المحدقة بلغتنا الفصحى، وما تؤدى إليه من تضييع للمقدسات والقيم الإنسانية العليا، وفى مقدمة ذلك القرآن الكريم الذى نزل بهذه اللغة الشريفة، وأشار إلى أن وسائل المقاومة لهذه الأخطاء قد توالى منذ القدم، من دون أن تُحرز نجاحاً يذكر فى القضاء على هذا الخطر، أو فى الحد من انتشاره؛ «فالأخطاء اللغوية تزداد كل يوم، سواء فى رسم الكلمة أو فى تركيبها النحوى والصرفى، أو فى الإيقاع الفكرى الذى يتظمه سياق الكلام» (ص ٥) وأسباب هذه المحنة تعود فى نظر المؤلف إلى ثلاثة هى:

\* أن أجهزة الإعلام آثرت الانحدار إلى مستوى الجماهير الذين تخاطبهم

وتكتب لهم؛ فجرت العامة على الألسنة والأقلام؛ لأنها لغة الجماهير ذوى الثقافات المتباينة «وحجتها في هذا الصنيع أنها إنما تجاهد في إرضاء كل الأذواق، وخاصة الذوق الشائع، وهو ليس خيراً للأذواق بطبيعة الحال» اهـ (ص ٧).

\* وأن فئات كثيرة من المتعلمين قد زهدت في اللغة وآثرت اللهجات المحلية، وفي مقدمة هؤلاء مَنْ هُم من ذوى الملكات والمواهب الفنية، ممن هميَّ له أن موهبته فوق اللغة، وأن له أن يختار الوسيلة الموصلة إلى الجماهير وإن لم تكن الفصحى، وخطر هؤلاء على اللغة دونه خطر الشعبية والاستعمار.

\* أما السبب الثالث من أسباب محنة العربية فيتصل بطبيعتها - في رأيه - «من حيث كثرة المترادفات والمشتقات كثرة غزيرة، تقابلها قلة قليلة في المعانى بالقياس إلى الثروة اللفظية الضخمة» اهـ (ص ٦).

ولست أدري: كيف تؤدي كثرة الألفاظ للمعنى أو المسمى الواحد إلى الخطأ في اللغة؟ وكان الظن - ولا يزال - غير هذا؛ ذلك لأن هذه الكثرة اللفظية تفتح للمتكلم أو الكاتب مجالاً واسعاً لاختيار ما يشاء من ألفاظ يعبر بها عن معناه، فقد يعسرُ عليه لفظ، أو يحكمه تعبير فنى خاص فلا يجد في الفصحى إلا المسعف المعين، لا الخاذل المحجّر، وما مثل المعانى والألفاظ إلا مثل الحسناء وعندها مجموعة مختلفة من الثياب، تبدى فيها على ما تحب وترضى وقتما تشاء وكيفما تريد، أفلا يكون هذا أحسن لها وأبرز لجمالها مما لو لم يتح لها إلا الثوب الواحد تظهر فيه صباح مساء، دون مراعاة لزمان أو مكان أو مقام؟ اهـ.

وما استظهره المؤلف من كلام الأستاذ العقاد لا يسعفه؛ ذلك لأن الأستاذ العقاد يحكى حالاً للغة زمن العصر الجاهلى، فقد كثرت ألفاظها وقلت معانى أهلها؛ لسذاجة حياتهم، وليس في كلام العقاد الذى ذكره ما يشير إلى أنه يرى أن ذلك كان من دواعى محنة العربية وظهور اللحن فيها، والدليل على ذلك ما نقله عن العقاد من أن العربية قد اتسعت معانيها زمن الدولة العباسية حين تغيرت حياة العربى الفكرية والاجتماعية فنقلت الثقافة اليونانية بكل مظاهرها

إلى العربية التي وَسَّعَتْ كل ذلك ولم تَضِقْ عن استيعابه .  
\* وأما عن ذبوع الخطأ في لغة الإعلام فقد رَدَّه إلى «طابع السرعة الذي يتسم به العمل الصحفي» من غير أن تواكبه العناية المطلوبة بأجهزة المراجعة والتصحيح عُدَّةً وعدداً، وهو عكس ما نراه في الصحف الأجنبية التي تَقَلُّ فيها الأخطاء؛ لكثرة المراجعين والمصححين في كل منها .  
ويعزُّو المؤلف كثيراً مما ظهر في لغة الصحافة من الاضطراب والتهاون وتخلخل الأسلوب إلى «أن جمهرة - ليست بالقليلة - من خريجي المعاهد الإعلامية لا تُصَبُّ في القنوات الصحفية والإعلامية كما هو المفروض» اهـ .  
(ص ١٠) .

ولا أظن أن هذا هو السبب في ضعف المستوى اللغوي بين جماعة الصحافة والإعلام عامة؛ فقد كانت لغتها رفيعة المستوى من قَبْلُ - كما ذكر هو ذلك - مع عدم وجود هذه المعاهد الإعلامية، فليس للمعاهد الإعلامية، شأن في فصاحة اللغة وسلامة الأسلوب، وإنما تقوم هذه المعاهد أساساً لتعليم الفن الصحفي والإعلامي عامة - أصوله ومناهجه ومدارسه - وكثير من كتب هذا الفن مترجم عن غير العربية من غير المتمكن منها؛ فلا تعجب إن صادفت في أحد هذه المترجمات أخطاء لغوية، أيسرها رفع المنصوب ونصب المرفوع أو المجرور، وأدقها تلك الأخطاء الخفية التي تغزو التراكيب وتُفْرِغُ الأساليب من مضموناتها، وأنا أسأل المؤلف الفاضل عن عدد الساعات المخصصة لتدريس العربية في معاهد الإعلام، والكتب اللغوية المقررة فيها، وإحساس الطلاب بكفايتها والإفادة منها، وأترك له الجواب .

\* وأما عن أسس المنهج الذي اعتمده دراسة المؤلف فهي ثلاثة:  
أولها: أن تكون الدراسة شاملة لنماذج من أخطاء الإعلام المقروء والمسموع، مما يتصل بالأخطاء النحوية والصرفية والأسلوبية والفكرية جميعاً، وقد أوضح مقصده من الأخطاء الفكرية بأن «تأتي النتائج والأحكام متفقة مع المقدمات، وأن تنتظم الفكرة الواحدة في عقد منظوم مع الفكرات المرتبطة بها أو المكملة لها خلال السياق أو المضمون الواحد» (ص ١٣) .

وهذا كلام طيب لولا أنه يُعوزُ المثال، وقد فتشت في الكتاب عن ذلك فلم أظفر إلا بمثال واحد يمكن إدراجه فيه وهو قولهم: «قابلته في حوالى الساعة كذا بالضبط» (ص ٦١)، لما فيه من استخدام كلمتين متناقضتين في الدلالة، هما: حوالى (المقيدة للتقريب) وبالضبط، (المقيدة للتحديد).

وفي نهاية هذا الأساس قال المؤلف: «ولا حاجة إلى القول أنه إذا تحققت في الكلام هذه العناصر - يقصد: الصحة النحوية والصرفية والفكرية - جاء الأسلوب واضحاً ودقيقاً وسهلاً في وقت معاً، أو بمعنى آخر: تحققت فيه سمات البلاغة كما ألمحنا» (ص ١٤).

وفيما قاله هنا تجاوز؛ فاستقامة الأسلوب على النحو المذكور شرط من شروط بلاغة الكلام، وليس هو البلاغة؛ فإنها - على ما قرره أئمة هذا الفن - «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، وعليه قد يكون الكلام صحيح المبنى والمعنى ولا يكون بليغاً؛ لعدم المطابقة المذكورة، كأن يُطَنَّبَ في مقام الإيجاز، أو يُوجَزَ في مقام الإطناب، أو يؤكد لخالي الذهن عن الخبر، إلى غير ذلك. وفي كتب الأدب والبلاغة أمثلة لذلك كثيرة.

والأساس الثاني: يفهم من كلامه أنه اعتمد اللغة التقريرية الوصفية في عرض مواد الكتاب، من غير تزيين ولا تجميل - على حسب المؤلف في لغة الإعلاميين، وقد كان واحداً منهم ذات يوم.

وأما الأساس الثالث: من منهجه فقد ذكر فيه أنه لن يكون مُفَرِّطاً في التخطئة ولا مُفَرِّطاً، فلن يجرى مجرى هؤلاء المتشددين الذين يُخَطِّئونَ لأوهى سبب، ولن يسلك مسلك هؤلاء المجددين الذين يكادون يصححون كل كلام، وإنما سيكون الاعتدال طابعه، ولا سيما إزاء تلك الألفاظ الدخيلة المعربة والمولدة، قال: «فلم نجد غضاضة في اعتمادها ما دام لا يوجد هناك ما يناظرها في مظهر اللغة، أو بسبب سهولتها وفهم الناس لها وموافقتها للذوق السليم» (ص ١٥).

وفي هذا الأساس ذكر أن المعاجم اللغوية - مع كثرة عددها، وغزارة مادتها - قد غفلت عن كثير من كلام العرب، وأنه - هو - سيستند إلى كل شاهد عربي فصيح في تخريج مادة أو لفظ أو معنى (ص ١٥).

ولم يلتزم ذلك؛ إذ ليس في كتابه شيء من الشواهد الشعرية أو غيرها،  
والآيات القليلة التي وردت عرضاً بالكتاب إنما سبقت لتفسير أو لتقرير  
القاعدة، ولم يكن لها علاقة بالاستعمال اللغوي صحة أو تخطئة.

- وذكر أن كتاب (ليس) لابن خالويه من الكتب التي عاجلت موضوع الخطأ  
في اللغة (ص ١٦).

وهو وهم منه، غرّة عنوان الكتاب من غير أن يقرأ فيه، فظن أنه من كتب  
اللحن، فقرنه بالفصيح لشعب ودرة الغواص للحريري، على حين أن مباحث  
كتاب (ليس) تدور حول حصر الأوزان والصيغ العربية ولا علاقة لها بالفاظ  
اللغة واستعمال الكلام على الخصوص.

- وذكر أنه راعى في جمع مادة الكتاب مدى شيوع الأخطاء على حسب  
ملاحظاته الخاصة، فلم يتبع منهجاً موضوعياً في ترتيبها، زاعماً أن من الأخطاء  
ما يصعب تصنيفه تحت باب من أبواب النحو، وضرب لذلك مثلاً بالفاء  
الداخلة خطأ على خير المبتدأ، قال: «فهذه يصعب تصنيفها تحت أي باب من  
أبواب النحو القديم، ومن العسير كذلك إدخالها حتى في باب التراكيب  
الخاطئة» (ص ١٧).

أما أنه لم يتبع الترتيب الموضوعي لمواد كتابه فهذا عيب (ظاهر) يُربكُ قارئه  
ويشتت ذهنه بين مسائل نحوية وصرفية وفكرية متداخلة وغير ذات ترتيب،  
وقد راعى مؤلفو كتب التصحيح اللغوي من قبله ومن بعده ذلك، فبعضهم  
رتب مادته على حسب أبواب النحو أو الصرف، كثعلب في (الفصيح) وابن  
السكيت في (الإصلاح) وابن قتيبة في (أدب الكاتب)، ومنهم من رتب مادته  
ترتيباً هجائياً؛ كالألوسي في (كشف الطرة) وابن بري في (حاشيته على  
المعرب) وعلى القسطنطيني في (خير الكلام)، ولا يشفع لمؤلفنا هذا الكشف  
الهجائي الذي ختم به الكتاب؛ فقد كان ذلك ممكناً في داخله.

وأما ما ذكره من صعوبة تصنيف بعض الأخطاء، فليس الأمر كذلك؛ إذ  
الأخطاء موزعة بين: خطأ في عدم استعمال الكلمة أو في بنيتها اشتقاقاً أو  
تصريفاً أو في إعرابها أو في تركيبها مع غيرها أو في فكر المتكلم أو الكاتب

والخلط في نتائجه ومقدماته. فالخطأ في عدم الاستعمال خطأ لغوي، والخطأ في البنية خطأ صرفي، والخطأ في الإعراب أو التركيب خطأ نحوي، والخطأ في النتائج والمقدمات خطأ فكري، وما ذكره من اقتران خبر المبتدأ بالفاء - إن كان ذلك خطأ - يندرج في الخطأ النحوي، لأنه يتصل بتركيب الكلمات، وزيادة الحروف من مسائل علم النحو.

وأما ما ورد من وصفه للنحو بـ (القدم) في قوله: «يصعب تصنيفها تحت أي باب من أبواب النحو القديم» (ص ١٧) فهذا يعني أن هناك نحواً جديداً للغة، ولا أعرف أحداً وصف النحو بذلك غيره، نعم جرت محاولات لتيسير النحو وتسهيل قواعده للناشئة ومن في حكمهم، ومعظمها دار حول استبدال بعض المصطلحات أو التخفيف من بعض الأعراب غير الظاهرة، دون تغيير في قاعدة أو تخلص من شرط، وذلك كله لا يسمح لباحث أن يجعل من هذه المحاولات نحواً جديداً ذا أصول وفروع، ويقارن بينه وبين النحو القديم، على أن معظم هذه المحاولات قد طمستها الأيام ولم يتح لها ذبوع وانتشار.

## ثانياً

### بتر القاعدة أو سوء فهمها

\* عندما خطأً تكرر «كُلِّمًا» في قولهم: كلما ارتقت الأمة كلما ارتقت فنونها وآدابها، ذكر أن «كلما» مركبة من جزءين هما: كل - ظرف زمان منصوب، وما - مصدرية زائدة (ص ٢٢).

وهذا خلط بين أنواع «ما»؛ فالمصدرية غير الزائدة، ولكل منهما موقع غير الآخر، و(ما) التي في (كلما) هي المصدرية الظرفية، أما أنها مصدرية فلأن ما بعدها في تأويل المصدر، وأما أنها ظرفية فلأنها نابت بصلتها عن ظرف زمان، لا أنها ظرف في نفسها، ولذلك تعرب (كل) التي في (كُلِّمًا) منصوبة على الظرفية؛ لإضافتها إلى شيء هو قائم مقام الظرف، وعامل النصب فيها هو الفعل الذي هو جوابها في المعنى (انظر معنى اللبيب ٢٦٦ ط دار الفكر ١٩٧٩م) وفيه تفصيل وترجيح، ولم يقل أحد: إن (ما) في (كلما) زائدة. وكذلك قال: «ويجوز اقتران خبر (كلما) بفاء السببية وإذا الفجائية؛ تقول:

كلما رأيت خطراً فابتعد عنه، وكلما خفت الأمطار إذا البرق يلمع! اهـ.  
(ص ٢٢).

وهذا منه على أن (كلما) تعرب مبتدأ وخبرها مقترن بالفاء أو بإذا الفجائية، وذلك يقتضى أن تضبط اللام من (كلما) بضمة الرفع، ولم ترد كذلك فى اللغة، بل وردت مفتوحة دائماً، وقريب من إعرابه هذا إعراب لابن عصفور فيما دخلت فيه الفاء بعد (كلما) إذ جعلها مرفوعة بالابتداء وجعل جملة الشرط والجواب خبرها، وأن الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو: كل رجل يأتينى فله درهم، قال أبو حيان: وهذا مدفوع بأنه لم يسمع (كل) فى ذلك إلا منصوبة (مغنى اللبيب ٢٦٨).

فالصحيح أن (كلما) فى مثل ذلك منصوبة على الظرفية أيضاً، وعامل النصب محذوف يدل عليه الجواب، وليس العامل فيها هو الجواب هنا؛ لأنه واقع بعد الفاء، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

\* وخطأ قولهم: طالبت الأمم المتحدة بوقف الحرب بين الدول وإلا لنشبت الحرب العالمية الثالثة، وجعل صوابه: .. وإلا نشبت - بحذف اللام - وقال: «إن اللام لا تدخل على إلا» اهـ (ص ٢٣).

وتصويبه صحيح، وتعبيره خطأ؛ لأمرين:

أحدهما: أن اللام هنا لم تدخل على (إلا)، وإنما دخلت على ما بعدها.  
والثانى: أن اللام فى الحقيقة دخلت على جواب (إن) الشرطية المدغمة فى (لا) النافية بعد حذف فعل الشرط، والأصل: .. وإن لا تقف الحرب ..، وجواب إن الشرطية لا يقترن باللام أبداً، وكلامه هنا يوهم أن (إلا) أداة شرط برأسها مثل إذا ولولا ..

\* وذكر أن (ذات) يستعملها رجال الإعلام بصورة واحدة مع المفرد والجمع على السواء، فيقولون: الدولة ذات العلاقة .. والدول ذات العلاقة الوثيقة تتعاون من أجل السلام (ص ٢٥) ثم قال: ويحسن بنا أن نعرض لقاعدة استعمال «ذو» ومشتقاتها لكثرة الخطأ فى استعمالاتها .. (ص ٢٥).

والقاعدة التى ذكرها صحيحة، ولى هنا ملاحظتان:

إحدهما: أن ما مثل به على أنه خطأ من قولهم: والدول ذات العلاقة، مثال صحيح؛ لأن من المقرر فى كتب النحو أن جمع التكسير إذا كان لغير العاقل

صح أن يعامل في وصفه معاملة الجمع ومعاملة المفردة المؤنثة، وجاء في القرآن الكريم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٣] كما جاء قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠].

والملاحظة الثانية: أنه أطلق على التأنيث والتثنية والجمع في ذو «اشتقاقاً» وهذا سهو منه؛ فالاشتقاق أخذ فرع من أصل، كأخذ اسم الفاعل أو المفعول من الفعل أو من المصدر - على الخلاف - والمشتقات في اللغة محصورة ومعروفة.

\* وذكر أنه يصح أن يقال: أقيم الاحتفال بمناسبة كذا - وإن خطأه بعضهم - كما يصح أن تستعمل اللام في موضع الباء، فيقال: لمناسبة كذا، وقال: «لأن اللام من معانيها التعليل والتبرير» اهـ (ص ٢٧).

أما (التعليل) فواضح وقد نص عليه النحاة، وأما (التبرير) فلم أظفر له بقائل، وهذا اللفظ - التبرير - بالمعنى الذي يقصده هنا ليس من صحاح العربية، وإنما هو من مستحدثات المولدين، على أن استعمال المناسبة - بمعناها في المثاليين السابقين، وهو المشهور بيننا اليوم - ليس من كلمات المعجم المعتد بها، ويغلب على الظن أنه من المستحدثات؛ فالأولى هجره، بأن يقال مثلاً: أقيم الاحتفال لذكرى كذا.

\* وذكر أن من الخطأ قولهم: إن هذا الأمر ينم عن تفكير متزن، وجعل صوابه: ينم على، وقال «فالحرف الأول من معانيه التفريع والتجزئة وترك الشيء» اهـ (ص ٢٨).

وليس في كلام النحاة ما يفيد أن (عن) تفيد التفريع والتجزئة، وإنما نصوا على أن معناها الأصيل هو المجاوزة، وقد تخرج عنه إلى معان أخرى ليس من بينها التفريع والتجزئة على كل حال، على أن في التعبير بالمجازة ما يغنيه عن ذلك.

\* وفي هذا المقام أيضاً قال: «إن حرف الجر (الباء) يمكن أن يحل محل الحرف (في) ولكن العكس غير صحيح، فلا يقال: استعنت في السلم لتسلق الحائط، ولا يقال: اتصلت فيه، بل: اتصلت به» اهـ (ص ٢٨).

وكلامه هذا ليس على إطلاقه؛ فليس في كل موضع يصح حلول الباء محل (في)، فلا يقال: صمت بيوم الخميس، في مكان: صمت في يوم الخميس.



وأما وضع (في) في موضع (الباء) - الذي أنكره - فلا شيء فيه ما استقام به الكلام، وعليه جاء قول زيد الطائي:

ويركبُ يومَ الروعِ منا فوارسُ بصيرونِ في طعنِ الأباهرِ والكلبي  
أى: بصيرون بطعن الأباهر، وذكر بعضهم أن (في) في قوله تعالى: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] بمعنى باء الاستعانة، أى: يَكثُرُكُمْ به (البحر المحيط ١/٣٣).

على أن حلول حرف محل آخر ليس موضع اتفاق بين العلماء؛ ففي ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين المذكور في موطنه من كتب النحو. \* ومما يتصل باستعمال الحروف ما ذكره في قوله: «وأحياناً يتحرج الكاتب من اجتماع حرفي جرٍّ متتابعين نحو: نزل من على الكرسي، وأحاطوا به من عن يمينه وشماله، ولكن مثل هذه التراكيب وردت في اللغة العربية، فهو جائز إذن» اهـ (ص ٢٩).

والمثالان صحيحان، ولكن كلامه ليس علي إطلاقه، ذلك أن حرفي الجر (على ومن) في المثالين خرجاً عن الحرفية إلى الاسمية، فاستعمل استعمال الأسماء، ومثل هذا الإخراج من الحرفية إلى الاسمية وَقَفَّ على السماع، وهو لم يرد إلا في (الكاف وعن وعلى)، وأما (مذ ومنذ) فيستعملان بالوجهين قياساً، فهما حرفاً جرّاً إذا وقع بعدهما اسمٌ مجرور، وهما اسمان إذا وقع بعدهما فعلٌ أو اسمٌ مرفوع (شرح ابن عقيل ٢٧/٢ - ٣١ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين).

\* وعن حروف الجر أيضاً قال: «وتقع حروف الجر زائدة أحياناً، سواء سُبقت بنفى أو استفهام أو لم تسبق...» اهـ (ص ٣٠).

وزيادة حروف الجر ليست على هذا الإطلاق، فليست كل الحروف تصح زيادتها، وما تصح زيادته مُقَيَّدٌ بقيود نص عليها العلماء؛ فحرف الجر (من) يقع زائداً قياساً إذا سُبِقَ بنفى وما في حكمه، وكان ما بعده نكرة، في موقع الفاعل أو المفعول أو المبتدأ، وحرف الجر (الباء) يزداد قياساً في فاعل (كَفَى) وفي خبر ليس و(ما) العاملة عملها وصيغة التعجب (أفعل به) - وهي في الأخير زيادة لازمة - ويزاد سماعاً في غير ذلك، وسائر حروف الجر منه ما لا يزداد إلا سماعاً، ومنه ما لم ترد زيادته أصلاً.

• وفي إعراب الظرف (أمس) قال: «والقاعدة النحوية تقضى بأنه إذا قصد به مُعَيَّن - أي اليوم السابق على يومك - أو أريد به يوم من الأيام الماضية أو كسَّر أو عُرِّفَ بـ(أل)، فإنه يعرب بإجماع» اهـ (ص ٣٢). ثم يقول بعد أسطر قليلة: «والحالة الثانية بناء الظرف (أمس) على الكسر مطلقاً إذا لم يُعَرَّفَ بـ(أل)» اهـ (ص ٣٢).

وهذا خلط بين، فهو أولاً لم يذكر الحالة الأولى حتى يُعقَّبَهَا بالحالة الثانية، وهو ثانياً لم يحسن فهم ما قاله النحاة عن أمس، وملخصه: أن أمس إذا لم يكن معرفاً بـ(أل) ولا بالإضافة ولا مُنكَّراً ولا مجموعاً ولا مصغراً، فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف، فإن كان ظرفاً فهو مبني على الكسر، وله حيثذ معنيان: أحدهما: أن تريد به اليوم الذي قبل يومك، والآخر: أن تريد به ما تقدم يومك، وإن كان غير ظرف ففيه لغتان: لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر مطلقاً، ولغة بني تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

أما إن كان معرفاً بـ(أل) أو بالإضافة أو منكَّراً أو مجموعاً أو مصغراً: فإنه معرب أبداً على كل حال (انظر تفصيلاً في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠ / ٢ - ٤٠١).

• وفي ضبط الميم من (متحف) أجاز الضبطين المستعملين وهما: ضم الميم وفتحها، وقال: «فالضم قياساً؛ لأن الكلمة تدل على المكان الذي تعرض فيه التحف للمشاهدة... والفتح باعتبار أن الاسم مشتق من الفعل (تحف)» اهـ (ص ٣٣).

وهذا اضطراب في التعليل؛ لأن ضم الميم إنما كان قياساً، جريباً على الاشتقاق من الفعل المستعمل (تحف) بمعنى قدم إليه تحفة، ويعنيه أن المعنى المعروف للمتحف هو عرض التحف للمشاهدة وليس تقديمها هدايا للزائرين، أما فتح الميم فهو غير قياس، إذ ليس في اللغة الفعل الثلاثي (تحف) خلافاً لما ذكره هو، وعليه فلا وجه للإتيان باسم المكان على (مفعَل) بفتح الميم، والمجمع اللغوي إنما أجاز اشتقاقاً من الاسم الجامد وهو (التحف) لا من الفعل، وقد ورد عن العرب الاشتقاق من الأسماء الجامدة كالمأسدة والمذابة - اشتقاقاً من الأسد والذئب - للدلالة على كثرة ذلك في المكان، فقيس هذا عليه.

\* وفي أول هذه الفقرة ذكر أنهم يتحIRON في نطق الكلمات: متحف ومطار ومسرى، وقال: «وذلك فيما يتعلق بضم فاء الكلمة (الميم) هل تضم أم تفتح» اهـ (ص ٣٣).

وواضح سهوه هنا؛ فإن الميم في الكلمات الثلاث وما يشبهها ليست فاء الكلمة، وإنما هي حرف زائد؛ إذ كل منها على وزن (مَفْعَل)، وفوق ذلك وضع (أم) في موضع (أو) إذ إن (أم) تقع بعد الهمزة لا بعد (هل) «وَدَعَكَ من الخطأ المطبعي في قوله: «بضم فاء الكلمة» وصحته: بضبط فاء الكلمة.

\* وفي نهاية هذه الفقرة مثل بقوله: المسجد الأقصى مسرى الرسول ﷺ، وقال: إنه بضم الميم؛ لأنه من (أسرى) ثم قال: «فيشتق من هذا الفعل الثلاثي المزيد المبني للمجهول مصدر ميمي مضموم الميم هو مُسْرَى» اهـ (ص ٣٤).

وواضح أن مسرى في مثاله السابق ليس مصدراً ميمياً، وإنما هو اسم مكان. \* وخطأ أن يقال: مطار - بفتح الميم - إذا هو من طار يطير؛ فقياسه مطير على مَفْعَل - بكسر العين، وجعل صحته: مطار - بضم الميم - من أطار - بالهمزة في أوله - فقياسه على مَفْعَل - بضم الميم وفتح العين (ص ٣٥).

والمطار - بضم الميم - مع قياسها مهجورة غير مستعملة، أما المطار - بفتح الميم - فهو مستعمل مشهور وارد في معاجم اللغة على شذوذه (انظر: لسان العرب: طير).

\* وفي الحديث عن خطئهم في استعمال حروف العطف قال: «وفي هذا السياق نجد خلطاً في استعمال حرف عطف مثل (أو) بدلاً من الحرف (أم) في تركيب نحو: هذا الخبر سواء كان صحيحاً أم ملفقاً لا يهمنا في شيء، والصواب: هذا الخبر سواء كان صحيحاً أو ملفقاً... وذلك لأن (أم) تأتي في سياق الاستفهام نحو: سواء أكان صحيحاً أم ملفقاً، أو: سواء هل كان صحيحاً أم ملفقاً» اهـ (ص ٣٧، ص ٣٨).

وما خطأه صحيح وما صحح به بعضه خطأ؛ ذلك لأن القاعدة في استعمال (أم) المتصلة أنها هي التي تقع معادلة لهمزة التسوية كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] أو تقع معادلة لهمزة يطلب

بها وبإم التعيين نحو: أسعيد أنت أم شقى؟ وتقع همزة التسوية بعد (سواء وليت شعري وما أبالي وما أدري) ولا يشترط ذكر هذه الهمزة في اللفظ - على ما هو الراجح عند العلماء - فحذفها مطرد؛ لكثرة شعراً ونثراً، فمن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمان

ومن النثر قراءة ابن مُحيصين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة (انظر: الجنى الدانى فى حروف المعانى ٩٩ - ١٠٠، ٢٢٥) فالمثال الذى خطأه صحيح على هذا؛ إذ الهمزة مقدرة فيه.

وأما قوله فى التصحيح: «سواء هل كان الخبر صحيحاً أم ملفقاً» فخطأ؛ لأن (أم) المتصلة لا تقع بعد (هل) الاستفهامية، والموضع الذى تستعمل فيه محصور فيما سبق، هذا فضلاً عن سهوه فى صياغة عبارته؛ إذ قال: «تجد خلطاً فى استعمال حرف عطف مثل أو بدلاً من الحرف أم» وهو يريد العكس، أى الخلط باستعمال (أم) بدلاً من (أو) والدليل هو المثال الذى ذكر أنه خطأ، والمثال الذى صحح به.

• ومما حار فى فهمه واضطرب (الفاء) الدالة على خبر المبتدأ، وقد ذكر فى أوائل كتابه أنه لا يدري: تحت أى صنف من الخطأ يضعه (ص ١٧)، وقد أوضحت أنه يصنف تحت الخطأ النحوى؛ لأنه يتعلق بزيادة فى التركيب، وتلك من مسائل النحو، وأنا فيما يلى أنقل لك كلامه عن هذه الفاء نصاً، فلعلك توفق إلى استخلاص ما يريد أن يقول:

قال المؤلف فى (ص ٣٨ و ص ٣٩) ما نصه: «ومن التركيبات غير الدقيقة فى الصحف والمجلات ما نقرأ من نحو: الذى يخدم وطنه له التقدير والاحترام، وما فى الحياة من منغصات من صنع الإنسان، صانع يخدع مكروه من الناس... إلخ، ومن الواضح أن هذه التركيبات وأمثالها تدخل فى القاعدة النحوية وهى اقتران المبتدأ (يقصد خبر المبتدأ) وجواب الشرط بالفاء، ووجه الخطأ هو فى وجوب وجواز هذه الفاء، والباعث على هذا هو أن هذه القاعدة

من القواعد الدقيقة في اللغة، والتي تغفل على كثير من الكاتيبين والباحثين  
(كذا) ويحسن أن نلخصها فيما يلي:

يجوز اقتران خبر المبتدأ بالفاء في عدة مواضع، منها:

١- إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً، صلته جملة فعلية لا تصلح أن تكون شرطاً،  
بمعنى أن تكون من الجمل التي لا يشترط فيها اقتران جواب الشرط بالفاء  
كما رأينا في المثال الأول: الذي يخدم وطنه له (أو فله) التقدير والاحترام.  
٢- والمثال الثاني فيه الصلة جار ومجرور: وما في الحياة من منغصات من (أو  
فمن) صنع الإنسان، وقد جاء في التتريل الحكيم في نحو ﴿وما بكم من نعمة  
فمن الله﴾ بالفاء، وكذلك إذا كانت الصلة ظرفاً في نحو: ما عند الله فباق  
(أو: باق).

٣- وفي المثال الثالث: صانع يخدع مكروه... إلخ، جاء المبتدأ منعوتاً بجملة  
فعلية، وفيه يجوز الوجهان، فنقول: صانع يخدع مكروه، أو فمكروه،  
وكذلك الحال إذا نعت المبتدأ بشبه جملة في مثل: ضيف على مائدتى  
فمكرم (أو مكرم) أو جار ومجرور، مثل: نور من الله فهدي (أو هدي).  
٤- وتنطبق القاعدة على المبتدأ المضاف إلى النعت أو اسم الموصول، مثل: كل  
مسلم يدخل المسجد الحرام فهو آمن (أو هو آمن)، كل من دخله فهو آمن  
(أو هو آمن).

٥- إذا نعت المبتدأ باسم موصول؛ نحو: الإنسان الذي يخدم الناس فتوابه (أو  
ثوابه) عظيم عند الله.

إذن السبب الذي جعل الخبر يقترن أحياناً بالفاء في الأحوال المشار إليها هو  
مشابهة المبتدأ لأداة الشرط. اهـ كلامه.

وواضح ما في هذه العبارات من القلق والاضطراب، حتى وكأنه خباطُ  
عشوات، وأمرُ الفاء هذه سهل ويسير، ذلك أنها قد تدخل على خبر المبتدأ  
جوازاً إذا توفرت أمور ثلاثة هي:

أ- أن يكون المبتدأ دالاً على الإبهام والعموم، حتى يصير شيئاً باسم الشرط  
الواقع مبتدأ.

ب- وأن يكون بعده كلام مجرد من أداة شرطية، مستقبل المعنى غالباً،

كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط .

ج- وأن يترتب الخبر على الكلام السابق عليه كترتب جواب الشرط على جملة الشرط .

وقد تَتَّبَعَ النحاة المواضع التي تتحقق فيها المشابهة بين المبتدأ واسم الشرط فوجدوها تجتمع في موضعين لا تكاد تخرج عنهما، مع خُلُوع كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .

الأول: كل اسم موصول عام وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى - غالباً - أو وقعت شبه جملة ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بشرط أن تكون متعلقة بفعل مستقبل الزمن غالباً .

والثاني: كل نكرة عامة وُصِفَتْ بجملة فعلية أو شبه جملة على النحو السابق في الموضع الأول .

ويمكن استخلاص صور متعددة من هذين الموضعين للتفصيل والتوضيح، وقد فعل ذلك الأستاذ (عباس حسن) في كتابه (النحو الوافي ١/ ٥٣٨ - ٥٤٢ الطبعة الخامسة لدار المعارف) .

وفي ضوء هذه القاعدة الميسرة نأتى إلى كلام الأستاذ:

- فنجد أنه حكم على التعبيرات الأولى بأنها غير دقيقة، وقد عرفت أن دخول الفاء في أمثالها جائز لا واجب؛ فهي صحيحة فصيحة، بل إنها أفصح مما لو دخلتها الفاء، يقول الأستاذ (عباس حسن) بعد أن ذكر أمثلة كهذه دخلتها الفاء (٥٣٨/١): «إن كثيراً منها - مع صحته - لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية، فخيرٌ لنا ألا نحاكبه قدر الاستطاعة، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين دون القياس عليها، بالرغم من إباحة القياس» .

- ونجد أنه في رقم (١) اشترط أن تكون صلة الموصول جملة فعلية لا تصلح أن تكون شرطاً، وفسر ذلك بأن تكون من الجمل التي لا يشترط فيها اقتران جواب الشرط بالفاء، وهذا خطأ؛ إذ يشترط في هذه الجملة أن تصلح في موقع فعل الشرط، وتفسيره هو يؤيد ذلك؛ لأن الجمل التي لا تصلح للشرط يشترط اقترانها بالفاء إذا وقعت جواباً .

- ونجد في رقم (٤) جعل المثال: كل مسلم يدخل المسجد الحرام فهو آمن، من إضافة المبتدأ إلى النعت، وليس كذلك؛ لأن «مسلم» فيه منعت بما بعده وليس نعتاً

- ولا نجد في كلامه إشارة إلى تحديد زمن هذه الجملة، ولا إلى كونها مترتبة على ما قبلها ترتب الجواب على الشرط.

- ولا نجد كذلك حصراً لهذه المواضع إن كان يريد التفصيل.

\* وذكر أن (طالما) مركبة من طال بمعنى كثر (كذا) و(ما) هي حرف زائد في رأى ومصدرى في رأى آخر، ثم قال: «وطبقاً للرأى الأخير فهي كافة عن الرفع في مثل: طالما وقلماً وكُلِّما، أو هي والفعل بعدها في تأويل مصدر فاعل للفعل الذى يتصل به» اهـ (هامش ص ٤٣).

وفيه سوء فهم؛ فإن (ما) في (قلماً) وأخواتها إذا كانت زائدة كانت كافة لها عن طلب الفاعل، فتغدو هذه الأفعال مستغنية عن الفاعل ولا يقع بعدها إلا الفعل، قال بعض النحويين: «قَلَّ مِنْ قَلِّمَا فَعَلْ لَا فَاعِلَ لَهُ؛ لِأَنَّ (مَا) أزالته عن حكمه في تقاضيه الفاعل وأصارته إلى حكم الحرف المتقاضى للفعل لا الاسم؛ نحو: لولا وهلاً جميعاً، وذلك في التحضيض، وإن في الشرط، وحرف الاستفهام» اهـ (لسان العرب: قلل).

أما إذا كانت (ما) مصدرية فلا تكون كافة - كما ذكر - وإما تكون (قَلِّ) فعلاً كغيرها وفاعله المصدر المؤول من (ما) وما بعدها.

وقد جعل المؤلف (كُلِّما) من أخوات (طالما) وهو غريب في بابه، وقد سبق الكلام عن (كلما) فلا حاجة إلى إعادته هنا.

\* وخطأ أن يجمع «صبور» جمع مذكر سالماً (صبورون) وقال: «ومصدر الخطأ أن (صبور) مثل جريح وشفيق أسماء مشتقة تكون صفة مفردة صالحة للمذكر والمؤنث، فلا تجمع جمع مذكر سالم (كذا) حتى لا يقع اللبس» اهـ (ص ٤٩).

وفيه: عدم دقة القياس؛ ذلك لأن (صبوراً) وصفٌ على فعول بمعنى فاعل، أما جريح فهو وصف على فعيل بمعنى مفعول، وإن اشتركا جميعاً في

الاستعمال بعدم التاء للمذكر والمؤنث .

وفيه كذلك : أن عدم جمعه بالواو والنون ليست علته الوقوع في اللبس كما ذكر ؛ لأن اللبس موجود حال الأفراد إذا لم يذكر الموصوف ، ولأنه يزول بذكره أفراداً وجمعاً لو قيل : رجال صبورون ، وإنما السبب في عدم جمعه جمع التصحيح هو النقل عن العرب ؛ إذ لم يُؤثّر عنهم إلا ذاك ، ويمكن أن نلتبس علّة لذلك ، هي أنهم لما استعملوا المفرد بغير التاء للمذكر والمؤنث جميعاً لم يكن أحدُ جمعى التصحيح أوّلَى به من الآخر لتخصّصه بأحد النوعين ، فكان الأوّلَى جمعه جمع تكسير ؛ لأنه الصالح للمذكر والمؤنث جميعاً .

وفيه كذلك : أنه علّل منع الجمع تصحيحاً بأن هذه الكلمات أسماء مشتقة ، وليس الأمر على هذا الاتساع ، فليست كل المشتقات تجرى هكذا ، فمثلاً اسم الفاعل واسم المفعول - غير فعول وفعيل . - وأمثلة المبالغة تجمع هذا الجمع ومذكر المفرد بغير الهاء ومؤنثه بالهاء .

\* وذكر أن (حسنا) تجمع على (حسناوات) ، وقرّنها بصحراء وصحراوات (ص ٤٩) .

وهذا وهم ؛ فإن صحراء اسم على (فَعْلَاء) همزته للتأنيث فيجمع بقنب الهمزة واواً اتفاقاً ، أما (حسنا) فهو وصف وليس اسماً ، والقاعدة في جمع التصحيح أن (فَعْلَاء) الصفة على نوعين :

النوع الأول : ما له مذكر على (أفعل) ، وهذا لا يجمع بالالف والتاء ، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، مثل أحمر وحمراء ، لا يقال : أحمر وحمراوات .

والنوع الثانى : صفة على (فَعْلَاء) ولا مذكر لها على (أفعل) - ومنها حسنا فلا يقال في مذكرها أحسن ، إنما (أحسن) صيغة تفضيل ومؤنثه (الحسنى) وجمعه الأحاسن - وهذا النوع ذهب بعض العلماء إلى جعله كالنوع الأول ، فلا يجمع جمع تصحيح بالالف والتاء ، وذهب فريق إلى جوازه ، لَمَّا لم يكن له مذكر على (أفعل) - وهو الشرط عند المانعين .

والصحيح أن نلتزم الجمع الوارد عن العرب في مثل هذا النوع ، وقد ورد



عنهم الجمع (حَسَان) وهو جمع حَسَنَة مؤنث حَسَن، فاستغنى به عن الجمع (حسناوات) يقول الشيخ محمد على النجار في كتابه (لغويات ص ١٠٠):  
«ومن المقرر عند أصحاب هذا الشأن أن ما استغنى العرب عنه بغيره اطْرَحَ  
ووجب أتباعهم فيه، فهذا يقودنا إلى حظر (حسناوات) والتزام (حسان)، وهذا  
هو الوجه في هذه الكلمة» اهـ. وفي المقام تفصيل يرجع إليه في موطنه من  
الكتاب المذكور.

\* «ومتى كان المفرد اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها مؤنثاً سواء ختم بتاء أم  
لا، جاز في عين جمعه المؤنث: الفتح والتسكين وإتباع العين للفاء إلا إذا كانت  
الفاء مفتوحة فيتسعين الإتيان، أو كانت اللام ياء في مضموم الفاء أو واواً في  
مكسورها فيمتنع الإتيان».

هذه هي القاعدة في تغيير حركة عين جمع المؤنث السالم، وقد ذكر هو  
ذلك، ولكنه نص على أن يكون التأنيث في المفرد بالتاء (ص ٥٠)، وهو سهو  
منه؛ فإنه يقال في جمع دَعَدَات: دَعَدَات - بفتح العين - وفي جمع هند: هندات  
- بفتح النون تخفيفاً وكسرها إتياناً وتسكينها كالمفرد، كما أطلق - هو -  
الحكم فيما كان مضموم الفاء أو مكسورها، فأجاز في عين جمعه الأوجه  
الثلاثة (ص ٥٠)، ولكنه مقيّدٌ - كما سبق - بالأ ت كون لام مضموم الفاء ياءً،  
ولا لام مكسورها واواً، وإلا امتنع الإتيان.

\* وأشار إلى كتابة ألف الاسم المقصور إشارةً مجملةً فقال: «وتجدر الإشارة  
إلى أن ألف المقصور تكتب ياء في العدد الأكبر من مثل هذه المفردات، وأن  
القليل يكتب ألفاً، نحو السنا والذرا والربا والحجا». اهـ (ص ٥١).

وهذا ليس على إطلاقه؛ فإن الاسم المقصور العربي المعرب إن كانت ألفه  
رابعة فأكثر ترسم ياءً مثل مصطفى وليلى، ما لم يكن قبلها ياء فترسم ألفاً مثل  
دنيا وعلياً - ما عدا يَحْيَى عَلَمًا للتفرقة بينه وبين يحيى (الفعل) بمعنى يعيش -  
أما إذا كانت ألف المقصور ثالثة فإنه يراعى أصلها عند البصريين، فما كان  
أصله الواو رُسم ألفاً نحو الربا - من ربا يربو - وما كان أصله الياء رسم ياء  
نحو الهدى - من هدى يهدى - أما الكوفيون فيرسمون ما كان على وزن

(فَعَلَ) أو (فَعِلَ) من المقصور بالياء مطلقاً، دون نظر إلى أصله، نحو الضحى والحجى.

\* وعندما أجاز قولهم: التقيت به والتقيته، ورضى به ورضى عنه، ووصلني الخبر ووصل إليّ الخبر قال: «ومع أن الصيغة الثانية هي الأفصح فإن الصيغة الأولى صحيحة أيضاً.. وترجع في الأصل إلى تركيبات سريانية دارجة ثم دخلت إلى العربية» اهـ (ص ٦٧).

ولم يتبين لي - أنا - مقدار صحة هذا الذي قاله، فهل هذه الاستعمالات العربية السابقة ترجع حقاً إلى تركيبات سريانية؟!.

\* وقال عن ضمير الفصل: «إنه يتوسط ركني الجملة الاسمية لتوكيد المضمون وتقويته» اهـ (ص ٦٩).

وليس لذلك سمي (ضمير الفصل)، وإنما سمي بهذا لأنه يفصل بين كون ما بعده خبراً عما قبله أو صفةً له، ذلك لأننا إذا قلنا: (زيد المؤدب) احتمال أن يكون «المؤدب» خبراً عن زيد، وأن يكون صفة له ثم يأتي بعدها خبره، فربما انتظر السامع أن يقال: زيد المؤدب زارني، ولتعيين الأول ونفي الثاني جيء بالضمير فقيل: زيد هو المؤدب، وأما توكيد المضمون وتقويته فأت من تعريف الطرفين لا من الضمير.

\* وفي تخطئة قولهم: «أمر بديهي أو طبيعي» في النسب إلى (بديهية وطبيعة) ذكر أن الصحيح هو أمر بدهي وطبيعي، ثم قال: «وكذلك كل ما ينسب إلى وزن فعيلة فتقول: مدني نسبة إلى مدينة، وقبلي نسبة إلى قبيلة» اهـ (ص ٧٠).

وهذه القاعدة مبتورة؛ لأن حذف الياء من (فعيلة) عند النسب مشروط بأن يكون صحيح العين غير مضعّفها، وعليه فإن النسب إلى طويلة هو: طويل، وإلى جليلة هو: جليلي - بإثبات ياء فعيلة.

\* وذكر أن النفر والرھط من أسماء جمع القلة، وأن كليهما يُمَيِّزُ بعدد من ثلاثة إلى عشرة فيقال: «جاء إلى المدينة ثمانية أو تسعة أو عشرة نفرأ أو رھطأ» اهـ (ص ٧٦).

وقاعدته صحيحة ولكن تمثيله خطأ؛ ذلك لأن ميم الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس يأتي مجروراً بمن أو بالإضافة فيقال: ثلاثة رهط أو ثلاثة من الرهط، وفي القرآن الكريم ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وفيه ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا ﴾ [النمل: ٤٨].

\* وجعل الفعل (أرسل) ومثله (بعث) يتعدى بحرف الجر فيما يتصرف بنفسه، مثل: أرسلت الطالب أو بعثت الطالب إلى الخارج، وقال: «أما إذا كان المرسل غير عاقل فَيُعَدَّى بحرف الجر (إلى)». اهـ (ص ٨١).

وهذا سهو؛ فإن ما لا يتصرف بنفسه يُعَدَّى إليه الفعل (أرسل) بحرف الجر (إلى) وليس (إلى) كما ذكر، والآية التي ذكرها تفيد ذلك وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ [النمل: ٣٥] أما حرف الجر (إلى) فيذكر مع «أرسل» مطلقاً داخلاً على المرسل إليه.

\* وقال عن (ثُمَّت) «إنها مشتقة من حرف العطف ثُمَّ» (ص ٨٥).

وهذا ليس من الاشتقاق في شيء؛ لأن الاشتقاق في الأسماء كالتصريف في الأفعال، وأما الحروف فلا يدخلها ذلك، وإنما (ثمت) هي نفسها (ثم) العاطفة، زاد عليها بعض العرب تاء ساكنة أو مفتوحة.

\*\*\*

## ثالثاً

### تصويبات أخطأ فيها

\* ذكر أن من الخطأ قولهم: مع أن الأمر واضح إلا أنه يخفى على الكثيرين، على الرغم من وضوح الأمر إلا أنه... والمفروض في الحالين أن يقال: مع أن الأمر واضح فإنه يخفى، وعلى الرغم من وضوح الأمر فإنه يخفى» اهـ (١٩).

وواضح أن «إلا» هنا زائدة، وزيادتها غير ثابتة عن العرب؛ فالصواب حذفها، ولكن لا يزال الاستعمال خطأ؛ لأن الجار والمجرور (على الرغم) والظرف (مع أن الأمر) يتعلقان بالفعل (يخفى) الواقع بعد (فإنه)، وقد نص النحاة على أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - والتعلق نوع من العمل -

وكذلك نصوا على أن خبر (إن) لا يتقدم عليها وكذلك معمول خبرها - كما هنا - لأن الظرف والجار والمجرور هنا معمولان للفعل (يخفى) فالصواب إذن أن يقال: مع أن الأمر واضح يخفى، على الرغم من وضوحه يخفى (بحذف فإنه) أو يقال: إن الأمر يخفى مع وضوحه، وعلى الرغم من وضوحه.

• وفي استعمال اللفظتين (كُلّ وبعض) بالالف واللام قال: «إن واقعنا الأدبي يرجح تعريف اللفظتين عند الضرورة» اهـ (ص ٢١).

وهذا إباحة منه لاستعمال (الكل والبعض)، وهو غير فصيح، وخلاف المشهور في اللغة، وتقييده ذلك بالضرورة لا يفيد؛ إذ لا ضرورة في الاستعمال الصحفي والإعلامي عامة، وإنما تكون الضرورة في الشعر؛ لما يلزمه من الأوزان العروضية الخاصة، هذا وفي تعريف (كل وبعض) بالالف واللام تفصيل، ينظر في موطنه من كتب اللغة والنحو.

• وقال: «ونراهم يقولون: وصل فلان أمس الأول، والمفروض: أول أمس، وأول من أمس، وهذا الاستعمال قريب إلى حد ما من الاستعمال الفصيح» اهـ (ص ٣١). ثم نقل في الهامش عن لسان العرب قوله: (وتقول: ما رأيته منذ أمس، فإن لم تره قبل أمس قلت: (ما رأيته منذ أول من أمس) اهـ النقل. ثم علق عليه بقوله: «يتضح من ذلك أن كلام العرب الفصيح يقضى بأن يسبق أمس بحرف الجر منذ أو مذ» اهـ.

وتصحيحه الأول غير مسموع، وقد جاء في لسان العرب بعض استعمال أمس فقال نقلاً عن ابن السكيت: «تقول: ما رأيته مذ أمس، فإن لم تره يوماً قبل ذلك قلت: ما رأيته منذ أول من أمس، فإن لم تره يومين قبل ذلك قلت: ما رأيته مذ أول من أمس» اهـ. ونقل صاحب اللسان أيضاً عن ابن بزرج «قال عرام: ما رأيته مذ أمس الأحدث، وقال بجاد: عهدي به أمس الأحدث وأتاني أمس الأحدث، قال: ويقال: ما رأيته قبل أمس بيوم، يريد: من أول من أمس» اهـ.

أقول: ونقل مؤلفنا في هامش كتابه عن (لسان العرب) يوحى بأمرين: أحدهما: أنه متردد فيما صحح به، وكأنه يود أن يضع «منذ» في مكان (من)

في تصحيحه (أول من أمس) والدليل قوله بعد: وهذا الاستعمال قريب إلى حد ما من الاستعمال الفصيح.

والأمر الثاني: أن في تعليقه على كلام اللسان ما يشير إلى أن الجر بمذ أو منذ خصيصةً لأمس، وليس كذلك؛ فإن مذ ومنذ حرفا جر يختصان بالدخول على كل ما يفيد الزمان.

\*\*\*

### رابعاً

#### أمثلة ذكرت في غير مواطنها

\* ذكر أن مما يجب فيه اقتران جواب الشرط بالفاء أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد مثل ليس وعسى ونعم وبئس، ثم مثلاً لذلك بقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] وبقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] اهـ (ص ٤١).

والآيتان ذُكرتا هنا على سبيل السهو أو الخطأ، وذلك لعدم وجود شرط فيهما؛ فالفاء فيهما عاطفة للترتيب والتعقيب، وأما (إذا) الشرطية في الآية الثانية فجوابها جملة: قال ياليت بيني...

\* وعندما خطأ قولهم: وزير الخارجية وصل أمس، قال: «ولا غبار على تقديم الظرف (أمس) على الفعل مثل: وصل أمس فلان، كما يرى المتشددون، وإن كان الأصوب الإتيان بالظرف بعد المتعلق به، قال الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به

ومنضى بفصل قضائه أمس

اهـ (ص ٣١)

والمثال الذي ذكره لا يوافق كلامه؛ فإن الظرف (أمس) فيه لم يتقدم على الفعل، وإنما تأخر عنه متعلقاً به وإن تقدم على الفاعل، وكان عليه أن يمثل بنحو: أمس وصل فلان.

هذا مع أني لم أظفر حتى الآن برأي من يتشدد فيشترط تأخر (أمس) عن عاملها؛ إذ هي ظرف كسائر الظروف يجوز فيها التقديم والتوسط والتأخير، ما

دام هذا العامل متصرفاً، فيقال: وصل فلان أمس، وصل أمس فلان، أمس وصل فلان.

واستشهاده ببيت الشعر ليس في موطنه؛ إذ إن (أمس) لم تقع فيه ظرفاً، وإما وقعت فاعلاً للفعل (مضى)، ورتبة الفاعل التأخر عن الفعل لزوماً.

\* وفي تصريف بعض الأفعال التي قد تلتبس على كثير من الكاتين ذكر الفعل (وَفَى) مخفف الفاء ومثقلها، وذكر أن المخفف بمعنى تم واكتمل، وهو لازم يعدي بالباء، والثاني - المثقل الفاء - متعد إلى مفعولين، ثم قال عقب الثاني: «ومنه: يوفى، يتوفى، يستوفى، وف، وفى يَفَى، ف» اهـ (٣٣).

وقد جرت عادة المصرفين من أصحاب المعاجم وغيرهم أن يذكروا التصريفات المتصلة بالماضي على نَسَقِهِ من التجريد والزيادة؛ فهم يقولون مثلاً: شرف يشرف شرفاً وشرفة وشرافة فهو شريف والجمع أشراف. وقلماً تذكر المعاجم تصريف غير الثلاثي، وذلك لأنه تصريف قياسي، بخلاف الثلاثي فضبط عين مضارعه ومصدره موقوفان على السماع.

وعلى ذلك نجد خلطاً بيناً في تصريفات المؤلف السابقة؛ إذ كان عليه أن يجرى على المألوف المميز، فيصرف الثلاثي أولاً، ثم غيره فيما بعد، كان يقول: وَفَى يَفَى، فهو واف والشئ مُوفى، والمصدر وفاء، و: وَفَى، يُوفَى، وَفٌ، فهو موفٌ، والشئ مُوفى، والمصدر توفية، و: استوفى، يستوفى، استوف، فهو مُستوف، والشئ مُستوفى، والمصدر استيفاء، وهكذا.

\* وفي تخطئة قولهم: قابلته صدقةً: «والصواب أن يقال: مصادقة لا صدقة، من صادف يصادف: أى: قابل يقابل، ومنه: صدقا المحارة، لتقابلهما، ومنه: صدف عن الأمر، إذا عرض عنه» اهـ (ص ٣٥).

ولى على هذا ملاحظتان:

إحداهما: أن قوله (صدفا المحارة) خطأ، صوابه: صدقتا المحارة، إذ الصدفُ اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال: صدفٌ واحده صدقة، الصدفُ مثل شجر واحده شجرة.

والملاحظة الثانية: أن كلامه مبنى على أن المادة (صدف) تدور حول معنى عام

هو (التقابل)؛ فقوله في نهاية الفقرة: «ومنه صدف عن الأمر، إذا أعرض عنه» موضوع في غير موضعه؛ إذ لا علاقة بينه وبين ما قبله من حيث المعنى.

\* وفي دخول (أل) على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، ذكر الرأي المشهور وهو إدخالها على المعدود وحده فيقال: ثلاثة الرجال، كما ذكر الرأي الآخر وهو جواز إدخالها على العدد والمعدود جميعاً، فيقال: الثلاثة الرجال، وقال: «وفي التأنيث تقول: هذه الثلاث فتيات ومررت بثلاث النسوة» اهـ (ص ٥٥).

والمثال الأول من مثاليه خطأ على كل وجه؛ لأنه أدخل (أل) على العدد دون المعدود، فصوابه: هذه ثلاث الفتيات، أو: الثلاث الفتيات، والأول هو المشهور.

\*\*\*

### خامساً

#### صوابٌ حكَمَ عليه بالخطأ

\* ذكر أن قولهم: مازال الصراع قائماً بين العرب وبين الإسرائيليين، خطأ؛ لما فيه من تكرار (بين) في الجملة، والصواب حذف (بين) الثانية، وقال: إنه يجوز تكرارها إذا كان هناك فاصل بين الطرفين الواقعيين في البين، فيقال مثلاً: شب نزاع بين أمريكا ممثلة بمندوبيها في الأمم المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي ممثلاً بمندوبه فيها» اهـ (ص ٢٤، ص ٢٥).

ولى على هذا ملاحظتان:

الأولى: أن تكرار (بين) مع الظاهر جائز (مستعمل)، وإن كان غير قياس، وقد أشرت إلى أمثلة من ذلك في مقال سبق نشره في هذه المجلة (العدد الثالث من المجلد السابع من سنة ١٤٠٧ هـ ص ٣٨).

والثانية: أنه أجاز التكرار مع الفاصل، ولا أدري: أراي ارتآه، أم نقل عن بعض العلماء؟

\* وذكر أن قولهم: عرب أمجاد، خطأ، صوابه: أماجد؛ لأن أمجاداً جمع مجد، وليس جمع ماجد (اسم الفاعل) (٧١).

ولى على ذلك ملاحظتان:

إحدهما: أن (أماجد) الذى صحح به ليس جمعاً لاسم الفاعل (ماجد) قياساً، وإنما هو جمع قياسى لاسم التفضيل (أمجد) كما يقال: أفضل وأفضل، وأما اسم الفاعل (ماجد) فيجمع جمع تصحيح بالواو والنون قياساً، كما يجمع جمع تكسير على مَجْدَةٍ وَمُجْدٍ وَمُجَادٍ؛ لأنه صفة لمذكر عاقل صحيح اللام.

والثانية: أن الجمع الذى خطأه وهو (أمجاد) قد ورد سماعاً عن العرب على أنه جمع ماجد أو مجيد، وعلى الثانى يكون مثل أشهاد فى جمع شاهد وشهيد، وفى حديث على رضى الله عنه: «أما نحن - بنى هاشم - فأنجاد أمجاد» أى شراف كرام، هكذا جاء فى (اللسان، مجد).

\* وخطأ أن تجمع (علاوة) على (علاوات) وقال: «ولما كانت القاعدة الصرفية أن كل ما هو على وزن (فَعَالَةٌ) يجمع جمع تكسير (فَعَالَى) فإن الجمع الصحيح لكلمة علاوة هو (عَلَاوَى) وليس علاوات» اهـ (٧٥).

ولى عليه تعقيبان:

أحدهما: أن إطلاقه القاعدة بأن كل ما هو على وزن (فَعَالَةٌ) يجمع على (فَعَالَى) غير مستقيم؛ فمثلاً: حِبَالَةُ الصَّائِدِ، والسَّاقِيَةِ (الصَّاعِ أَوْ الْإِنَاءِ) الذى يشرب فيه) والسَّعَايَةِ (ما يكلف العبد بدفعه ليعتق) والجرارية (الجارى من الوظائف) كل ذلك لم يرد له جمع تكسير على (فَعَالَى)، فالحباله ورد لها الجمع (حباطل)، وبقية الأسماء لم يذكر لها اللسان جموع تكسير.

والتعقيب الثانى: أن الصرفيين قد نصوا على أن كل ما فيه التاء يجمع قياساً جمع مؤنث سالماً؛ سواء كانت التاء للتأنيث أم لغيره، ومما نظمه بعضهم فيما يجمع بالالف والتاء قياساً قوله:

وَقِسْنَهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرَى

وَدَرَاهِمٍ مَصْفُورًا وَصَحْرًا

وَزَيْنِبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَغَيْرِ ذَا مُسَلِّمٍ لِنَاقِلِ

واللسان وغيره حين ذكر أن جمع العلاوة على (علاوى) لم ينص على

تخطئة غيره من الجموع - ولا سيما القياسية منها - ألا ترى أن صحراء مثلاً



تجمع على صحارى وعلى صحراوات؟

وإنما نص صاحب اللسان وغيره على هذا الجمع لما فيه من الإعلال بقلب  
الهمزة واوا؛ ذلك لأن أصل (علاوى) هو: (عَلَاوُ) على وزن فعائل مثل  
رسالة ورسائل، ثم أبدلت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، فصارت (علائي)، ثم  
فتحت كسرة الهمزة، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت  
(علاء) - بهمزة بين ألفين ثم قلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع مفرده فصارت  
(عَلَاوَى)، ومثلها في هذا التفسير الكلمتان: إِدَاوَةٌ وَهَرَاوَةٌ، ومن أجل هذا  
التغيير غير المؤلف في أمثال هذه الكلمات نص اللسان وغيره على هذا الجمع،  
ومن دون أن يخطيء غيره وهو الجمع بالالف والتاء، على ما هو القياس.  
\* وقال: «إن أنسات جمع (شائع) للمفرد (آنسة)، وهو خطأ والصواب عنده  
(أوانس)، لأن تصريف المفرد الذى على وزن فاعلة فى الجمع (فواعل)، مثل  
نافذة ونوافذ...» اهـ (ص ٧٦).

وقد سبق منذ أسطر أن الجمع بالالف والتاء ينقاس فى كل مفرد فيه التاء،  
وأنه يصح أن تكون للمفرد الواحد غير جمع تصحيحاً أو تكسيراً، فلا مانع من  
آنسات ولا من أوانس، على أن ابن منظور نقل فى لسان العرب عن الليث  
قوله: «جارية آنسة إذا كانت طيبة النفس تحب قربك وحديثك وجمعها آنسات  
وأوانس» اهـ. ومنه ترى أنه نص على الجمعين معاً.  
\* وذكر أن الفعل (عير) متعد بنفسه، فيقال: «عيرنى فضله على، ولا يقال:  
عيرنى بفضله على» اهـ (ص ٧٩).

والحق أن هذا الفعل مما ورد معدى بنفسه وبحرف الجر (الباء):

فمن تعديته بنفسه قول الشاعر:

وَعَيْرَتْنِي بِنُو ذِيَانِ خَشِيَّتَهُ

وهل على بأن أخشاك من عار؟

ومن تعديته بالباء جاء الكثير شعراً ونثراً، ومنه ما يأتى:

يَعْيِرُنِي بِالْبَدِينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا

دِيُونِي فِي أَشْيَاءِ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا

(المقنع الكندى)

أيها الشامت المعيرُ بالدهـ

سر أنت المبرأ الموفور؟

(عدى بن زيد العبادى)

أَعْيَرُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

بترك أمير عند قيس بن عاصم

(جاهلى من هوازن)

أبالخمر عَيْرَتَ امِراً لَيْسَ مُقْلِعاً

وذلك رأى لو علمت وثيق

(الاقشر)

وإنى لا أَعْيِرُ فِي سُلَيْمٍ

بِرَدِّ الخَيْلِ سَالِمَةَ الهِوَادِي

(العباس بن مرداس)

أيها الكاشح المعيرُ بالصَّر

م تزحزح فما لها الهجران

(عمر بن أبى ربيعة)

فَأَنى تُعْيِرُنِي بِالفَخَارِ

فَهَا إِن هَذَا هُوَ المَنكَرِ

(العباس بن مرداس)

كما جاءت التعدية بالباء فى أحاديث كثيرة عن النبى ﷺ، وعندى شواهد وأمثلة كثيرة جمعتها من (الأغانى) للأصفهانى، و(عيون الأخبار) لابن قتيبة، و(صحيح البخارى) وغيرها.

\* وَعَدَّ قولهم: توقيت التسجيل غير فصيح، واختار بدلاً منه: تحديد زمن التسجيل (ص ١٠٤).

والتوقيت فصيح أيضاً ولا شىء فيه، وهو مصدر من الفعل وَقَّتَ - مثقل الثانى - وفى اللسان: «وَقَّتَ الشىء يُوَقِّتُهُ، ووَقَّتَهُ يَقْتُهُ، إِذَا بَيَّنَّ حَدَّهُ» اهـ. وفيه أيضاً: «والتوقيت تحديد الأوقات». وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾

[المرسلات: ١١] قال الزجاج: جُعِلَ لها وقت واحد للفصل في القضاء بين الأمة، وهي في قراءة عبد الله: وقتت - بالواو.

سادساً:

### خطأ في ضبط بعض الأمثلة

\* قال: «تبقى اللغة إذَنْ نَبْعاً ثُرّاً» - وضبط الثاء بالضممة (ص ٦). ولا وجه لضم الثاء من (ثرا) وإنما هي مفتوحة، ففي اللسان: «مطرٌ ثُرٌّ: واسع القطر متداركه، وشاة ثُرَّةٌ وثُرور: غزيرة اللبن إذا حُلبت» اهـ. وكل أمثلة اللسان جاءت بفتح الثاء، وهو من الوصف بالمصدر على غير قياس، فأصله من: ثُرٌّ يَثُرُّ ثُرّاً، من بابي نصر وضرب.

\* واستدل لمجيء (أَمْسٍ) الظرفية مؤخراً عن الفعل بقول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به

ومضى بفصلٍ قضائه أمسٍ

فضبطه بالضاد المعجمة في (بفصل) بدلاً من الصاد المهملة، وبالضممة في أمس (ص ٣١) وفيه ما يلي:

أ- أن الرواية بالصاد المهملة في (بفصل) والمراد بقضائه الفاصل أي القاطع؛ فالمصدر اسم بمعنى اسم الفاعل، وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها.

ب- وزن الرواية بكسر السين من أمس؛ لأن القوافي مجرورة.

ج- وأن أمس - في آخر البيت - لا يشهد لكلامه؛ لأنها ليست ظرفاً هنا، وإنما هي فاعل للفعل (مضى) ورتبة الفاعل التأخر عن الفعل وجوباً، بخلاف أمس في نحو قولنا: وصل المسافر أمس، فهي هنا ظرف جاء بعد تمام الجملة.

\* وعندما ذكر أن (مَسْرَى) ينطق بفتح الميم - اسم مكان من الثلاثي (سرى) - وبضمها - اسم مكان من (أَسْرَى) - قال: «لأن النبي ﷺ قد أسرى به...» وضبط الهمزة بالضممة، والراء بالفتحة (ص ٣٤).

والصحيح ضبط الراء بالكسرة؛ لأنه مبني للمجهول من (أَسْرَى) مثل (أَكْرَم) من (أَكْرَم).

## سابعاً التجاوز في لغة الكتاب

\* وقد ورد في استعمال المؤلف اللغوي الفاظ وتراكيب لا ترضى عنها الفصحى، بل تنفر منها قواعدنا نحواً وصرفاً، وهو أمر ينبغي لمن يؤلف بالعربية عامة أن يتجنبه ويتقيه، بله من يؤلف في الأخطاء اللغوية، ويصدر أحكاماً على استعمال الناس للكلام، وفيما يلي توضيح ذلك:

في (ص ٥) قال يصف الإنسان المسلم: هو «المرهف الحس بلغته، وبالتالي هو الواعي لما ألقى على عاتقه» اهـ.

ولا يظهر لي وجه نحوي لمعنى الباء في قوله (بالتالي)، ولا لتأويل الاستعمال جملة، وكان من الأفضل أن يقول: ويتلو ذلك أنه هو الواعي...

\* وفي (ص ٦) قال: «ولما كنا نقصر دراستنا على إطار اللغة فيحسن بنا...» اهـ.

ولا معنى لهذه الفاء في (فيحسن) لأن الجملة جواب لما، وهو لا تدخل عليه الفاء، ولأن (لما) وما بعدها من متعلقات (فيحسن) ذى الفاء، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

\* وفي (ص ٦) أيضاً قال: «الحفاظ على التراث الموروث» اهـ؛ ووصف التراث بأنه موروث لا فائدة منه؛ لأن معنى الوصف هنا مفاد من الموصوف؛ إذ التراث معناه: الشيء الموروث، والأصل في النعت التأسيس، أي أن يفيد معنى جديداً زائداً على معنى المنعوت نحو: جاء محمد الكريم وعلى الشجاع، ومجىء النعت لتوكيد معنى المنعوت لم يرد عنهم إلا في كلمات قليلة لا يقاس عليها.

\* وقال في (ص ٦) أيضاً: «يكفى أن نلاحظ أسباباً رئيسية ثلاثة» اهـ. والصواب: أسباباً رئيسية - من دون هذه الياء - لأن المعنى ليس على النسب حتى تلحق به ياؤه، وإنما المعنى أن كل سبب منها أصل ورئيس في حدوث الأمر.

\* وقال في (ص ٨): «أما صنيع هذه النخبة - وهي من أعز أبناء العربية بلاريب - أفدح من محاربة الشعبية» اهـ.

وهنا تجب زيادة فاء الربط في (أفدح)؛ لأنها جواب أما التفصيلية، وهي -  
كما قال النحاة - نائبة عن فعل الشرط وأداته، وقد فسروها بقولهم: مهما يكن  
من شيء...

على أن في العبارة السابقة تجاوزاً آخر هو الفصل بين (أما) وما دخلت عليه  
الفاء بجملة الحال أو الاعتراض وهي قوله: (وهي من أعز أبناء العربية بلا  
ريب) وليس ذلك في المواضع التي نص النحاة على جواز الفصل بها (وانظرها  
مفصلة في النحو الوافي ٤/ ٥٠٨ - ٥٠٩).

وقد جرى المؤلف على استعماله هذا - من عدم اقترن جواب أما بالفاء -  
في قوله (ص ٣٦): «وأما الكفاءة لغة التعادل والتناظر» وقوله في (ص ٣٦)  
أيضاً: «أما الكفاية لغة التفوق والامتياز».

\* وقال في (ص ٩): «ولكن ما هي أسباب ذبوع هذه الأغاليط» اهـ. ولا  
معنى لحشر الضمير هنا، فالأفصح أن يقال: ما أسباب ذبوع...؛ لأنه ليس من  
مواضع ضمير الفصل؛ إذ إن ما بعده متعين للخبرية ولا يحتمل الوصفية،  
وليس المقصود الاستفهام عن الجملة بأسرها (هي أسباب) وإنما عن الأسباب  
فقط، وهي ليست جملة اسمية.

\* وقال في (ص ٩) أيضاً: «وبدون ذلك لا نتظر أن ينقطع السيل المطرد من  
الأخطاء» اهـ.

وإدخال الباء على (دون) الظرفية لم يرد؛ فهي إما أن تستعمل منصوبة أو  
مجرورة بحرف الجر (من) فقط، وفي القرآن الكريم: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ  
يَشَاءُ ﴾ [النساء: ١١٦] وفيه: ﴿ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ  
خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١١٩].

\* وقال في (ص ٩) أيضاً: «ومن العجيب أن الصحف والقوامين عليها، بل  
كثيراً من القراء كانوا يضيقون ذرعاً بكل خطأ غير مطبعي» اهـ.

وفيه: العطف بـ (بل) للمفرد (كثيراً) على ما قبلها، وإذا كانت (بل) عاطفة  
للمفرد ووقعت بعد الإيجاب أفادت إزالة الحكم عما قبلها (حتى كأنه مسكوت  
عنه) وجعله لما بعدها، وهذا غير مقصود للمؤلف هنا؛ ذلك لأنه يريد أن

يجمع كثيراً من القراء إلى القَوَامِين على الصحف في إنكارهم الأخطاء، ولا يريد أن يبطل استنكار القوامين على الصحف للأخطاء، فالأولى العطف بالواو هنا؛ لأنها الدالة على الجمع في إثبات الحكم أو نفيه.

\* وقال في (ص ١٠) «وأصبح العمل الصحفي مصدراً للنفوذ والسلطة بعد أن كان لا يصلح حتى مصدراً للرزق» اهـ.

و(حتى) في كلامه هنا زائدة، لأن ما بعدها معمول للفعل (يصلح) قبلها، وزيادة (حتى) لم تثبت في الكلام الفصيح، ولا يصح أن تكون (حتى) هنا عاطفة؛ لعدم وجود منصوب قبلها يصح العطف عليه، ولا ابتدائية؛ لعدم وجود جملة بعدها تصلح لذلك، ولا جارة؛ لعدم وجود مجرور صريح بعدها أو مؤول، ولا ناصبة - على مذهب الكوفيين - لعدم وجود مضارع منصوب بعدها؛ فالصحيح أن يقول: لا يصلح أن يكون مصدراً للرزق، وإن أصرَّ على استعمال «حتى» فليقل: لا يصلح لشيء حتى مصدر الرزق - إن قُدِّرَ مصدر الرزق غايةً لما قبله.

\* وقال عن الصحافة في (ص ١٠): «حرفة تُكْتَسَبُ بالدُّرْبَةِ الطويلة والمران المستمر» اهـ.

و(المران) في كلامه بمعنى التدريب، وهو مصدر لم يرد عن العرب، جاء في اللسان: «وَمَرَّنَ عَلَى الشَّيْءِ يَمْرُنُ مَرُونًا وَمَرَانَةً: تَعَوَّدَهُ وَاسْتَمَرَ عَلَيْهِ» اهـ. ونقل صاحب اللسان عن ابن سيده قوله: «مَرَّنَ عَلَى كَذَا يَمْرُنُ مَرُونَةً وَمَرُونًا: دَرَبٌ» اهـ.

ويفهم من هذا أن للفعل «مرن» الثلاثي ثلاثة مصادر واردة عن العرب، هي: المَرُونُ والمَرُونَةُ والمَرَانَةُ. أما (المران) فلم يرد مصدراً لثلاثي، ومعلوم أن مصادر الثلاثي مسموعة لا قياس فيها.

\* وقال في (ص ٣): «ولا تناقض بين هذا المطلب وطابع البساطة واليسر» اهـ.

و(البساطة) بمعناها هنا - وهو المعروف اليوم - لم يرد عن العرب، وإنما الوارد عنهم بمعنى الامتداد والسعة والزيادة، وفي القرآن الكريم: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً

في العلم والجسم ﴿البقرة: ٢٤٧﴾ وفيه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].  
ومثل هذا ما جاء في (ص ٦٢) من قوله: «فنحن لنا ضد السامية لسبب بسيط، وهو أننا أصلاً ساميون».

• وقال في (ص ١٢): «هل ستضر الصحافة والإعلام بلغتنا العربية؟» اهـ.  
والمعروف في كتب اللغة والنحو أن (هل) إذ دخلت على الفعل المضارع خلصته للاستقبال، فلا داعي للسین الدالة عليه بعدها، وأظن مثل هذا الاستعمال لم يؤثر عن العرب.

• وقال في (ص ١٢): «ومهما بلغ من ضراوة الصراع الذي تخوضه اليوم لا مع الأجنبي بل مع أبنائها...» اهـ.  
ومثل هذا التركيب غير عربى فصيح، وإِخَالُهُ من تعبيرات المترجمين عن غير العربية، وتفصيحه أن يقال: «... الذي تخوضه مع أبنائها لا مع الأجنبي».

• وقال في (ص ١٣): «... فلا تتناقض فيه المعانى بين بعضها البعض، ولا تتعارض مع ما ينشده المتفنن» اهـ.  
وصحة هذا الاستعمال بحذف قوله (بين بعضها والبعض) لأنه مفهوم مما قبله، فضلاً عن الخطأ في استعمال اللفظة (بعض)، وإن أصرَّ عليه فليقل: فلا تتناقض فيه المعانى بعضها بعضاً.

وكذلك الفعل (تعارض) في استعماله دالٌّ على المشاركة، وأفعالُ المشاركة يستعمل معها حرف (الواو) فقط، فعليه أن يقول: ولا تتعارض هي وما ينشده المتفنن أو: فلا تُعارض ما ينشده المتفنن.

ومثل هذا ما جاء في (ص ١٤) من قوله: «ولا تتناقض مع الحقيقة».

وفي (ص ٦٢) من قوله: «ولكن بعضها لا يتفق معها».

وفي (ص ٧٣) من قوله: «ما دامت تتفق مع وزن من الأوزان».

وفي (ص ٧٢) من قوله: «لكى تتواءم لغتنا مع كل اختراع جديد».

• وقال في (ص ٢٤): «سواء كان ذلك في ميدان العلم أو التاريخ أو الحياة أو الطبيعة» اهـ.

ومعروف أن (أم) المتصلة هي التي تستعمل بعد همزة التسوية - من بين

حروف العطف - سواء أكانت الهمزة ظاهرة أم مقدرة، وقد سبق توضيح ذلك. وجاء في معنى اللبيب: «إذا عطف بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأو وفي الثاني بالواو» اهـ.

ومثل هذا الاستعمال للمؤلف ما جاء في (ص ١٧) من قوله: «سواء حقق شيئاً أو حاول». اهـ.

\* وقال في (ص ١٤): «وفي ضوء ذلك نُغضُّ الطرف عن لمسات التجميل» اهـ.

وضبط النون من (نغض) بالضمّة، وكأنه يتوهمه مضارعاً من (أغض) بالهمزة، وهو غير صحيح؛ إذ ليس في اللغة (أغض) وإنما المستعمل: غَضٌّ يَغْضُ بحرف المضارعة المفتوح.

\* وقال في (ص ١٥): «وكان علينا أن نستند على كل شاهد عربي» اهـ.

والفعل (استند) يعدى بحرف الجر (إلى)، فعليه أن يقول: نستند إلى كل شاهد، أو يقول: نعتمد على كل شاهد...

\* وقال في (ص ١٥): «فلم نجد غضاضة من اعتمادها ما دام لا يوجد هنا ما يناظرها في مَظَانُّ اللغة» اهـ.

وفيه إدخال الفعل على الفعل في اللفظ، بإضمار اسم «مادام» - التي هي من أخوات كان - مع وجوده في اللفظ، وهو تركيب غير فصيح، وكان عليه أن يقول: مادام ما يناظرها لا يوجد...

\* وقال في (ص ١٧): «... الأخطاء النحوية والصرفية تمثل المساحة الأكبر من الموضوع» اهـ.

ومعروف أن اسم التفضيل المقترن بأل يطابق المفضل قبله تذكيراً وتأنيساً، فكان عليه أن يقول: .. المساحة الكبرى..

\* وقال في (ص ٢٤): «إذا رغب الكاتب في وضع الظرف أثناء الكلام فثمة ظروف كثيرة تصلح لذلك» اهـ.



كما قال في (ص ١٠٤): «وتغيير سرعة الحديث أو الحركة أثناء التدريب»  
اهـ. كما قال في (هامش ص ١٠١): «شرح الحديث أثناء تطوره» اهـ.

و(أثناء) في ذلك كله ليست ظرفاً في الأصل حتى تنصب على الظرفية،  
وإنما هي جمع مفردة (ثني) فإثناء الشيء: تضاعيفه وطياته، ومثل هذا إذا  
استعمل كالظرف جر بـ(في)، فيقال: في أثناء الكلام، وفي أثناء التدريب،  
وفي أثناء تطوره، أي في تضاعيف ذلك.

\* وقال في (ص ٢٧): «ويؤثر هذا البعض استعمال حرف اللام هنا بدلاً من  
الباء» اهـ.

فأدخل حرف التعريف على (بعض) وهو خطأ على المشهور، وإذا كان هو قد  
أجازه في كلام له من قبل فقد اشترط لذلك وجود ضرورة تدعو إليه، وليس  
في الاستعمال اللغوي للصحفيين ولا للنائرين عامة ما يُلجىء إلى هذه  
الضرورة، إنما تكون الضرورة في الأشعار أو ما يجري مجراها.  
\* وقال في (ص ٢٨): «ولكن صواباً قولهم: لم أجد بالدار (وفي الدار)  
أحدًا» اهـ.

وفيه الإتيان باسم لكن - مشددة النون من أخوات إن - نكرة مع كون  
خبرها معرفة وهو (قولهم) وذلك لا يصح؛ إذ إن أصل هذا الاسم مبتدأ ولا  
يصح الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، فضلاً عن كون الخبر معرفة كما هنا.  
وإن جعل (لكن) مخففة النون غير عاملة فلا وجه لنصب ما بعدها أيضاً،  
إذ ينبغي أن يكون معطوفاً بالواو، ولا منصوب قبله يصح عطفه عليه؛  
فالصحيح أن يقول: ولكن من الصواب قولهم، أو: ولكن الصواب قولهم.  
\* وقال في (٣٨): «ووجه الخطأ هو في وجوب وجواز هذه الفاء» اهـ.

وفيه العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه، وهما كالشيء الواحد  
فلا يفصل بينهما إلا في مواضع محصورة ليس هذا من بينها، فعليه أن يقول:  
في وجوب هذه الفاء وجوازها.

\* وقال في (ص ٣٨): «هذه القاعدة من القواعد الدقيقة في اللغة والتي تغفل  
على كثير من الكاتين» اهـ.

وفيه تعدية الفعل (غفل) بالجار (على) وهو إنما يُعدى بالجار (عن)، وفوق  
ذلك ففي الكلام قلب للمعاني، فالأوضح أن يقول: والتي يغفل عنها كثير من

الكاتبين، أو التي يُغفلها كثير من الكاتبين، من الفعل الماضي (أغفله) بمعنى تركه وسها عنه.

\* وقال في (ص ٤٤): «ولكن (غير) تأخذ في الإعراب حكم المستثنى، كما أنها تستخدم غير أداة للاستثناء... بينما إلا أداة استثناء فقط» اهـ. ومثله ما جاء في (ص ٦٠) من قوله: «... نقول فهو قاصر نحو: كان أداؤه للعمل قاصراً...» بينما نقول: هذا الموضوع مقصور على فلان» اهـ - ومثله ما جاء في (ص ٧٠) من قوله: «... ظناً أن (مدير) على وزن (فعليل) بينما هو على وزن مُفْعِل» اهـ.

ومثله ما جاء في (ص ٨٦) من قوله: «إن تُمَّتَ وتُتَمَّتَ تختصان بعطف الجمل بينما تُمَّ للتعطف مطلقاً» اهـ. ومثله ما جاء في (ص ٢٤) من قوله: «تحرك القطار بينما كان الركاب يهيمون بالصعود إليه» اهـ.

وفي هذه الأمثلة كلها وسط «بينما» الكلام، وقد نص العلماء على أن (بينما وبينما) لهما صدر الجملة، فيقال: بينا (أو بينما) كنت مسافراً حضر أخى، ولا يقال: حضر أخى بينا (أو بينما) كنت مسافراً، وقد ذكر هو أن لها الصدارة، وخطأ بعض الاستعمالات التي وقع في نظيرها (ص ٢٤).

\* وقال في (ص ٤٤): «والباعث على هذه الحيرة: هل مثل هذا الظرف مبنى أم معرب» اهـ.

وفيه استعمال (أم) المتصلة بعد (هل)، وهو غير جائز؛ فالصحيح أن يأتي بـ(أو) بدلاً منها، ولا تصلح (أم) أن تكون منقطعة هنا؛ لأن المعنى هنا على تعيين أحد الأمرين، وليس المقصود هو الإضراب عن المعنى الأول. كذلك في استعماله هذا الإخبار بالجملة الطليية (هل... ) عن المبتدأ (والباعث)، وفي ذلك خلاف، أرجحه المنع.

\* وقال في (ص ٤٩): «... فلا تجمع جمع مذكر سالم» كما قال: «...» يكون جمع مؤنث سالم» اهـ.

وقد وهم في جر (سالم) على جعله صفةً لمذكر أو لمؤنث المجرورين بالإضافة، والصحيح أن الموصوف بالسلامة هو الجمع لا المذكر ولا المؤنث، وهو في مقابلة جمع التكسير الذي يُغَيَّرُ فيه الواحد، فقوله (سالم) هنا لا بد أن يكون منصوباً: في الأول صفة الجمع الواقع مفعولاً مطلقاً، وفي الثاني صفة

الجمع الواقع خبراً عن اسم يكون .

• وقال في (ص ٥٠): «وهناك بعض أسماء التانيث يحدث فيها تغيير عند الجمع، مما يُحدث خطأ في نطق هذا الجمع» اهـ.

ولا معنى لقوله (مما) هنا، المكون من: (من) الجارة و(ما) الموصولة، ولا موقع إعرابياً ظاهراً له؛ فالأفصح العدول عنه إلى أن يقول: وهو مما يُحدث خطأ.. أو فيحدث خطأ..

• وقال في (ص ٥٣): «نقف في بعض الأحيان حائرين أمام بعض الألفاظ: أمي مذكر أم مؤنث؟» اهـ.

والمقرر في النحو أن الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعيين لا بد أن يباشرها أحد ما يطلب تعيينه، فيقال: «أسعید أنت أم شقي؟ ألتفاح تأكل أم البرتقال؟ أبالسيارة تسافر أم بالطائرة؟ ولا يصح أن تقول: أنت سعيد أم شقي؟ أتأكل التفاح أم البرتقال؟ أتسافر بالسيارة أم بالطائرة؟ - لا يصح هذا وأنت تريد تعيين أحد هذه الأشياء، قال الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾ [النارعات: ٢٧] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [الأنعام ١٤٣] وعلى هذا فالصحيح أن يقول: .. أمذكر هي أم مؤنث؟

• وقال في (ص ٦١): «.. في عصر لم يكن قد اكتُشف فيه البخار بعد» اهـ.

والفعل (اكتشف) لم يرد عن العرب، ولا معنى للزيادة فيه فوق معنى مجردة (كشف)؛ فعليه أن يقول: .. كشف فيه البخار.

• وقال في (ص ٦٣): «وحدث خلطٌ - ولا يزال - في استخدامهما في المقام المناسب الذي يتفق ودلالاتها» اهـ.

وفيه الفصل بين الجار والمجرور (في استخدامهما) ومتعلقه (خلط) بالأجنبي وهو جملة (ولا يزال) فالأولى أن يقال: وحدث خلط في استخدامهما ولا يزال.

وفيه كذلك عطف (دلالاتها) على الضمير المرفوع المتصل في قوله (يتفق) من غير أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بينها بفاصلٍ ما، وذلك لا يجوز في غير ضرورة؛ فعليه أن يقول: يتفق هو ودلالاتها.

• وقال في (ص ٦٥): «واليك مثلاً.. كلمات وعبارات راجت في حياتنا

الفكرية والأدبية رغم خطئها» اهـ.

وفيه استعمال (إليك) اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدى فنصب به مفعولاً به هو (مثالاً) والوارد استعمال إليك اسم فعل أمر بمعنى تَنَحَّ أى ابتعد، وهو فعل لازم، فيقال: إليك عنى أى ابتعد، وقد يصح استعماله هذا على أن يكون المنصوب مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أسوقُ أو أقدمُ، ويكون (إليك) متعلقاً بهذا المحذوف.

وفى استعماله السابق كذلك استعمالُ اللفظة (رغم) من دون حرف الجر (الباء وعلى) وذلك غير وارد - وإن أجازته بعضهم - فالصحيح أن يقال: علي رغم، على الرغم، برغم، بالرغم..

\* وقال فى (ص ٩١): «الاستماع الإذاعى: التصنُّتُ» واضبط أداء الممثلين الصوتى: التصنُّتُ الإيجابى» (ص ١٠٤).

واللفظة (التصنُّت) تفعلُّ من الفعل (صننت) ولم ترد هذه المأذة فى اللغة بمعنى الاستماع، وإنما الوارد منها: الصنَّيت: السيد الكريم، والصنَّون: الفرد، ولم يرد من ذلك الفعل (صننت).

لكن الوارد فى معنى الاستماع هو الفعل (نصت وأنصت) والتفعل من هذا هو (التنصُّت) بمعنى الاستماع خفية، وواضح أن التصننت لو استعمل بمعنى الاستماع لكان فيه قلب مكانى، والقلب المكانى سماعٌ عن العرب، لا وجه للقياس فيه.

\* وقال فى (ص ٥٦): «وفى الأعداد المئة والألف تقول: هؤلاء مئة الرجل والخمسمئة الفارس».

وهنا خطأ فى رسم الكلمة (مائة) رسماً إملائياً؛ إذ اصطلح العلماء على أن تكتب بألف زائدة بعد الميم هى ومثناها، وقد خطأ المؤلف -نفسه- كتابتها بغير هذه الألف فى (ص ٥١).

وبعد: فهذه محاولة جادة مشكورة نهض بعثها الأخ الدكتور (إبراهيم درديرى) فى إصلاح لغة الكتابة الإعلامية، مع ما جرى فى بعضها من هنات لا تغض من قيمتها وهدفها، وهى محاولة أحرزت كثيراً من غرضها إن لم تحرزها كُلهُ، وأرجو أن يكون له أجرها عند الله، وأسأل الله لى وله التوفيق.

\*\*\*\*\*



# من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة

تأليف  
د. محمد أبو الفتوح شريف

مكتبة الشباب  
الطبعة الثانية  
سنة ١٩٧٩م - القاهرة

«نشر في المجلد التاسع»  
«العدد الرابع»  
«(ربيع الآخر ١٤٠٩هـ)»  
«الصفحات: من ٥٦٥ إلى ٥٨٤.»  
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية.»

لقد تفضلت مجلة «عالم الكتب» فنشرت لي بحثين لهما الصلة الوثقى بالتخطئة والتصويب في الاستعمال اللغوي؛ أما أحدهما فكان نقداً لكتاب «الكتابة الصحيحة» للأستاذ زهدى جار الله، وقد نشر في العدد الثالث من المجلد السابع - محرم ١٤٠٧هـ، وأما الثاني فكان نقداً لكتاب «لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط» للدكتور إبراهيم درديري، وقد نشر في العدد الثاني من المجلد الثامن - شوال ١٤٠٧هـ.

وقد وضحتُ في هذين البحثين الأسس العامة التي يجب أن يراعيها نقدة استعمال اللغوي قبل إعلان الحكم بصواب الاستعمال أو بخطئه، وألخصُ الآن هذه الأسس في النقاط الآتية:

• أن مقياس الخطأ والصواب يدور في مجمله حول الاعتداد بأمور معينة أو عدم الاعتداد بها، وهذه الأمور هي:

- اللهجات العربية لغير القبائل الذين أخذت عنهم اللغة.
- القراءات القرآنية بدرجاتها المختلفة: المتواترة والمشهورة والآحاد والشاذة.
- الأحاديث الشريفة على اختلاف رواياتها ودرجاتها.
- أشعار المولدين ممن كانوا عقب زمن الاحتجاج أو بعد ذلك.
- الاستعمال اللغوي للعلماء، ولا سيما علماء اللغة من بينهم.

• وأن الناقد اللغوي ينبغي أن يكون من ذوى الدربة على استخدام معاجم اللغة والبصير بطرائقها في عرض المادة اللغوية، إذ من هذه المعاجم ما يعرض الرأي وضده، وفقاً لآراء العلماء الذين ينقل عنهم، ومنها ما يتغاضى عن المسائل القياسية في التصريف ويكتفى بالسمع.

• وأن الكلام ليس كله على درجة واحدة من الفصاحة؛ فمنه الأوضح والفصيح والقليل والنادر والشاذ، ولا يقال فيما ورد على شيء من ذلك: إنه خطأ؛ لكونه مما جرى استعماله في زمن الاحتجاج؛ وإنما الخطأ فيما جاء بعد ذلك وخالف الوارد والقواعد.

• وأن على الناقد اللغوي أن يدرك معظم آراء علماء اللغة في المسألة التي



يعرض لنقدها بمقيار الصواب والخطأ، وأن يقف على أدلة كل منهم، ثم يرجح المختار إن بداله الترجيح.

وفي ضوء هذه الأسس أعرض الآن دراسة لكتاب من كتب النقد اللغوي، وهو بعنوان (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة)، لمؤلفه الدكتور (محمد أبي الفتوح شريف) في طبعته الثانية سنة ١٩٧٩م، ومن نشر مكتبة الشباب بالقاهرة.

وفي الملاحظة العامة نجد أن هذا الكتاب يحتوى على مجموعة من الاستعمال اللغوي نحواً وصرفاً ولغةً - كما يتضح من العنوان - وأن المؤلف قد قَسَمَ كتابه إلى قسمين (أولاً وثانياً)، وفي (أولاً) جعل العنوان (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف) فعرض بعض الأخطاء الشائعة وتصويب كل خطأ في الفعل [من ص ١٥ إلى ص ٢٣] ثم في التعدي واللزوم [من ص ٢٤ إلى ص ٣٧] ثم في الصياغة والأساليب [من ص ٣٨ إلى ص ٦١] ثم في العدد والجمع [من ص ٦٢ إلى ص ٦٩] ثم في النسب [من ص ٧٠ إلى ص ٧٢]. وفي (ثانياً) جعل العنوان (من الأخطاء الشائعة في اللغة) وقسمه قسمة داخلية إلى:

- أ - أخطاء وصوابها المعلن [من ص ٧٥ إلى ص ٩٦].
  - ب - صواب لبعض أخطاء متنوعة [من ص ٩٧ إلى ص ١٠٧].
  - ج - مواجهة بعض الكلمات الدخيلة [من ص ١٠٨ إلى ص ١١١].
  - د - مما يتوهم عاميته وهو فصيح، وقد رتبته على حسب حروف الهجاء، [من ص ١١٢، إلى ص ١٥٩].
  - هـ - بعض أخطاء الهجاء، وهي أخطاء في رسم بعض الكلمات، وقد قسمها المؤلف إلى قسمين: مسائل خاصة، وصواب متنوع - من غير حاجة إلى ذلك - وتقع في الصفحات [من ص ١٦٤ إلى ص ١٧٢].
- وهذا تقسيم جيد ومحمود، مع ما في بعضه من الخلط، ففي القسم الأول تلاحظ أن الصفحات من [٣٨ إلى ٦١] التي عَنَوْنَ لها بالعنوان (في الصياغة الصحيحة والأساليب المختلفة) قَلِقَتْ في موطنها، إذ هي موزعة بين أخطاء

وقعت في استعمال المصادر الثلاثية غالباً، وأخطاء في الاشتقاق الصرفي لبعض الكلمات، وكان من الأفضل أن يكون العنوان على هذا: «أخطاء في المصادر» ثم «أخطاء في الاشتقاق».

وفي القسم الثاني - وهو الأخطاء الشائعة في اللغة - تلاحظ أنه جعل في أقسامه الداخلية قسماً بعنوان: (صواب لبعض أخطاء متنوعة) من [ص ٩٧ إلى ص ١٠٧]، وهذا القسم من الممكن ردُّ كثير من مواده إلى القسم الأول الذي أفرده للأخطاء النحوية والصرفية، ومن مواده أيضاً ما يمكن رجعه إلى الأقسام الأخرى من الأخطاء اللغوية.

وكذلك كان من المستحسن ألاَّ يُدخِلَ أخطاء الرسم الإملائي في القسم الثاني، بل يجعله قسماً ثالثاً مستقلاً، بعنوان: (أخطاء في الرسم الإملائي) ومن الواضح أنه لا علاقة بين رسم الكلمة وصحتها أو خطئها لغة واستعمالاً؛ لأن هذا الرسم اصطلاح متفق على أكثره بين العلماء ولم تعرفه العرب؛ وإنما كان من اهتمام جماع اللغة كالتحليل وغيره.

وكذلك تلاحظ أن موادَّ كثيرةً مما خطأً وصحح قد وردت بلا تحليل أو تعليل أو تعليق، ويظهر ذلك جلياً في القسم الذي عنوانه (صواب لبعض أخطاء متنوعة) من [ص ٩٧ إلى ص ١٠٧] كما أن من مواده ما جاء معه تعليلٌ غير مقنع أو غير لغوي أو غير صحيح، وسيوضح ذلك فيما بعد.

وكذلك تجد في ملاحظتك العامة على هذا الكتاب أن مؤلفه يَسْتَنُّ سَنَةً كثير من النُقَدَةِ اللغويين في العصر الحديث؛ فكتابه خال كذلك من آراء علماء اللغة والنحو والصرف، حتى لِيُخَيَّلُ إليك أنهم جميعاً متفقون على ما يراه، مُسَلِّمُونَ بما يذهب إليه، وعمدته في التأليف مدارها العبارة المشهورة: (ويقولون خطأً: كذا، والصواب أن تقول: كذا).

أما مراجعته فلم يشأ أن يَبْثُها في أثناء الكتاب عند كلِّ مادة ينقلها أو يصححها - كما هو المعتاد في البحوث العلمية لغوية وغير لغوية - وإنما اكتفى بسردها في آخر الكتاب سرِّداً خلا من اسم المطبعة ورقم الطبعة وستها وناشرها، وهو أمرٌ مُجْهَدٌ لقارئة في تتبع مواده اللغوية من خلال مراجعته.

أما الملاحظات الخاصة فكثيرة وذات شُعب، نُجملها أولاً فيما يلي:

- أخطاء في غير موضعها.
- أخطاء مكررة في غير موضع.
- استعمال خطأ وهو صحيح.
- استعمال خطأ في تصحيحه.
- قواعد مبتورة أو مُساء فهمها.
- تجاوز في استعماله اللغوي.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

## أولاً

### أخطاء في غير موضعها

(1) أخطاء لغوية وضعها في قسم النحو والصرف، وأهم ذلك:

\* ذكر من أخطائهم في الفعل قولهم: القضاة أَعَفُوا عنه، والصواب: عَفَوْا عنه - بلا همزة في أول الفعل [ص ١٥].

وليس لهذا الخطأ صلة بمسائل النحو والصرف القياسية، فلا علاقة له بالإعراب الذي هو وظيفة النحو، ولا بالتصريف الذي هو وظيفة علم الصرف؛ لأن الهمزة فيه ليست للتعدية على سبيل الخطأ؛ وإنما هو من باب فَعَلَ الذين يستعملون فيه (أَفَعَلَ) مع بقاء المعنى الأصل، والكتب التي عرضت لهذا الباب (فَعَلَ وَأَفَعَلَ) معدودة من كتب اللغة لا من كتب الصرف.

\* وذكر من أخطائهم في الفعل فتح وسط المضارع في الأفعال: نحت ينحت وكسب يكسب ونكح ينكح [ص ١٨].

وهذا خطأ لغوي؛ لأن ضبط عين الثلاثي في الماضي والمضارع سماع عن العرب، ولا صلة له بالتصريف القياسي.

\* وذكر من أخطائهم في الفعل قولهم: سحب فلان الشكوى، والصواب: استرد فلان الشكوى [ص ٢١].

وهو خطأ لغوي مرجعه إلى استعمال فعل في موضع آخر، ولا علاقة له بتصريف الفعل.

\* وذكر من أخطائهم في الفعل استعمال: أخطأ فلان فهو مخطيء - لمن يأتي الذنب متعمداً، والصواب: خطيء فلان فهو خاطيء - بلا همزة في أول الفعل [ص ٢١].

وواضح أن ذلك من وضع الواضع لا من تصريف المتصرف، فمرده إلى اللغة.

\* وذكر من أخطائهم في الفعل مدّ الهمزة في قولهم: ما آلتُ جهنماً - بمعنى ما قصرتُ - و الصواب: ما ألوتُ [ص ٢٢].

وهذا من باب وضع فعل في موضع فعل آخر، وضعوا الفعل (آلى) بمعنى حلف - خطأ - في موضع الفعل (آلوا) بمعنى قصر يقصر، وهو وضع لغوى.

\* وذكر من أخطائهم في هذا القسم قولهم: النقاة من المرض (ص ٣٩) وقدأحة الغلاء - بمعنى شدته - [ص ٣٩] والكلل - بمعنى التعب - [ص ٣٩] واللباقة - بمعنى الموافقة - [ص ٣٩] والصواب في ذلك كله: النقه أو النقوه من المرض، وقدح الغلاء، والكلال، والليق واللياق والليقان.

وهذه الأخطاء واقعة في مصدر الفعل الثلاثي، وهذا النوع من المصادر بابه السماع عن العرب، والسماع مما اختصت به كتب اللغة، لا كتب النحو والصرف.

\* وذكر من أخطائهم: فلان كفاء لهذا العمل، والصواب: كاف وكفى [ص ٤٣] ومرجع هذا إلى كتب اللغة والمعاجم، لا إلى كتب التصريف.

\* وذكر من أخطائهم: إضافة (آل) إلى الضمير في قولهم: اللهم صل على محمد وآله، والصواب: وعلى آل محمد [ص ٥٨].

وهذه المسألة سماع عن العرب، ليست من مباحث علم النحو ولا الصرف.

\* وذكر من أخطائهم: استعمال (كَيْتَ وَكَيْتَ) في الكناية عن الأقوال، يضعونها في موضع (ذَيْتَ وَذَيْتَ) والصواب أن تستعمل كَيْتَ وَكَيْتَ في الكناية عن الأفعال، لا الأقوال [ص ٥٩].

وهذا أيضا من وضع العرب وتخصيصهم، لا من مسائل الإعراب والتصريف.

• وذكر من أخطائهم: استعمال (المقراض والمقصر) بصيغة المفرد - للأداتين المعروفتين - والصواب استعمالهما بصيغة المثني، فيقال: (المقراضان والمقصان) [ص ٦٠].

وهذا أيضاً وَضِعَ عَرَبِيٌّ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِاشْتِقَاقٍ أَوْ إِعْرَابٍ، فَمَوْطِنُهُ كِتَابُ اللُّغَةِ وَالْمَعَاجِمِ.

(ب) أخطاء نحوية أو صرفية وضعها في قسم اللغة، وأهمها:

• ذكر من أخطائهم: جمع كفاء على أكفاء - بكسر الكاف وتضعيف الفاء، والصواب: بسكون الكاف وتخفيف فتحة الفاء [ص ٧٨].

وهذا خطأ يتصل بجمع التكسير وأوزانه، التي يرى كثير من العلماء أنها مقيسة، وموطن هذا الجمع كتب الصرف.

• وذكر من أخطائهم: إلحاق التاء في: بقرة حلوبة، وامرأة ودودة، وتوبة نصوحة، وامرأة حبيبة، وأسيرة، وعقيمة، والصواب: حذف التاء من كل ذلك [ص ٨٠].

وهو خطأ يتصل بصيغ الزيادة في الأفعال ودلالة كل منها، وهو من مباحث علم الصرف.

• وذكر من أخطائهم: وضع (بينما) الظرفية في وسط الكلام في قولهم: ارتكب السائق مخالفة بينما رجل المرور موجود [ص ٨٢] وهو خطأ في تركيب الجمل، وذلك من مباحث علم النحو.

• وذكر من أخطائهم: الإتيان باسم المكان من الفعل (صاف) على وزن مَفْعَل - بفتح العين - فيقولون: ذهبت إلى المصيف، والصواب كسر الصاد بمدودة؛ لأنه مكسور العين في المضارع [ص ٨٣].

وهذا خطأ متصل بالاشتقاق القياسي الذي هو من مباحث علم الصرف.

• وذكر من أخطائهم: جمع غريب على (أغراب) - بمعنى أجناب - والصواب: غُرَبَاءُ [ص ٨٧].

وهو كذلك من أخطاء الجمع الذي اختص به علم الصرف.

• وذكر من أخطائهم: إدخال الألف واللام على (غير) في قولهم: الكلام

الغير مفهوم، والصواب: غير المفهوم [ص ٨٩].

وهو خطأ في التعريف والتكثير، وذلك من مباحث علم النحو.

\* وذكر من أخطائهم: استعمال (أثناء) - وهي جمع ثنى - ظرفاً، فيقولون: سألته أثناء الحديث، والصواب: في أثناء [ص ٩٠].

والخطأ هنا في استعمال ما ليس ظرفاً في الأصل منصوباً على الظرفية، وذلك إنما يكون بـ(في) المفيدة للظرفية، ومرجع هذا إلى علم النحو.

\* وذكر من أخطائهم: استعمال (مع) المفيدة للمصاحبة مع الأفعال (تحدث وتصادم وتقاتل وتقابل) وهي صيغ تدلّ على المشاركة في حدوث الفعل [ص ٩١].

وقد نصّت كتب الصرف على أن هذه الصيغ تستعمل معها الواو، أو يثنى مرفوعها أو يجمع، وواضح أن ذلك من مباحث علم الصرف.

\* وذكر من أخطائهم قولهم: فلان على أهبة الاستعداد للسفر، والصواب: على أهبة السفر [ص ٩٣].

والخطأ هنا في إضافة الشيء إلى مرادفه، والإضافة من مباحث علم النحو.  
\* وذكر من أخطائهم: استعمال العدد مكرراً في نحو: قَدِمَ الطلاب واحداً واحداً، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، والصواب: صَوَّغُ الأعداد المكررة على وَزْنِي فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ [ص ٩٥].

ومعروف أن العدد من أبواب علم النحو.

\* وذكر من أخطائهم: تذكير صفة المؤنث بغير علامة التأنيث، على توهم أنه مذكر، فيقولون: أدى الوزير اليمين القانوني، والصواب: اليمين القانونية [ص ٩٧] أو عكس ذلك؛ كتوهمهم التأنيث في (ميناء) لكونه مختوماً في الظاهر بالهمزة الممدودة، فيقولون: ميناء واسعة، والصواب: ميناء واسع [ص ١٠٣].  
ومعروف أن التذكير والتأنيث وجريان الصفة موافقةً للموصوف من مباحث علمي النحو والصرف.

\* وذكر من أخطائهم: تعلية الفعل (أخطأ) بـ(عن)، فيقولون: أخطأ عن الصواب، والصواب: أن يعدى بنفسه [ص ٩٨].

وتعدية الفعل ولزومه من مباحث علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم في الجمع : جمع ألدّ - بمعنى شديد الخصومة على (ألداء) والصواب : لُدُّ مثل خُضِرَ (ص ٩٩) ، وجمع مدير على (مُدراء) مثل أدباء ، والصواب : مديرون [ص ٩٩].

والجموع بابها علم الصرف .

\* وذكر من أخطائهم قولهم : اتخذت فلاناً كصديق ، والصواب : حذف الكاف [ص ٩٩].

وزيادة الحروف من مباحث علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم قولهم : يوجد بين المواطنين مجموعة تقصر في واجبها ، والصواب : حذف الفعل (يوجد) [ص ١٠١].

والخطأ هنا : في ذكر الكون العام الذي هو متعلق الظرف الدالّ عليه ، وقد التزمت العرب حذف الفعل حيثئذ ، وهذه المسألة مما عرض له العلماء في علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم : علم الإتيان بالفاء بعد (أما) التفصيلية ، في نحو قولهم : أما بعد . . . يسعدني . . . ، والصواب : أما بعد فيسعدني [ص ١٠٢]. وهذا من مباحث علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم استعمال (دون) بالباء ، فيقولون : بدون دليل ، والصواب : نصبها على الظرفية أو جرّها بـ(من) ، لأنها من الظروف غير المتصرفة مثل عند [ص ١٠٥].

وذلك من مباحث علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم قولهم : مدير عام الشركة ، والصواب : المدير العام للشركة ، أو مدير الشركة العام [ص ١٠٦].

والخطأ هنا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف المضاف ، وذلك من مباحث علم النحو .

\* وذكر من أخطائهم : استعمال (مصون) وصفاً بلا تاء مع الموصوف المؤنث ، فيقولون : امرأة مصون - على توهم أنه وزن (فَعُول) بمعنى (فاعل) الذي

يستوى فيه المذكر والمؤنث [ص ١٠٧].

وموافقة الصفة موصوفها تذكيراً وتانيئاً بابها علم النحو، على ما تقدم.

\*\*\*

## ثانياً أخطاء مكررة

ومن أهمها:

\* تخطتتهم في استعمال الفعل (هَيَّرَ) مُعَدِّي بالباء في نحو: عَيَّرْتَنِي بِكَذَا، ورد في الصفحة [٢٩] وفي الصفحة [٣٥] وقد كُرِّرَ في الصفحة الأخيرة مرتين.

\* تخطتتهم في قولهم: (رَمَيْتَ بِالْبِنْدَقِيَّةِ) ورد في الصفحة [٣٣]، وفي الصفحة [٣٥].

\* تخطتتهم في تعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى المفعول الثاني بالباء في قولهم: كَلَّفْتَهُ بِالْقِيَامِ بِهَذَا الْعَمَلِ، ورد في الصفحة [٢٧] وفي الصفحة [٣٨] وفي الصفحة [٤٢].

\* تخطتتهم في إدخال الألف واللام على (غير)، ورد في الصفحة [٥٦] وفي الصفحة [٨٩] وفي الصفحة [٩٨].

\* تخطتتهم في عدم تصدير (بينما) في الكلام، ورد في الصفحة [٥٥] وفي الصفحة [٨٢].

\* تخطتتهم في استعمال (أثناء) في الكلام، ورد في الصفحة [٥١] وفي الصفحة [٩٠].

\* تخطتتهم في استعمال العدد المكرر من غير صوغ له على (فُعَال) أو (مَفْعَل) ورد في الصفحة [٦٣] والصفحة [٩٥].

\* تخطتتهم في قولهم: يُصْرِّحُ لَكَ بِالْخُرُوجِ، ورد في الصفحة [٨٢] وفي الصفحة [١٠٠].

\* تخطتتهم في قولهم: سَرَّتَنِي رُؤْيَاكَ، ورد في الصفحة [٩٦] وفي الصفحة [١٠٢].



• تخطتهم في قولهم: خرج كافة الناس، ورد في الصفحة [٩٨] وفي  
الصفحة [١٠٦].

• تخطتهم في قولهم: ما فعلت هذا أبداً، ورد في الصفحة [٥٧] وفي  
الصفحة [٨٤].

\*\*\*

### ثالثاً

#### استعمال خطأ وهو صحيح

• فقد عدَّ من الخطأ قولهم: فلان حسَّ هذا الشيء، ورأى صوابه: أحسَّ -  
بالهمزة في أوله - وقال: لأنه لا ثلاثي من هذا الفعل بمعنى شعر [ص ١٧].  
وجاء في لسان العرب: «حَسَّ بالشيء يَحْسُ حَسًّا وَحَسًّا وَحَسِيًّا وَأَحْسَّ  
به وَأَحَسَّهُ: شعر به»، وجاء فيه أيضاً عن سيويه: «ويقال: حَسَّتْ بالشيء،  
إذا عَلِمْتَهُ وَعَرَفْتَهُ، قال: ويقال: أَحَسَسْتُ الخَيْرَ وَأَحَسَّهُ وَحَسَيْتُ وَحَسْتُ: إذا  
عرفت منه طَرَفًا» . هـ.

فأنت ترى الفعل قد استعمل مزيداً بالهمزة في أوله، كما استعمل مجرداً  
منها، وأن المزيد قد جاء متعدياً إلى المفعول بنفسه وبالياء، وكذلك المجرد من  
الهمزة جاء متعدياً على هذا النحو، وكُلُّ من المجرد والمزيد ورد فيه التخفيف؛  
إما بحذف السين الثانية، وإما بإبدال الياء منها، على نحو ما جاء من قول أبي  
زيد:

خُلا أن العناق من المطايا

حَسَيْنَ به فهنَّ إليه شوسُ

ورواية أبي عبيدة لهذا البيت:

أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شوسُ

(لسان العرب: حس)

• وَعَدَّ من الخطأ قولهم: قد لا يعرف فلان كذا، ورأى صوابه: ربَّما لا  
يعرف، أو قد يجهل، وقال: لأنه لا يحسن الفصل بين (قد) والفعل؛ لأن  
(قد) الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم  
وحرف تنفيس؛ فهي معه كالجزم فلا تنفصل منه بشيء (ص ٢٠)

والنصّ على الإثبات في مدخول (قد) مما انفرد به ابن هشام في [معنى اللبيب ، ص ٢٢٧ من طبعة بيروت الخامسة ١٩٧٩م بتحقيق د. مازن المبارك]، ثم السيوطي في [جمع الهوامع (٤/٣٧٧ من طبعة الكويت ١٩٧٩م] أما غيرهما فلم ينصّ على ذلك؛ ففي [التسهيل لابن مالك ص ٢٤٢]: «وتكون (قد) حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ مُتَوَقَّعٌ لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق» اهـ.

وفي الجنى الداني للمرادى [ص ٢٧٠]: «وأما (قد) الحرفية فحرفٌ مختصٌّ بالفعل، ويدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس» اهـ.

والتعبير الذي خطّاه المؤلف واردٌ في بعض شعر القدماء وأمثالهم، وفي استعمال كثير من أئمة اللغة والنحو، وفي عدّه من الخطأ أو الصحيح كلامٌ كثير جمعه اللغوي الباحث الأستاذ (صلاح الدين الزعبلأوى) في كتابه [مسالك القول في النقد اللغوي في ص [٣٣٧ إلى ص ٣٦٦] وعلق عليه، وانتهى إلى عدّه صحيحاً، موافقاً في ذلك رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

\* وَعَدُّ مِنَ الْخَطَا أَنْ يُقَالَ: رَأَيْتَ الْوَحْشَ فَاسْتَخْفَيْتَ؛ وَرَأَى صَوَابَهُ: اسْتَخْفَيْتَ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِفَاءَ هُوَ الْإِسْتِخْرَاجُ، وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ هُنَا [ص ٢٣].

وتحرير القول في هذه المسألة أن الفعل (خفى) ورد عن العرب لازماً ومتعدياً؛ فاللازم نحو: خَفِيَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ خَفَاءً - أي لم يظهر له الوجه فيه - والمتعدى نحو: خَفَيْتُ الشَّيْءَ، وهو من الأضداد؛ إذ جاء بمعنى سترته وكتمته، كما جاء بمعنى أظهرته، ومن الأخير جاء قول امرئ القيس بن عابس الكندي:

فإن تكتموا السُّرّاً نَخْفِه

وإن تبعثوا الحرب لا تُقْعِد

أراد: لا نظهره كما تفعلون، وهو بفتح نون المضارعة، من: خفى الشيء خَفَوْا وَخَفِيًّا وَخَفِيًّا.

أما الفعل المزيد بالهمزة في أوله (أخفى) فقد جاء متعدياً بمعنى: ستره وكتمه، يقال: أخفيت الشيء؛ أي سترته وكتمته، وجاء المطاوع منه على

(استفعل) كثيراً؛ كما جاء على (افتعل) فى بعض اللهجات، جاء فى لسان العرب عن الليث: «أخفيت الصوت وأنا أخفيه إخفاء، وفعله اللازم اختفى، قال الأزهري: الأكثر استخفى لا اختفى، واختفى لغة ليست بالعالية»، وقال فى موضع آخر: «أما اختفى بمعنى خفى فلغة وليست بالعالية ولا بالمنكرة»، وجاء فى اللسان أيضاً: «وقال ابن برى: الفراء حكى أنه قد جاء: اختفيت بمعنى: استخفيت وأنشد:

أصبح الثعلبُ يسمو للعُلا

واختفى من شدة الخوف الأسد

فهو على هذا مطاوع أخفيته فاخفى» اهـ.

وكذلك جاء الفعل (اختفى). متعدياً بمعنى استخراج، يقال:

اختفيتُ الشيءَ بمعنى استخراجته، والاختفاء مصدره بمعنى: الاستخراج، ومنه قيل للنَّبَّاشِ: المُخْتَفَى؛ لأنه يستخرج الموتى بعد الدفن بعد نبش قبورهم. [انظر: لسان العرب: خفى].

ومن ذلك تدرك أن استعمال الاختفاء وتصاريفه لازماً بمعنى الاستتار مستعملٌ غير منكر.

\* وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ يُعَدِّيَ الْفِعْلَ (عَيَّرَ) إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِالْبَاءِ، فَلَا يُقَالُ عِنْدَهُ: عَيَّرْتَنِي بِكَذَا، وَإِنَّمَا يُعَدِّيَ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَيُقَالُ: عَيَّرْتَنِي كَذَا [ص ٢٩].  
والاستعمالان صحيحان، وقد ذُكِرَتْ أَمْثَلَةٌ وَشَوَاهِدٌ لِدَلِيلِكَ فِي مَقَالٍ سَابِقٍ فِي الْعَدَدِ الثَّانِي مِنَ الْمَجْلَدِ الثَّامِنِ، مِنْ هَذِهِ الْمَجْلَةِ - شَوَالِ ١٤٠٧ هـ [ص ٢٢٧].

\* وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ يُقَالَ: بَنَى فُلَانٌ بِأَهْلِهِ - بِمَعْنَى دَخَلَ بِهَا - وَرَأَى الصَّوَابَ: بَنَى عَلَى أَهْلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ الْمُعْرَسَ كَانَ يَبْنِي عَلَى أَهْلِهِ خِبَاءً [ص ٣٣].

والاستعمالان صحيحان، وردت بهما أشعارٌ وأحاديثٌ شريفةٌ، وقد أُشْرِتُ إِلَى ذَلِكَ فِي مَقَالٍ سَابِقٍ فِي الْعَدَدِ الثَّالِثِ مِنَ الْمَجْلَدِ السَّابِعِ مِنْ هَذِهِ الْمَجْلَةِ ص ٣٦٨، كَمَا ذُكِرَتْ مِنْ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ وَالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْثُورِ فِي مَجْلَةِ كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ - الْعَدَدِ الْأَوَّلِ مِنْ [ص ١٤٧ إلى ص ١٥٠].

\* وعدّ من الخطأ أن يقال: لا أكثر بهذا الأمر؛ لأن هذا الفعل مما تستعمل معه اللام، فالصحيح أن يقال: لا أكثر لهذا الأمر [ص ٣٣].

والاستعمالان صحيحان، وفي لسان العرب (كثرت): «ما أكثر له، أي ما أبالي به» وجاء فيه أيضاً: «ما أكثر به، أي ما أبالي، ولا يستعمل إلا في النفي».

\* وعدّ من الخطأ أن يستعمل حرف الجر (على) مع الفعل صَمَمَ، فلا يقال: صَمَمَ على الأمر، ورأى الصواب أن يستعمل معه الحرف (في) فيقال: صَمَمَ في الأمر [ص ٣٤].

والاستعمالان صحيحان، جاء في لسان العرب (صمم): «والتصميم المضي في الأمر، أبو بكر: صَمَمَ فلان على كذا، أي مضى على رأيه بعد إرادته، وصمم في السير وغيره: مضى».

\* ومن الخطأ عنده أن يعدّي للفعل (أسف) باللام في قولهم: مما يؤسف له، ورأى الصواب أن تستعمل معه (على) فيقال: مما يؤسف عليه [ص ٣٦]. وقد سبقه إلى ذلك الأستاذ (أسعد داغر) في [تذكرة الكاتب]، ولكن الاستعمالين واردان صحيحان، ومن الاستعمال باللام قول الشاعر:

أَسِفْتُ لِحَلْمِ كَان لِي يَوْمَ بَارِقٍ  
فَأَخْرَجَهُ جَهْلُ الصَّبَابَةِ مِنْ يَدِي

وقول الآخر:

إِذَا أَبْصَرُوا حَالِي وَلَمْ يَأْسِفُوا لَهَا

وَلَمْ يَأْنِفُوا مِنْهَا أَنْفَتُ لَهُمْ مِنْي

وفهم الغرض من الاستعمال هو الذي يحدد نوع الحرف الذي يستعمل مع هذا الفعل؛ فإن كان الغرض بيان الأمر الذي كان الأسف بسبب فقدته أو فوته فالتعدية باللام مستساغة، لإفادتها التعليل، وبه فسر البيتان السابقان، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذي وقع عليه الأسف والحزن، فالتعدية بـ(على) نحو قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يَٰسُفَ﴾ [يوسف ٨٤]، وكل ذلك قياس مطرد لا يُخَطَأُ قائله.

\* والفعل (نقم) يُعَدَّى في رأيه بالحرف (من) فيقال: فلان ينقم من فلان،

كما قال تعالى: ﴿ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [المائدة: ٥٩] ومن الخطأ تعديته بالحرف (على) فلا يقال: ينقم عليه [ص ٣٧].

وفي اللسان (نقم): «عن الجوهري: نَقِمْتُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْقَمَ - بِالْكَسْرِ - فَأَنَا نَاقِمٌ، إِذَا عَتَبْتَ عَلَيْهِ، يُقَالُ: مَا نَقِمْتُ مِنْهُ إِلَّا الْإِحْسَانَ» وفيه أيضاً: «قال أبو إسحاق: يُقَالُ: نَقِمْتُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْقَمُ، وَنَقِمْتُ عَلَيْهِ أَنْقَمُ، قَالَ: وَالْأَجُودُ: نَقِمْتُ أَنْقَمُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْقِرَاءَةِ» اهـ.

ومنه ترى أن الاستعمالين جائزان، دَعَكَ مِنْ أَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ فِي (إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ) قَدْ اقْتَصَرَ عَلَى تَعْدِيَةِ هَذَا الْفِعْلِ بِالْحَرْفِ (عَلَى).

\* وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ تَكَرَّرَ (بَيْنَ)، فَلَا يُقَالُ: مَا دَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ حَدِيثٍ، وَلَا يُقَالُ: بَيْنَ فُلَانٍ وَبَيْنَ مَنْفَسِهِ، وَرَأَى الصَّوَابَ أَنْ يُقَالُ: مَا دَارَ بَيْنَنَا مِنْ حَدِيثٍ، وَبَيْنَ فُلَانٍ وَمَنْفَسِهِ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِتَكَرُّارِ الظُّرُوفِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَتِ (بَيْنَ) وَاقِعَةً بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ فَيُمْكِنُكَ تَكَرُّارُهَا مِثْلَ: بَيْنِي وَبَيْنَهُ [ص ٤٨].

ولى هنا ملاحظتان:

الأولى: أن مثاله الأول صحيح ويجب فيه تكرار (بَيْنَ) لأن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة الجار له عند جمهور النحاة، خلافاً لابن مالك والكوفيين، ولهذا خطأ بعضهم قراءة الآية (١) من سورة النساء: ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ - بجر الأرحام عطفًا على الضمير في (به)، قالوا: لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا علامة وزيد، شديد الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره اشتبه بالعطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرار العامل، قال ابن مالك موضحاً رأى الجمهور ومذهبه هو:

وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفص لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً إذ قد أتى

في الشر والنظم الصحيح مثبتاً

[انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٣٩ بتحقيق الشيخ محيي الدين،

والبحر المحيط لأبي حيان ٣/١٥٧، ١٥٨].

وعلى هذا فالمثال (ما دار بينى وبين محمود من حديث) مما يلزم فيه إعادة (بين) الجارة لمحمود بالإضافة، إلا عند ابن مالك والكوفيين، على ما عرفت .  
والملاحظة الثانية أن تخطئة نحو «بين فلان وبين منافسه» . . مما ذكره العلماء من قبله كالإمام الحريرى فى درة الغواص، وهو محجوج بورود ذلك فى الشعر والنثر، وقد أشرت إلى ذلك فى مقال سابق فى العدد الثالث من المجد السابع من هذه المجلة - محرم ١٤٠٧هـ [ص ٣٦٨].

\* وعدّ من الخطأ قولهم: خرجت دفعة كبيرة وستخرج دُفَعَات - بضم الدال و سكون الفاء فى المفرد والجمع، ورأى الصواب: دَفْعَةٌ - بفتح فسكون - ودَفَعَات - بثلاث فتحات - [ص ٤٩].

والذى خطأه صحيح وأولى بالاستعمال مما صوب به؛ ذلك لأن الدفعة - بضم الدال - اسم للشئ المدفوع كالدفعة من المطر، جاء فى اللسان (دفع): «والدَّفْعَةُ: ما دفع من سقاء أو إناء فانصب بِمَرَّةٍ» اهـ - وهى أولى بإسناد الفعل - وهو هنا الخروج - إليها، كما تقول: خرج محمد، أما الدفعة - بفتح الدال - فهى اسم للمرّة، واسم المرّة يدل على الحدث المجرد، والأحداث لا تسند إلى الأحداث إلا على ضرب من المبالغة، فكما لا تقول: خرج الخروج، لا تقول: خرجت الخُرْجَةُ، إلا على سبيل الادعاء وتنزيل غير المحس منزلة المحس المعايين، ولا يجرى ذلك فى كلام كل الناس.

وإذا صح ما خطأه من ضم الدال فى الدفعة صح جمعه جمع مؤنث سالما على دفعات - بسكون الفاء جريا على مفرده، وفتحها على التخفيف، وضمها على الإتيان لفتح الدال - على ما هو مقرر فى جمع المؤنث السالم .  
وكذلك يصح جمعه جمع تكسير على (دَفَع) - بضم ففتح - وقد جاء فى قول الشاعر:

كقطران الشام سالت دُفَعُهُ

وجاء فى قول الأعشى:

وسافت من دم دُفَعًا

\* وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ يُقَالَ: هَذَا سُوقٌ كَبِيرٌ، وَرَأَى الصَّوَابَ: هَذِهِ سَوْقٌ كَبِيرَةٌ، لِأَنَّ «السُّوقَ» مُؤَنَّثَةٌ (ص ٥١).

والمعروف في كتب اللغة وكتب المذكر والمؤنث أن (السُّوق) مما ورد بالوجهين، ففي اللسان «سوق»: «والسُّوقُ: موضع البياعات، ابن سيده: السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث، قال الشاعر في التذكير:

أَلَمْ يَعْظِ الْفَتِيَانِ مَا صَارَ لُمَّتِي

بِسُوقِ كَثِيرِ رِيحِهِ وَأَعَاصِرِهِ

وجاء في «البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث» لأبي البركات بن الأنباري (ص ٨٣): «والسوق تذكر وتؤنث» اهـ، وجاء في [المزهر للسيوطي نقلاً عن الأخفش ٢/٢٢٥]: «أهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء - وهو سوق البصرة - وبنو تميم يذكرون هذا كله» اهـ.

كما جاء في [المذكر والمؤنث للفراء، ص ٩٦]: «والسوق أنثى وربما ذكرت، والتأنيث أغلب عند الفصحاء؛ لأنهم يصغرونها: سويقة» اهـ. ومن هذه النقول يتضح أن في (السوق) ثلاثة آراء:

أحدها: أنها يستوى فيها التذكير والتأنيث، وهو رأي ابن سيده وابن الأنباري.

والثاني: أن الغالب فيها التأنيث، والتذكير قليل، وهو رأي الفراء.

والثالث: أن مرجع ذلك إلى اللهجات، فالتأنيث لهجة أهل الحجاز، والتذكير لهجة بني تميم، وهو ما نقله السيوطي عن الأخفش.

وعلى ذلك لا وجه لتخطئة التذكير في (السوق).

\* وَعَدَّ مِنَ الْخَطَا أَنْ يُقَالَ: أَقْرَأَ فُلَانًا السَّلَامَ، وَرَأَى الصَّوَابَ: أَقْرَأَ عَلَيْهِ السَّلَامَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: أَقْرَأَهُ السَّلَامَ هُوَ أَجْعَلُهُ يَقْرَأُ السَّلَامَ [ص ٥٧].

والفعل قرأ وتصاريفه يعدى إلى مفعول واحد، فيقال: قرأ الرسول السلام على الأمير، وأقرأ مني السلام على الأمير، فإذا زيدت في أوله الهمزة تعدى إلى المفعولين بنفسه، فيقال: أقرأته السلام، أى أبلغته إياه أو جعلته يقرؤه، وهذا صحيح على ضرب من التأويل يوضحه ابن منظور في اللسان (قرأ) بقوله: «وقرأ عليه السلام يقرؤه، وقرأه إياه: أبلغه، وفي الحديث: إن الرب

عز وجل يقرئك السلام، يقال: أقرىء فلاناً السلام واقراً عليه السلام، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده اهـ.

ومن ذلك ترى أن الاستعمال الذي رده المؤلف من تعدية (أقرأ) وتصاريفه بنفسه إلى المفعولين صحيح على تأويل ابن منظور السابق ولا شيء فيه.

إنما الذي ينبغي أن يُخطأ هو تعدية الثلاثي (قرأ) و متصرفاته بنفسه إلى المفعولين، فلا يقال: قرأه السلام، ولا: أقرأه السلام، ولعل هذا هو موطن التخطئة في كتب القدماء، وما جاء من قطع الهمزة في الأمر في كتبهم فعلى توهم أنه من الرباعي (أقرأ)، وهو من تحريف الناسخ ثم الطَّبَّاع.

\* وعد من الخطأ أن يقال: رُبَّ مالٍ كثير أنفقته؛ لأن (رُبَّ) تفيد التقليل فكيف يخبر بها عن المال الكثير؟ ورأى الصواب: رُبَّ مالٍ أنفقته، أو أعتقد أنني قد أنفقت مالا كثيراً [ص ٥٨].

وحصر معنى (رُبَّ) في إفادة التقليل مسألة غير مجمع عليها؛ إذ اختلف النحاة في معنى (رُبَّ) على أقوال ذكرها المرادى في [الجنى الدانى، ص ٤١٧ وما بعدها] وهي كما يأتي:

الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونُسب إلى سيويه.

والثاني: أنها للتكثير، ونُسب إلى الخليل، وابن درستويه وجماعة.

والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي.

والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليلُ بها نادر، وهو اختيار ابن مالك.

والسادس: أنها حرف إثبات، لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مفهوم من السياق.

والسابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وانظر تفصيلاً لهذا في [همع الهوامع ٤/ ١٧٤] وما بعدها، وفي [معنى اللبيب لابن هشام ص ١٨٠] وما بعدها.



قالوا: ومن إفادتها التكثير قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وقول امرئ القيس:

فِيَا رَبِّ يَوْمٍ قَد لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ  
بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ مَثَالٌ

وقول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ  
تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

لان الآية مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

وعلى ذلك يصح قول من قال على سبيل الافتخار: رَبِّ مَالٍ كَثِيرٍ أَنْفَقْتَهُ. \* وعدَّ من الخطأ قولهم: أسامة أصغر إخوته، ورأى الصواب: أسامة أصغر الإخوة؛ لأن أفعال التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه، وأسامة غير داخل في جملة إخوته؛ لأن إخوته هم من سواه (ص ٥٨).

وهذه المسألة جرى حديث عنها منذ القدم، ففي [شرح الدرر للشهاب الخفاجي، ص ١٩] أن أول من منعها الزجاج، وفي [البغداديات للفارسي ص ٥٨٧] أن أبا بكر بن السراج منعها كذلك، وكذلك لحنها الحريري في [درة الغواص].

ولكن ذكر الخفاجي أن ابن خالويه أجازها رواية ودراية، فالرواية ما حكاها ابن دريد عن حاتم عن الأصمعي أن الفرزدق مثل عن نصيب فقال: هو أشعر أهل جلدته، ومنه قولهم: على أفضل أهل بيته.

وأما الدراية فإن (أفضل إخوته) بمعنى أفضل الإخوة؛ كقوله تعالى ﴿يَتْلُونَهُ

حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١] أي حق التلاوة، ويقويه قول الشاعر:

قَتَلْتُ بَعْبِدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ

ذُوْبًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا

... الخ، وقد فصل الشهاب الخفاجي القول في ذلك في [ص ١٩] من (شرحه على درة الغواص).

• وعدَّ من الخطأ أن يقال: ما رأيت من أمس، ورأى الصواب: ما رأيت منذ أمس، وقال: لأن (من) تختص بالمكان و(مُذٌّ ومُنذٌ) يختصان بالزمان [ص ٥٨].

أما اختصاص (مذ ومنذ) بجر الزمان فلا خلاف فيه، وهما يجران الزمان الماضي، وأما اختصاص (من) بجر المكان فغير متفق عليه، جاء في [معجم الهوامع ٤/٢١٢] أن (من) لا ابتداء الغاية مطلقاً مكاناً وزماناً وغيرهما، وأن من جرها الزمان قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]. وقد خصها البصريون بالمكان إلا الأخفش والمبرد، قال ابن مالك: وغير مذهبهم يعنى البصريين - هو الصحيح، لصحة السماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد، اهـ. وانظر مثل هذا في [الجنى الدانى، ص ٣١٤] و[مغنى اللبيب، ص ٤١٩].

وعلى هذا فما خطاه صحيح ولا وجه لردّه.

• وعدَّ من الخطأ أن يقال: لعله ندم على تقصيره، ورأى الصواب: لعله يندم على تقصيره؛ لأن معنى (لعل) التوقع، والتوقع يكون لما يتجدد، لا لما انقضى وتم حدوثه؛ لذا امتنع دخولها على الماضي [ص ٥٩].

وقد خطأ هذا من قبله الحريرى وبعض علماء النحو، قال الشهاب الخفاجى [ص ٥٣]: «وهو مردود، فإن (لعل) وإن كان معناها ما ذكر، لكن المترقب لَمَّا كان وقوعه غير محقق، بل مشكوك فيه و مظنون، وهذا مما يلزمها، فتجوز بها عن لازمها وهو الشك والظن، وذلك يكون في الماضي والمستقبل على حد سواء» اهـ. ثم ساق الخفاجى شواهد لصحته شعراً ونثراً، فمن الشعر قول الفرزدق:

لعلك في حذر أحلت على الذى

تخيرت المعزى على كل حالب

وقول امرئ القيس:

ويُدُّتُ قرحاً دامياً بعد صحة

لعل أمانينا تحوّلن أبؤسا

ومن الشر قوله **وَكَيْتٌ**: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» ا هـ [انظر شرح الخفاجي على درة الغواص ص ٥٣].  
\* وعدَّ من الخطأ أن يقال: قال فلان كَيْتَ وَكَيْتَ، ورأى الصواب: قال فلان ذَيْتَ وَذَيْتَ؛ لأن العرب جعلوا كَيْتَ وَكَيْتَ كناية عن الأفعال، كما جعلوا ذَيْتَ وَذَيْتَ كناية عن الأقوال [ص ٥٩].

وهذا مما استدركه الإمام الحريري على خاصة أهل زمانه، قال الخفاجي [ص ١٤٣]: «قال ابن بري: هذا الفرق مذهب ثعلب ومن تبعه، وأما الخليل وسيبويه ومن تابعهم فلا يفرقون بينهما» ا هـ.

وجاء في لسان العرب (ذيت): «يقولون: كان من الأمر ذيت وذيت، معناه: كيت وكيت، وفي حديث عمران والمرأة والمزادتين: كان من أمره ذيت وَذَيْتَ، وهي من ألفاظ الكنايات» ا هـ.

\* وعدَّ من الخطأ أن يقال: صليت الصبح أولاً ثم خرجتُ، ورأى الصواب: صليت الصبح أوَّلَ، لأن (أول) ظرف مثل قبل وبعد، فلما قطعت عن الإضافة بنيت على الضم مثلهما [ص ٥٩] على حدِّ قول معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإنى لأوجلُ

على أينما تعدو المنية أوَّلُ

وقياس «أول» على قبل وبعد يقتضى صحة المثال المذكور، فإن من أحوال (قبل وبعد) قطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ قصداً للتكثير، فمن قطع (بعد) عن الإضافة قول الشاعر - وهو من بني عقيل -:

ونحن قتلنا الأسدَ أسدَ خَفِيَّةَ

فما شربوا بعداً على لذة خمرا

ومن قطع (قبل) عن الإضافة قول الشاعر - وهو عبدالله بن يعرب:

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً

أكساد أغصنُ بالماء الفرات

وقول المؤلف في تعليل البناء على الضم: «فلما اقتطع عن الإضافة بُنِيَ على الضم كبناء قبل وبعد» ليس على إطلاقه؛ فإن (قبل وبعد) لا يبنيان على الضم

إلا إذا حذف المضاف إليه ونُويَ معناه، أما إذا حذف ونُويَ لفظه فإنهما يعربان من غير تنوين انتظاراً للمضاف إليه المحذوف، وانظر تفصيلاً يصحح هذا الاستعمال في: [همع الهوامع ٣/١٩٤] وما بعدها، و[شرح الخفاجي على درة الغواص ص ١١٦، وص ١٦٧].

\* وعدّ من الخطأ استعمال (المقراض والمقص)، هكذا بصيغة المفرد، ورأى أن الصواب: المقراضان والمقصان - بصيغة المثني [ص ٦٠].

وهذا الذي ذكره هو من تخطئة الحريري وغيره من أئمة اللغة، وفي اللسان (قرض): «وحكى سيبويه: مقراض، فأفرد» وفيه: «والمقراض: واحد المقاريض، وأنشد ابن برّي لعدى بن زيد:

قد جبتها جوب ذى المقراض ممطرة

إذا استوى مُغْفَلَاتُ اليد والحذب

وقال أبو الشَّيْص:

وجناح مقصوص تحيف ريشه

ربّ الزمان تخيف المقراض

فقالوا: مقراضاً، فأفردوه، اهـ، وانظر أيضاً [اللسان - قصصاً] و[شرح الخفاجي على درة الغواص، ص ٢٣٦].

\* وعدّ من الخطأ أن يقال: صرفت علاوات الموظفين، ورأى الصواب: علاوى الموظفين - بفتح الواو فى (علاوى) وقال: «فتجمع تكسيراً (فعالة على فعّالى) - ولا تستحق الجمع السالم» [ص ٦٥].

وما خطأه ليس بخطأ؛ فإن علاوة كما تجمع تكسيراً سماعاً تجمع جمعاً سالماً بالألف والتاء، وقد أشرت إلى ذلك بتفصيل فى بحث سابق فى العدد الثانى من المجلد الثامن - شوال ١٤٠٧هـ [ص ٢٢٦] من هذه المجلة.

\* وعدّ من الخطأ أن يقال: .. فى طيات الرسالة، ورأى الصواب: فى أطواء الرسالة، وقال: «لأن (طى) تجمع على أطواء، (فعل) على (أفعال) وليس على فعّلات» [ص ٦٦].

وجمع (طى) على (أطواء) مما سمع عن العرب، فى [اللسان - طوى]:

«أطواء الثوب والصحيفة والبطن والشحم والأمعاء والحية وغير ذلك: طرائقه  
ومكاسر طِيَّه، واحدها طِيَّ بالكسر، وطِيَّ بالفتح وطُوَّى» اهـ.

ولا مانع مما خطاه من جهة القياس؛ فإن (طيات) يصح أن يكون جمع طِيَّة  
- بالتاء، اسم المرة من الطى - والذي فيه التاء مقيس جمعه بالالف والتاء،  
ولا حاجة إلى أن تنص كتب اللغة عليه ما دام مقيساً، وكذلك يصح أن يجمع  
هذا المفرد على فُعَل - بضم ففتح - ففي اللسان: «حكى أبو علي: طية وطُوَّى  
ككُوَّة وكُوَّى» اهـ، وكذلك ورد المفرد «طِيَّة» بكسر الطاء - اسم الهيئة من الطى  
- ومثله يجمع قياساً على طِيَّات - بكسر الطاء - .

وعلى هذا لنا أن نستعمل هذه الجموع:

- أطواء، جمعاً مسموعاً للمفرد طى.
- طُوَّى - بضم ففتح - جمعاً مسموعاً للمفرد طِيَّة - بفتح الطاء.
- طِيَّات، جمعاً مقيساً للمفرد «طِيَّة» - بفتح الأول فيهما.
- طِيَّات، جمعاً مقيساً للمفرد «طِيَّة» - بكسر الأول فيهما.
- وجمع خامس هو طِيَّات - بكسر الأول وتخفيف الياء - جمعاً مقيساً  
للمفرد «النادر «طِيَّة» - بكسر الطاء وفتح الياء غير مشددة - حكاة  
اللحياني، كما في اللسان (طوى).

\* وعَدَّ من الخطأ أن تجمع (المرأة) على (المرايا)؛ لأن (المرايا) جمع لقولنا:  
ناقة مري - وهي التي تَدْرُ إذا مري ضرعها، أما الصواب في جمع (المرأة)  
فهو (مَرَاء) [ص ٦٨ و ص ٦٩].

وما خطاه هنا أشار إليه القدماء كالأزهري في التهذيب، والحريري في درة  
الغواص، وقد ذكر الخفاجي [ص ٢١٥] أن (المرايا) جمع مرآة صحيحة، فقد  
حكى ثعلب في الفصيح أنه يقال: «هذه ثلاث مَرَاءٍ»، فإذا كثرت فهي المرايا،  
وذكر ذلك جماعة من أهل اللغة كابن السكيت وابن قتيبة، وكفى بذلك سنداً  
اهـ.

وجاء في اللسان (رأى): «والمرأة - بكسر الميم - التي ينظر فيها وجمعها  
المرائي والكثير المرايا، وقيل: مَنْ حَوَّلَ الهمزة قال: «المرايا» اهـ.

\* وعدّ من الخطأ أن تجمع الأرض على (الأراضي)؛ لأن الثلاثي لا يجمع على وزن (أفاعل)، ورأى الصواب أن يقال في الجمع: أرَضُون وأرَضِين [ص ٦٩].

وما صوب به هنا هو أحد ما ورد من جموع ، وبقي منها: أرَاضٍ - بهمزة غير معطولة - وآراضٍ - بهمزة معطولة في أوله - (عند الأخفش) - وأرُوضٍ - بضم الهمزة - وأرضات - بفتح الراء - (عند الجوهري) - وورد أيضاً (الأراضي) - الذي خطأه المؤلف هنا - قال ابن منظور في اللسان (أرض): «والأراضي أيضاً على غير قياس، كأنهم جمعوا أرَضًا، قال ابن بري: صوابه أن يقول: جمعوا أرَضِي مثل أرطِي، وأما أرَضٌ فقياسه جمع أوارضٍ» اهـ. وانظر تفصيلاً في [شرح الخفاجي على درة الغواص، ص ٧٨، ص ٧٩].

\* وعدّ من الخطأ أن تجمع (الحاجة) على (الحوائج) ورأى الصواب في الجمع: حاجات وحَاجٌ [ص ٦٩].

والحوائج جمع واردٌ مستعملٌ، وفيه ثلاثة أقوال:

- أولها: أنه جمع حائجة، وهو مفرد مقدر أنه الأصل للمفرد (حاجة).
- وثانيها: أنه سمع هذا المفرد (حائجة)، وهو مستعمل، إلا أنه نادر جداً.
- وثالثها: أنه جمع حَوَجا.

والأول رأى الخليل وأبى عمرو بن العلاء وابن دُرَيْدٍ وابن جنى، والثاني رأى الأصمعي، والثالث رأى لبعض اللغويين.

وقد كثر استعمال (الحوائج) في الكلام منذ القدم، حتى قال الخفاجي (ص ٨٦): «إنه لا يحصى نثراً ونظماً، ولو أُورِدَ كُلُّهُ لكان كتاباً ضخماً» اهـ.

وقد ذكر الخفاجي بعض هذه الشواهد، وقال: إن أول من أنكر (الحوائج) في جمع (الحاجة) هو الأصمعي، وهو مما عُدَّ من سقطاته وغلطاته، وحكى عنه الرقاشي والسجستاني أنه رجع عن هذا القول» اهـ.

\* وعدّ من الخطأ أن يقال: ساعاتي - لبائع الساعات - (ص ٧٠) ومجلس الأمن الدُّوكِيّ (ص ٧١) لأن في كلا الاستعمالين نسباً إلى الجمع، والصحيح أن ينسب إلى المفرد في الجمع، على حسب القاعدة.

والردّ إلى المفرد عند النسب إلى الجمع إنما هو مذهب البصريين، وذهب قوم - ذكر أنهم الكوفيون - إلى جواز النسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً بلا رد إلى المفرد، ولرايهم هنا حجته من حيث منع اللبس بين إرادة الدلالة على المفرد وإرادة الدلالة على الجمع، وقد أخذ بهذا [مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية ص ٧٢] وانظر: [همع الهوامع ٦/١٧١] و[المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٧٩].

\* وعدّ من الخطأ أن يقال: انخسف القمر، ورأى الصواب: خُسف القمر؛ لأن معنى انخسفت الأرض: ساخت بما عليها [ص ٨٤].  
والفعل (خسف) يستعمل في اللغة متعدياً ولازمًا، يقال: خسفت الشمس تخسف خسوفًا - أي ذهب ضوءها - وكذلك القمر، ويقال: خسفها الله، قال ثعلب: كسفت الشمس وخسف القمر، وهذا أجود الكلام.

وعلى ذلك لا مانع من أن يكون (انخسف) فعلاً مطاوعاً لخسف؛ لأنه فعل ثلاثي متعد فيه معنى المعالجة، فصح مجيء (انفعل) للمطاوعة منه، وقد نص ابن منظور في اللسان على ذلك، فقال (خسف): «والانخساف مطاوع خسفته فانخسف» وكذلك جاء الحديث «إن الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته» في إحدى الروايات.

\* وعدّ من الخطأ أن يُعدّي الفعل (حلّ) بالتضعيف فلا يقال: حللنا لك الهلال؛ وإنما الصواب أن يعدى بالهمزة فيقال: أحللنا لك الهلال؛ لأن الفعل من (أحلّ) الشيء إذا أباحه [ص ٨٥].

وكلا التعديتين صحيح، ففي اللسان (حلل): «والحلُّ والحلالُ، والحلالُ والحليل: نقيض الحرام، حلّ يحلُّ حلالاً، وأحله الله، وحلّله» وفيه: «وفى الحديث: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له..» وفيه «وفى حديث بعض الصحابة: ولا أوتى بحال ولا مُحلّل إلا رجمتها» جعل الزمخشري هذا القول حديثاً لا أثراً، قال ابن الأثير: في هذه اللفظة ثلاث لغات: حلّلتُ وأحللتُ وحللتُ، فعلى الأولى جاء الحديث الأول، يقال: حلل فهو محلل ومحلل، وعلى الثانية جاء الثاني، تقول: أحل فهو محل ومحل له، وعلى الثالثة جاء

الثالث، تقول: حللت فأنا حال وهو محلول له اهـ.

ثم إن في التمثيل بقوله: حَلَّلْنَا لك الحلال أو أحللناه، سَقَمٌ ولا معنى من ورائه، إذ لا فائدة ترجى من تحليل الحلال أو إحلاله، وكان الأولى أن يكون المثال: هل حللنا لك الحرام؟ مثلاً، أو أن يذكر لفظة بعينها كالزيارة، أو السفر أو التفاح مثلاً.

\* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: هم أغراب - بمعنى أجنب - ورأى صوابه: هم غرباء؛ لأن الفعل: تَغَرَّبَ واغترب فهو غريب وغُرِّبَ - بضم الأول - وفعيل يُجمع تكسيراً على فُعَلَاء [ص ٨٧].

أما كون (أغراب) جمعاً لغريب فغير قياس كما قال؛ لأن فعيلاً يجمع قياساً على فُعَلَاء بشروط مذكورة في موطنها، من كتب الصرف، وأما كون أغراب جمعاً للمفرد (غُرِّبَ) بضم الأول والثاني - يقال رجل غريب ورجل غُرِّبٌ - فله نظائر يصح القياس عليها مثل عنق وأعناق وربيع وأرباع ودبر وأدبار وأذن وآذان ونصب وأنصاب، وقد عدَّه مجمع اللغة العربية مقيساً [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية ص ٤٥].

\* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: وجد صلاح سَكَنًا مناسباً، ورأى الصواب: وجد مسكنًا مناسباً؛ لأن «مسكن» اسم مكان من سكن على مَفْعَل [ص ٨٨]. وما خطأه مستعمل، ففي اللسان (سكن): «وقال اللحياني: والسكن أيضاً: سَكَنِي الرجل في الدار، يقال: لك فيها سكن، أى سَكَنِي، والسكن والمَسْكَنُ والمسكن: المنزل والبيت، الأخيرة نادرة» اهـ.

فأنت تجد ابن منظور قد جعل (السَكَنَ) بمعنيين: أحدهما مصدر للفعال سكن، والثاني اسم للمكان سماعاً، وجعل المَسْكَنَ - بفتح الكاف - اسماً للمكان قياساً؛ لأنه على وزن مَفْعَل - بفتح العين من سكن يسكن - بضم العين في المضارع - وجعل المسكن - بكسر الكاف - اسماً للمكان لغة نادرة؛ لأن المضارع مضموم العين فقياسه فتح الكاف في اسم المكان، كما سبق.

\* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: فلان على أهبة الاستعداد للسفر، ورأى الصواب: فلان على أهبة السفر؛ لأن الأهبة معناها الاستعداد [ص ٩٣].



ومبنى التخطئة هنا إضافة الشيء إلى مرادفه، وهو غير جائز عند جمهور النحاة، وما ورد منه فهو على التأويل أو هو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأجازته الكوفيون من غير تأويل بشرط اختلاف اللفظين، تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه؛ كيوم الخميس وشهر رمضان [انظر: همع الهوامع ٢٧٥/٤، ٢٧٦].

\* وعدَّ من الخطأ أن يقال: حضر سائر المدعويين - يقصدون جميعهم - لأن سائراً بمعنى الباقي، ورأى الصواب: حضر جميع المدعويين [ص ٩٦]. وما خطأه هنا أشار إليه الحريري وغيره، وقد تعقبه الخفاجي بأن أبا علي الفارسي ومن تبعه أجازوه، بناء على أنه من سار يسير، واستدلوا عليه بأبيات منها قول ابن الرقاع:

وَحُجْرًا وَزِيَّاتًا وَإِنْ يَكُ مَلْقَطٌ  
تُوُقِّي فَلَئِنْ فَرَّ لَه سَائِرُ الذَّنْبِ

وقول ابن أحرر: (فلن يعلموا من سائر الناس راعياً)

[انظر: شرح الخفاجي على درة الغواص، ص ٩]

\* وعدَّ من الخطأ أن يقال: .. كَأَفَّةِ النَّاسِ، ورأى الصواب: الناس كافةً [ص ٩٨].

والتخطئة هنا مبنية على ما ذكره بعض النحويين من أن العرب التزموا في (كافة) التنكير والتأخير والنصب على الحالية وفي الناس خاصة، وهذه المسألة أيضاً مما أنكره ثعلب والحريري وغيرهما من أئمة اللغة، وعقب على ذلك الشهاب الخفاجي بقوله: «إذا علمنا وضع لفظ عام بنقل من السلف وتبع لموارد استعماله في كلام من يُعْتَدُّ به ويستشهد بكلامه، ورأيانهم استعمالوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به، مع صدق معناه الوضعي عليه أو لا؟ وعلى تقدير جوازه فهل نقول: إنه حقيقة أو مجاز؟ ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعمالوه منكرأ، بوجوه الإعراب، في الناس وغيرهم، والظاهر الجواز، لأننا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعمالته العرب العاربة

والمستعربة حَجَرْنَا الواسع وَعَسَّرَ التكلم بالعربية على مَنْ بعدهم . . . اهـ. ثم يذكر الخفاجي بعض المأثور مما خرجت فيه (كافة) عما التزم فيها سابقاً.

وانظر: شرح الخفاجي على درة الغواص ص ٧٠ وما بعدها].

\* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: تأسست مدرستكم، ورأى الصواب: أُسِّسَتْ مدرستكم - بالبناء على ما لم يسم فاعله - [ص ٩٩].

وما خطأه هنا لا وجه له، فإن الفعل (تأسس) مطاوع من الفعل (أسس) مضعف الوسط، وذلك من صور المطاوعة، يقال: أسس المهندس المصنع، فتأسس؛ كما يقال: علّمه فتعلم ونبّه فتنبه وهذب فتهدب وكسّر الزجاج فتكسر، وقد كثرت أمثلة المطاوعة على (تَفَعَّلَ) من (فَعَّلَ) - مضعف العين - فجعله مجمع اللغة العربية قياساً فيه [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، مجموعة القرارات العلمية ص ٤٠].

\* وَعَدَّ من الخطأ أن يقال: تفرقت آراؤكم، ورأى الصواب: افتقرت آراؤكم [ص ٩].

وما ذكره هنا أشار إليه الحريري وغيره، وهو مبني على أن (افتعل) من هذه المادة تستعمل في المعاني والصفات فيقال: افتقرت عقائدهم، وإخوة مفترقون - أي في النسب - أما (تَفَعَّلَ) من هذه المادة فتستعمل في الأجسام والذوات فيقال: تفرقوا في البلاد، واستعمال كُلِّ في موضع الآخر ليس من الخطأ، وإنما هو إيثار للفضيح على الأفضح، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] وهذا تفرق اعتقاد وأديان لا تفرق أجسام وأبدان، وقد ورد مثل هذا في أحاديث شريفة وفي كثير من الاستعمال، وانظر: لسان العرب (فرق) وشرح الخفاجي على درة الغواص [ص ١٨٥].

\* وعد من الخطأ أن يقال: هذا، وقد صرح مصدر مسئول، ورأى الصواب في حذف اسم الإشارة المبتدأ بها الكلام، ولم يذكر وجهته في ذلك [ص ١٠٦].

والمعروف أن هذا الاستعمال فاشٍ في أجهزة الإعلام عامة، وأحسبه صحيحاً

على ضرب من التوجيه، فالملاحظ أن ذلك الاستعمال لا يكون إلا بعد خبر سبق ذكره أو بعد كلام تام مطلقاً ، وتأويله أن يجعل مرجع اسم الإشارة إلى المفهوم مما سبق، وكأنه قيل: عرفت هذا أيها المستمع ، أو نقدم لك هذا، أو هذا ما وصل إلينا، ثم حذف ما حذف للعلم به من سياق الكلام (وحذف ما يعلم جائز).

وعليه فيعرب (هذا) مفعولاً به لفعل محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبراً محذوف المبتدأ، وتكون (الواو) بعد هذا واو الاستئناف جاءت بخبر جديد، ولا مانع من أن تكون الواو للحال والجملة بعدها في محل نصب على الحالية.

ولهذا الاستعمال نظير في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴿٥٤﴾ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاعِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ [ص ٥٤ - ٥٧] وانظر ما قاله أبو حيان في توجيهه (هذا) الثانية والثالثة في تفسيره [البحر المحيط، ٤٠٣/٣/٧] وما بعدها.

#### رابعاً

#### استعمال أخطأ في تصحيحه

\* يرى أن قولهم: سوف لن يفهم المهمل الموضوع - خطأ، صوابه: سوف يخطئ المهمل في فهم الموضوع، أو: لن يفهم المهمل الموضوع، أو: سوف لا يفهم [ص ٢٠].

وما صَوَّبَ به، بعضه خطأ (وهو قوله: سوف لا يفهم المهمل) لأن (سوف) حرف يقتضى إيجاب الفعل بعده كالسين في سيفهم، فكل منهما حرف عِدَّةٍ وتنفيس، أى وَعَدٌ بحصول الفعل بعده - وهذا معنى العدة - وتخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال - وهذا معنى التنفيس - .

ولهذا لا يدخل حرفا التنفيس (السين وسوف) على فعل منفى؛ لأن الوعد إنما يكون بالأحداث الموجبة، بل نص العلماء على أن حرفى التنفيس لا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل، اللهم إلا ما جاء شاذاً من الفصل بين سوف والفعل بالفعل الملغى في قول زهير:

وما أدرى وسوف - إخالُ - أدرى

أقوم آل حصن أم نساء؟

وانظر تفصيلاً في [همع الهوامع ٤/٣٧٥] وما بعدها، و[مغنى اللبيب ص ١٨٤] وما بعدها، و[لسان العرب - سوف].

\* ويرى أن قولهم: أحكم بصفتي قاضي المحكمة، أو كقاض للمحكمة - خطأ، صوابه: أحكم وأنا قاض للمحكمة، أو أحكم بصفة كونى قاضياً للمحكمة [ص ٥٢].

وتصويبه الثانى خطأ، وهو من الاستعمال الدخيل وليس من العربية فى شىء، دَعَكَ بما فيه من إضافة الشىء إلى ما هو بمعناه (بصفة كونى) وقد عكس المؤلف هنا كلام الأستاذ «أسعد داغر» فى [تذكرة الكاتب، ص ٣٣] فجعل الخطأ صواباً والصواب خطأ، ذلك أن صاحب التذكرة يجعل من الخطأ قولهم: افتتح فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية، صوابه هو: افتتح الجلسة كنائب رئيس الجمعية، وقال: إن هذه الكاف للتمثيل بما لا مثيل له، ويقال لها كاف الاستقصاء [انظر تذكرة الكاتب ص ٣٣] وقد أجاز هذا الاستعمال مجمع اللغة العربية بدمشق - فى الجزء الثانى من المجلد الحادى والخمسين - على أن تكون الكاف زائدة أو للتشبيه، كما أجازها - بالأكثريّة - مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى الدورة الثانية والأربعين [انظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ٢٦٤].

\* ويرى أن قولهم: لَمَّا يحضر أشرف أكرمه - خطأ، صوابه: إذا يحضر أشرف أكرمه؛ لأن (لَمَّا) مختصة بالدخول على الماضى [ص ٥٢].  
وتصويبه هذا قليل الاستعمال أو فى جوازه خلاف، وأولى منه أن يقول: حين يحضر أشرف أكرمه، أو: إن يحضر أشرف أكرمه، ذلك لأن (إن) الشرطية تخلص ما بعدها للاستقبال، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً، أما (إذا) المضمنة معنى الشرط فقد زعم الفراء أنه لا يكون بعدها إلا الماضى، وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضى أكثر من المضارع [انظر: همع الهوامع ٣/١٨٠]، و[مغنى اللبيب ص ١٢٧].

\* ويرى أن قولهم: طالما فلان يكذب فلن أحترمه - خطأ، صوابه: ما دام

فلان يكذب فلن أحترمه، أو لن أحترم فلاناً مادام كاذباً [ص ٥٤].  
وفى التصويت الأول أمران:

أحدهما أن قوله: «ما دام فلان» معمول متعلق بالفعل بعده (أحترم) [انظر:  
همع الهوامع ٩٣/٤]، و[معنى اللييب ص ٣٧٤].  
والثاني: أن ما بعد الفاء - وهو هنا الفعل أحترم - لا يعمل فيما قبلها -  
هو هنا ما دام - فالأولى هجر مثل هذا الاستعمال إلى التصويب الثاني وهو  
قوله: لن أحترم فلاناً ما دام كاذباً.

\* ويرى أن قولهم: الخطة تحتاج إلى إمكانيات ضخمة - خطأ، صوابه:  
إمكانات ضخمة، وقال: لأن (إمكان) تجمع على (إمكانات) ولا داعى لياء  
النسب الواردة في الجمع الأول [ص ٧١].

وفى تصويبه هذا ما فيه، فإن (الإمكان) مصدر للفعل (أمكن)، وهو هنا  
للتوع، لوصفه بما بعده، والمصدر النوعى أحد قسمي المصدر المختص (النوعى  
والعددي) ولا خلاف في جواز تثنية المصدر العددي وجمعه؛ وأما المصدر  
النوعى فأجاز بعضهم أن يثنى ويجمع عند اختلاف النوع، قال ابن عقيل في  
المساعد على تسهيل الفوائد: «وظاهر كلام سيويه أن ذلك لا ينقاس، وهو  
اختيار الشلوبيين، وحكى سيويه من كلامهم: الأشغال والعقول والألباب  
والحلوم، ومنع جمع الفكر والنظر والعلم، قال ابن الخشاب: ولم يُعْتَدَّ  
بالأفكار والعلوم، إذ الاعتداد بكلام العرب، ومن النحويين من أجاز ذلك  
قياساً، وهو ظاهر كلام المصنف - يعنى ابن مالك - فتقول على هذا: قمت  
قيامى زيد وعمرو، وقتلت قتولا كثيرة» اهـ [انظر المساعد على تسهيل الفوائد  
٤٦٦/١ - ٤٦٧] و[همع الهوامع ٩٦/٣، ٩٧].

ولا وجه للدعاء بأن المصدر هنا قد خرج عن بابه من الدلالة على الحدث  
فأصبح اسماً دالاً على الذات، فالمراد بالإمكانات هنا الأدوات المحسنة كالأموال  
والآلات وغير ذلك مما تحتاج إليه الخطة - لا وجه لذلك؛ لأن نقل المصدر من  
دلالة على المعنى إلى الدلالة على الذات سبيله السماع عن العرب، فلا يصح  
مثلاً أن تقول: أكلت أكلاً، ولا أن تقول: شربت شرباً، وأنت تعنى بالأكل  
والشرب الطعام المأكول - كاللحم مثلاً - والشىء المشروب - كالماء مثلاً.

\* ويرى أن قولهم فى الدلالة على المشاركة: ساهم يساهم فهو مساهم ومساهمة - خطأ، صوابه: أسهم يُسهم فهو مُسهم إسهاًماً، أو: سَهَمَ - مضعف الوسط - تسهيمًا، لأن (ساهم) بمعنى (قَارَعَ)، وتساهموا: تقارعوا [ص ٧٥].

أما استعمال سَهَمَ - مضعف الوسط - وما يتصرف منه فى الدلالة على المشاركة (وهو التصويب الثانى عنده) فلم يقع لى بهذا المعنى، وإنما معنى سَهَمَ الشىء هو: جعل فيه خطوطاً على شكل السهام، والمُسَهَّم هو البرد المخطط، وفى حديث جابر: أنه كان يصلى فى بُرد مُسَهَّم، أى مخطط، فيه وشىء كالسهام، قال ذو الرمة يصف داراً:

كأنها بعدَ أحوالٍ مَضِينٍ لها  
بالأشيمينِ يمانٍ فيه تسهيم

[انظر: لسان العرب - سهم].

وأما استعمال (أسهم) وما يتصرف منه فى الدلالة على المشاركة (وهو التصويب الأول عنده) فلم يقع لى نصاً فيما بين يدي من كتب اللغة، وكنت أستجيزه جرياً على نهج أستاذنا الشيخ محمد على النجار.

وأما استعمال (سَاهَمَ) وما يتصرف منه فى الدلالة على المشاركة فقد وردت باللفظ آيات تحتل معنى المشاركة، ثم أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة [انظر: معجم الأغلط اللغوية المعاصرة ص ٣٢٨].

\* ويرى أن قولهم: فلانة إنسانة طيبة - خطأ، صوابه: فلانة إنسان طيبة، لأن كلمة (إنسان) يستوى فيها المذكر والمؤنث [ص ٧٧].

وفى تصويبه هنا بعض الخطأ، وذلك لأن (طيبة) من صفة (إنسان)، لا من صفة (فلانة) .. هذا هو المألوف المتبادر فى هذا الاستعمال - فوجب أن يذكر تبعاً لحاله، فيقال: فلانة إنسان طيب، لأن النعت الحقيقى يجرى على منعوته تذكيراً وتأنياً.

أما إنسانة - بالتاء - فقد رأى أكثر العلماء أنها من ألفاظ العامة المولدة،

ويرى الزبيدي صاحب (تاج العروس) أنها عربية صحيحة ولكنها قليلة الاستعمال، وذكر بعض ما جاء منها مستعملاً بالتاء [وانظر تفصيلاً في: معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٠].

\* ويرى أن قولهم: أرضعت الأم الطفل لبنها - خطأ، صوابه: أرضعت الأم الطفل لبانها؛ لأن اللبن هو ما يشرب من ناقة أو شاة وغيرها [ص ٩١]. وما ذكره من التفرقة بين اللبن واللبن - بكسر اللام - صحيح، فقد جاء في لسان العرب (لبن): وهو أخوه بلبان أمه - بكسر اللام - ولا يقال: بلبن أمه، إنما اللبن الذي يشرب من ناقة أو شاة أو غيرها من البهائم. اهـ. لكنى متردد في صحة تعدية الفعل (أرضع) وتصاريفه إلى مفعولين بنفسه، ويتجه لى أنه يُعدَّى إلى الثاني بالباء، فيقال: أرضعت الأم الطفل بلبانها، وربما يشهد لذلك ما أنشده ابن سيده من قول الشاعر:

وأرضعُ حاجةً بلبانِ أخرى  
كذلك الحَاجُ تُرضعُ باللبانِ

وقال الآخر:

وما حلبٌ وافى حَرْمَتِكَ صَغْرَةً  
على ولا أرضِبتَ لى بلبانِ

[انظر: لسان العرب - لبن]

\* ويرى أن قولهم: اجتمع المدير بالعمال - خطأ، صوابه: اجتمع المدير إلى العمال [ص ١٠٠].

وفي تصويبه هذا خطأ، لأن (اجتمع) على وزن (افتعل) الدال على المشاركة هنا، ومرفوع هذه الصيغة يكون مثنى أو مجموعاً أو متعدداً معطوفاً بالواو لا غير، لأنها المفيدة للمشاركة من بين حروف العطف، فيقال: اجتمع الرجلان، واجتمع الرجال، واجتمع محمد وعلى وسعيد، واجتمعوا واجتمعوا، واجتمعن، ولا يقال: اجتمع محمد بعلى، ولا: مع على، ولا: إلى على. هذا هو الفصيح الوارد، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال

مع أو الباء مع (افتعل) الدال على المشاركة، بناءً على أن الباء ومع تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم مما يدلُّ عليه بالحرف العاطف [انظر: كتاب في أصول اللغة ٢/١٩٢] ويبقى بعد هذا أن استعمال «إلى» مع هذه الصيغة خطأ ولا شبهة فيه.

\* ويرى أن قولهم: لا عاطل عن العمل في مصر - خطأ، صوابه: لا عاطل من العمل في مصر [ص ١٠٠].

والتخطئة عنده هنا هي في وضع (عن) في موضع (من) فقط، مع أن استعمال العاطل في معنى الخالي من العمل لم ترد به أمهات كتب اللغة، فالعاطل فيها إنما هو صيغة خاصة بالموث، وهي المرأة التي لم تلبس الزينة وخلا جيدها من القلائد، وفي لسان العرب (عطل): عطلت المرأة تعطل عطلاً وعطُولا وتعطلت: إذا لم يكن عليها حلٌّ ولم تلبس الزينة وخلا جيدها من القلائد، وامرأة عاطل - بغير هاء - من نسوة عواطل وعُطَل، وامرأة عُطَل من نسوة أعطال، وامرأة عطلاء: لا حلِّي عليها» اهـ.

فأنت ترى أن استعمال المادة هنا صحيح للرجال، ولكن ابن منظور نصَّ على الوصف من ذلك وهو عُطَل وعُطَل، وعليه فاستعمال (عاطل) في الرجال لا وجه له.

\* ويرى أن قولهم: اعتذر الأستاذ عن الحضور اليوم - خطأ، صوابه: اعتذر الأستاذ عن عدم الحضور اليوم [ص ١٠١].

فالخطأ عنده مُنْصَبٌ على منجزور (عن)، لأن عدم الحضور هو المعتذر عنه وليس الحضور، ولكن في الاستعمالين خطأ آخر هو حرف الجر نفسه، فالوارد عن العرب استعمال (من) الجارة مع الفعل (اعتذر) وما يتصرف منه، وهكذا ورد في استعمال الفصحاء من أئمة اللغة والكتاب والشعراء، ولم تستعمل (عن) مع هذا الفعل إلا في المصباح المنير ومن نقل عنه وتبعه كذلك المعجم الوسيط، والأولى هجر (عن) واستدعاء (من) إلى موضعها [وانظر: معجم الأخطاء اللغوية الشائعة ص ١٦٥].



\* ويرى أن قولهم: فاكهة البَطِيخ - بفتح الباء - خطأ، صوابه كسر الباء [ص ١٠٥].

وكسر الباء في البطيخ هو الموافق للأوزان العربية، إذ إن الوزن (فَعِيل) بفتح الفاء وتضعيف العين غير موجود في كلامهم (انظر المصباح المنير - بطخ).  
ولكن في التعبيرين السابقين خطأ تركيبى على مذهب الجمهور، ذلك لأن البطيخ نوع خاص من الفاكهة العامة، وهو مضاف إليها فيهما، ففيه إضافة العام إلى الخاص، وذلك غير جائز في القياس عندهم، وما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه، وتفصيحه بحذف المضاف.

### خامساً

#### قواعد مبتورة، أو مُساءً فَهْمُهَا

\* في تخطئة قولهم: سوف لن يفهم المهمل - ذكر أن السبب هو أنه لا يحسن الفصل بين سوف والفعل بـ(لن) [ص ٢٠].  
وفي تعبيره هذا مأخذان:

الأول: أنه جعل الفصل غير حسن، والقاعدة أنه لا يجوز مطلقاً، فإن قيل فهو لحن.

والثاني: أنه حصر الفصل - الذى لا يحسن عنده - فى الحرف (لن)، والقاعدة أنه لا يجوز الفصل بين حرفي التنفيس (السين وسوف) والفعل بفاصل ما، سواء أكان لن أم غيرها، وقد جاء فى الشعر الفصل بين سوف ومدخولها بالفعل المُلغى، وهو شاذ، قال المالكى فى [رصف المباني، ص ٣٩٨]: «سوف حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً، ويخلصه للاستقبال مثل السين، ومعناها التنفيس فى الزمان إلا أنها أبلغ فى التنفيس من السين، وهى متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه» اهـ.

وقال المؤلف فى الموضع نفسه: «وكذلك تجد أن (سوف) و(لن) تفيدان معنى الاستقبال، ولا تجتمع على الفعل أداتان تؤديان معنى واحداً فوجب الاكتفاء

بإحداهما» اهـ.

وفى تعبيره هنا تجاوز ؛ فإن الاستقبال ليس معنى وإنما هو زمان يقع المعنى فيه، كذلك ادعاؤه أن سوف ولن يؤديان معنى واحداً غير مُسَلَّم له، فإن سوف تؤذن بإيجاب الفعل بعدها (عدة وتنفيس) أما لن فهى لنفى الفعل بعدها فى الزمن الآتى.

\* وفى تخطيط قولهم: هذا نتج عن تقصيرك - ذكر أن الصحيح استعمال الحرف (من) هنا، وقال: ف (من) هنا هى التى أفادت إضافة الفعل للاسم بعدها وهى أولى من (عن) [ص ٢٨].

وفى كلامه هذا بعض الإبهام، وأولى منه أن يقول: إن (من) حرف يفيد ابتداء الغاية، و(عن) حرف يفيد المجاوزة، وإرادة الابتداء هنا ظاهرة دون إرادة المجاوزة؛ إذ المعنى أن مبدأ هذا الأمر هو التقصير، وليس المعنى أن التاج تجاوز التقصير.

\* وفى تخطيط إسكان اللام فى «حلقات» جمع حلقة، قال: لأنه يجب أن تفتح عين مفتوح الفاء الذى سلمت عينه من الإعلال فى جمع المؤنث السالم [ص ٤٨ و ص ٤٩].

وقاعدته هنا مبتورة؛ ذلك لأن الشرط فى فتح العين فى جمع المؤنث السالم أن يكون المفرد مؤنثاً ثلاثياً صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة، مع كون فائه مفتوحة حتى يجب إتباع العين الفاء فى حركتها [انظر: همع الهوامع ٧٢/١ وما بعدها].

وأنت ترى المؤلف قد أغفل جُلَّ هذه الشروط.

\* وفى تخطيط قولهم: البتان أحدهما أو كلاهما - ذكر أن الصواب: البتان إحداهما أو كلاهما. . وقال: «حيث تجب مطابقة البدل للمبدل منه فى التذكير والتأنيث» [ص ٤٩].

وهذا وهمٌ منه، فقد ظن أن (إحداهما) أو (كلاهما) فى المثال الذى ذكره يعرب بدلاً من البتتين، وليس كذلك، فإنك إذا قلت: البتان إحداهما مؤدبة،

كانت إحداهما مبتدأً ثانيًا خبره ما بعده، والجمله خبر المبتدأ الأول - وهو البتان - وإذا قلت: البتان كلتاهما مؤدبتان، كانت كلتاهما توكيدًا معنويًا للبتين، ومؤدبتان خبر عنهما، ولا وجه للبديلية في المثالين.

ثم إن البدل لا تجب مطابقتها للمبدل منه في التذكير والتأنيث - كما ذكر - إذ يجوز إبدال المذكر من المؤنث والعكس، وفي القرآن الكريم: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ - ٥]، والنار مؤنثة والأخدود مذكر، وهي بدل منه، وقال امرؤ القيس:

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَرَحَّلُوا

لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ

فأبدل (يوم) وهو مذكر من (غداة) وهي مؤنثة بدل بعض من كل على المختار [انظر: همع الهوامع ٢١٦/٥].

\* وفي تخطئة قولهم: أَيْ بِنْتُ تَذَاكَرٍ تَنْجَحُ - ذكر أن الصواب (أَيَّةُ) بنت تذاكر تنجح، وقال: «حيث تجب المطابقة كذلك» [ص ٤٩].

وما ادعاه من وجوب المطابقة بين (أَي) والمضاف إليها غير مسلم له، فإنه جائز لا واجب، قال ابن أبي الربيع في (البيسط ٢٨٨/١) «وأى إذا وقعت على المؤنث جاز أن تلحق التاء فتقول: أَيْتِهْنُ وَأَيْهِنُ».

وقال ابن منظور في اللسان (أيا): «وتكون أى جزاءً وتكون بمعنى الذى، والأنتى من كل ذلك أَيَّْةٌ، وربما قيل: أَيْهِنُ منطلقاً، يريد: أَيْتِهْنُ...» ثم قال: «وتقول: أَيْ امْرَأَةٌ جَاءَتْكَ وَجَاءَكَ، وَأَيْةُ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ، ومررت بجارية أَيْ جارية، وجئتك بملاءة أَيْ ملاءة، وَأَيْةُ مِلاءة، كُلُّ جَائِزٍ، وفي التزويل العزيز: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ اهـ.

\* وفي تخطئة قولهم: اجتمع مجلس محلى القاهرة، وقابلت موجه أول العلوم - ذكر أن الصواب هو: اجتمع مجلس القاهرة المحلى، وقابلت موجه العلوم الأول، وقال: «لأنه لا يجب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف المضاف» [ص ٥١].

والمفهوم من عبارته (لا يجب الفصل) أنه يجوز؛ لأن عدم الوجوب لا يقتضى عدم الجواز، وهذا المفهوم مخالف لقاعدة النحاة من أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً، إلا عند ابن مالك الذى أجاز الفصل بينهما فى الاختيار بشرط أن يكون المضاف مُشَبَّهًا للفعل - وهو المصدر واسم الفاعل - ويكون الفاصل منصوباً هذا المضاف كالمفعول به أو الظرف وشبهه، قال فى الألفية:

فَصَلَ مضاف شِبْه فعل ما نَصَبَ

مفعولاً أو حرفاً أَجِزْ ولم يُعَبَّ

فَصَلَ يمين واضطرار وُجِدَا

بأجنبيٍّ أو بنعت أو نِداً

\* وفى تخطيطه: هذه عصاتي - ذكر أن الصواب هو: هذه عصاي، وقال: «لأنهم توهموا تأنيثها بالتاء على حين أنها مؤنثة بالالف المقصورة» [ص ٥٢]. والقول بأن الألف فى (عصا) ألف التأنيث المقصورة غريب فإن الألف فى «عصا» وقعت ثالثة لأمّا للكلمة، فهى من أصول الكلمة، وألف التأنيث المقصورة ألف زائدة تقع بعد ثلاثة أحرف فأكثر نحو ليلى وحبارى، ولها أوزان مشهورة محصورة فى كتب الصرف [انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٤٣٣/٢] وما بعدها، وعلى ذلك فالتأنيث فى (العصا) ليس من الألف المقصورة فيها، وإنما هو السماع عن العرب.

\* وفى تخطيطه قولهم: قرأت الرسالة إياها - ذكر أن الصواب: قرأت الرسالة نفسها أو عينها، وقال: لأن إياها ضمير نصب لا يختص بالتوكيد مثل نفس أو عين التى تؤكد بها المفردات [ص ٥٣].

وفى تعليقه هذا اضطراب وقلق؛ فإن قوله: «لأن إياها ضمير نصب لا يختص بالتوكيد» لا يصلح تعليلاً لتخطيطه الاستعمال السابق، وهو يشير إلى أن المؤلف يعرب (إياها) توكيداً للرسالة قبله، ولا يصح هذا؛ فإنه لا يصح أن يكون توكيداً لفظياً له لاختلاف اللفظين، ولا توكيداً معنوياً، لأن التوكيد

المعنوى محصور في ألفاظ ليس من بينها الضمير [انظر: باب التوكيد في كتب النحو].

ثم إن النفس والعين لا تؤكد بهما المفردات فقط - على ما يفهم من عبارته - وإنما يصلحان لتوكيد كل أنواع الاسم: مفرداً، ومثنى، وجمعاً، فيقال: جاء الرجل نفسه و الرجلان أنفسهما والرجال أنفسهم، وهكذا العين.

هذا والأظهر في المثال المخطأ قصد الدلالة على الوصفية، ولكن الضمير لا يصلح أن يقع صفة كما لا يصح أن يوصف؛ لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق، وليس من الأسماء الجامدة التي يصح النعت بها والتي حصرها النحاة في باب النعت [انظر: النحو الوافي ٤٥٨/٣ وما بعدها] وأرى أن الأولى في تصحيح المثال السابق أن يقال: قرأت الرسالة التي نعرفها؛ حيث إن ذلك أدل على مقصود المتكلم.

\* وفي تخطئة قولهم: كلما اجتهدت كلما تفوقت - ذكر أن الصواب: حذف (كلما) الثانية، وقال: «لأن كلما الشرطية لا تتكرر في الجملة» [ص ٥٤].

وليس هذا من التعليل في شيء، وإنما امتنع تكرار (كلما) لأنها في معنى الظرف لإضافتها إلى (ما) المصدرية الزمانية وصلتها، ولا بد لها من شيء تتعلق به وهو جوابها (تفوقت) دون جواب لكل منهما، وهذا يجعل المعنى ناقصاً.

\* وفي تخطئة قولهم: الأمر الغير صحيح - ذكر أن الصواب: الأمر غير الصحيح، وقال: «لأن المضاف إليه هو الذي يستحق التعريف لا المضاف» [ص ٥٦].

وهذا كلام عام ينبغي أن يخصص بالإضافة المعنوية دون اللفظية، فإن منها مواضع يغتفر فيها دخول (أل) على المضاف، جمعها ابن مالك في قوله:

وَوَصَلُ أَلِ بَدَى الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ

إِنْ وَصَلَتْ بِالشَّانِ كَالجَعْدِ الشَّعْرُ

أو بالذی له اَضیف الثانی

كزید الضارب رأسَ الجانی

وكونها فی الوصف كافٍ إن وقع

مُثنى أو جمعاً سبيله اتَّبع

\* وفي تخطئة قولهم: هاتا مثالين - ذكر أن الصواب: هاتيا مثالين، وقال: «لأن (هاتا) هي اسم إشارة إلى المفردة المؤنثة الحاضرة، أصلها (تا) وزيدت عليها (ها) للتنبية» [ص ٦٠].

وكُلُّ من تعليله وتحليله لا يصلح في المثال الذي خطأه؛ ذلك لأن المقصود توجيه خطاب إلى اثنين بإعطاء مثالين، وعليه ف(هاتيا) فعل أمر مبنى على حذف النون وآلف الاثنین فاعل و(مثالين) مفعول به لهذا الفعل منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

ولا دلالة في فعل الأمر هنا على الإشارة، وليست (ها) في أوله للتنبية - كما قال - وإنما هي بدل من الهمزة، وفي [لسان العرب - أتى]: «وتقول: هات: معناه آت، على فاعل، فدخلت الهاء على الألف، وفيه أيضاً (هيت): «وقال الخليل: أصل هات: آت، من أتى يؤاتى، فقلبت الألف هاء» اهـ.

ثم إنه لو كان المقصود الإشارة إلى المفردة الحاضرة - كما يرى - لصح المثال الذي خطأه بعد رفع ما بعد اسم الإشارة، فيقال للمفردة: هاتا مثالان، و يقال في الإشارة إلى المؤنثين: هاتان مثالان.

\* وفي تخطئة جمع (دير) على أديرة - ذكر أن الصواب: أديار وديورة، وقال: «لأن فعل - بكسر الفاء - تجمع على أفعال وفُعولة، أما الجمع الأول - يقصد أديرة - فلم يسمع» [ص ٦٤].

ولى هنا تعقيان:

الأول: أن في ضبطه المفرد (دير) بأنه مكسور الفاء وهَمَّاء، فإنه مفتوح الفاء

ساكن العين.

والثاني: أنه أطلق أن فعلاً - بكسر الفاء - تجمع على أفعال وفُعولة، وهو يوهم بأن ذلك قاعدة مُطَرِّدة في الجمع، وليس كذلك؛ فإن أفعالاً من جموع

القلة، ولا يطرد إلا في جمع الاسم الثلاثي الذي لم يَطْرُدْ فيه (أفْعُل) وهو غير فعل الصحيح العين [وانظر تفصيلاً في جمع التكسير من كتب الصرف، وفي: الفيصل في ألوان الجموع ص ٣٦ وما بعدها].

وأما فعولة جمعاً فإن أصله فُعُولٌ، والتاء مُدْخَلَةٌ فيه لتحقيق التأنيث نحو العمومة والخُثُولَةُ والبعولة والفحولة - جمع عم وخال وبعل وفحل، وإدخال مثل هذه التاء في الجمع ليس من القياس، فلا تقول: عِيُونَةٌ في جمع عَيْنٍ، ولا: ضُرُوسَةٌ في جمع ضُرُوسٍ، وهكذا.

\* وفي تخطئة قولهم: طَيَّات الرسالة - ذكر أن الصواب: أطواء الرسالة وقال: «لأن (طى) تجمع على أطواء: فَعُلْ على أفعال وليس على فَعَلَات [ص ٦٦].

وإطلاقه أن (فَعَلَا) تجمع على أفعال ليس كذلك؛ لأنه مشروط بأن لا يطرد جمعه على (أفْعُل)، كما قال ابن مالك:

وغير ما أفْعُلُ فيه مطَّرد

من الثلاثي اسماً بأفعال يرد

وقد سبق تصحيح ما خطاه

\* وفي تخطئة (النوادي) في جمع النادى - ذكر أن الصواب: الأندية، وقال: «حيث تجمع كلمة (ناد) على أندية وأنديات، أى فاعل على وزنى أفعلة وأفعلات، وذلك أن النوادي معناها الخطوب» [ص ٦٧].

وليس هذا بتعليل، فليس كل فاعل يجمع على أفعلة، فقد يجمع على فواعل أو فَعَلَةٌ أو فُعَلٌ أو فُعَالٌ، نحو: حاجز وحواجز، وحائض وحوائض، وساحر وسحرة، وغازٍ وغُزَيٍّ، وصائم وصُؤَامٍ، ولكل جمع من ذلك شروطه، وبيانها في باب جموع التكسير.

وأما أفعلات التى ذكر أن النادى يجمع عليها فهى جمع الجمع، أى جمع أندية التى هى جمع النادى، و جمع الجمع غير مقيس [انظر: همع الهوامع ١٢٣/٦ وما بعدها].

وكان عليه أن يقول فى تعليل التخطئة للنوادي: لأنه لم يرد عن العرب مع

كونه القياس فيه، لأنه اسم على فاعل نحو كاهل وكواهل، على حد قول ابن مالك:

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله

وشذ في الفارس مع ما مثله

[انظر: همع الهوامع ٦/٦-١٠] وقد أجاز هنا الجمع قياساً الشيخ مصطفى الغلاييني، وجاء به المعجم الوسيط [انظر: معجم الأخطاء اللغوية الشائعة ص ٢٤٤].

\* وفي تخطئة (المرايا) جمع المرآة - ذكر أن الصواب (المرائي) وقال: «لأنها تأتي مثل مسعى ومساع...» [ص ٦٨ ، ٦٩].

وتنظيره هنا غير مستقيم، والأولى أن يقول: لأنها تأتي مثل المقلاة والمقالى، إذ كلاهما اسم آلة من معتل اللام اليائى، وقد سبق أن المرايا أيضا صحيحة، على أنها جمع كثرة.

\* وفي تخطئة قولهم: من الطبعي أن يحدث كذا - ذكر أن الصواب: من الطبعي أن يحدث كذا، وقال: «لأنه عند النسب إلى كلمة على وزن فعيلة يجب حذف يائها مع تاء التانيث» [ص ٧٠].

وهذه قاعدة مبتورة؛ فليس كل ما كان على فعيلة تحذف منه الياء مع التاء عند النسب، بل لابد أن يكون صحيح العين غير مضعف، فلا تحذف الياء عند النسب إلى طويلة أو عفيفة، قال ابن مالك:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتْمِ

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلِ

وهكذا ما كان كالجليله

\* وفي تخطئة قولهم: الكوب ملئ بالماء - ذكر أن الصواب: الكوب مملوء بالماء أو ملآن، وقال: «لأن الاشتقاق الثاني أولى من الأول» [ص ٧٦].



وليس هذا من التعليل في شيء، وإنما يقال: لأن فعيلاً الوصف بمعنى مفعول سبيله السماع عن العرب، نحو قتيل ومقتول وجريح ومجروح، فقد ورد ذلك عنهم، ولا يصح أن تقيس فتقول: درس فهيم بمعنى مفهوم، ولا تقول: رجل نصير بمعنى منصور، وهكذا.

\* وفي تخطئة قولهم: امرأة عجوزة - ذكر أن الصواب: امرأة عجوز، وقال لأن كلمة (عجوز) تستعمل للمذكر والمؤنث [ص ٧٧].

وذلك غير مشهور في العربية، فإن المعروف أن العجوز صفة خاصة بالمؤنث، فلا يقال: رجل عجوز، إلا على قلة، وإنما يقال: رجل شيخ، وفي القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وجاء في لسان العرب (عجز): «والعجوز والعجوزة من النساء: الشيخة الهرمة، الأخيرة قليلة» وجاء فيه أيضاً: «قال الأزهرى: والعرب تقول لامرأة الرجل وإن كانت شابة: هي عجوزة، وللزوج وإن كان حداثاً: هو شيخها، وقال: قلت لامرأة من العرب: حالي زوجك، فتذمرت وقالت: هلا قلت: حالي شيخك» اهـ.

\* وفي تخطئة قولهم: لية الشاة أو إلية الشاة - ذكر أن الصواب: آلية الشاة، وقال في ضبطه: «بفتح الهمزة وكسر اللام» [ص ١٠٥].

ولم يقع لي هذا الضبط، وإنما المعروف أن الآلية بفتح الهمزة وسكون اللام، وفي لسان العرب (آلا): «والآلية - بالفتح: العجيزة للناس وغيرهم، آلية الشاة وآلية الإنسان، وهي آلية النعجة، مفتوحة الألف، ولا تقل: لية ولا إلية فإنها خطأ» هـ.

والدليل على سكون اللام في المفرد أنها تجمع على آليات - بفتح اللام اتباعاً لفتحة الهمزة، كما هو المعروف في مثله، والدليل أيضاً سكون مثناها في قوله عنترة:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ  
رَوَانِفُ الْبَيْتِيكَ وَتُسَطَّارَا

وقول الراجز:

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بِنُ كَسَمَب  
طَعْمِيْنَةُ وَأَقْفَةُ فِي رَكْب  
تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجُ الوُطْبِ

إذ لو كسرت اللام لا ختل وزن الشعر والرجز، والمعروف أن التثنية لا تغير من بنية المفرد ولا من حركاته .  
وتلاحظ مما ذكرته أن مشى آية جاء بحذف التاء - على غير قياس - وهو الكثير وقد جاء بإثباتها قليلا . .

سادساً

### تَجَاوُزٌ فِي اسْتِعْمَالِهِ اللُّغَوِي

والمرغوب ممن يصنف في اللحن اللغوي، ويعرض لتخطئة العامة والخاصة، أن يحزر لغته هو من كل ما يَشِينُ، وأن يتحرى الأفصح حيث كان، فيجري على سَنَنِهِ ولا يتخطاه، ولا ينبغي له أن يستعمل ما يحتمل الصواب والخطأ، أو ما يحتاج إلى تأويل أو تخريج على مخرج ضعيف، حتى تكون منه القدوة الحسنة في النقد وفي الاستعمال .

وفيما يلى بعض التجاوز الذى وقع فى الاستعمال اللغوى لمؤلف الكتاب، وبعضه يجوز على وجه ما، ولكن كان حَرَىَّ به أن ينأى عنه كما ينهى غيره عن مثله .

\* قال المؤلف فى المقدمة [ص ٧] « . . أملا أن يظل كتابى . . محل اهتمام العلماء والإعلاميين والدارسين بل وعامة القراء » ا هـ .

ولا وجه فى الفصحى لوقوع الواو تالية للحرف (بل) ولم يرد بذلك الكلام المحتج به، وذلك لأن (بل) إذا وقع بعدها مفرد - كما هنا - كانت عاطفة، والواو التالية لها حرف عطف، ولا يلتقى حرفان من جنس واحد فى كلامهم الفصيح، فالصواب أن يقول: بل عامة القراء (من غير الواو) أو يقول: وعامة القراء (من غير بل) أو الأفضل أن يقول: بلَّه عامة القراء، على معنى: دَعَكَ من عامة القراء فهؤلاء أحق بالاهتمام بالكتاب لشدة حاجتهم إليه

\* وقال فى المقدمة أيضا [ص ٧]: « وإننى إذ أشكر كلَّ من قرأ كتابى وعلَّق

عليه لاخص بالشكر . . . ١٤ هـ .

والفعل (شكر) أكثر ما يستعمل مُعَدَّى باللام إلى المشكور، لا مُعَدَّى بنفسه، ولم يجئ في القرآن الكريم إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةً طَيِّبَةً وَرَبُّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، وأما قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] فالنعمة - في الحق - ليست هي المشكور، وإنما المشكور هو الله والنعمة سبب داع إلى الشكر، وحذف المشكور للعلم به، وكان الأصل: واشكروا لله نعمته.

ورجع ابن السكيت تعدية الفعل (شكر) إلى المشكور بنفسه أو باللام إلى اللهجات العربية، فقال في [إصلاح المنطق ص ١٩٤]: «وقد شكرت له صنعة فأنا أشكر له شكرا، وقد شكرته لغة» أ هـ .

وقال في موضع آخر [ص ٢٨١]: «وتقول: نصحت لك وشكرت، هذه اللغة الفصيحة، قال الله عز وجل: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ وقال في موضع آخر: «وأنصح لكم، ونصحتك وشكرتك لغة» أ هـ .

\* وقال في المقدمة أيضا [ص ٩]: «والصلاة والسلام على أفصح العرب سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين» أ هـ .

وقد خطأ هو في كتابه هذا [ص ٥٨] استعمال (آل) مضافا إلى الضمير، لأنها لا تضاف إلا إلى الاسم الظاهر، فكان عليه أن يتجنب ما خطأ.

\* وقال في المقدمة أيضا [ص ٩]: «ولعل الحافظ الذي دفعنى إلى تصنيف هذا البحث هو ممارستى للعملية التعليمية» أ هـ .

وتعبيره (العملية التعليمية) مستهجن وغير مستساغ، وإخاله من التأثر بلغة الفرنجة، وإذا عرضته على قواعد اللغة لفظته، فإن (العملية) مصدر صناعي صيغ بإضافة إلیاء المشدودة والتاء إلى مصدر الثلاثى (عمل) ولا معنى هنا من وراء هذه الزيادة، بل لا معنى فى الجملة أصلاً لهذه (العملية) ودَعَكَ مما فى الأسلوب من وصف الشىء بنفسه، فإن العملية هى التعليمية، وخير من هذا أن يقول: . . . . . ممارستى للتعليم.

\* وقال في المقدمة أيضا [ص ٩]: «ومعاشرة أبنائنا الطلاب، والتعرف على مستواهم في التحرير والتعبير» اهـ.

والفصيح أن يقول: وتعرف مستواهم، أي التدرج في معرفته شيئا فشيئا، كما تقول: تحفظت القرآن، وتفهمت المشكلة، وفي اللسان (عرف): «وتعرفت ما عند فلان، أي تطلبت حتى عرفت» اهـ.

ولا معنى في كلام المؤلف للحرف (على) الموضوع في اللغة لإفادة الاستعلاء، وليس هذا الحرف مما يستعمل مع الفعل (عرفت) وما يتصرف منه.

\* وقال في المقدمة أيضا [ص ٩]: «فضلا عن أنني أعيش في مجتمع تقوم فيه أجهزة الإعلام المختلفة من إذاعة مسموعة أو مرئية أو صحافة، تقوم فيه بدورها الفعال» اهـ.

وفي هذه العبارة:

- تكرير الجملة (تقوم فيه) من غير حاجة إلى توكيد، فليس القصد هنا إلى التوكيد بالجملة.

- استعمال (الدور) في قوله (بِدَوْرَهَا) في غير معناه المعجمي، فهو هنا بمعنى المهمة والعمل، ولم يرد ذلك في كتب اللغة، وخير من هذه العبارة أن يقول: فضلا عن أنني أعيش في مجتمع تؤدي فيه أجهزة الإعلام المختلفة عملها المؤثر.

\* وقال في [ص ٦٥]: «وتستثنى (خضراوات) من هذه القاعدة عند اعتبارها اسماً لا صفة» اهـ.

فاستعمل (الاعتبار) بمعنى العدّ والحُسابان، وهو في اللغة بمعنى أخذ العبرة والموعظة، وكرر هذا الاستعمال في تصريف هذا المصدر في [ص ٧١ و ص ١٠٤] وقد خطأ هو هذا الاستعمال في كتابه فقال في باب «صواب لبعض أخطاء متنوعة» [ص ١٠٠]: قولهم: يعتبر عملك جميلا - خطأ، صوابه: يُعدُّ عملك جميلا.

\* واستعمل (حيث) في إفادة التعليل والسبب، فقال: «والصواب أن تقول: إذا قصرت وجب عقابك، حيث لا تتصل اللام بجواب إذا» اهـ.

وتكرر هذا الاستعمال عنده في مواضع كثيرة، منها الصفحات: ١٩ - ٢٠ -  
٢٤ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٣١ - ٣٢ - ٣٤ - ٤٣ - ٤٤ - ٦٨ -  
وغيرها.

والمعروف في كتب اللغة والنحو أن (حيث) ظرف للمكان مبني على الضم  
على المشهور، وجوز الأخفش وقوعها للزمان ولم يرد عن أحد أنها تستعمل  
لإفادة التعليل [انظر: مع الهوامع ٣ / ٢٠٥] وما بعدها، و[لسان العرب -  
حيث].

\*\*\*

أما بعد:

فإن هذه النِّقَدَات اللُّغَوِيَّة لَا تُغْضِغُ كَثِيرًا مِنْ جِهْدِ مُؤَلِّفِنَا الْمَشْكُورِ، وَلَا  
تَنَالُ مِنْ شَرَفِ غَايَتِهِ، وَنُبْلِ غَرَضِهِ، وَهُوَ خِدْمَةُ الْفَصْحَى وَالسَّهْرِ عَلَيْهَا  
وَالرَّغْبَةُ فِي ذِيوعِهَا نَقِيَّةٌ خَالِصَةٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَأَنَا - حِينَ دَرَسْتُ الْمَسَائِلَ  
اللُّغَوِيَّةَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كِتَابِ، وَعَايَرْتَهَا بِمَعْيَارِ الصَّوَابِ وَالخَطَأِ - إِنَّمَا امْتَلَيْتُ  
لِدَعْوَتِهِ الَّتِي جَاءَتْ فِي مَقْدَمَةِ طَبْعَتِهِ الثَّانِيَةِ: «أَمَّا أَنْ يَظَلَّ كِتَابِي مِنَ الْاِخْطَاءِ  
الشَّائِعَةِ فِي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ وَاللُّغَةِ) مَحَلًّا لِهْتِمَامِ الْعُلَمَاءِ وَالْإِعْلَامِيِّينَ  
وَالدَّارِسِينَ، بَلْ وَعَامَةِ الْقُرَاءِ الَّذِينَ مَازَلْتُ أَنْتَظِرُ آرَاءَهُمْ حَتَّى يَصْدُرَ الْكِتَابُ فِي  
صُورَةٍ أَقْرَبَ إِلَى الْكَمَالِ الْمُنْشُودَةِ فِي طَبْعَتِهِ الثَّلَاثَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ . . . وَمَا زَالَ صَدْرِي  
يَسْعُ كُلَّ رَأْيٍ وَيَرْحَبُ بِهِ» وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ دَعْوَتِهِ فِي مَقْدَمَةِ طَبْعَتِهِ الْأُولَى وَفِيهَا:  
«وَالْعَمَلُ مَتَوَاضِعٌ لَا أُدْعَى فِيهِ كَمَالًا، بَلْ أُطَلَبُ النُّقْدُ وَالتَّوْجِيهُ مِنْ أَسَاتِدَتِنَا  
وَزَمَلَانِنَا وَقِرَائِنَا».

وهأنذا قد لَبَّيْتُ، مدفوعاً بحب العربية والدارسين لها، ولا سيما من يعرض  
لتصحيح الفاسد وتقويم المعوج، وأسأل الله لنا جميعاً التوفيق . . .

\*\*\*\*

# معجم الأعراب اللغوية المعاصرة

تأليف  
محمد العبداني

مكتبة لبنان  
الطبعة الأولى  
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م  
بيروت

«نشر في المجلد الحادى عشر»  
«العددین: الثالث والرابع»  
«محرم ١٤١١هـ - ربيع الآخر ١٤١١هـ»  
«الصفحات: من ٤٢٤ إلى ٤٤٢»  
«والصفحات: من ٥٧٤ إلى ٥٩٩»  
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية»

## المبحث الأول

بحب الفصحى والحرص على بقائها ونقاها، يُهرَعُ كثير من عشاق العربية ودارسيها إلى الذود عنها، وحماتها من أدران الخطأ، وسواء منهم من أُتِيحَ له أن يكون متخصصاً في العربية ومن لم يكن كذلك، ولكنه مدفوع بحب لغته وقرآنه ودينه.

ومن هنا كان ذلك التَّاجُ في مجال اللحن اللغوي، الذي يقوم على دراسة ما قد يدور على ألسنة المثقفين، أو يجرى في كتبهم وصحفهم من ألفاظ وتراكيب تَخْتَلُّ بها عربيتهم على نحو ما، وبعض هذا التَّاج يتسم بالعمق والتأني ومحاولة التقصي، وبعضه الآخر له من السطحية والعجلة أوفى نصيب.

ومن القسم الأول: ذلك المعجم الذي ألفه «محمد العدناني»، وسماه (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة) وقد صدر عن مكتبة لبنان في طبعته الأولى سنة ١٩٨٤م.

و «محمد العدناني» من مواليد فلسطين سنة ١٩٠٣م، وفيها تَلَقَّى تعليمه، ثم في الجامعة الأمريكية بلبنان من بعد ذلك، حتى نال شهادة (ب.ع) سنة ١٩٢٧م ومارس التعليم في عدد من الأقطار العربية زمناً طويلاً، ثم انتخب عضو شرف في مجمع اللغة العربية الأردني، وله عدة دواوين شعرية، وبحوث أدبية ولغوية، يأتي في مقدمتها معجمه هذا، ومن قبله (معجم الأخطاء اللغوية الشائعة).

و «معجم الأغلط اللغوية المعاصرة» معجم يرُوعُ القارئ شكلاً ومضموناً؛ أما شكلاً: فبحجمه الكبير، وورقه الناعم المصقول، وغلافه الفاخر، وطباعته الجيدة، ودقته في الضبط بالشكل. وأما مضموناً: فبالقدرة على جمع تلك المواد وترتيبها، وتتبع مَنْ خَطَأَ وَمَنْ صَوَّبَ، مع إضافة آراء المجتهدين من أعضاء مجمع لغوي، أو ما أقرته هذه المجمع، أو بعضها، كل ذلك في تَأَنُّ دءوب، وبصبر لا يكاد ينفد، قَلَّ أن يكون لأحد من علماء هذا الزمان العجل.



يضم معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة (٢١٣٥) مادة لغوية، عُرِضت على بساط التخطيء والتصويب مناقشةً واستدلالاتٍ وترجيحاً، يتبعها دليل موجز لهذه المواد، يبين الخطأ وصوابه لمن كان في عَجَلَةٍ من أمره، ثم مراجعُ هذا المعجم لمن رغب في الاستيثاق من مادة، أو الاستزادة من شرح وتفصيل، ومن قبل ذلك صُدِّرَ المعجم بمقدمة ضافية، عرضت فيها الخطة والمنهاج.

والحق أن هذا المعجم يشهد لصاحبه بطول الباع في النقد اللغوي، ورَّحِبَ الذراع في عرض الآراء وإبداء الرأي وترجيح المختار، وهو أمر يريح قارئه، ويحفظ عليه وقته وتشيت فكره، ويتعب ناقله، إن حاول أن يظفر بسقطة قلم، أو هفوة ضبط، أو ضحالة محصول، أو سذاجة رأى.

ولكنه - مع هذا - يُغْرِى بالدراسة ويستحثُّ، رغبةً في كشف محاسنه، وأملاً في تقويم ما قد يندُّ عن الذاكرة البشرية - ومن سمَّتها السهو والنسيان - ولا سيما مع إلحاح مؤلفه في ذلك، حيث قال: «وما على الذين يجيئون بعدى إلا أن يصححوا هفواتي - إن كان ثمة هفوات - ثم يكملوا الطريق الوعر الذي سرت عليه، واحداً بعد آخر، كما يفعلون في سباق المراوحة، الذي يسمونه سباق المواصلة، أو سباق البريد» (المقدمة: ش).

وقد رأيت أن يأخذ المبحث الأول - من هذه الدراسة - اتجاهات مختلفة، أخصها فيما يلي:

- منهج العدناني في تأليف المعجم.
- منهجه اللغوي.
- منهجه التصويبي.
- موقفه من بعض القضايا اللغوية نظراً.
- رأيه في الاحتجاج بلغة العلماء.
- استعمال خطئه، وهو يحتمل الصحة.
- استعمال صححه، وهو يحتمل الخطأ.
- مواد تستحق التعليق، ولكنه لم يعلق عليها.
- قواعد مبتورة، أو مُسَاءَ فهمها.

## أولاً منهج العدناني العام في تأليف المعجم

- سلك محمد العدناني في تأليف معجمه منهجاً يمكن تلخيصه فيما يأتي:
- ١- أنه رتب المواد المخطأة على نسق المعجمات الحديثة - وهو الترتيب الهجائي - مبتدئاً بباب الهمزة - أي الكلمات التي يكون أولها حرف الهمزة - ومتتبعاً بباب الياء - أي الكلمات التي يكون أولها حرف الياء - وذلك بعد تجريد الكلمات من حروفها الزوائد - إن كان بها زوائد.
  - ٢- وأنه أخذ بعض المهم الصحيح مما أوردته كتب اللحن اللغوي من قبله، بعد دراسة وتمحيص، أما ما خطأه هؤلاء ورأى هو أنه صحيح، فقد أيد رأيه بالدليل، ودعمه بالمصادر التي تسانده في ذلك.
  - ٣- وأنه أضاف إلى معجمه مواداً جديدة، دار النقاش حولها تخطئة وتصويباً، ورأى في ذلك رأياً، واعتمد دليلاً.
  - ٤- وأنه أعاد في هذا المعجم بعض مواد من معجمه السابق (معجم الأخطاء الشائعة) بعد أن زاد عليها شواهد جديدة، أو بعد ظهور رأى حديث بشأنها من أحد مجامع اللغة.
  - ٥- وأنه لم يأخذ في تصحيح كلمة أو أسلوب برأى عضو واحد في أحد المجامع اللغوية، إلا إذا وافق عليه المجمع اللغوي الذي ينتمى إليه، أو مجمع عربي آخر.
  - ٦- وأنه أورد في معجمه الأفعال متلوة بحروف جد خاصة بها؛ ليقيد بها من يرغب في انتقاء الألفصح، دون أن يخطئ استعمال هذه الأفعال متلوة بحروف أخرى - مع عدم تغيير معنى الفعل معها - وإن اختلفت درجة الفصاحة، ولزيادة الإيضاح لهذا النوع من الأفعال أحال القارئ إلى مادتين في معجمه، هما: مادة (لا يخفى على القراء) ومادة (اعتقد)؛ حيث شرح وفصل آراء العلماء في التناوب بين حروف الجر.
  - ٧- وأنه اهتم بضبط الكلمات والأعلام بالشكل التام غالباً؛ خوفاً من الوقوع في لبس أو غموض، ولأن المعجمات قد تهمل ذلك أحياناً.

- ٨- وأنه ذكر صواب الكلمة المُخطئة مرتين: مرة صدرَ بها عنوان المادة؛ لكي يأخذه نظر القارئ، فيبقى في ذهنه، ومرة في شرح المادة، ليزداد رسوخاً في الذهن، أما الكلمة الخطأ، فقد اكتفى بذكرها في الشرح مرة واحدة.
- ٩- وأن الكلمات ذات المعنيين أو أكثر: إذا كان أحدها أشهر من الآخر، أو أقوى منه، فإنه يضعه أولاً في عناوين المواد.
- ١٠- وأنه التزم الإيجاز - ما استطاع - وذلك بذكر التعريف الواحد، أو المعنى الواحد، مرة واحدة، متلّوياً بأسماء جميع ما عنده من المصادر التي ورد فيها، أو معظمها، أو بعضها، ورأى أن هذا يُغني عن ذكر خلاصة ما قاله كلُّ معجم، وغرضه من ذلك الإيجاز هو تجنب التكرار المملّ، والحفاظ على وقت القارئ.
- ١١- وأنه وازن بين عدد المخطئين لاستعمال ما وعدد المصادر التي يعتمد عليها في التصويب، فإذا قلَّ عدد المخطئين اكتفى بذكر بعض المصادر في التصويب، وإذا كثر عددهم زاد من المصادر التي تؤيد وجهته.
- ١٢- وأنه لم يذكر أسماء اللغويين والأدباء الذين خطأ استعمالهم؛ لأن ذلك ضرب من التشهير بالمخطيء لا يُرضيه، وليس لهذا الغرض ألف معجمه، اللهم إلا إذا اضطرَّ إلى ذلك، إما لشهرة المستعمل، أو لأن غيره اقتدى به.
- ١٣- وأنه ذكر أسماء الأدباء والعلماء كافة خلّوا من الألقاب العلمية وغير العلمية، كلقب «الدكتور» أو «الأستاذ» أو «الأديب»؛ لأنهم خالدون بأثارهم التي أفادت منها اللغة، لا بألقابهم.
- ١٤- وأنه وضع مصادر معجمه - القديم منها والحديث - على حسب وصولها إليه، لا على حسب ترتيب حروف الهجاء، ولا تاريخ الطبع، ولا موضوعات كل مصدر منها.
- ١٥- وأنه أورد المراجع اللغوية على حسب التسلسل التاريخي لوفاء مؤلفيها، بادئاً بأقدمها، ومنتهاً بأحدثها.
- ١٦- وأنه أكثر من الاستطراد إلى غير المسائل المخطئة - مما لا يتصل بموضوعه - مثل: جموع المادة، والنسب، والتصغير، والاشتقاق، والتفرقة بين المعاني

للألفاظ المترادفة، وبعض الطُّرَفِ الأدبية، وبعض أشعار له، ومن يطالع في المعجم يَرَى من ذلك الكثير.

## ثانياً

### منهجه اللغوى

أما المنهج اللغوى فى معجم العدنانى فىمكن تلخيصه فيما يأتى:

- ١- إذا كان لحروف الكلمة حركات شاذة أو نادرة، فإنه يكتفى بالحركات التى يضعها مُنضِّدُ المطبعة، دون أن يقول بعد ذلك بفتح كذا، أو كسر كذا.
- ٢- والكلمات الفصيحة التى دخلها شيء من التحريف فَطُنَّتْ عامية، يرى أن نَرْجِعَهَا إلى أصلها ونستعملها؛ إحياءً لها، وتضييقاً للهوَّةِ التى تفصل بين الفصحى والعامية.

٣- وإذا كان للحرف أكثر من حركة واحدة، اكتفى بذكر أكثرها شيوعاً.

- ٤- وإذا اجتمعت كلمتان فصيحتان، تستعمل العامة إحداهما وتهمل الأخرى، فإن التى تستعملها العامة هى الكلمة العليا - فى رأيه.

٥- وأما الاجتهاد النَّحْوِيُّ واللُّغَوِيُّ، فَبَابٌ يجب أن يكون مفتوحاً على مَصْرَاعِيهِ دائماً، بشرط أن يكون المجتهد من المتبحرين فى اللغة والنحو، مع ترك الحُكْمِ الفصل للمجامع اللغوية دون غيرها؛ منعاً للفوضى فى اللغة، وورغبةً فى عدم ترك الحكم على الاستعمال لكل أحد.

## ثالثاً

### منهجه التصويبي

اعتمد العدنانى فى تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها فى واحد مما

يأتى:

- ١- فى القرآن الكريم.
- ٢- فى الحديث الشريف، إذا تحققت أمور ثلاثة:
  - أ- التأكيد من حرص الراوى على نقل اللفظ الذى نطق به الرسول ﷺ نصّاً.
  - ب- التأكيد من أن الراوى غير أعجمى؛ خشية أن يكون ممن لا يحسن النطق بالفصحى.

ج- أن يكون الحديث مما يقبله العقل، فإذا رفضه العقل انصرف العدنانى عن الاستشهاد به.

٣- فى أمهات المعجمات كلها أو بعضها أو واحد منها، على ألا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعياً.

٤- فى بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلى - على ألا يكون منحولاً - أو فى بيت لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموى.

٥- فيما أقرته مجامع اللغة العربية فى القاهرة ودمشق وبغداد وعمان.

٦- فى أمهات كتب النحو، إذا غلب الرأى بتصويبها.

ثم يضيف العدنانى إلى منهجه فى التصويب ما يأتى:

١- الالتزام بما أجمعت عليه المعجمات، وبعض ما أقرته مجامع اللغة، مع عدم الاهتمام بما نسب إلى بلغاء العرب فى صدر الإسلام، عند الشك فى صحة الرواية عنهم، ولا بما قاله أئمة الأدب العربى فى القرون العشرة الأخيرة، إذا لم يجد معجماً موثقاً يدعم أقوالهم.

٢- إهمال جميع ما لم تذكره المعجمات، ولم تُقره المجامع اللغوية فى العالم العربى، أو أحدها.

٣- إهمال جميع ما شدَّ عن قواعد النحو والصرف.

٤- الابتعاد عن معظم الضرائر الشعرية التى يُسمعُ بها للشاعر دون الناثر، مع الدعوة إلى إجازة بعض هذه الضرائر فى الشعر؛ لتذليل كثير من العقبات اللغوية والنحوية.

٥- فى اللغة بعض من الاستعمال يرى العدنانى أن يُهجَرَ ويستبدل به غيره، مع أنه صحيح من جهة اللغة؛ لأن استعماله يصرف ذهن سامعه أو قارئه إلى معنى قبيح أو غير مقصود، وذلك نحو قولهم: جامعتُ فلانةً على أمر كذا - يعنى: وافقتها فى الرأى - فإن هذا التعبير يشعر بمعنى خاص يُخجلُ بعض الفضلاء من التفوه به، وخير منه أن يقال: أيدتُ فلانةً، أو رأيت رأياً. . إلخ.

٦- إذا اختلف النحاة فى صحة المادة أو خطئها، فإنه يختار من هذه المذاهب ما يرى أنه أقرب إلى العقل، مع إجازة رأى المذاهب الأخرى.

٧- الكلمات التي يقترح استعمالها - مما جاء في معجمه - لا يُلزمُ أحدًا باستعمالها، بل تَوَجَّهَ بها إلى المجامع اللغوية؛ للنظر في رأيه وإقراره - إن بدا لها ذلك.

٨- لم يقبل استعمال الكلمات التي لم تَرِدْ في معظم المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها بالدقة، أو فيها كلها.

٩- لم يَرْتَضِ رأيًا انفراديًّا به عضو في أحد مجامع اللغة، إلا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتمي إليه، أو مجمع عربي آخر.

ولى على هذا المنهج تعليق:

فإنه - إذ اعتمد على وجود الكلمة في القرآن الكريم - لم يُشِرْ إلى موقفه من القراءات القرآنية بدرجاتها المختلفة، ولم يَرِدْ في مواد معجمه ما يشير إلى أنه اعتمد هذه القراءات - أو بعض درجاتها - حجةً في تصويب الاستعمال، ومن الثابت أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وأن بعض الكلام المُخَطَّأ يمكن تصحيحه على وفق هذه القراءات.

وكذلك الحديث الشريف، ينبغي أن يكون المقياس هو التأكد من حرص الراوى على نقل اللفظ الذي نطق به الرسول ﷺ فقط، دون اشتراط ألا يكون الراوى أعجمياً؛ إذ إن من الأعاجم من كان يتقن العربية - درايةً وروايةً ونطقاً - كأبنائها العرب، وأكثر علماء العربية كانوا من العجم. ثم إنه لا علاقة بين عَجْمَةِ الراوى وصحة ما يَرَوِي - مع تحقق الشرط الأول من شروطه - وهو الحرص على نقل النص اللفظي للحديث. وكذلك الشرط الثالث - وهو أن يكون الحديث مما يقبله العقل - لا مدخل له في صحة اللفظ، فإن من الأحاديث ما يعجز العقل عن إدراك مضمونها، كالأمور الغيبية، ولا ينبغي أن يكون لهذا مدخل في صحة اللفظ أو الأسلوب أو فسادهما. ولم يُشِرْ العدنانى في أثناء معجمه - على سَعَتِهِ - إلى حديثٍ رفضه لعدم تحقق الشروط التي اشترطها.

وكذلك دعوته إلى إهمال جميع ما شذ عن قواعد النحو والصرف، دعوة تتضمن شيئاً من المجازفة اللغوية، والعمل بها يؤدي إلى إسقاط بعض ما في

القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث: شعراً ونثراً، مع دعم صحة البديل القياسي له - والسمع مقدّم على القياس مُسَقَطٌ له - ألا ترى أن الفعل (استحوذ) - وما يتصرف منه - مثلاً، شاذ عن القياس؛ لعدم إعلاله - مع استيفاء شروط الإعلال - فهو نظير (استقام) الذي أصله (استَقومَ) ولم يرد هذا الفعل وتصريفاته مُعَلَّاً عن العرب، فلم يقولوا: (استحاذ) وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٩].

ثم إن الشذوذ في اللغة ليس محلّ اتفاق بين العلماء، بل هو خاضع للرأى والاجتهاد في القاعدة والاشتراط لها، فما يُعدُّ شاذاً عند البصريين قد يكون قياساً عند الكوفيين، أو قليلاً. وإذنّ فما ضابط الشاذ الذي رغب العدناني في أن يُلغِيَهُ كُلَّهُ من كلام الناس!!

#### رابعاً

#### موقفه من بعض القضايا اللغوية نظراً

وضَّح العدناني موقفه من بعض قضايا اللغة - في مُقدِّمة معجمه وغيرها - على النحو الآتي:

#### \* المولد:

يفرق العدناني بين الألفاظ والعبارات المولدة قديماً والمولدة حديثاً، فهو يقبل المولد قديماً؛ للحاجة إليه، ولكونه القِسْم الأكبر من اللغة، ولا كذلك المولد حديثاً، يقول: «وأنا ممن يدعون إلى استعمال الكلمات المولدة دون تردد، وهي الكلمات المستعملة بعد أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وبعد أواسط القرن الرابع الهجري في جزيرة العرب، وقسم كبير جداً من لغتنا مولد، فإذا أنكرنا استعمال المولد نكون قد أنكرنا استعمال القسم الأكبر من الكلمات التي يستعملها اليوم كُتَّابُنَا وشعراؤُنَا، ونكون قد قتلنا آلاف الكلمات التي عاشت على ألسنتنا أكثر من عشرة قرون» اهـ (الصفحة ٥).

ثم يقول: «ولم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط، إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها، مع أنني اقترحت على المجمع الموافقة على بعضها؛ لأنني اعتقدت أن المعجم كان مصيباً في رأيه» اهـ (الصفحة: م).

## \* الأعمى العرب:

يدعو إلى التسليم بصحة ما عرّب قديماً من ألفاظ العجم، فإنه قد صار عربياً بالاستعمال، ويقول: «وأنا أؤيد الجوالقي وابن الجوزي وسواهما من أئمة العربية الذين قالوا: إن الكلمات الأعجمية التي عربها العرب وحولوها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم تصبح عربية» اهـ (الصفحة ٥).

أما العرب حديثاً فلم يرد في مقدمته ما يؤيد قبوله أو ما يرفضه، ولكن من تتبع مواد معجمه يبين اختلاف رأيه - ولا سيما في العرب الذي له مقابل عربي - فمرة يرفضه، ومرة يقبله مع مساواته العربي في الاستعمال، ومرة يفضل على العربي، ومرة يفضل العربي عليه، وسيأتي توضيح ذلك عندما أعرض موقفه التطبيقي من بعض القضايا اللغوية.

## \* الأضداد:

وهي الكلمات العربية التي ورد لكل كلمة منها معنيان، وقد ذهب إلى صحة استعمال مثل تلك الكلمة في كلا معنيها، ولكنه يختار لها المعنى المشهور المؤلف؛ لأنه الأقرب إلى الذهن، وللتيسير على الناس فهماً وإفهاماً، وقد كتب في باب الضاد من معجمه بحثاً مفصلاً عن الأضداد في اللغة، قال في آخره: «وفي هذا المعجم كلمات كثيرة يحمل كل منها معنيين متضادين، علينا ألا نستعمل إلا معانيها المألوفة، وألا نلجأ إلى استعمال المعاني المهجورة إلا عند الضرورة القصوى، وعندما توجد قرينة تدل على المعنى المقصود، والتقليل من استعمال الأضداد يعنى التقليل من التشويش والفوضى اللذين يصيب بهما ذلك الاستعمال أذهاننا» اهـ (م: ١١٤٢).

ومن قبل ذلك قال في المقدمة: «وهذه الدعوة - يقصد دعوته إلى إهمال المعنى غير المؤلف - لا تعنى أنني أخطئ من يستعمل المعنى الآخر غير المختار وغير المؤلف، ويهمل المختار والمؤلف؛ لأن هذا من شأن مجامعنا اللغوية» اهـ (الصفحة ق).

## \* اللهجة العامية:

لا يرفض العدناني لهجة العامة رفضاً باتاً، وإنما يدعو إلى التأنى في الرفض



أو القبول، فإذا ما كانت كلمة تتفوه بها العامة فصيحة قبلها، بل أثرها على قريتها في العربية الفصحى؛ لإلف الناس لها، واثناسهم بها، يقول: «وأنا في هذا المعجم وفي توأمه (معجم الأخطاء الشائعة) لا أؤيد استعمال الكلمات العامة - كما خيّل إلى بعض النقاد الذين قرأوا مقدمة المعجم الأول، ولكنني أؤثر استعمال الكلمة الفصيحة التي تتفوه بها العامة على الكلمة الصحيحة التي تأبى العامة استعمالها أو لا تستحسنه» اهـ (الصفحة ص).

### \* التناوب بين حروف الجر:

يستسيغ ذلك، على ألا نسرف في اللجوء إليه، ولكن الشرط عنده هو ألا يؤدي ذلك التناوب إلى التباس المعاني؛ يقول: «ودعوت القارئ في نهاية كل مادة من هذا النوع إلى الرجوع إلى مادتي (لا يخفى على القراء) و (أعتقد) ليرى أنه يحق له أن يضع حرف جر مكان آخر، إذا لم يلتبس المعنى، وهذا أوافق عليه موافقة تامة، أو إذا أشرب فعل معنى فعل آخر؛ لمناسبة بينهما، وهذا أرى ألا نسرف في اللجوء إليه؛ لأن طريقه وعرضه جدا، لا نأمن فيه العثار» اهـ (الصفحة ل). وفي إحدى مواد معجمه وضع العذنانى هذه المسألة، فذكر آراء العلماء فيها قبولاً ورفضاً، ثم عقب في كثير من الأحوال، لكنها لا تطرد في كل موضع، ويترك الأمر فيها إلى السماع لا القياس» اهـ (م: ٥٧٩).

وسياتى توضيح ذلك تطبيقاً.

### \* الشاذ:

يدعو إلى إلغاء الشواذ كلها، أو جلّها - إن تعذر إلغاء الجميع؛ لتخفيف العبء عن الكتّاب والأدباء؛ إذ إن الشاذ يُحوّج إلى الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والمعجمات، وربما لا يتيسر لهم ذلك، يقول: ولا أدري: لماذا لا تحاول مجامعنا الأربعة والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط - إلغاء جلّ الشواذ في اللغة العربية، إذا تعذر إلغاؤها كلها؛ لكي نخفف قليلاً العبء الذي تحمله أذهان أبناء الضاد ومحبيها» اهـ (م: ١٩٨٠) وقد سبق تعليق لى على ذلك عند بيان منهجه التصويبي، وسياتى توضيح أكثر عندما أعرض بعض مسائله - في هذا - في منهجه التطيقي.

### \* الترجمة الحرفية:

لا يرى وجهاً لترجمة التراكيب الأجنبية ترجمة حرفية، إذا كان في لغتنا ما يؤدي عن ذلك تأدية تامة أو شبه تامة، أما الالفاظ الأجنبية فإنه لا يرى بأساً - في الاعلام بوجه خاص - أن يوضع الاسم الأعجمي بين قوسين بعد الاسم العربي، إذا كان العرب قد وضعوه أولاً، اسماً لمكان أو لغيره؛ لكي يعرف المتخرجون في المعاهد الأجنبية من أبناء الضاد الاسم العربي الأصلي قبل أن يُحرفه الأعاجم؛ لأننا إذا اكتفينا بذكر الاسم الأعجمي فقط ابتعدنا عن تاريخنا العربي. (م: ٢٧٧).

### \* الخلاف المذهبي:

هو من أنصار قبول كل ما وافق عليه البصريون وخطأه الكوفيون، وكل ما وافق عليه الكوفيون وخطأه البصريون؛ والغرض من ذلك أن نقلل من عثرات الأدباء في اللغة، ويقول: «وعلى مؤلفي كتب النحو الحديثة: الجامعة والثانوية - إجازة آراء النحاة البصريين والكوفيين جميعها، على أن يُقرَّ أحد مجامعنا اللغوية مواد تلك الكتب وأساليها في التأليف، قبل إقدام وزارات التربية والتعليم على طبعها» اهـ (الصفحة د).

وتلك الدعوة منه ربما تجاوزت حدّها، ولم يُقدَّرْ هو عاقبة أمرها؛ فالأخذ بها - في رأيي - يؤدي إلى تضييع اللغة - ولا سيما القواعد التي أُسِّتْ عليها - ولا يحفظ عليها شيئاً تستمسك به! فهل يدرى الأستاذ أنه لا يكاد يجد مسألة نحوية إلا وجد فيها خلافاً بين المذهبين، أو بين من يسلك مسلكهما من النحاة المتقدمين والمتأخرين؟ ألا ترى أن المشهور المألوف لكل أحد أن (الفاعل مرفوع وأن المفعول منصوب) وعلى ذلك جرى الكلام شعراً ونثراً، وعُدَّ ما خالفه خطأ، أو شاذاً فيما ورد من أمثله لا يقاس عليه، لكننا وجدنا من النحاة من يجيز (نصب الفاعل ورفع المفعول) ويقيس على ذلك، متى أمِنَ اللبس وميَّزَ أحدهما من الآخر، قال ابن أبي الربيع: «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً، وذلك نحو: ضرب زيد

عمراً، لو لم ترفع زيدا وتنصب عمراً لم يُعَلِّمَ الفاعل من المفعول» ويعلق ابن  
أبي الربيع على هذا بقوله: «فيلزم على قوله أنك إذا قلت: ضربت زيدا هندا،  
يجوز لك أن ترفع زيدا وتنصب هندا، لأن علامة التانيث اللاحقة للفعل دالة  
على أن هندا هي الفاعل، فلا يُحْتَاجُ إلى المحافظة على الإعراب - على  
قوله-» اهـ [البسيط في شرح الجمل ١/٢٦٢]. وقديماً قال الخليل: لغة العرب  
أكثر من أن يَلْحَنَ متكلم، وروى الفراء عن الكسائي قال: على ما سمعتُ من  
كلام العرب ليس أحد يَلْحَنُ إلا القليل.

ومن شاء الاستزادة من هذا الاضطراب المنهبي فليذهب إلى أمهات كتب  
النحو، مثل: همع الهوامع للسيوطي، وشرح المفصل لابن يعيش، والمساعد  
على تسهيل الفوائد لابن عقيل.

ثم: كيف نحقق الهدف من تدريس اللغة والنحو، إذا كان الدارس يعرف -  
سَلَفًا- أن كل كلام يقوله مُجَازٌ على رأي ما؟ وأن كل شرط في قاعدة معترض  
عليه من جانب؟ وكان الأولى بالاستاذ أن يدعو إلى تدريس الأراجيح من  
الآراء، ويدعو إلى التمسك باستعمال ما وافقه على شروطه وتجنب دراسة  
الخلافات في المدارس الثانوية، وفي المرحلة الجامعية لغير المتخصصين في  
اللغة، حتى تَمَرَّنَ ألسنتهم على الأفصح المشهور من كلام العرب، وتترك  
دراسة المذاهب والآراء وما يعلّقُ بها إلى المتخصصين في اللغة، ولا تهمل  
أصلاً، لأن من القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث الشعري والثري ما  
ورد به، ولا يمكن التخريج إلا عليه.

#### \* التنازع النحوي:

ذكر العدناني بعضاً من أمثله تحت هذا العنوان، وبين وجهة العلماء فيها،  
ثم قال: «هذه الفوضى - يقصد في تخريج أمثلة التنازع - تحملني على أن  
أقترح على مجامعنا الأربعة إلغاء التنازع من كتاباتنا المعاصرة: نشرها وشعرها؛  
لأن الشاعر الفحل والأديب الكبير لا يحتاجان إلى هذا الأسلوب المعقد لنظم  
بيت أو كتابة جملة، وأقترح على نحائنا المعاصرين أن يكتفوا بذكر بعض  
الأمثلة التي أوردتها، مع تفسير واضح ووَافٍ لها، على أن يوصوا القراء

بالابتعاد عن هذا الباب الغامض الشائك» اهـ. [م: ١٨٩٣] وانظر هذا المعنى  
أيضاً في [م: ١٢٣٢].

### \* نزع الخافض:

إذ ورد عن العرب أمثلة قليلة حذف فيها حرف الجر فنصب ما كان مجروراً  
به؛ كقولهم: ذهبُ الشامَ، ومُطِرْنَا السهْلَ والجبلَ، ورأى العدناني فيه هو:  
«أن نقبل - على مَضْفٍ - بالجمل التي نطق بها العرب وفيها كلمات منصوبة  
على نزع الخافض، لكيلا نقطع الصلة بيننا وبين ما تَقَوَّه به أجدادنا، وأن  
نُحْطِئَ كل كاتب حديث معاصر يلجأ إلى نصب على نزع الخافض، مستعملاً  
الفعل الذي استعمله الأجداد وحاذقاً حرف الجر، لكي يرى المتحذلقين أمثاله  
أنه يعرف قاعدة النصب على نزع الخافض، وأن نُفْهَمَ كل شاعر معاصر يلجأ  
إلى نصب الاسم منصوباً - بدلاً من أن يكون مجروراً- رِكَتاً يجب ألا تظهر  
في شعر الشعراء الفحول، وأنه إذا ورد الأسلوب بروايتين، إحداهما على نزع  
الخافض، فعلياً أن نأخذ بالرواية الثانية المستقيمة» اهـ [م: ١٨٩٢].

### \* الكون العام:

أشار إلى آراء العلماء في حذف الكون العام وجوباً، أو جواز ذكره وحذفه،  
وذلك نحو قولنا: الشهامة «موجودة» عند العرب- أو - هذه الكلمة «موجودة»  
في المعجم الكبير، ونقل أن ابن جنى أجاز ظهوره، وأن ابن مالك جعله  
أغلياً، وأن ابن يعيش أجاز ظهوره قبل الظرف، وأن المجمع اللغوي أجاز نحو  
المثاليين السابقين، وجعلهما من باب الكون الخاص، ثم قال العدناني: «وأرى  
أن نحذف الكون العام ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً؛ لأن في الإيجاز البلاغة  
العظمى» اهـ [م: ٢٠٣٩].

### \* المنع من الصرف:

يدعو إلى إجازة صرف الممنوع من الصرف في الشر والاختيار، كما أجاز في  
الشعر والاضطرار، تسهياً لجريان اللغة عى السنة الأدباء والكتاب، وبعداً عن  
التعقيد اللغوي؛ يقول: «إن كثرة الأسباب التي تمنع الكلمة من الصرف والتي  
تدعو إلى صرفها، محافظةً على وزن أو مراعاةً للتناسب في أواخر الكلمات  
المتجاورة - أو غير ذلك من أسباب التسامح الكثيرة - تحملني على أن أقترح

على مجامعنا إجازة صرف الممنوع في النثر، كإجازة صرفه في الشعر، تجنباً  
للغموض الذي يكتنف الكاتب في مجاهل هذا الموضوع العويص الشائك اهـ  
[م: ١٠٩٩].

#### \* الضرورة:

يدعو إلى أن يسمح للنائر باستعمال ما جاء ضرورةً في الشعر، حتى يستقيم  
الكلام على وتيرة واحدة، فيستريح المنشئ كما استراح المنشد، يقول: «وأنا  
أدعو اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية أن يُقرَّ بالإجماع السماح للنائر بجميع  
ما سمح به للشاعر، وأطلق عليها اسم (الضرائر)؛ لتزيح عن كواهل الكتاب  
عبئاً ثقيلاً، لا يزالون يرزحون تحت شدة وطأته» اهـ [م: ١١٤٦].

وعلى هذا أجاز قياساً في نثر الكلام حذف النون من المضارع (يكون) إذا  
ولها ساكن؛ نحو: فَلَيْكَ الرسولُ قلدوة لنا، قياساً على قول الشاعر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة

فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

[م: ١١٤٦].

وأجاز أن يستعمل (الغلامه) - بالتاء - للمؤنث، قياساً على قول الشاعر:

ومُرْكُضَةٌ صَرِيحِيُّ أبوها

تُهَانُ لها الغلامه والغلام

[م: ١٤١٧].

#### خامساً

#### رأيه في الاحتجاج بلغة العلماء

لم يرد عن العدناني رأى صريح - في معجمه - يشير إلى أخذه بلغة العلماء  
- من أهل اللغة وغيرهم - أو عدم الأخذ بها في تصحيح الاستعمال المخطأ،  
وأعنى بلغة العلماء: ما أثيرَ عنهم من ألفاظ وتراكيب تضمنتها مؤلفاتهم، أو  
نقلت عن ألسنتهم، مما قد يجافي الفصحى على نحو ما - ولكن من تتبَّع موادَّ  
معجمه يتضح له أنه يفرق بين لغة علماء اللغة ولغة غيرهم في الاتناس بها في

تصحيح الاستعمال، فهو لا يعتد بلغة العلماء من غير أهل اللغة، ولذا خطأً:  
\* (النويري) صاحب كتاب (نهاية الأرب) حين استعمل الظرف غير المتصرف (دون) بالباء (بدون) في قوله: «كان أكثرها يصدر عنى بالكلام المرسل بدون أن يشاركنى أحد ممن يتحل الكتابة بالأسجاع» اهـ. قال العدناني: «وأنا لا أستطيع الاعتماد على قول النويري؛ لأنه ليس من أعلام اللغويين، الذين يمكننا الاستشهاد اللغوي بما يكتبون» اهـ [م: ٦٧٩].

أما علماء اللغة فقد أخذ بلغتهم، وصحح عليه بعض الاستعمال، وذكر من هؤلاء:

\* (المبرد) في كتابه (الكامل في اللغة والأدب) حيث جمع (المرجل) - وهو القدر من الطين المطبوخ أو النحاس - على (المراجيل) - بالياء - مع أن صوابه هو (المراجل) بلا ياء - [م: ٧٣٢].

\* (ابن جنى) في كتابه (الخصائص) حيث قدم (النفس) - مقصوداً بها التوكيد - على المؤكّد، فقال: «وهي متعلقة بنفس تبا»، يريد. متعلقة بـ «تبا» نفسها [م: ١٩٣٦].

كما أخذ باستعماله أيضاً، حيث استعمل الفعل (استرسل) - بمعنى واصل شيئاً ما - وقال: «... وأنه ليس استرسالاً ولا تنجيحاً»، كما قال: «ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها...» [م: ٧٥٢].

\* (سيبويه) في (الكتاب) حيث استعمل (النفس) - مقصوداً بها التوكيد - مقدّمةً على المؤكّد، فقال: «وإذا أضفت إلى شاة، قلت: شاهي، تردُّ ما هو من نفس الحرف - وهو الهاء» يقول العدناني: «وحسبنا الاعتماد على هذين العملاقين - يقصد ابن جنى وسيبويه». [م: ١٩٣٦].

### سادساً

#### رأيه في بعض المعجمات اللغوية:

(أ) المعجمات القديمة:

ذكر العدناني - في مقدمة معجمه - أن منهجه التصويبي وجود المادة المخطّأة

في أمهات المعجمات كلها، أو بعضها، أو واحد منها - على ألا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعياً [الصفحة ح] كما ذكر أنه لا يقبل الكلمات التي لم ترد في جُلِّ المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها بالدقة، أو فيها كلها [الصفحة ل] وهو - بهذا - يضع الثقة فيما روته هذه المعجمات أو نقلته موضع عنايته في تصحيح ما خطأ غيره، ومن هنا كان الغالب على مواده، الأخذ بما جاء في المعجمات القديمة، ولكنه خرج عن ذلك في بعض مواده فخطأ بعض هذه المعجمات فيما جاءت به، ومن ذلك:

\* (لسان العرب) لابن منظور حيث أورد: (الرَّهَابِنَةُ، والرَّهَابِينُ، والرَّهَبَانُونَ، والرَّهَبَانِيُّونَ) جموعاً لـ (رُهْبَانٌ) - وهو من يعتزل الناس ويختلي للعبادة في صومعة، من النصارى - وهذا عند من يرى أن (الرهبان) مفرد. (م: ٧٨٩).

كما خطأه إذ ذكر أنه يقال: (مَرَّتِي) في النسب إلى: (امرئ القيس)، قال العدناني: «ولما كان اللسان قد انفرد - من دون المعاجم الأخرى - بذكر النسبة (المَرَّتِي) فإنني أرى أن نهملها، ونُحَطِّئَ من يستعملها؛ لأننا لا نستطيع الاعتماد على مصدر واحد، ولو كان ثبوتاً كاللسان» اهـ (م: ١٧٨٥).

وكذلك خطأه في الإتيان بالفعل (تصامم) بغير إدغام؛ إذا لا موجب للفك من الوجهة الصرفية، والصحيح هو (تصامم)، وعَدَّ ذلك من عشراته (م: ١١١٧).

\* (تاج العروس) للزبيدي: خطأه العدناني في فك الإدغام في الفعل (تصامم) بلا موجب له، ثم قال: «وهذا يدل على أن اللسان عشر، فعثر التاج مثله، دون أن يفطن لذلك، وهو يَحْتَمُّ عَلَى تَخْطِئَةِ هَذَيْنِ الْمُعْجَمِينَ اللَّذَيْنِ لَا يَزَالَانِ - حتى يومنا هذا - في قمة معاجمنا دقة وتفصيلاً وندرة في العشرات» اهـ (م: ١١١٧).

\* (القاموس المحيط) للفيروز آبادي: خطأه في ذكره الجموع السابقة لـ (رهبان) عند من يرى أنه مفرد. (م: ٧٨٩).

\* (أساس البلاغة) للزمخشري: خطأ العدناني في ذكر (الوكه) - بمعنى:  
المتحير من شدة الحب - وصفاً للفاعل من الفعل (وكه)، ورأى أن الصواب:  
(وَالَهُ، وَوَلَّهَانَ). (م: ٢١٠٣).

كما خطأه في تسكين الهاء من (الوهم) مصدرًا للفعل (وهم) - بمعنى:  
غلط في الحساب -؛ لأن الصواب فتحها (م: ٢١١١).  
كذلك خطأه في الإتيان بالمصدر (اللَّحَق) - مفتوح الحاء - للفعل (لَحِق)،  
والصواب إسكانها. (م: ١٧٢٩).

\* (المفردات) للراغب الأصفهاني: وقد خطأه في ضبط (المنخر) بكسر الميم  
وفتح الحاء؛ لأن الصواب هو: ضمهما، أو كسرهما، أو فتحهما.  
(٢: ١٨٨١).

(ب) المعجمات الحديثة:

لم يُشِرْ - في مقدمته - إلى رأيه في المعجمات الحديثة، ولا سيما إذا  
انفردت بمادة لغوية - ويبدو أنه يعتدُّ بذلك - غالباً - إذا كان المعجم موضع  
ثقته؛ كأن يكون من مؤلفات هيئة لغوية، كالمعجم الوسيط مثلاً، الذي وضعه  
وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولا كذلك إذا كان المعجم الحديث من وضع  
فرد ليس موضع ثقة لغوية أو ضبط - مثل معجم (محيط المحيط) مثلاً - ولكن  
الأمر ليس على إطلاقه دائماً، فقد كان العدناني يعرض المواد التي جاءت في  
هذه المعجمات ويمحصها ويختار، ولهذا وجدناه يُخطئُ بعض هذه المعجمات:  
\* (الوسيط):

خطأه العدناني في اتباعه (أساس البلاغة) في ضبط (الوهم) مصدرًا -  
بمعنى: الغلط في الحساب - بسكون الهاء، والصواب فتحها. (م: ٢١١١).  
وخطأه في متابعة (أساس البلاغة) حيث ذكر أن وصف الفاعل من (وله)  
هو: (وَكِهِ) والصواب: (وَالَهُ، وَوَلَّهَانَ) (م: ٢١٥٣).  
وخطأه في متابعة (أساس البلاغة) حيث ذكر أن مصدر الفعل (لحق) هو  
(اللحق) - بفتح الحاء - والصواب إسكانها. (م: ١٧٢٩).



وخطأه في الإتيان بمصدر الفعل (نعس) مفتوح العين (النعس)، والصواب  
إسكانها. (م: ١٩٢٥).

وخطأه حيث تابع (محيط المحيط) في جمع: (أظفور) على: (أظافر)،  
والصواب: (أظافر). (م: ١٢٢٩).

وخطأه حيث تبع (محيط المحيط) فأورد (الفتح) - بمعنى: العالم غزير  
العلم، في نحو قولنا: فلان من فطاحل العلماء، والصواب: من فحول  
العلماء. (م: ١٤٨١).

وخطأه في اتباعه (متن اللغة) الذي أورد قولهم: شكَّلَ الكتاب - بتشديد  
الكاف - بمعنى: ضبطه بالشكل، وكتاب مُشكَّلٌ - بتشديد الكاف أيضاً - لأن  
التشديد لم يرد في اللغة في هذه المادة. (م: ١٠٣٠).

وخطأه إذ اتبع (محيط المحيط) في ضبط (الضفدع) - وهو الحيوان ذو النقيق  
المعروف - بضم الضاد، والصواب كسرها أو فتحها. (م: ١١٥١).

وخطأه في إيراد قولهم: تلوع به - بمعنى: تعلق به وحرص - والصواب:  
ولع به، وأولع به (م: ٢١٠٠).

وخطأه في إيراد (صُوعَان) جميعاً لـ (صاع)، والصواب: أصُوعٌ، وآصعٌ،  
وصُوعٌ، وأصواع، وصبعان، (م: ١١٢٨).

\* (متن اللغة) لأحمد رضا:

خطأه في متابعة كل من: اللسان والقاموس، فذكروا أن (الرُهْبَان) مفرداً،  
يجمع على (رهبانون، ورهابة، ورهابين). (م: ٧٨٩).

وخطأه في ضبط (الشدق) - وهو جانب الفم - بضم الشين، والصواب  
فتحها أو كسرها. (م: ٩٩٣).

وخطأه في إيراد: شكَّلَ الكتاب، وكتاب مُشكَّلٌ - بتشديد الكاف - ولم  
يرد هذا الفعل في اللغة مشدداً، ولا ما تصرفه منه. (م: ١٠٣٠).

وخطأه في الإتيان بالفعل (أكتم السر) - بالهمزة في أوله - والمعروف أنه لم  
يرد كذلك، وإنما الوارد: (كتم، وكتم، وتكتم، وكاتم). (م: ١٦٣٧).

وخطأه في فتح الدال من قولهم: فلان مُعَدَم، والصواب كسرهما.  
(م: ١٢٦٠).

وخطأه في متابعة الراغب الأصفهاني في ضبط (المنخر) بكسر الميم وفتح  
الخاء، والصواب ضمهما، أو كسرهما، أو فتحهما. (م: ١٨٨١).  
\* (مد القاموس) لإدورد وليم لين:

خطأه في ذكر (المطران) - وهو الرئيس الديني عند النصارى - مضموم  
الميم، والصواب فتحها أو كسرهما. (م: ١٨١٨).

وخطأه في إيراد (أَصْهَرَهُمْ) - بمعنى: تزوج منهم - نقلاً عن (المعرب)  
والصواب: أصهر بهم، وأصهر إليهم، وصاهرهم، وصاهر إليهم، وصاهر  
فيهم (م: ١١٢٣).

وخطأه في الإتيان بالمصدر (مُسَبَّة) - بفتح السين - من الفعل (نَسَب) -  
بمعنى تغزل بحبيبه شعراً، والصواب كسر السين. (م: ١٩٠٠).

\* (محيط المحيط، لبطرس البتساني - وأقرب الموارد)، لسعيد الشرتوني:  
وقد يخطئ العدناني واحداً منهما منفرداً، وقد يجمعهما في التخطيء؛ لأن  
الثاني يتابع الأول كظله - على حد قول العدناني.

فقد خطأ (محيط المحيط) وحده في: ذكر (الشراهة) مصدرًا للفعل (شَرِه) -  
بمعنى: اشتد حرصه على الطعام واشتهاؤه له - والصواب هو: (الشره).  
(م: ١٠٠٥).

وخطأه في ضبط (الضفدع) بضم الضاد، والصواب كسرهما أو فتحهما.  
(١١٥١).

وخطأه في زعمه أن (الغوغاء) - بمعنى الجلبة واللفظ - من كلام العامة؛  
لأنها كلمة فصيحة. (م: ١٤٢٩).

وخطأه في انفراده بقوله: هَرَعَ إِلَيْهِ يَهْرَعُ هَرَعًا - ببناء الفعل للفاعل؛ لأن  
الصواب: هُرِعَ يَهْرَعُ - بالبناء للمجهول (م: ١٩٩١).

وخطأ (أقرب الموارد) وحده في جمع (أظفور) على (أظافر)، والصواب  
(أظافر). (م: ١٢٢٩).

وخطأهما معاً في إطلاق (إشباط) - على الشهر المعروف - وصوابه (شباط)  
- بضم الشين من غير همزة - (م: ٩٧٩).

وخطأهما في إيراد (أصهر فيهم) - بمعنى: تزوج منهم - والصواب:  
أصهر بهم، وأصهر إليهم، وصاهرهم، وصاهر إليهم، وصاهر فيهم.  
[م: ١١٢٣]

وخطأهما في إيراد (أضائف) جمعاً للمفرد (ضيْف)، والوارد هو (ضيوف)،  
وأضياف، وضيْفان، وضيْفان. [م: ١١٦٤].

وخطأهما في الإتيان باسم الفاعل من الفعل (عَمَّرَ) بكسر الميم (مُعَمَّر) في  
نحو قولهم: فلان مُعَمَّر، والصواب فتح الميم (مُعَمَّر) اسم مفعول من المبنى  
للمجهول (عُمِّر)، ويقال: عَمَّرَ اللهُ فلاناً، فالله مُعَمَّرٌ له، وفلان مُعَمَّرٌ.  
[م: ١٣٤٤].

وخطأهما في إيراد (أعماء) جمعاً لـ (أعمى) - وهو من فقد بصره -  
والصواب (عُمى وعُميان، وعُمأة، وعمون). [م: ١٣٥٠].

كما خطأ العدناني بعض المراجع غير المعجمية، وذلك في:  
\* (الألفاظ الكتابية) للهمداني: خطأه في إيراد الفعل (تشوق) متعدياً بنفسه:  
(تشوقت فلاناً)، والصواب: تشوقت إليه، وقال: «وقد اضطررت إلى تخطئة  
الهمداني وكل من يحذو حذوه، حين تعذر على العثور على مصدر آخر يجيز  
لنا أن نقول: تشوقت فلاناً». [١٠٥٦].

\* (المغرب في ترتيب المعرب) للمطري: خطأه في إيراد (أصهرهم) -  
بمعنى: تزوج منهم، والصواب: أصهر إليهم، وفيهم، وصاهرهم، وصاهر  
إليهم، وفيهم. [م: ١١٢٣].

### سابعاً

#### استعمال خطأه، وهو يحتمل الصحة

خطأ قولهم: (بويت) - في تصغير بيت - والصواب عنده هو: (بييت)، أو  
(بيت) - بضم الباء أو كسرهما. [م: ٢٥١].

وما خطأه شاذ عند البصريين، وجائز قياساً عند الكوفيين، واختاره ابن  
مالك، والشاذ وارد عن العرب مستعمل لا يُخطأ، ووجهة الكوفيين في جواز

قلب الياء هنا واوًا هي الميل إلى التخفيف، بقلب الياء الأولى واوًا؛ لتناسب الضمة قبلها، جاء في همع الهوامع للسيوطي [١٣٤/٦]: «رجوز الكوفيون الإقرار والقلب واوًا؛ كراهة اجتماع الياءات، واختاره ابن مالك، فيقال: بويّت وشويخ ومويّت وسويد ونويّب» اهـ يعنى: فى تصغير: بيت وشيخ وميّت وسيد وناب. [وانظر: ارتشاف الضرب ١/١٧٤].

\* وخطأ قولهم: جاء الجنود اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، والصواب عنده: جاء الجنود مثنى أو ثناء، أو مثلث أو ثلاث، وقال: «وأما قول الشاعر:

إذا شربنا أربعاً أربعاً

فقد لبسنا الفرو من داخل

فقد يكون ضرورة شعرية للمحافظة على الوزن، وربما كان الشاعر ممن لا يحتج بكلامهم» اهـ. [م: ٣٢٥].

ولا وجه لتخطئة ما خطأ هنا، وزعمه أن البيت السابق ضرورة شعر، إنما يستقيم لو كان هو الوارد فقط، أما وقد ورد غيره كثيراً فى الشعر والنثر، فذلك يسقط دعوى الضرورة فيه. ومن رأى الشهاب الخفاجى أن تكرير العدد - على النحو السابق - مقيس كثير فى كلام العرب، قال: «ولو لم يكن أصلاً شائعاً لما كان أحاد معدولاً عنه (يعنى عن: واحداً واحداً) وكان العدل فيه تقديراً، ولا قائل به، وفى شرح الكافية للحدیثى: أسماء العدد المستعملة للتكرير اللغوى بلفظها مطردة، وإنما عدل عنه؛ ليكون نصاً فيما قصد به، فإن ثلاثة - مثلاً - يحتمل التأكيد، بخلاف صيغ أحاد وموحد». اهـ [انظر: شرح الخفاجى على درة الغواص ص ١٩١].

وقد جمعتُ أنا أمثلة كثيرة من كتب التراث، جاءت على هذا النحو من الاستعمال، ومنها:

- جاء فى الأغاني، للأصفهاني [١٨٦٣/٥]: «فقال: أَيْضْرِبْنِ كُلُّهُنَّ أُمَّ

واحدة؟ فقال: بل تَضْرِبُ اثْتَانِ اثْتَانِ، وتغنى واحدة فواحدة».

- وجاء فى الأغاني أيضاً [٣٦٤١/١٠]: «بل تضرب - الجوارى - اثنتان

اثنتان، وتغنى واحدة واحدة».

- وجاء في عيون الاخبار، لابن قتيبة [٧/ ٦٠]: «من شعر العتبي»:

فَمَرُّوا عَلَى حَادِثَاتِ الزَّمَا  
نَ كَمَرِ الدَّرَاهِمِ بِالنَّاقِدِينَا  
فَأَفْتَتَهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا  
إِلَى أَنْ أَبَادْتَهُمْ أَجْمَعِينَا

- وجاء في صحيح البخارى [باب فضائل القرآن] من حديث عبد الله: «قد علمت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرؤها من اثنين اثنين في كل ركعة...».

- وجاء في لسان العرب [بدد]: «وتباد القوم: مروا اثنين اثنين، يبد كل منهما صاحبه».

- وجاء في لسان العرب أيضاً [وخز]: «وإذا دُعِيَ القوم إلى طعام، فجاءوا أربعة أربعة، قالوا: جاءوا وخزا وخزا».

وعندى أمثلة أخرى، وهي تثبت صحة الاستعمال، إن لم يكن على سبيل الاستشهاد، فعلى سبيل الاتناس.

\* وخطأ قولنا: جمهورية مصر العربية، والصواب عنده هو: الجمهورية العربية المصرية، وجعل عُمْدَتُهُ في ذلك ما جاء في المصباح المنير من قوله: «فإن كان في النسبة لفظ عام وخاص، فالوجه تقديم العام على الخاص، فيقال: القرشى الهاشمي، لأنه لو قُدِّمَ الخاصُّ لأفاد معنى العام، فلا يبقى له في الكلام فائدة إلا التوكيد، وفي تقديمه يكون للتأسيس، وهو أولى من التأكيد» اهـ [م: ٣٧٩].

ولى هنا تعقيبان:

أحدهما: ما جاء في نص المصباح السابق من قوله: «فالوجه تقديم العام على الخاص» فهو أوجه وأفضل من تأخيره، فالتأخير صحيح، وإن كان غير الأفضل، فلا يُخَطَأُ مَنْ عكس فقدم الخاص على العام.

والثاني: أن هذا يستقيم إذا تحققت النسبة الصرفية في كل من العام والخاص - كالقرشى الهاشمي - وما هنا ليس كذلك؛ إذ فيه نسبة واحدة هي (العربية) فهي صفة (مصر) مجرورة بالكسرة (ضبطها العدناني بالضممة صفة لـ

جمهورية)، وأما مصر فمضافة إلى (جمهورية)، وقد غالى الأستاذ الفاضل  
فَعَدَّ (العربية) صفة لـ (جمهورية) وفي ذلك تقدير بعيد؛ فإن القصد الظاهر هو  
وصف مصر بأنها عربية، لا وصف الجمهورية بأنها عربية، اللهم إلا على  
ضرب من المبالغة غير مُرَاعَى وغير مأمون.

\* وخطأ قولهم: أضاعت السيدة مجوهراتها في السوق، والصواب عنده:  
أضاعت جواهرها، وقال: «الأنسى لم أجد في المعجمات التي لَدَيَّ مَنْ ذَكَرَ  
كلمة (المجوهرات)». . . اهـ. [م: ٤٠٥].

وهو على حق في أن المجوهرات لم ترد نصاً عن العرب، ولكن لا يسلم له  
تخطتها؛ ذلك لاختلاف الرأي في الاشتقاق من الأسماء المعربة بين مانع  
ومجيز بشرط ومجيز بغير شرط، ومن أجاز ذلك بلا شرط مصطفى الغلاييني  
في كتابه (نظرات في اللغة والأدب ص ١٩٨)، ومن أجاز بشرط مجمع اللغة  
العربية القاهرة (انظر: كتاب في أصول اللغة ص ٦٢).

ويبدو لي أن العدناني نفسه يجيز الاشتقاق من العرب؛ فقد جاء في معجمه  
هذا قوله: «ولما كانت المعجمات التي ذكرت (البرنامج) لها وزنها الكبير، ولَمَّا  
كانت هذه الكلمات معروفة في العالم العربي كله، أقترح على مجامعنا الموافقة  
على قولنا: بَرْمَجَ فلان البرنامج يُبْرِمِجُه برمجةً، فهو مِبْرِمِجٌ، وواضعه مِبْرِمِجٌ»  
[م: ١٩٥٥].

فأنت تراه قد صاغ الأفعال ومصدرها ومشتقاتها من (البرنامج)، وهي كلمة  
فارسية أصلها (برنامج) - كما قال - ولم ترد هذه الصياغة في معجمات اللغة  
الموثوق بها.

ومثل هذا ما ذكره من الدعوة إلى: إجازة صوغ الفعل (زنجر) من الجامد  
المعرب (الزنجار) - وهو صدى النحاس - [م: ٨٣٧] وإلى: إجازة صوغ الفعل  
(قَرُصَنَ، يُقْرِصُنُ، وتقْرِصنُ، يتقْرِصنُ) والمشتق (مُقْرِصِنٌ ومُقْرِصَنٌ) من الجامد  
المعرب (القُرْصَان) - وهو من يسرق السفن في البحار - وهي كلمة إيطالية  
الأصل. [م: ١٥٤٨].

\* وخطأ قوله: حاش اللص، ونحوه - بمعنى: منعه وأمسكه، والصواب

عنده أن يقال: أمسكه، أو قبض عليه، أو حال بينه وبين السرقة، وقال: «إن المعجم الوسيط ذكر أنها محدثة» اهـ [م: ٥٢٢].

ولا يتَّجِه لى ذلك من كلامه فى هذه المادة؛ فقد ذكر العدنانى للفعل (حاش) بعض الاستعمال الوارد فى المعجمات، وفيه المعنى نفسه الذى خطأ به القول السابق، فقد قال: «وهناك الفعلان: حاش الإبل، أو الدواب - بمعنى: جمعها وساقها، وحاش الصيد بمعنى: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الجبالة» ونقل ذلك عن أمهات المعجمات القديمة والحديثة، فأى فرق - إذن - بين هذا الاستعمال السابق المخطأ فى المعنى أو فى اللفظ أو فى التعدية؟ ألا ترى أن جمع الإبل وسياقتها يتضمن الإمساك بها ومنعها من التفرق والهرب، وأن المجيء من حوالى الصيد يتضمن حصره للإمساك به؟.

\* وخطأ قوله أرسل إليه برسالة، والصواب عنده: أرسل إليه رسالة - على حسب ما جاء فى المعجمات فى رأيه - [م: ٧٥١].

ولا وجه لهذه التخطئة، بل إن الإمام الحريرى فى (درة الغواص) خطأ ما صححه العدنانى هنا وصوب ما خطأه، وجعل من حجته أن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: أرسلته، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وتقول فيما يُحْمَل ولا يتصرف بنفسه: أرسلت به، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥] (انظر: دارة الغواص فى أوهام الخواص ص ٤١).

والتحقيق أن الاستعمالين جائزان، وإن كان كلام الحريرى محمولاً على الأغلب، قال الشهاب الخفاجى فى رده على الحريرى: «ما زعمه ممنوعاً صرح ابن جنى بجوازه فى شرح ديوان المتنبي... وقال ابن برى: إن (أرسلت) يقتضى مرسلًا ومرسلًا به متصرفًا كان أو غير متصرف، فلا إنكار لما أنكره المصنف» - يقصد الحريرى [شرح الخفاجى على دارة الغواص ص ٤٢].

ومن هنا تتبين ما فى كلام العدنانى من عكس لرأى الحريرى، وربما دفعه إلى هذا ما وجدته من أن الفعل (أرسل) يتعدى بنفسه دائماً، وهو كذلك، لكنه غفل عن احتمال أن يكون المفعول به محذوقاً فى المشال المخطأ؛ للعلم به

(وحذف ما يعلم جائز)، وهذا هو الأقرب؛ إذ الأصل أن تقول: أرسلت فلاناً برسالة.

\* وخطأ قولهم: (شَتَائِي) في النسب إلى (الشتاء) - وهو من فصول السنة معروف - والصواب عنده: (شَتْوِي، أو شَتْوِي)، [م: ٩٨٥].

وما ذكر أنه الصواب هو الوارد المسموع حقاً، ولكنه ليس نصاً في أنه نسبة إلى (الشتاء)، فقد يجوز أنه نسبة إلى (الشتوة) - وهي واردة بمعنى الشتاء -، أو هي المفرد منه، أو مصدر للمرة من: شتا بالمكان، وكأنهم استغنوا بهذه النسبة عن النسب إلى (الشتاء) على لفظه - على ما هو القياس، كما يرى ابن سيده.

ومع هذا، لا مانع من النسب إلى (الشتاء) على قياس ما يماثله، وقد جاء في المصباح المنير (شتا): «واختلف في النسبة، فمن جعله جمعاً قال في النسبة: شَتْوِي - رداً إلى الواحد - وربما فتحت التاء، فقيل: شَتْوِي - على غير قياس - ومن جعله مفرداً نسب إليه على لفظه، فقال: شَتَائِي أو شتاوي».

\* وخطأ (الأشرطة) جمعاً للمفرد (شريط) - وهو الحبل المفتول، أو ما يماثله في الاستعمال الحديث - والصواب عنده في الجمع: (الشُرُطُ، أو الشرائط). [م: ١٠٠٠].

وقد يستقيم هذا على مذهب من يرى أن جموع التكسير سبيلها السماع عن العرب، أما من يقول بقياس كثير منها فغير مستقيم، والمشهور أن بعض جموع التكسير مطرد فيما جاء على صور معينة من المفرد، فإذا ما تحققت هذه الصور جاز جمعه تكسيراً على صياغة خاصة، دون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة أو غيرها، لمعرفة وروده عن العرب أو عدم وروده، ومثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً، ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته أو وزنه أو فصاحته - على ما يقول عباس حسن [انظر: النحو الوافي ٦٣٣/٤].

ومن هذه الأوزان المقيسة وزن (أفعللة) فهو مقيس في الاسم المذكور الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، مثل: رغيف وأرغفة، قال ابن مالك:



في اسم مذكّر رباعى بمد  
ثالث أفعلت عنهم اطرّد

[انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٥٦].

و(الشريط) من هذا الباب، فلا مانع من جمعه على (الأشرطة).

\* وخطأ قولهم: الفدائيون يُشكّلون خطراً على إسرائيل، وقولهم: تشكلت لجنة التربية من فلان وفلان؛ لأن الفعل (شكل) وما يتصرف منه لا يأتي بمعنى (كُون). [م: ١٠٢٨، م: ١٠٢٩].

وما خطاه هنا استساغه مصطفى الغلايينى على ضرب من التأويل لطيف؛ فإن من معانى (شكل الشيء): صَوَّرَهُ، و(تشكل الشيء): تَصَوَّرَ - كما فى اللسان والقاموس - فإذا قالوا: شكّل فلان الحكومة، وتشكلت الحكومة، فهو راجع إلى معنى تصويرها وتصورها، أى جعلها على شكل خاص، وأخذها طريقة خاصة، فمن صَوَّرَ الشيء فقد نظمه ورتبه وعنى به عناية المنظم فى تنظيم الأمور.

بل ذهب الغلايينى إلى تفضيل (التشكيل) على (التكوين) و(التنظيم)، وقال: «ينبغى أن يقال: تشكيل الحكومة - إذا أرادوا معنى انتخاب رجال يقومون بأعمالها (والتنظيم لا يفى بهذا المعنى) وأن يقولوا (تنظيمها) - إن أرادوا معنى إصلاحها وتهذيبها وترتيب أعمالها - و(التشكيل) يفى بهذا المعنى أيضاً. على أنه ينبغى التفريق فى الاستعمال رغبة فى الإيضاح والتسهيل على الناس». [انظر: نظرات فى اللغة والأدب ص ٦٩].

\* وخطأ قولهم: أصرّ الأب على حضور ابنه الحفلة، والصواب عنده: أصرّ الأب على ابنه أن يحضر الحفلة، قال: «لأن الحضور ليس شخصاً لكى نُصرّ عليه أن يفعل أمراً ما، والإنسان العاقل وحده هو الذى نستطيع أن نُصرّ عليه أن يقوم بعمل كذا، أو يكف عن عمل كذا» اهـ [م: ١٠٩٥].

وعندى أن التعبيرين كليهما جائزان، وإن كان بينهما فرق من جهة المعنى المراد، فقولنا: أصرّ الأب على حضور ابنه، إنما يقال عندما تكون للابن رغبة فى الحضور، ويمنع من ذلك أهل الحفل. أما قولنا: أصرّ الأب على ابنه أن يحضر الحفل، فإنما يقال عندما لا تكون للابن رغبة فى الحضور ولكن للأب

عنه في الأمر، وإلى الأمر المستلذ اعْتَبْرُ فيه، نفوس: اصْرُرْتَ على فلان ال  
يفعل كذا - أي عزمت عليه بشدة - وتقول: أصررت على أن أفعل كذا - أي  
عزمت عزمًا شديدًا - والاستعمال الثاني أكثر - وهو الذي خطأه الأستاذ -  
ولم يرد الفعل في القرآن الكريم إلا عليه، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا  
فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥] وقال تعالى: ﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ﴾  
[الواقعة: ٤٦] فقد عُدِّي الإصرار في الآيتين إلى كل من الفعل (المصدر المؤول  
من: ما وفعلوا) والحنث بحرف الجر (على).

وجاء في لسان العرب (صرر): «وأصر على الأمر: عزم»، وفيه أيضًا:  
«أصر على فعله يُصِرُّ إصرارًا: إذا عزم على أن يمضي فيه ولا يرجع»، وفيه:  
«وفي الحديث: ويل للمُصِرِّينَ، الذين يصرون على ما فعلوه وهم يعلمون».  
\* وخطأ العدنانى أن يكون جمع (الضريح) - بمعنى القبر - هو  
(الأضرحة، والأضرُح)، والصواب عنده: (الضرائح)، قال: «وهو جمع شاذ؛  
لأن الضريح مذكر، و(فعائل) مقيس في كل رباعى مؤنث ثالثه مدة» اهـ.  
[م: ١١٤٣].

وما ذكره هو الوارد المسموع، وإن كان القياس لا يمنع من (الأضرحة)؛ لأن  
المفرد - ضريح - اسم مذكر رباعى ثالثه مد، فيقاس جمعه تكسيراً على  
(أفعلة) وقد سبق توضيح ذلك في: (الأشرطة) جمع (شريط).  
أما الجمع الثاني الذي خطأه وهو (الأضرُح) فلا وجه لصحته من السماع -  
لعدم وروده - ولا من القياس؛ لأن الجمع (أفعل) يقاس من الثلاثى: إذا كان  
اسماً صحيح العين وليست فاؤه واوًا، ولا لامه مماثلة لعينه، ويقاس من  
الرباعى: إذا كان مؤنثاً بلا علامة وقبل آخره مدة، و(الضريح) ليس واحداً من  
هذين.

• وخطأ قولهم: أكثر الغرف مغلقة، والصواب عنده: أكثر الغرف مغلق، وقال: «لأن كلمة (مغلق) هي خبر للمبتدأ (أكثر)، و(الغرف) مضاف إليه، لامبتدأ» اهـ. [م: ١٤١٥].

وهو يعنى بهذا أن الخبر يطابق مبتدأه فى التذكير والتأنيث، ولما كان المبتدأ (أكثر) مذكراً، وجب أن يكون الخبر مذكراً كذلك..

وهذه هى القاعدة فى التطابق بين المبتدأ والخبر، ولكن غاب عنه أن من مسائل باب الإضافة مسألة اكتساء المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث - أو غير ذلك مما هو مذكور فى موطنه - فقد يكتسى المضاف من المضاف إليه التأنيث فتجرى عليه الصفات والأخبار وغيرها من هذا الاكتساء، وذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه، أو كلاً له.

والثانى: أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

وما حبُّ الديار شغفن قلبى

ولكن حب من سكن الديارا

فالمبتدأ (حب) مذكر، وخبره الجملة الفعلية (شغفن) والرابط فيها ضمير جماعة الإناث (نون النسوة)، وصح ذلك؛ لاستيفاء الشرطين، فإنه يصح أن يقال: وما الديار شغفن قلبى. قال ابن مالك:

وربما أكسب ثان أولاً

تأنيثاً ان كان لحذف موهلاً

ويقول عباس حسن: «وكلمة (ربما) قد تفيد التكثير، فالقياس عليه صحيح، وقد يكون معناها التقليل، وأن استفادة التأنيث السالفة قليلة، وهذا صحيح، ولكنها قلة لا تمنع القياس عليها؛ إذ هى قلة نسبية لا ذاتية» اهـ [النحو الوافى ٦٥/٣].

والشرطان السابقان تجدهما فى المثال الذى خطأه العدنانى؛ ألا ترى أن أكثر

الشيء بعض منه؟ وأنه يصح في المثال حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فنقول: الغرف مغلقة؟ وعلى ذلك فالمثال المخطأ صحيح.

\* وخطأ قولهم: قَسَّتْ الغربة قلبه، والصواب عنده: أَقَسَّتْ الغربة قلبه - أي جعلته قاسياً، وقال: «لم أعر على الفعل (قسي) بها المعنى في أي معجم آخر، مما يجعلني أرجح أن (محيط المحيط) قد أخطأ في جعل (قَسَّاه) بمعنى (أقساه)» اهـ. [م: ١٥٦٤].

وواضح أن التخطئة هنا تتعلق بتعدية الفعل اللازم، فالمعجم تذكر التعدية بالهمزة فقط، ومن هنا خُطئَ التضعيف، ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل تعدية الفعل الثلاثي اللازم قياسياً بالتضعيف؛ لإفادة التكثير والمبالغة: [انظر: كتاب في أصول اللغة ص ٢٢٤].

\* وخطأ قولهم: (النَّعْس) - بفتح العين - بمعنى النوم، والصواب عنده (النعاس). [م: ١٩٢٥].

وما خطأه صحيح - على مذهب الكوفيين - فقد ورد للفعل (نعس) مصدران: أحدهما (النعاس) والثاني (النعس) - بسكون العين - وجاء في [شرح الخفاجي على درة الغواص - ص ١٤٨]: «قال ابن جنى في المحتسب: قرأ سهل بن شعيب السهمي: جَهْرَةٌ وَزَهْرَةٌ - في كل موضع، محرراً - ومذهب أصحابنا في كل حرف ساكن بعد فتح لا يحرك إلا على أنه لغة فيه - كالنَّهْرُ والنَّهْرُ، والشَّعْرُ والشَّعْرُ، والحلب والحَلْبُ - ومذهب الكوفيين أنه يجوز تحريك الثاني؛ لكونه حرفاً حلقياً قياساً مطرداً، كالبحر والبحر، وما أرى الحق إلا معهم، وكذا سمعته من عامة عقيل» اهـ.

\* وخطأهم حين يجيبون بحرف الجواب (نعم) عن سؤالنا: ألم نتصر في حرب تشرين ١٩٧٣م؟ لأن إجابتنا بـ (نعم) تعني أننا لم نتصر، والصواب هو أن نجيب بحرف الجواب (بلى). وهي حرف جواب يجاب به النفي خاصة، ويفيد إبطاله، سواء أكان هذا النفي مع استفهام أم لا، أما (نعم) فهي تصديق للمخبر في جواب الخبر، ووَعْدٌ للطالب في جواب الأمر أو النهي، وإعلام للسائل في جواب الاستفهام. [م: ١٩٢٨].

وما ذكره هنا هو الأصل والقاعدة، ولكن قد يجري الكلام على مألوف

العرف، الذى لا يفرق بينهما فى الجواب - على ما قال الكرمانى - [انظر: شرح الخفاجى على درة الغواص ص ١٤٤]، وقد حلت (بلى) محل (نعم) والعكس فى بعض الحديث، ووردت به بعض أشعار، وهو ما دفع بعضهم إلى استساغته عند أمن اللبس، وقد شرحت هذه المسألة بإفاضة فى كتاب [اللحن فى اللغة: مظاهره ومقاييسه ١/١١١ وما بعدها].

### ثامنًا

#### استعمال أجازته، وهو يحتمل التخطيء

\* عدَّ من الصواب أن يقال: كانت الجياد كلها من نسل عربى أصيل - أو كان الجياد كلهم من نسل عربى أصيل، وقاس ذلك على الآيتين الكريميتين: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

ولى على هذا تعقيبان:

أحدهما: أن قولهم: كان الجياد كلهم. لا يصح؛ لأن الضمير فى (كلهم) لجماعة الذكور العقلاء، وهو فى المثال يعود على (الجياد) وهى جمع لغير العقلاء، وإنما يصح لو قيل: (كلهن) - على وجه - .

ومن المقرر فى كتب النحو أن جمع التكسير يصح فيما يجرى عليه أن يعامل معاملة المفردة المؤنثة، وأن يعامل معاملة جماعة الإناث، جاء فى حاشية الشيخ ياسين [باب النعت ٢/١٠٩] قوله: «بقى أشياء مستثناة من المطابقة - أى من مطابقة النعت وجوبًا للمنوعت فى الجمع - ومن ذلك: صفة مذكّر ما لا يعقل، قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن: أنت فيها بالخيار، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل، والفضليات، والفضل، والفضلى - فالأفاضل؛ على لفظه فى التذكير، والفضليات والفضل؛ إجراء له مجرى جمع المؤنث، - لكونه لا يعقل، والفضلى؛ إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جارٍ فى الصفات والأخبار والأحوال...» هـ.

والثانى: فساد القياس على الآيتين السابقتين؛ لأن (النمل) فى قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ ليست جمع تكسير، وإنما هي اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء، على أن (النمل) هنا عومل معاملة مَنْ يعقل لما صدر منها ما يصدر عن العقلاء من الكلام والتوجيه، وهذا كشأن السموات والأرض، حين استجابتا لأمر الله استجابة مَنْ يعقل، جرى عليهما الكلام جريانه على العقلاء في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١].

وكذلك الآية الثانية: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ... ﴾ اختلط فيها العقلاء وغيرهم، فجرى الكلام على تغليب العقلاء، وليس في مثالي العدناني سابقًا مثل هذا الاختلاط.

\* وَعَدَّ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ تَجْمَعَ (حَلَوَاء) - وهى كل ما عولج بِحُلُوٍ مِنَ الطَّعَامِ - عَلَى (حَلَوَايَات). [م: ٤٩٢].

وهذا غير معروف فى القياس، ولم يرد به سماع؛ لأن قياس الجمع فى الاسم الممدود أن تقلب همزته واوًا وجوبًا - إذا كانت للتأنيث - كما هنا، فيقال: حلواوات - على غرار: صحراء وصحراوات - وهمزة الممدود فى أنواعها الأخرى تدور بين الإبقاء والقلب واوًا، وليس فيها ما يقلب ياء فى الجمع ولا فى التثنية، إلا فى شواذ قليلة ليست (الحلواء) من بينها [انظر: النحو الوافى ١٦٧/٤ وما بعدها].

\* وَعَدَّ مِنَ الصَّوَابِ قَوْلُهُمْ: رَوَّحَ فُلَانٌ إِلَى مَنْزِلِهِ - بمعنى: ذهب إليه، ثم نقل بعض ما جاء فى معجمات اللغة من هذه المادة، وقال: فهذه المعجمات التسعة تُرِينَا أن فى وسعنا استعمال (رَوَّح) بمعنى ذهب، تاركة المجال للمتنتظعين من النقاد؛ لكى يضعوا علامة استفهام حول هذا الاستعمال، ولكننا نستطيع أن نجعل هذه الجملة قوية بإشراب الفعل (رَوَّح) معنى الفعل (ذهب)، دون أن يستطيع أحد محاسبتنا على ذلك، اهـ. [م: ٧٩٦].

ولى هنا تعليقات ثلاثة:

الأول: أن الأفعال التى جمعها من معجماته التسعة هى: (راح القوم، وتروحووا، وروحت القوم، وتروحتهم، ورحتهم، ورحت إليهم، ورحت

عندهم - وقال محيط المحيط: بعضهم يستعمل: رَوَّحَ إِلَى بَيْتِهِ - بمعنى: ذهب! اهـ.

ويبدو في هذه الأفعال أنها: إما ثلاثي لازم متعد، وإما ثلاثي مزيد بالتاء والتضعيف: لازم أو متعد، وإما ثلاثي مزيد بالتضعيف - وهو مُتَعَدٌّ فقط - (روحت القوم)، ولم يرد لازماً إلا فيما انفرد به محيط المحيط - وهو عنده غير ثقة - وفي عبارته: «بعضهم يستعمل» ما يوحي بالضعف والشك، وربما كانت عامية.

والثاني: أن بوسع النقاد اللغويين أن يحاسبوه على ادعاء «التضمين» بتحميل الفعل (روح) معنى: ذهب؛ وذلك لأمرين:  
أحدهما: أن التضمين بابه السماع - على الأرجح المختار - ولم يسمع مثل هذا.

والآخر: أن أصل التضمين وحقيقته إنما يكون في فعلين لكل منهما معنى يخالف معنى الآخر، فيحمل أحدهما معنى الثاني، فيصير ذا معنيين: أصلي وفرعي، ثم يأخذ حكمه في التعدية واللزوم - وما هنا ليس من ذا، فإن الفعلين (رَوَّحَ وَذَهَبَ) لهما معنى واحد - كما هو الظاهر. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨] كيف ضمن الفعل (تَعَدُّ) معنى الفعل (تقتحم)، فصار المعنى: ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، ثم إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] كيف ضمن الفعل (تأكلوا) معنى الفعل (تضموا)، فصار المعنى: ولا تضموها إليها آكلين، وانظر أمثلة أخرى للتضمين في: (معنى اللبيب ص ٨٩٧ وما بعدها).

وأنت إذا فحصت الفعلين: (رَوَّحَ وَذَهَبَ) لم تجدهما من هذا الباب؛ لأن لهما معنى واحداً، كما هو الظاهر.

أما التعليق الثالث: فهو أن قولهم: رَوَّحَ فلان إلى منزله - قد يصح عند إرادة التكثير في مرات الرواح، لا في معنى الفعل، ولا في الفاعل؛ إذ لا يتأتى التكثير فيهما، ويبقى أنه - مع هذا - ضعيف الوجهة؛ لعدم الفائدة الصرفية من التضعيف؛ إذ المألوف أن التضعيف يُعَدِّي الفعل.

• وَعَدَّ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يُقَالَ: زَرْتِ مَدِينَةَ الْقُدْسِ مَرَّةً وَمَرَّةً، إِلَى جَانِبِ  
صِحَّةِ قَوْلِهِمْ: زَرْتِ مَدِينَةَ الْقُدْسِ مَرَّتَيْنِ، وَأَيْدِ «عَبَّاسِ حَسَنِ» فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ  
التَّعْبِيرَ عَنِ الْكَثْرَةِ بِقَوْلِنَا: مَرَّةً وَمَرَّةً، صَحِيحٌ فَصِيحٌ، مَعَ التَّكْرَارِ، بِعَطْفٍ أَوْ  
بِغَيْرِهِ - كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا النَّحَاةِ فِي بَابِ الْحَالِ مِنْ مَطُولَاتِهِمْ، عِنْدَ الْكَلَامِ  
عَلَى الْحَالِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَوْ الِاسْتِيعَابِ [٢: ١٧٩١].

### وَلَى عَلَى هَذَا تَعْقِيَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ بِقَوْلِنَا: (مَرَّةً وَمَرَّةً) مَعْنَى التَّنْبِيَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ،  
بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِعَلَامَةِ الْمُثْنِيِّ، فَيُقَالُ: (مَرَّتَيْنِ)، اللَّهُمَّ إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ  
الشَّدُوذِ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ مَا نَقَلَهُ عَنِ «عَبَّاسِ حَسَنِ» مُخْتَصٌّ عِنْدَ النَّحَاةِ بِالْحَالِ الدَّالَّةِ عَلَى  
تَرْتِيبٍ - كَمَا نَقَلَ هُوَ - نَحْوَ قَوْلِنَا: ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ  
الْحَالِ الْمَشْتَقَّةِ، أَيُّ: مَرَّتَيْنِ، أَمَا قَوْلِنَا: زَرْتِ مَدِينَةَ الْقُدْسِ مَرَّةً وَمَرَّةً، فَلَيْسَ فِيهَا  
مَعْنَى الْحَالِ، وَلَا مَعْنَى التَّرْتِيبِ، بَلْ لَا يَبْدُو فِيهَا مَعْنَى التَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَثَالِ  
الْمَذْكُورِ ظَرْفُ زَمَانٍ، أَوْ نَائِبٌ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَالْأَوَّلُ رَأَى سَيَّبُوبِيهِ  
وَالْفَارِسِيِّ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

• وَعِنْدَمَا خَطَأَ قَوْلُهُمْ: هَابَ مِنْ فُلَانٍ، وَجَعَلَ صَوَابَهُ: هَابَ فُلَانًا، اسْتَطْرَدَّ  
إِلَى ذِكْرِ الْمَشْتَقَاتِ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، وَجَاءَ فِيهَا: أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ (هَابَ) هُوَ:  
مَهُوبٌ وَمَهْيَبٌ وَمَهَابٌ (بِفَتْحِ الْمِيمِ). [م: ٢٠٢٦].

وَضَبُّهُ الْأَخِيرُ (مَهَابٌ) بِالْفَتْحِ، خَطَأً، قِيَاسًا وَسَمَاعًا: أَمَا الْقِيَاسُ؛ فَلِأَنَّ  
ضَمَّ الْمِيمِ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ، نَحْوُ: مَكْرَمٌ وَمُسْتَخْرَجٌ،  
وَأَمَا الثَّلَاثِيُّ فَمِيمُهُ مَفْتُوحَةٌ دَائِمًا، نَحْوُ: مَنْصُورٌ وَمَقُولٌ وَمَبِيعٌ.

وَأَمَا السَّمَاعُ؛ فَلِأَنَّ الْوَارِدَ هُوَ: مَهْيَبٌ وَمَهُوبٌ، وَأَمَا (مَهَابٌ) - بِفَتْحِ الْمِيمِ -  
فَهِيَ اسْمُ مَكَانٍ مِنْ (هَابَ)، وَلَعَلَّ الْعَدْنَانِي أَخَذَ بِظَاهِرِ مَا جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ  
(هَيْبٌ) مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَكَانٌ مَهَابٌ، أَيُّ مَهُوبٌ» فَحَسِبَهَا اسْمَ مَفْعُولٍ، وَلَكِنْ  
صَاحِبُ اللِّسَانِ وَضَحَ ذَلِكَ عِنْدَمَا شَرَحَ قَوْلَ أُمِيَّةِ بْنِ أَبِي عَائِدِ الْهَذَلِيِّ:

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخِيَالِ

أَرَقَّ مَنْ نَارِحِ ذِي دَلَالِ



أجاز إلينا على بُعده

مَهَاوِيٌّ خَرَقَ مَهَابَ مَهَالٍ

ففى تفسير ألفاظ البيت الثانى قال ابن برى - كما نقله اللسان - : «ومهاب: موضع هية، ومهال: موضع هول» ا هـ. ومنه يعلم أنه أراد الدلالة على المكان، لا على اسم المفعول.

\* وقد أجاز أن يقال: سافروا وَحَادَ وَحَادَ، أو: سافروا مَوْحَدَ مَوْحَدَ، أو: سافروا واحداً واحداً. [م: ٤٤: ٢٠].

والتعبير الثالث صحيح - وإن خطئه بعضهم، ورأى العدول عنه إلى: أَحَادَ وَمَوْحَدَ.

وأما التعبيران: الأول والثانى (وَحَادَ وَحَادَ، مَوْحَدَ مَوْحَدَ) فلا وجه لتكرير العدد المعدول فى كل منهما، والصحيح أن يقال: سافروا أَحَادَ - أو وَحَادَ (بقلب الهمزة واواً جوازاً) أو يقال: سافروا مَوْحَدَ (بلا تكرير) قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١].

جاء فى التصريح على التوضيح للشيخ خالد - فى المنوع من الصرف للوصفية والعدل [٢/ ٢١٤]: «وهى - يقصد: أَحَادَ وَثُنَاءَ وَنحوهما - معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة، فأصل: جاء القوم أَحَادَ: جاءوا واحداً واحداً، وكذا الباقي. ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعتاً؛ نحو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ أو أحوالاً، نحو: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾. أو أخباراً، نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وإنما كرر - يقصد فى المثال الأخير - بقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير التأسيس» ا هـ.

وجاء فى شرح الخفاجى على درة الغواص [ص ١٩١]: «وفى شرح الكافية للحديثى: أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مُطَرِّدَةً، وإنما عدل عنه؛ ليكون نصاً فيما قُصدَ به؛ فإن (ثلاثة ثلاثة) مثلاً يحتمل التأكيد، بخلاف صيغ (أَحَادَ وَمَوْحَدَ)» ا هـ.

ومنه يعلم أن التكرير إنما يكون في العدد قبل عدله، وأما إذا عدل إلى وزني: فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ، فلا تكرير؛ لأن العدل يغني عن التكرير، وما ورد منه مكرراً، فعلى سبيل التوكيد للمعدول، لا على إفادة معنى جديد.

وقد أشرت إلى هذا؛ ظناً مني أن العدناني ربما وهم في مثل هذا، وإلا فلو قصد إلى التوكيد بالتكرير لذكر الأسلوب الصحيح أول الأمر، ثم قفاه بالأسلوب المكرر للتوكيد، وأشار إليه.

### تاسعاً

#### مواد تستحق التعليق، ولم يعلق عليها

\* ذكر أن بعضهم يُخَطِّئُ أن يجمع (السك) على (أسماك)؛ لأن الوارد في المعجمات القديمة هو: (سِمَاكٌ، وَسُمُوكٌ) ثم اكتفى بأن قال: «ولكن: جمع السمك على: سماك، وسموك، وأسماك كلٌّ من...» ١ هـ [م: ٩٣٣].

وكان عليه أن يعلق ويرجح ويختار؛ فإن (الأسماك) - مع وروده، كما ذكر هو - أفضل من أخويه (سماك، وسموك) في الدلالة على المعنى المقصود؛ فإن الأول (سماك) يحتمل أن يكون جمع (سك) وأن يكون مفرداً - بمعنى: ما سمك به الشيء، أي: رفع - أو هو نجم، جاء في لسان العرب (سك): «والسَّمَكَ: ما سُمِكَ به الشيء، وجمعه: سُمُكٌ، وفي التهذيب: والسماك: ما سمكت، حائطاً أو سقفاً، والسماكان: نجمان نيران، أحدهما السماك الأعزل، الآخر السماك الرامح» ١ هـ.

وأما الجمع الثاني (سُمُوكٌ) فيحتمل أن يكون جمع (سَمَكٌ) وأن يكون مصدرًا للفعل (سَمَكٌ) الشيء سُمُوكًا، بمعنى: ارتفع ارتفاعاً - ودلالة الاستعمال على المعنى نصاً أفضل من دلالة عليه احتمالاً.

ثم ما المانع أصلاً من جمع (سَمَكٌ) على (أسماك) مع أن النحاة نصوا على أن (أفعالاً) يجمع عليه جمع تكسير للقلّة: كل ما لم يجمع على (أفعل) مما لم يستوف شروطه، قال ابن مالك:

وغير ما أفعل فيه مُطَرِّدٌ من الثلاثي اسمًا بـ (أفعال) يرد  
و(سمك) لا يجمع على (أفعل) فلا يقال: (أسمك) لأن (أفعلا) يجمع

عليه من الثلاثي ما كان اسماً على وزن (فَعَل) - بسكون العين - ليست فاؤه واوًا، وليس مضعفًا. وعلى هذا يصح فيه (أفعال)، وكذلك قاسه مجمع اللغة العربية بالقاهرة [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا - ص ٤٥].

\* وذكر أنه يقال لبعض أغطية الرأس: (الطُّربوش) - بفتح الطاء - و(الطُّربوش) - بضم الطاء - وجعل الفتح رأياً الأكثرية، وقال: «وجميع هؤلاء كالعامة، ذكروا أن حرفه الأول مفتوح، ما عدا (محيط المحيط)، الذي جاء به مضمومًا، فقال طربوش، وما علينا إلا أن نؤيد الأكثرية» اهـ. [م: ١٧٧٩].

وكان عليه أن يعكس، فيكون مع (محيط المحيط)، ويختار الضم - مع أن محيط المحيط في رأيه غير ثقة -؛ وذلك لأن الغالب على أبنية العرب مما جاء على (فعلول) أن يكون مضموم الفاء، ولم يَجِئْ منه مفتوح الأول إلا (صعق) - وهو مَنْ يدخل السوق ولا مال له، فإذا اشترى التجار شيئاً دخل معهم فيه - جاء في لسان العرب (صعق): «ولم يَجِئْ على فعلول شيء غيره، وأما (الخَرْتُوب)، فإن بعض الفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون، وإنما يفتحها العامة» اهـ. ونقل العدناني نفسه عن الصحاح والنهاية والمختار قولهم: «لا يقال: طَرَسُوس - اسم بلد - إلا في ضرورة الشعر؛ لأن فعلولاً ليس من أبنيتهم» اهـ [م: ١١٨٢].

\* وذكر أنه يصح أن يقال: «للشجاعة اليد الطُّولَى في انتصار العرب، كما يصح أن يقال: للشجاعة يَدٌ طُولَى في انتصار العرب»، وأن الاستعمال الثاني مما أجازته مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد نقل هو عنه: «يستعمل الكاتبون صيغة (فُعَلَى) مجردة من أل والإضافة في نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جُلَى، ويَدٌ طُولَى - وترى اللجنة جواز أمثال هذا التعبير على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة» اهـ [م: ١٢١٩].

وكان عليه أن يعلق بأن إخراج أفعال التفضيل عن بابه - من الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما عن الآخر فيها - ليس مقيساً عند جميع العلماء، فهو مُطَرِّدٌ عند المبرد، وهو مقصور على السماع عند ابن مالك ومن

معه؛ لقلة ما ورد من أمثله، وقد شرحت هذا بإفاضة في كتاب [اللحن في اللغة ١٠٦/١ وما بعدها].

\* وذكر أنه يصح أن يقال: رجال عانسون في جمع: رجل عانس - بمعنى: طال مكته من غير أن يتزوج - كما قال قيس بن رفاعة:  
مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبِهِ  
وَالْعَانَسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشُّيْبُ

[م: ١٣٥٣].

وكان عليه أن يعلق بأن هذا هو رأى الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون جمع (عانس) جمع مذكر سالماً؛ لأن من شروط جمع الصفة عندهم بالواو والنون: أن تكون لمذكر عاقل، خالية من التاء، ولكنها تقبلها لمعنى التأنيث لا لمعنى آخر - وعلى ذلك، فلا يجمع - عند البصريين - ما لا يقبل التاء أصلاً، نحو: أحمر وسكران وصبور وجريح وعانس، أو ما يقبل التاء لمعنى غير التأنيث، كالمبالغة مثلاً، نحو: رجل راوية للشعر، أو تأكيد المبالغة، نحو: نَسَابَةٌ وَعَلَامَةٌ وَفَرُوقَةٌ وَمَلُوءَةٌ.

وواضح من هذا أن (العانس) صفة تقبل التاء لمعنى التأنيث؛ إذ يصح أن يقال: امرأة عانسة - في رأى بعضهم - أو لا تقبل التاء أصلاً - في رأى آخر.

وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء نحو البيت السابق، قال السيوطي: «وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه، قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد» اهـ [انظر: همع الهوامع ١/١٥٣].

\* وذكر أن قولهم: تناولت طعام الغداء، خطأ، والصواب عنده: تناولت الغداء، أو تغديت، أو غَدَيْتُ، وقال: «لأن الغداء: هي الكلمة التي أطلقها مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أكلة الظهر، ولا حاجة بنا إلى إقحام كلمة (طعام) هنا؛ لأن كلمة (الغداء) وحدها تحمل هذا المعنى، فلا مسوغ لتكراره» اهـ. [م: ١٣٨٦].

وكان عليه أن يعلق بأن قولهم: طعام الغداء، إنما لا يصح؛ لأنه من إضافة

الشيء إلى نفسه، أو من إضافة العام إلى الخاص، وكلاهما لا يجوز في القياس. كما كان عليه أن يضعف قولهم: تناولت الغداء - أو يخطئه - ويستحسن: تغديت، أو غَدَيْتُ؛ لأن (تناولت الشيء) - في اللغة - مطاوع للفعل (ناولته الشيء) بمعنى: عاطيته الشيء فتعاطاه، وليس الأكل من هذا المعنى، وإن جرى العرف بأن تناول الطعام مقدمة لأكله عادة، ولكن تناول الغداء في اللغة هو أخذه، ولا يفهم حدوث الأكل إلا في استعمال المعاصرين، بخلاف قولنا: تغديت، أو غَدَيْتُ، فهي نص في الدلالة على المعنى المقصود.

\* وعدَّ من الخطأ أن يقال: لَوَّعَ الحبُّ فلاتًا، وهو مُلَوَّعٌ - والصواب عنده: لاعه الحب، فهو لائع، والتاعه الحب، فهو ملتاع. ثم نقل أن: (لَوَّعَ ومُلَوَّعَ) عامي لم تنص عليه المعجمات القديمة. [م: ١٧٦١].

وكان عليه أن يعلق بأن: (لَوَّعَ، ومُلَوَّعَ) - إن لم تنص عليه المعجمات القديمة - فلا مانع منه من جهة التصريف والقياس؛ إذ يصح أن يكون من: لاعه الحب يلوعه (وهو وارد عن العرب) ولكن ضَعُفَ وسطه؛ للمبالغة والتكثير، فقليل: لَوَّعَهُ، والوصف منه مُلَوَّعٌ، ومعنى التكثير والمبالغة واضح في استعمال هذه المادة مع العاشقين والمحبين، ولا مانع من أن يقوى هذا بأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل تضعيف الثلاثي للتكثير والمبالغة مقيسًا. [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا - ص ٥٥].

\* وذكر أن العامة تقول: (المُرُسْتَانُ)، والصواب عنده هو: المَارِسْتَانُ، أو المَارِسْتَانُ - بفتح الراء أو كسرهما - وهي كلمة فارسية، معناها: المَصْحَةُ أو المستشفى. [م: ١٧٩٢].

وكان عليه أن يعلق باختيار الاستعمال الثاني (المصححة، أو المستشفى)؛ لخفته على اللسان، ولأنه عربي له أصل في الاشتقاق - بخلاف المَارِسْتَانُ الفارسي المعرَّب -، ولكثرة استعمال الناس له. وهذه هي الأمور الثلاثة التي يعتمد عليها العدنانى في تفضيل استعمال على آخر في غير هذه المادة من مواد معجمه!!!

• وذكر أن (النهار) - وهو ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس -  
يجمع على: (نُهر، وأنهُر، وأنهُرة) وجمع الجمع: نَهَر - بفتحتين [م]:  
[١٩٥٨].

وكان عليه أن يعلق بتعليقتين:

الأولى: أن هذه الجموع التي ذكرها ليست محل اتفاق؛ فمن العلماء من ذهب  
إلى أن (النهار) لا يثنى ولا يجمع مثل (العذاب والسراب)، وقد ذكر  
لسان العرب (نهر) ذلك نقلاً عن الجوهري، كما جاء مثله في المصباح.  
والثانية: أن القول بأن (نهر) - بفتحتين - هو جمع الجمع للمفرد (النهار) هو  
رأى أحمد بن يحيى ثعلب، نقله عنه ابن منظور في اللسان (نهر)،  
ولكن هناك رأياً آخر - ولعله الأرجح، أو الراجح - وهو أن (النهر) -  
بفتحتين - مفرد فتح ثانيه للتخفيف، أو هو لغة، نحو: الشعر والشعر،  
قال صاحب اللسان: «ونصب الهاء أفصح».

عاشراً

قواعد مبتورة، أو مُسَاءٌ فَهْمُهَا

• بعض النقاد يخطئ قولهم: فلان أبله من فلان، وأحمق من فلان، وأخرق  
من فلان، وأرعن من فلان - ويرى هؤلاء النقاد أن الصواب: فلان أشد  
بلاهةً، وأشد حمقاً، وأشد خرقاً، وأشد رعونة؛ لأن من شروط صوغ اسم  
التفضيل من الفعل الثلاثي الذي يدل على عيب أو لون: ألا يكون الوصف منه  
على وزن أفعل - والأفعال: بَلَّهَ، وَحَمَّقَ، وَخَرَّقَ، وَرَعَّنَ - يقال في  
أوصافها: رجل أبله، وأحمق، وأخرق، وأرعن. [المواد: ٢٢٦، ٥٠٠،  
٥٥١، ٧٦٤].

ورأى العدناني صحة الاستعمالات السابقة كلها، وقال: «ولكن يرى النحاة  
أن تلك العيوب والألوان إذا لم تكن حسيبة ظاهرة، وكانت معنوية - كالبَلَّةِ  
والحُمُقِ والخَرَقِ والرَعونة - صح أن يصاغ اسم التفضيل منها مباشرة» اهـ [م]:  
[٢٢٦].

## ولى هنا تعليقتان:

الأولى: أن قوله: (لا يكون الوصف منه على وزن أفعل) فى حاجة إلى  
تكملة للقاعدة وتوضيح؛ فإن الوصف إذا كان على وزن (أفعل) فهو نوعان:  
أحدهما: وصف على (أفعل) ولا مؤنث له أصلاً؛ لكونه من أوصاف  
الذكور، نحو: رجل أكرم - أى: عظيم الكمرة -، ورجل آدر - أى  
كبير الأذرة.

والآخر: وصف على (أفعل) ومؤنثه فعلاء، نحو: أعور وعوراء، وأبله  
وبلهاء - وهذا النوع الآخر هو ما نص عليه النحاة (جمهورهم)، وأما  
النوع الأول فلم يقع لى فيه نقل، والأرجح أنه لا يكون التفضيل  
منه إلا بالواسطة (أشد)، ونحوه.

والثانية: أنه عمم الحكم إذ قال: «ولكن يرى النحاة».. إلخ» وليس هذا  
من مواضع الاتفاق بينهم، بل نازع فيه بعض العلماء الأثبات، وهذه بعض  
آرائهم من كتب النحو:

- جاء فى همع الهوامع للسيوطى [٤١/٦] عند بيان شروط صوغ صيغتي  
التعجب والتفضيل: «ولا ما فاعله - أى وصفه - على أفعل، كحمر، وسود،  
وعور - وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً، وأصل  
هذا النوع أن يكون فعله على (أفعل)، قال ابن مالك: وأسهل منه أن يقال:  
لأن بناء وصفه على (أفعل)، ولو بنى منه أفعل تفضيل لالتبس أحدهما  
بالآخر» اهـ.

فأنت تراه هنا قد أطلق الوزن (أفعل) دون أن يميز بين ما له (فعلاء) وما  
ليس له (فعلاء) وهو كذلك لم يفرق بين العيوب الحسية والعيوب المعنوية. ينم  
تعليه هنا عن أن هذا هو رأى جمهور النحاة.

- وجاء فى شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى: «إنما يصاغ أفعل  
التفضيل مما صيغ منه فعلاً التعجب، وهو كل فعل ثلاثى متصرف تام مثبت  
قابل للتفاضل مبنى للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء» اهـ ثم علق  
الأزهرى على قوله: «ليس الوصف منه على أفعل فعلاء» فقال: هذا ما

اشتهر، وقيده الرضى - كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا فى الفرائد حيث قال: «شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره..» ثم قال ياسين بعد ذلك: «وليس الأمر كما شاع، كما أفصح عنه رضى الدين حيث قال فى شرح الكافية: وينبغى أن يقال: (فى الألوان والعيوب الظاهرة)؛ فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل، نحو: فلان أبله من فلان وأحمق..» اهـ.

فأنت ترى صاحب التصريح هنا نص على أن يكون أفعل مما له فعلاء، ولم يُشِرْ إلى ما ليس كذلك، ولم يفرق بين العيوب الظاهرة والعيوب الباطنة، ثم ترى ياسين يفرق بين النوعين، فيمنع فى الظاهرة، ويجيز فى الباطنة، ويطلق القول من غير تحديد لخلاف بين العلماء فى ذلك، وكأنه من مُسَلِّمَاتِهِمْ، أو كأنه رأى خاص له.

- وجاء فى المساعد على تسهيل الفوائد [١٦٢/٢]: «وفى ما كان - مما يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء - عاهة قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين، ومنهم الكسائى وهشام، فأجازوا: ما أعورُهُ» اهـ.

وأنت تراه لم يفرق بين نوعى العيوب، وأطلق المنع ونسبه إلى جمهور البصريين، كما أطلق الجواز ونسبه إلى الأخفش - وهو من البصريين - وإلى بعض الكوفيين، وذكر منهم الكسائى وهشامًا.

ومن ذلك كُله يبين أن التفضيل المباشر مما دل على لون أو عيب مسألة خلافية، وكان على العدنانى أن يشير إلى ذلك.

\* وذكر أن الصاغانى فى كتاب (الذيل والصلة) والخفاجى فى (شفاء العليل) قد خطأ من يقول: هو جائع وجيَّعان، ويقولان: إن الصواب هو: جوعان - ثم يعلق ويقول: «وقد عثرا - حيث خطأ من يقول: جائع؛ لأن جميع المعجمات تذكر اسم الفاعل هذا، ولأن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثى السالم على وزن (فاعل) ومن الأجوف على وزن (فائل)» اهـ.

ولى هنا ملاحظتان:

الأولى: أن صحة (جائع) ونحوه من أسماء الفاعلين لكل ثلاثى أجوف لا تحتاج إلى سماع؛ فهى من المسلمات القياسية عند الصرفيين، والساغانى



والخفاجى من أعلام اللغة، لا يفوتهم مثل هذا، ولا يحتاجان إلى تذكير، فالخطأ عندهما هو الخطأ عند غيرهما فى هذه المادة، وذلك الخطأ هو فى (جيعان) - بالياء - وصحتها أن تكون بالواو (جوعان)، وربما أساء العدنانى فهم عبارة كل منهما، وكثيراً ما يتسامح العلماء فى التعبير، أو فى المسائل الظاهرة المألوفة للشدة فى العلم، بله غيرهم، ثقةً بالفطنة، واعتماداً على استقامة القياس.

والثانية: أنه جعل اسم الفاعل من الأجوف على وزن (فائل) - بالهمزة - ولم يقل بذلك أحد، وإنما هو على وزن (فاعل) أيضاً كالصحيح وغيره من كل ثلاثى، ولكن حدث فيه إعلال صرفى مألوف للطلاب، إذ وقعت الواو عيناً لاسم فاعلِ فعلٍ أعلت فيه فقلبت همزة وجوباً، ويبقى الميزان الصرفى (فاعل) كما هو قبل الإعلال؛ لأن الإعلال بالقلب مما توزن فيه الكلمة على صورتها الأصلية قبل حدوثه، وربما اغترَّ العدنانى - بوجود الهمزة فى لفظ اسم الفاعل (جائع) دون أن تكون فى الفعل منه (جاع) فحسبها زائدة، وهو غير صحيح؛ لأنها عين الفعل.

\* وأجاز - من باب القياس - أن يقال: تجول فى البلاد، وقال: «ولما كان قياس المطاوعة لـ (فعل) - جَوَل - هو (تفعل) - تَجَوَّل - كان هذا الفعل قياسياً، ولا حاجة بالمعاجم إلى ذكره» اهـ. [م: ٤٠٢]. وهذا سهو منه عن قاعدة المطاوعة عند الصرفيين؛ فإنها لا تكون إلا من فعل علاجى متعدد، ومعنى (العلاجى) هو أن يكون الفعل مما يحتاج فى حدوثه إلى تحريك العضو وبذل الجهد العضلى والمحاولة الحسية، ومعنى (المتعدى) أن ينصب مفعولاً به أو أكثر بنفسه، لا بواسطة حرف الجر.

ومن المقرر أن الفعل المطاوع - بكسر الواو - ينقص مفعولاً عن المطاوع - بفتح الواو - فإن كان المطاوع متعدياً إلى واحد جاء مطاوعه لازماً، نحو: كسرت الزجاج فانكسر، هذبت الطفل فتهذب. وإن كان متعدياً إلى اثنين تعدى مطاوعه إلى واحد، نحو: علمته اللغة فتعلمها [انظر: المغنى فى تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عزيمة - ص ١١٠].

والفعل (جَوَل) ليس من ذا؛ لأنه فعل لازم، فلا تأتي منه صيغة المطاوعة،  
لا قياساً، ولا سماعاً.

\* وخطأ قولهم: الأمهات الحنائن - بالياء - جمع (حنون) وجعل صحته:  
الحنائن - بالهمزة - وقال في تعليل ذلك: لأن جمع التكسير (فعائل) مقيس  
في كل رباعي - اسم أو صفة - مؤنث تانيثاً لفظياً أو معنوياً، ناكثه مدة... [م: ٥١٤].

وليس هذا بتعليل، وإنما هو قاعلة للجمع على هذا الوزن، وذلك لأن كلاً  
من (حنائن، وحنائين) صيغة متتهى الجموع على وزن (فعائل)، وإنما سبب  
التخطف في (حنائين) هو الإعلال الخطأ بقلب الواو ياء، وأصله (حناون) ولا  
وجه لهذا، وإنما الوجه المقيس هو قلب الواو همزة؛ لوقوعها بعد ألف ما يشبه  
مفاعل وهي مدة زائدة في المفرد (حنون) ومثله: عجوز وعجائز - والألف  
والياء كالواو في هذا الإعلال، يقول ابن مالك:

والمدُّ زيدُ ثالثاً في الواحد

همزاً يرى في مثل كالثلاثد

\* وقال: ويخطئون من يضيف الاسم إلى الفعل، فيقول: هذه ساعة يُثَارُ  
فيها من العدو، ولكن أجازت العرب ذلك؛ إذ قال سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ  
فَانظُرْنِي إِلَى يَوْمِ يُعْتَبُونَ ﴾ [م: ١١٦٢].

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام على ظاهره، أو يؤخذ على إطلاقه؛ لما  
يأتي:

١ - أن ذلك مشروط بأن يكون المضاف دالاً على زمان أو ما في معنى الزمان،  
فما دل على زمان كالأية السابقة، وما دل على ما في معنى الزمان ألفاظاً  
مسموعة تؤدي معنى الزمن لارتباطها به، ومنها (آية) بمعنى: علامة -  
والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها، كما أن العلامة تتصل بالوقت -  
ومن ذلك قول الشاعر:

ألا من مُبْلِغٍ عَنِّي تيمِّمًا

بآية ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَ

## بآية يُقَدِّمُونَ الخيلَ شُعْثًا

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

ومن هذه الألفاظ - عند بعضهم - كلمة (ذى) فى قولهم: اذهب بذى تَسَلَّم، واذها بذى تسلمان، واذهبوا بذى تسلمون.

٢ - أن فى التعبير بجواز إضافة الاسم إلى الفعل تسامحًا من النحاة؛ لأن المقصود هو الإضافة إلى الجملة الفعلية برمتها، وهذه الجملة فى تأويل المفرد، مسبوكة بغير سابقك، فالتقدير فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُعْعَثُونَ﴾ هو: إلى يوم بعثهم، والتقدير فى البيتين السابقين هو: بآية حبهم الطعام، وبآية إقدامهم الخيل شعثًا [انظر: باب الإضافة فى كتب النحو].

وكان على العدنانى أن يوضح ذلك؛ لما فى عبارته من إلباس وخلط، ولأنه من المعاصرين الذين لا ينبغى أن يتسمخوا فى عباراتهم اللغوية.

\* وذكر أنهم يُخَطِّطُونَ من يطلق على المقص أو ما يقرض به الثوب وغيره، اسم (المقراضان)، ويقولون: إن الصواب هو: (المقراض). . الخ [م: ١٥٥١]. وقد عكس هو المسألة؛ فالمعروف فى كتب اللحن أن العامة تخطئ فتقول: المقراض، والمقص - والصواب هو: المقراضان والمقصان، جاء فى أدب الكاتب لابن قتيبة [ص ٣٢٤]: «باب ما يتكلم به مثنى والعامة تتكلم بالواحد منه، يقال: اشتريت مقراضين ومقصبين وجَلَمَيْن، ولا يقال: مقراض، ولا مقص ولا جَلَم» ١ هـ. وانظر: الاقتضاب للبطلانيوسى - ص ٢٢٣، ودرة الغواص للحريرى - ص ١١٥، وشرح الخفاجى على درة الغواص - ص ٢٣٦.

\* وذكر أن (لسان العرب) قد أخطأ حين انفرد بـ (المَرْتِي) فى النسب إلى (امرئ القيس). [م: ١٧٨٥].

وليس كما زعم؛ فإن النسب وما يتصل به من أحكام ليس مما تهتم به المعجمات اللغوية، وإنما هو من مباحث علم الصرف، ولم ينفرد لسان العرب بذكر (المرتي)، وإنما وردت هذه النسبة فى كتاب سيويه [٣/٣٧٦] وفى غيره من كتب النحو والصرف.

\* وذكر أنهم يفتحون الميم من (الملح) - وهو ما يوضع في الطعام لإساغته - وإنما الصواب كسر ميمه، ثم قال: «ويجمع الملح على: مَلَّاح، ويصغر على: مَلِّحَة» اهـ [م: ١٨٣٢].

وكلامه هنا يوهم أن للملح جمعاً واحداً هو (مَلَّاح) الذي ذكره، مع أن له جمعاً أخرى، منها ما هو أكثر شهرة مما ذكر، وهذه الجموع هي: مَلِّحَة، ومَلِّح، وأملاح - والأخير أشهرها. وما ذكره ليس نصّاً في جمع (الملح)؛ إذ يحتمل أن يكون جمع (مَلِّح) بمعنى: حسن جميل.

\* وَعَدَّ من باب التنازع ما جاء في معجم مقاييس اللغة في مادة (فهم) من قوله: (كذا يقولون أهل اللغة)، وفي مادة (فوه) من قوله: (ويقولون أهل العربية). [م: ١٨٩٣].

وليس هذا من باب التنازع، وإنما هو إلحاق علامة الجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر، وهذه لغة لبعض العرب، نسبت إلى بني الحارث بن كعب، وللعلماء فيها توجيهات عدة. أما التنازع عند النحاة فهو: توجه عاملين إلى معمول واحد، وله أحكام خاصة مبسطة في كتب النحو. وقد ذكر العلناني بعضاً منها.

\* وقال: «أما جمع (النحوى) - وهو المشتغل المتخصص في قواعد اللغة - فهو (نحويون). [م: ١٨٨٠].

وجمع المذكر السالم هنا مقيس؛ لأنه صفة لمذكر عاقل مستوفية لشروط جمعها تصحيحاً، ولو لم يذكر هذا الجمع هنا ما كان عليه من ملام. أما الجمع الذي كان ينبغي أن يذكره فهو جمع التكسير (نُحَاة)؛ فقد يغفل عنه بعضهم، وهو جمع (ناح) بمعنى (نَحْوِي) - أي مشتغل بفن النحو المعروف - جاء في لسان العرب: «ورجل ناح، من قوم نُحَاة: نَحْوِي، وكان هذا إنما هو على النسب، كقولك: تَأْمِرٌ ولَابِنٌ» ومثله ما جاء في القاموس المحيط. وجاء في عبارة (أساس البلاغة) للزمخشري ما يوهم أن (نحاة) جمع (نَحْوِي)، فقد قال: «وفلان نَحْوِيٌّ من النحاة» اهـ.

\*\*\*\*

## المبحث الثاني

في المبحث الأول من هذه الدراسة بينت منهج العدناني في معجمه هذا: تاليفاً ولغةً وتصويباً، كما شرحت رأيه في بعض القضايا اللغوية، وفي الاعتداد باستعمال العلماء اللغوي في مؤلفاتهم، وعرضت بعض المسائل من معجمه، وناقشتها تخطيطاً وتصويباً، ثم ختمت المبحث بالإشارة إلى بعض قواعد اللغة بما ورد في معجمه غير مستوفى، أو دَقَّ على الفهم. وفي هذا المبحث الثاني أستكمل دراسة هذا المعجم، وليكن ذلك في النقاط الآتية:

- رأى العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقاً.
  - مختاراته ومقترحاته.
  - استعمال رأى أن يقتصر على الشعر دون النثر.
  - ضبط بعض الأعلام.
  - أخطاء مطبعية.
  - لغة العدناني في معجمه.
- وفيما يلي تفصيل ذلك:

### أولاً

#### رأى العدناني في بعض القضايا اللغوية تطبيقاً

(1) التضاد:

وقد سبق - في المبحث الأول أنه لا يُخَطِّئ استعمال كلمة في معنيها الواردين لها، ولكنه يختار لها المعنى المشهور المؤلف؛ لأنه الأقرب إلى الذهن، وللتيسير على الناس فهمًا وإفهامًا، أما المعنى الثاني فينبغي ألا يجرى به استعمال المعاصرين، إلا مع القرينة الدالة، وعند الضرورة القصوى. وفيما يلي ذكر ما جاء في معجمه هذا، تطبيقاً على ما ذهب إليه:

\* البين: ورد في اللغة بمعنيين متضادين، هما (الفراق، والوصل)، واختار العدناني له المعنى الأول، وقال: «وأنا أرى ألا نستعمل كلمة (بين) إلا بمعنى

(الفراق)؛ لأنه هو المعنى المألوف، ولأننا نخشى أن يغضب علينا غراب اليبين  
فَيَنْعَبَ فِي ديارنا» [م: ٢٦٥].

\* الرَّعِيبُ: ورد في اللغة بمعنى (الجبان) وبمعنى (الشجاع)، واختار له المعنى  
الأول: [م: ٧٦٣].

\* السُّدْفَةُ: وردت في اللغة بمعنى (الظلمة) وبمعنى (الضوء)، واختار لها  
المعنى الأول، وقال: «لأن هنالك شبه إجماع على هذا المعنى، على ألا نخطئ  
من يطلق السدفة على (الضوء)؛ لأن كثيراً من المعجمات تؤيد ذلك». [م:  
٨٧٢].

\* أَسْرًا: ورد في اللغة بمعنى (أخفى) وبمعنى (أظهر)، ونختار له المعنى  
الأول. [م: ٨٧٧].

\* السليم: ورد في اللغة بمعنى (السالم) وبمعنى (الملدوغ)، واختار له المعنى  
الأول. [م: ٩٢٤].

\* تَصَدَّقَ: ورد في اللغة بمعنى (أعطى الصدقة) وبمعنى (طلب الصدقة)  
واختار له المعنى الأول. [م: ١٠٨٩].

\* شَرَى: ورد في اللغة بمعنى (الأخذ بثمن) وبمعنى (الإعطاء بثمن) - أي  
البيع - واختار العدناني المعنى الأول، وقال: «وأنا أرى - دفعاً للالتباس الذي  
لابد من الوقوع فيه مراراً - أن نكتفى باستعمال: شرى الشيء واشتراه - بمعنى:  
(أخذه بثمن)، وبيع الشيء - بمعنى: (أعطاه بثمن). [م: ١٠٠٦].

\* الظن: ورد في اللغة بمعنى (الشك الراجح) وبمعنى (اليقين)، واختار له  
المعنى الأول. [م: ١٢٣٣].

\* الاعتذار: ورد في اللغة بمعنى (الإتيان بعذر) وبمعنى (عدم الإتيان بعذر)،  
واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٦٦].

\* العُرُوبُ: ورد في اللغة بمعنى (المرأة المتحيرة إلى زوجها) وبمعنى (العاصية  
له)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٧٢].

\* العارف: ورد في اللغة بمعنى (المدرِك للشيء بحواسه) وبمعنى (المعروف)،  
واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٨١].

- \* العرف: ورد في اللغة بمعنى (الرائحة الطيبة) وبمعنى (الرائحة المتتة)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٢٨٢].
- \* الأهور: ورد في اللغة بمعنى (من ذهب إحدى عينيه) وبمعنى (من صحت عيناه)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٣٦٥].
- \* المُفْرَحُ: ورد في اللغة بمعنى (المسرور) وبمعنى (المحزون) أو (من أثقله الدين)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٤٥٦].
- \* فاز: ورد في اللغة بمعنى (نجأ) وبمعنى (هلك)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٥١٤].
- \* اقترف: ورد في اللغة بمعنى (عمل سيئة) وبمعنى (عمل حسنة)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٥٥٧].
- \* كافأ: ورد في اللغة بمعنى (جازى على خير) وبمعنى (جازى على شر)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٦٦٣].
- \* اللحن: ورد في اللغة بمعنى (الخطأ في اللغة) وبمعنى (الصواب)، واختار له المعنى الأول. [م: ١٧٣١].
- \* الهجر: ورد في اللغة بمعنى (القطع) وبمعنى (الوصل)، واختار له المعنى الأول، بل خطأ قُطِرْبًا في عَدَّهَا من الأضداد. [م: ١٩٧٤].
- \* هوى: ورد في اللغة بمعنى (انحدر) وبمعنى (ارتفع)، واختار له المعنى الأول، وقال: «لأن في الضاد أفعالاً كثيرة تعنى (ارتفع)، ونحن في غنى عن استعمال الفعل (هوى) بهذا المعنى، حباً في إيصال المعنى إلى ذهن القارئ أو السامع واضحاً دون لبس أو إبهام». [م: ٢٠٢٣].
- \* وثب: ورد في اللغة بمعنى (نهض) وبمعنى (قعد)، واختار له المعنى الأول، وقال: «وأنا أنصح بالاكْتِفَاء باستعمال (وثب) بمعنى (طفر) وإهمال التحمير - يعنى لغة حمير - ابتعاداً عن القبلية، وعن تحميل الذاكرة عبثاً هي في غنى عنه». [م: ٢٠٣٧].
- \* وراء: ورد في اللغة بمعنى (خلف) وبمعنى (قُدَّام)، واختار له المعنى الأول، وقال: «ومع أن هناك إجماعاً على أن (وراء) الشيء تعنى (خلفه) أو

(أمامه) فإننى أرى أن تكون على حذر شديد عندما نستعملها بمعنى (أمامه)؛  
لأننا نكاد نستعملها جميعاً بمعنى (خلفه)، ولسنا فى حاجة إلى أن نلجأ إلى  
اللبس والغموض. [م: ٢٠٥٢].

\* الوامق: ورد فى اللغة بمعنى (المُحِب) وبمعنى (المُحَب) - الأول اسم  
فاعل، والثانى اسم مفعول (المحبوب) - واختار له المعنى الأول. [م: ٢١٠٦].

\* اليم: ورد فى اللغة بمعنى (البحر ذى الماء المالح) وبمعنى (النهر ذى الماء  
العذب)، واختار له المعنى الأول. [م: ٢١٢٨].

وهكذا وجدنا العدنانى يسير على منهجه فى (المتضاد) باختيار أحد معنيه،  
بشرط أن يكون مألوفاً للناس، ومشهوراً بين الأدباء اليوم.

ولكتنا وجدناه - مع هذا - يساوى أحياناً بين المعنيين، فلا يؤثّر أحدهما  
على الآخر، وذلك إذا تساوى فى الشهرة والألفة على السنة الناطقين، وذلك  
فى:

\* المفازة: وردت فى اللغة بمعنى (المنجاة) وبمعنى (المهلكة)، يقول: «ولما كان  
جُلْنَا - أو كُلْنَا - تقريباً نعرف أن المفازة تعنى النجاة أو المهلكة، فإننى لا أنصح  
باستعمال أحد المعنيين المتضادين دون الآخر، على أن توجد قرينة تدل على  
المعنى الذى نريده منهما». [م: ١٥١٥].

\* التهجد: ورد فى اللغة بمعنى (السهر) وبمعنى (النوم) ولم ينصح باستعمال  
أحد المعنيين وإهمال الآخر، بل ساوى بينهما. [م: ١٩٨٣].  
(ب) الشاذ:

تقدم أنه يدعو إلى إلغاء الشواذ كلها - أو جلّها - إن تعذر إلغاء الجميع،  
وناقشت دعوته هذه، وبينت ما لها وما عليها، وأذكر هنا الأمثلة التطبيقية التى  
جاءت على وفق دعوته هذه:

\* ورد عن العرب بعض ألفاظ جرت فى الإعراب أو التصريف على غير ما  
هى له؛ إذ تَبَعَتْ مجاورها فأخذت حكمه:

فمما جرى على مجاوره فى الإعراب قول بعض العرب: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ  
خَرِبٌ) فالخرب من صفات الجُحْر، فحقه الرفع، ولكنه جُرَّ، لمجاورته الضبُّ



المجرور بالإضافة، وقد استساغ ذلك بعض العلماء - كالحليل وسيبويه - وجمعوا له أمثلة غير هذا، كما وجهه ابن جنى وغيره على توجيه آخر، لكن العدناني يرفض ذلك ويقول : «وأنا أرى أن نجتنب استعمال الجر على المجاورة، ولا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزن أو قافية، وأدعو مجامعنا إلى تخطئة ما قاله الحليل وسيبويه - رغم عظمتها - تخفيفاً للشذوذ، وانسجاماً مع العقل والمنطق». [م: ٣٩٦].

ومما جرى على مجاوره في التصريف قول النبي ﷺ : «ارجعن مأزورات غير مأجورات» ف(مأزورات) مأخوذة من (الوزر) - بمعنى الذنب - وحقها (موزورات)، ولا ينطبق عليها قياس الإعلال الصرفي بقلب الواو همزة، ولكنها جاءت هكذا لما جاورت (مأجورات) - وهي مهموزة - لأنها من (الأجر).

\* كذلك قولهم : (آتية بالغدايا والعشايا) - فالغدايا جمع (غدوة) وحق هذا المفرد أن يجمع على (غُدُوات) ولا يجمع قياساً على (غدايا)، لأن (فعائل) مقيس في كل رباعي مؤنث ثالثة مدة، نحو: عشية وعشايا، ولكن (الغدايا) جاءت هكذا مخالفة لقياس الصرفيين، لمجاورتها (العشايا) «وقد يؤخذ الجار بِجُرْمِ الجار».

\* وذكر أن الوارد في النسب إلى (حَرَآن) - بلد في سوريا - هو: (حَرَآنِي) - على غير قياس - والقياس هو : (حَرَآنِي)، وهذا الأخير انفرد بذكره معجم البلدان، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لرضا كسحالة - وهي كلها مصادر حديثة، وليست من كتب اللغة، ثم قال العدناني : «وأنا لا أرى ما يُسَوِّغُ تخطئة (حَرَآنِي) ما دام هذا العدد الضخم من الأعلام (حَرَآنِيين) دون أن نجد بينهم علماً واحداً (حَرَآنياً) - يقصد عدم استعمال البنية الشاذة التي وردت في المعاجم القديمة - وإن كنت لا أستطيع تخطئة من يقول : (حرناني) ما دامت معاجمنا لم تخطئ ذلك، ليت مجامعنا تزيل من لغتنا جميع الشواذ التي لا ضرورة لها» [م: ٤٤٨].

\* وذكر أن الوارد في النسب إلى (صنعاء) - عاصمة اليمن - هو (صَنَّعَانِي) -

على غير قياس - والقياس هو: (صنعاوي)؛ لأن همزته المملودة للتأنيث فتقلب همزة وجوباً، ثم يقول: «فيا ليت مجامعنا تجعل النسبة إلى (صنعاء) قياسية، لكي تريحنا من هذا الشذوذ والخروج عن قاعدة النسب، وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جداً شطر هدفنا اللغوي الأسمى - هدف التبسيط والتسهيل».

[م: ١١٢٢].

• وذكر أن الزيدي وغيره يرون أن (النَّبَل) لا مفرد له من لفظه، وإنما له مفرد من معناه - وهو سَهْمٌ - وفضل العدناني أن يجارى بعض العلماء في جعل مفردة من لفظه (نبلة)، ثم قال: «ولما كان حرمان النبل من هائه أو تائه المربوطة شذوذاً في اللغة العربية، فإنني أنضم إلى المصادر الخمسة التي تؤيد استعمال (النبلة) مترددة.. وأهيب بمجامعنا الأربعة أن تدخل (النبلة) في معاجمها، وأن تزيل التردد في استعمالها». ثم يقول: «ثم: ما هو المنطق الذي يسوغ جمع (سهم) أو (نُشَابَة) على (نَبَل)؟ أليس من المعقول أن يكون مفرد (النبل) كلمة من لفظها (نبلة)، بدلاً من كلمتين لهما أصلان بعيدان جداً عن (نبلة) هما: (السهم) و(النُشَابَة)؟» [م: ١٨٧٠].

وهكذا نجد العدناني يرفض الشاذ، ويدعو إلى نبذه، حتى تستريح لغة الضاد من كل نافر، وحتى يستقيم لها الاستعمال المقيس المألوف، وهي دعوة مخلصه، لولا خطرهما على العربية في مستقبل الزمان، فمن المعروف أن بعض ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه وقراءاته، ورد على غير القاعدة القياسية صرفاً أو نحواً، وكذلك الحديث الشريف، والشعر القديم، وفي الدعوة إلى هجر ما خالف القاعدة ما يباعد بين الناشئة والتراث، ويؤدي - على مرور الأيام - إلى تخطئة مثل هذا، وفيه خطر أيُّ خطر، وتصديق لمفتريات أعداء الإسلام واللغة، ممن طعن في القرآن، وفي غيره من تراثنا.

على أن العدناني نفسه لم يحتمل مواصلة هذه الدعوة؛ فقد جاء في معجمه ما يخالف دعوته، وذلك أنه:

• ذكر أنهم ينسبون إلى (عبد الدار) فيقولون: (عبد الداري)، أو: (داري)، وقال: إن الصواب هو: (عَبْدَرِي)، ثم قال: «وأجاز لنا التاج أن نقول: هذا

(عَبْدِي) أيضاً، وأنا أرى أن نهمل هذه النسبة؛ لأنها تصح أن تكون نسبة لكل اسم يبدأ بكلمة (عبد). [م: ١٢٣٧].

والمعروف أن (عبد الدار) مركب إضافي، والقاعدة الصرفية في النسب إليه هي أن ينسب إلى صدره إلا إذا أوقع في لبس فينسب إلى عجزه، فمثال ما لا يوقع في لبس (امرؤ القيس) - شهرته بين العرب وتفرده - فيقال في النسب إليه: (امرئئ)، ومثال ما أوقع في لبس أن يُصَدَّرَ المركب بـ(أب أو أم أو ابن أو بنت) فينسب إلى العجز، نحو: أبو بكر، فيقال: بكرى [انظر: باب النسب في كتب الصرف].

وعلى هذا كان القياس في النسب إلى (عبد اللار) هو: دَارِي، والذي اختاره العدناني هنا (عَبْدِي) هو من النسب الشاذ، صاغ بعض العرب من هذا المركب كلمة على وزن (فَعْلَل) ثم نسبوا إليها، وذلك شاذ، لا يقاس عليه.

\* وذكر أنهم ينسبون إلى (فوق) فيقولون: (فَوَقِي) ظانين أن النسبة قياسية، ورأى العدناني أن الصواب هو (فَوَقَانِي) - وهي نسبة غير قياسية. [م: ١٥٢٠].

وواضح من ذلك أنه يُخَطئ ما جاء على قياس، ويأخذ بما جاء على الشذوذ.

(ج) التضمين:

يفضل العدناني أن نُقَلَّ من اللجوء إلى التضمين، أي إشراب الفعل معنى فعل آخر، لمناسبة بينهما، ابتعاداً عن الفوضى، واجتناباً لكثرة العقبات التي قد يضعها في سبيلنا ما أجازته ابن سيده والغلاييني ومجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهو - لهذا - لم يرفض أن يعدى الفعل (قَبِلَ) بالباء - وهو مما يعدى بنفسه، فيقال: قَبِلَ الشيء، كما يقال: قَبِلَ به - والثاني على تضمين الفعل معنى (رَضِيَ) وإن كره هو ذلك.

ولكن في معجم العدناني بعض ما أجازته على سبيل التضمين (الذي كره اللجوء إليه)، ذلك أنه انفرد بإجازة قول العامة: (رَوَّحَ فلان إلى منزله) على تضمين الفعل معنى (ذهب)، دون أن يستطيع أحد محاسبتنا على ذلك [م: ١٥٣٢].

وقد سبق - في المبحث الأول - توضيح فساد وجهته هذه، وغفلت عن شرط التضمين عند النحاة.

#### (د) التناوب بين حروف الجر:

ذكر بعض آراء العلماء في هذا، كابن عصفور الذي يراه ضرورة شعرية، والكسائي الذي لا يراه كذلك - وإنما هو مقيس عنده - وتبعه ابن هشام في (مغنى اللبيب)، ثم ذكر رأى ابن جنى الذي لا يراه مقيساً في كل موضع، وإنما هو على حسب الحال الداعية إليه، ثم ختم برأى ابن السيد البطليوسي في (شرح أدب الكاتب) وقد قال: «أجازته أكثر الكوفيين، ومنع منه أكثر البصريين، وفي القولين جميعاً نظراً».

ثم عَقَّبَ العدناني بقوله: «فمن هذا كله نرى أن إنابة حرف مكان آخر جائزة في كثير من الأحوال، لكنها لا تطرد في كل موضع، ويترك الأمر فيها إلى السماع، لا القياس». [م: ٥٧٩].

وقد أحال بعض مواده الأخرى - التي ورد فيها ما يحتمل أن يكون من هذا الباب - إلى كلامه في هذه المادة، لأنه فصل هذا القول ووضحه وبين رأيه، وهذه هي المواد المحالة:

\* قولهم: (تَلَمَّذَ عليه، وتَلَمَّذَ عليه) مع أن الوارد هو: تَلَمَّذَ له، وتتلَّمذ له، فيصح على إنابة (على) مناب (اللام). [م: ٢٩٦].

\* وقولهم: (اختلفوا على الأمر) مع أن الوارد هو: اختلفوا في الأمر، فيصح على إنابة (على) مناب (في). [م: ٥٨٩].

\* وقولهم: (هذا كلام عار عن الحقيقة) مع أن الوارد هو: كلام عار من الحقيقة، فيصح على إنابة (عن) مناب (من). [م: ١٢٨٦].

\* وقولهم: (أغراه على شراء القلم) مع أن الوارد هو: أغراه بشراء القلم، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء). [م: ١٣٩٩].

\* وقولهم: (المفروض فينا أن نجاهد) مع أن الوارد هو: المفروض علينا، فيصح على إنابة (في) مناب (على). [م: ١٤٦٤].

\* وقولهم: (ينقسم الناس إلى صالحين وطالحين) مع أن الوارد هو: ينقسم الناس على، فيصح على إنابة (إلى) مناب (على). [م: ١٥٦٣].

- وقولهم : (نَزَّهُهُ مِنَ الشَّيْءِ) مع أن الوارد هو : نَزَّهُهُ عَنِ الشَّيْءِ ، فيصح على إنابة (من) مناب (عن) . [م : ١٨٩٨].
- وقولهم : (نص الحديث الشريف عن فلان) مع أن الوارد هو : نص الحديث إلى فلان - بمعنى رفعه - فيصح على إنابة (عن) مناب (إلى) . [م : ١٩١٣].
- وقولهم : (هزئ منه) مع أن الوارد هو : هزئ به ، فيصح على إنابة (من) مناب (الباء) . [م : ١٩٩٤].
- وقولهم : (تهكم على فلان) مع أن الوارد هو : تهكم به ، فيصح على إنابة (على) مناب [الباء] . [م : ١٩٩٩].
- وقولهم : (هتأه على نجاحه) مع أن الوارد هو : هتأه بنجاحه ، فيصح على إنابة (على) مناب (الباء) . [م : ٢٠١٣].
- وقولهم : (توارى في الشيء) مع أن الوارد هو : توارى بالشيء ؛ بمعنى : استتر به ، فيصح على إنابة (في) مناب (الباء) . [م : ٢٠٥٩].
- (هـ) المصدر الصناعي :
- جاء في (المعجم الوسيط) : المصدر الصناعي هو ما انتهى بياء مشددة وتاء ، مأخوذاً من المصدر - كالخصوصية والفروسية والطفولية - أو من أسماء الأعيان - كالصخرية والخشبية - وقد يؤخذ من المشتقات - كالقابلية والمسئولية والحرية - أو من أداة من أدوات الكلام - كالكمية والكيفية والماهية .
- ولم يُبدِ العدناني رأيه الصريح في اقتباس المصدر الصناعي ، ولكننا وجدناه يوافق على صحة بعض الاستعمال ، إذا أمكن التخريج عليه ، وذلك في :
- قولهم : (الشبوية) ، فقد خطأها المنذر ، وجعل صوابها هو : التَّبَعَة ، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة ؛ لأنها مصدر صناعي ، ولم ينقل ذلك عن القدماء . [م : ٩٧٦].
- وقولهم : (اللصوصية) ، فقد خطأها المنذر ، وجعل صوابها هو : جُرْمُ السلب ، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة ، لأنها مصدر صناعي ، ونقل ذلك عن الصحاح . [م : ١٧٣٥].

• وقولهم: (المسئولية)، فقد خطأها المنذر، وجعل صوابها هو: التبعة، ولكن العدناني يرى أنها صحيحة، لأنها مصدر صناعي، ولم ينقل ذلك عن القدماء. [م: ٨٥٤].

لكني وجدت العدناني لا يرتضى التخريج على المصدر الصناعي في قولهم: (اقتصاديات البلاد مزدهرة)، فقد خطأ هذا وقال: «والصواب: (اقتصاد البلاد مزدهر)، ولا أرى مسوغاً لإقحام المصدر الصناعي هنا». [م: ١٥٦٨].

(و) دخول حرف الجر على حرف آخر:

لا يرى العدناني بأساً في إدخال حرف الجر على حرف آخر، وقد بنى هذا على فهمه لرأى بعض الكوفيين، وارتياحه لما ذهبوا إليه - على حسب ما نقل - وفيما يلي توضيح ذلك:

قال العدناني: «ويُخَطِّثُونَ» من يقول: جلس تميم من عن يسار أبيه، لامتناع دخول حرف الجر على حرف جر آخر، ولكن: لا يرى بعض الكوفيين مانعاً من دخول حرف جر على آخر» ثم قال في نهاية تلك المادة: «وأنا أرى أن نجاري أولئك النحاة الكوفيين الذين يجيزون دخول حرف جر على آخر، على أن تكون (على) - وهي التي وردت في بيت شعر ذكره - اسماً مجروراً بحرف الجر الذي جاء قبله». [م: ١٨٤٧].

وهذا النقل عن بعض الكوفيين ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص ببعض الحروف: داخلة أو مدخولاً عليها، كما أنه في هذه الحال لا يكون الكلام من دخول الحرف على الحرف، وإنما من دخول الحرف على اسم كان في أصله حرفاً، فخرج عن الحرفية إلى الاسمية.

- أما اختصاص ذلك ببعض الحروف، فلأن ما ورد منه في الحروف الداخلة هو (من، والباء، وعلى، والكاف) وفي الحروف المدخول عليها هو (على، وعن، والكاف). وأنقل لك الآن ما جاء في (أدب الكاتب) لابن قتيبة (باب: دخول بعض الصفات على بعض) - وهو يقصد بالصفات (حروف الجر)- وذلك من مصطلحات الكوفيين - لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو بعضية أو فوقية أو تشبيه أو غير ذلك، قال ابن قتيبة. [ص ٣٩١] وما بعدها:

تدخل (من) على (هند)، تقول: جئت من عندك، وتدخل على (هلي)  
أنشد الكسائي:

باتت تنوش الحوض نَوْشًا مِنْ عَلَا  
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفِلا  
وتدخل على (عن) قال ذور الرمة:

إذا نَفَحْتَ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْمَشَارِقِ  
وقال القُطَّامِيُّ:

من عن يمين الحُبَيَّا: نَظْرَةٌ قَبْلُ

قال: وتقول: كنت مع أصحاب لي فأقبلت من معهم، وكان معها فانتزعت  
من معها، وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: أخذته من كمكان  
ذلك.

قال سيويه: والعرب تقول: جئت من عليه، كقولك: من فوقه، وجئت  
من معه، كقولك: من عنده، وقال مزاحم:

غدت من عليه بعد ما تَمَّ ظَمُّوْهَا

وقال الكسائي: (من) تدخل على جميع حروف الصفات إلا على (الباء،  
واللام، وفي)، وقال الفراء: ولا تدخل أيضًا عليها نفسها، قال: وإنما امتنعت  
العرب من إدخالها على (الباء واللام)؛ لأنهما قلَّتا، فلم يتوهم فيهما الأسماء،  
لأنه ليس من أسماء العرب اسم على حرف.

وأدخلت على (الكاف)؛ لأنها في معنى (مثل).

و(الباء) تدخل على الكاف، قال الشاعر:

وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيَّ      إِذَا وَثَّتْ الرِّكَابُ جَرِي وَثَابَا

وقال امرؤ القيس:

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يَجْنِبُ وَسَطَنَا      تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي  
كأنه قال: بمثل ابن الماء،

وأنشد سيويه:

وصاليات كَمَا يُؤْتَفِّينُ

فأدخل (الكاف) على (الكاف).

وأنشد القاسم بن معن:

عَلَى كَالْحَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

اهـ. كلام ابن قتيبة.

ومن هذا النقل يتضح أن هذا رأى لبعض الكوفيين - الكسائي والفرّاء - وأنه مختص بحروف معينة وليس مطلقاً في كل الحروف. وأما أنه يصير من دخول الحرف على اسم؛ فواضح من كلام سيبويه السابق؛ إذ نظره فقال: «تقول: جئت من عليه، كقولك: جئت من فوقه» أي أن (على) استعملت اسماً بمعنى (فوق). وواضح كذلك من قول الفرّاء السابق: «وإنما امتنعت العرب من إدخالها (من) على (الباء) و(اللام)، لأنهما قَلَّتَا. فلا يتوهم فيهما الأسماء، لأنه ليس من أسماء العرب اسمٌ على حرف واحد، فهذا دليل على أنه يَعدُّ الحرف المدخول عليه اسماً، والباء واللام لا يصلحان للاسمية، لأنهما وُضِعَا على حرف واحد، وليس بين الأسماء ما هو على حرف واحد.

وقد نقل العدناني نفسه ما يشير إلى عدّ الثاني اسماً، هو قول ابن مالك:

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ يَرِدُ  
وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا، وَكَذَا عَن وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

وكذا ما نقله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة من إجازة مثل هذا الاستعمال

على هذا التأويل.

ونقل السيوطي عن بعض الكوفيين أن الثاني يظل باقياً على حرفيته [انظر:

همع الهوامع ٢١٩/٤]، وهو رأى ضعيف.

ومن هذا كله ترى ما في كلام العدناني من تعميم في القول بأن الكوفيين يجيزون إدخال حرف جر على آخر، كما تعرف حال ما اختاره هو من ذلك من حيث القوة أو الضعف.

(ز) تكلمة مادة لغوية:

حفظت لنا معجمات اللغة بعض المشتقات القياسية، دون أن تنقل عن العرب الأفعال التي اشتقت منها، وكذلك حفظت لنا بعض أنواع الفعل، دون أن تنقل عن العرب تصاريفه الأخرى، أو المصدر الذي أخذت منه. فهل لنا أن



نستعمل ما لم ينقل من ذلك، اهتداءً بما نُقِلَ، واستدلالاً به؟  
يجيز ذلك ابن جنى - فى بعض المشتقات - ومن مذهبه أنه «إذا حصلت  
الصفة فالفعل فى الكف» أى إذا ثبت ورود الوصف عن العرب آذن ذلك  
بصحة استعمال الفعل منه بلا حرج، كذلك أجازهُ المجمع اللغوى بالقاهرة،  
سواء أكانت المادة ثلاثية أم غير ثلاثية (على تفصيل). [انظر: مجمع اللغة  
العربية فى ثلاثين عاماً - ص ١٨]. ويميل العدنانى إلى الأخذ بهذا، وهذا هو  
الدليل:

\* صحح العدنانى ما خطأه غيره من قولهم: (جذف السفينة بالمجذاف) - أى  
دفعها به - [بالذال فى كل من: جذف، والمجذاف] مع أن الفعل (جذف) بالذال  
لم يرد، والوارد هو (جذف) بالذال المهملة، وحجته فى ذلك: أن ورود  
(المجذاف) - بالذال المعجمة - وهو اسم آلة مشتق يدل على صحة استعمال  
الفعل (جذف)، قال: «وليس من المعقول أن يوجد اسم الآلة (المجذاف) دون أن  
يوجد له فعل يشتق منه». [م: ٣٤٢].

\* وصحح ما خطأه غيره من استعمال الفعل الماضى (سوى) الذى لم يرد،  
والوارد هو المضارع (يسوى) - بمعنى: يساوى كذا، أى ثمنه كذا - فوروده يدل  
على صحة استعمال الماضى، قال: «لأن وجود الفعل المضارع يحتم وجود  
فعله الماضى، وإن أهمل الناس استعماله». [م: ٩٦٣].

\* وصحح ما خطأه غيره من استعمال الماضى الرباعى (أفجعه الأمر) ولم يرد  
ذلك عن العرب، وإنما الوارد هو الثلاثى المجرد (فجعه الأمر)؛ لأن ورود اسم  
الفاعل (مُفَجِّع) يدل على صحة استعماله، فورود الوصف المشتق المقيس يؤذن  
بوجود ما اشتق منه. [م: ١٤٤٧].

\* وصحح ما خطأه غيره من قولهم: (جرى وراءه وبالكاد أدركه) ولم يرد  
(الكاد) بهذا المعنى عن العرب، والوارد هو (كاد يكاد) - من أفعال المقاربة،  
و(كاد يكيد) بمعنى المكر والحيلة، وتصحيح العدنانى للاستعمال السابق مجازة  
لتصحيح المجمع اللغوى لهذا الاستعمال، ومبناه هو أن يكون (الكاد) مصدرًا  
سهلت همزته، وأصله (الكأد) - وهذا المصدر أخذ منه فعل ثلاثى هو (كأد)

بمعنى شق وصعب، وهذا الفعل الثلاثي لم يرد، ولكن ورد الوصف منه، وهو قولهم: (عقبة كتود)، فورود الوصف (كتود) مؤذن بورود الفعل (كاد). [م: ١٧٠٥].

(ح) المُولَّد:

سبق أن العدناني يفرق بين الألفاظ المولدة قديماً، والألفاظ المولدة في العصر الحديث، فهو يدعو إلى استعمال النوع الأول لكثرتة في اللغة، ولأن السابقين قد أقروه واستعملوه دون حرج. أما المولد حديثاً فلم يقبله، ولم يُقره إلا إذا وافق على ذلك المجمع اللغوي، وعلى ذلك:

\* خطأ العدناني استعمال (الحضرة، والجناب) في نحو قولنا: أذنَ حضرة الحاكم - أو: جناب الحاكم بكذا، ورأى الصواب أن يقال: أذن السيد فلان الحاكم بكذا؛ لأن هاتين اللفظتين - بمعناهما المعروف اليوم - لم تؤثر عن العرب، وإنما دخلتا في العربية من التركية، يقول العدناني: «وأرى أن نهمل استعمال كلمتي: الحضرة والجناب - بمعناهما المولد في أحاديثنا وكتاباتنا - ونقول: إلى السيد فلان، بدلاً من: إلى حضرة فلان، أو: جنابه، ولن نستطيع مواصلة الإقدام على استعمال هاتين الكلمتين المولدتين إلا إذا صدر بذلك قرار مجمعي نستطيع الاعتماد عليه». [م: ٤٦٩].

(ط) الغريب في الاستعمال:

ينصح العدناني: بإهمال الكلمات العربية إذا كانت غريبة على السمع، وغير مألوفة لعلماء هذا العصر وكتابه وأدبائه، ويبدو ذلك فيما يأتي:

\* (الحُرْزُ): - وهو ذَكَرُ الأرنب - لا ينصح باستعماله؛ لأنه اسم غير مألوف، ولأن كلمة (الأرنب) المألوفة تسد مسده، فيقال للأنثى: هذه الأرنب - أو: الأرنبة، وللذكر: هذا الأرنب. [م: ٧٨٦].

\* (الخَلْفَةُ): - وهي الثمر الذي ينضج بعد بضعة أسابيع من نضج الفوج الأول من الثمر نفسه - لا ينصح باستعماله، ويوصى باستعمال (الرَّجْعِي) بدلاً منه؛ لأنها شائعة، وقد وُقِّتَ العامة في اختيارها، إذ إنها تدل على رجوع الثمر إلى الظهور ثانية بعد فوات أوانه، بخلاف (الخلفة) فإنها مدفونة في بطون المعجمات. [م: ٧٢٦].

• (الْحُنَيْيَّةُ): - وهي النُقْبَةُ في ذقن الصبي الصغير - ويطلق عليها أيضًا :  
(الثُّومَةُ، والهَزْمَةُ، والوَهْدَةُ، والقَلْدَةُ، والهرْمَةُ، والعَرْمَةُ، والحِشْرَمَةُ)، ولا  
ينصح العدناني باستعمال (طابع الحسن) أو (النونة) بدلًا منها؛ لخصتهما، وإن  
كان يفضل (النونة) على (طابع الحسن)؛ لأنها كلمة واحدة، ذات أحرف  
قليلة، وتشبه نونًا صغيرة مكتوبة على ذقن الصبي. [م: ١١٦٦].

• (فلان بيضة البلد): أسلوب ورد في اللغة في مقام المدح - بمعنى: سيد  
في بلده - وفي مقام الذم - بمعنى: لا نسب له ولا عشيرة تحميه، أو: هو  
حقير مهين كالبيضة التي تفسدها النعامة، فتركها ملقاة لا تلتفت إليها، واختار  
العدناني أن يكون هذا الأسلوب بمعنى المدح؛ لأنه المعنى المشهور المتداول. [م:  
٢٦٠].

• (أثنت على فلان): فقد ورد الثناء في اللغة في مقام الخير والشر،  
واختار العدناني للثناء أن يكون في مقام المدح؛ لأنه المشهور المألوف. [م:  
٣٢٦].

#### (ي) المُعَرَّبُ حَدِيثًا:

مَنْ تَتَبَعَ مَا جَاءَ فِي مَعْجَمِ الْعَدْنَانِيِّ يَجِدُ تَفَاوُتًا فِي نَظَرِهِ إِلَى الْأَلْفَاظِ الَّتِي  
عُرِّبَتْ حَدِيثًا - وَلَا سِيَّمَا فِيمَا كَانَ لَهُ مِقَابِلٌ عَرَبِيٌّ - فَمَرَّةٌ نَجَدَهُ يَرْفُضُ هَذَا  
الْمَعْرَبَ، وَمَرَّةٌ نَجَدَهُ يَقْبَلُهُ وَيَسَاوِيهِ بِمِقَابِلِهِ الْعَرَبِيَّ فِي الْأَسْتِعْمَالِ، وَمَرَّةٌ ثَالِثَةٌ نَجَدَهُ  
يَفْضِلُهُ عَلَيْهِ، وَمَرَّةٌ رَابِعَةٌ نَجَدَهُ يَقْبَلُهُ وَلَكِنْ يَفْضِلُ الْعَرَبِيَّ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ  
التَّوَضِيحُ:

#### ١- تفضيل العربي على المعرب:

• (الرَّجِيمُ): كلمة معربة عن الفرنسية، ويطلقونها بمعنى: الإقلال من  
الطعام لإنقاص الوزن، ويقابلها في العربية (الحَمِيَّةُ)، وهي كلمة معجمية تعرفها  
العامة والخاصة، ويفضلها العدناني على (الرجيم). [م: ٧٣٣].

• و(الفَهْرِسْتُ): كلمة معربة عن الفارسية، ويقال: (الفِهْرِسُ) ويطلقونها  
على اللَّحَقِ الَّذِي يُوَضَّعُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ أَوْ فِي آخِرِهِ لِتَوْضِيحِ مَحْتَوَاهُ، وَيُقَابِلُهَا  
فِي الْعَرَبِيَّةِ (الدَّلِيلُ)، وَأَجَازَ الْعَدْنَانِيُّ الْأَسْتِعْمَالَيْنِ، وَلَكِنَّهُ آثَرَ الْعَرَبِيَّ، وَقَالَ:

«لسنا في حاجة إلى الفارسية هنا، ما دامت لدينا كلمة (الدليل) العربية التي تؤدي المعنى الذي تحمله كلمة (الفهرست) كاملاً من جميع وجوهه». [م: ١٥٠٩].

\* و(الكتالوج): كلمة معربة عن الفرنسية، ويطلقونها بمعنى: الكتاب الذي توضع فيه أسماء المعروضات أو صورها، ويقابلها في العربية (كتاب المعروضات)، وفضل العدناني ذلك على (الكتالوج)، كما فضله على اقتراح تيمور (دفتر المعروضات) وقال: «لأن صفحات الدفتر تكون بيضاء، وصفحات الكتاب تكون مملوءة بالحروف والصور»، وناشد مجامع اللغة أن توافق على ذلك. [م: ١٦٣١].

\* و(البرنامج) كلمة معربة عن الفارسية، ويطلقونها بمعنى: الخُطَّة المرسومة لعمل ما، ويقابلها في العربية (المنهج، والنهج، والمنهاج، والخُطَّة)، وفضل العدناني الكلمة العربية، وقال: «أما أنا فأوثر ألا أستعمل كلمة (البرنامج) المعربة، ما دامت لدينا كلمات عربية أصيلة تحل محلها». [م: ١٩٥٥].

٢- تفضيل معرب على معرب آخر:

\* (الميكروفيلم): كلمة معربة، يطلقونها بمعنى: نوع من الأفلام صغيرة الحجم يكثر استخدامها في تصوير الكتب - وأطلق عليه مؤتمر مجمع اللغة العربية اسم (الفيلم الصغير)، وقال العدناني: «وأنا أقترح على مجامعنا أن نطلق أيضاً عليه اسم (الفَلِيم)؛ لأن في ذلك إيجازاً». [م: ١٨٦٣]. ومعروف أن (الفلم) بمعناه المعروف اليوم ليس من ألفاظ العربية، فأخذه العدناني وصرفه - بالتصغير - ليدل على معنى (المَيْكْرُو).

٣- تساوي المعرب والعربي في الاستعمال:

\* خطأ بعضهم استعمال (الكُشْك) - للمكان الصغير المصنوع من الخشب أو غيره؛ لبيع الصحف وغيرها، لأن له مقابلاً عربياً أقدم منه جاء في الشعر القديم هو (الجَوْسَق) في جواز الاستعمال، يقول: «وما علينا إلا أن نستعمل كلتا الكلمتين (الجَوْسَق، والكُشْك) ما دامت جُلُّ المعجمات قد أجازت استعمال أولاهما، وما دام بعض المعجمات ومجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجازوا استعمال ثانيتهما». [م: ٣٩٧].

• وخطأ بعضهم استعمال (الدُّوش) - وهو الأداة ذات الثقوب يُنصبُ منها الماء بغزارة على من يَسْتَحِمُ - لأن في العربية ما يؤدي معناها، وهو (المِشَنُّ) أو (الثَّجَّاجُ)، وقد أقر المجمع الكلمة الأولى دون الثانية، لكن العدنانى يسوى بين (الدوش) و(المِشَنِّ) فى الاستعمال. [م: ٧٥٦].

• وخطأ بعضهم استعمال (الزُّنَّارُ) - وهو ما يُشَدُّ على وسط رهبان النصارى والمجوس - لأن فى العربية ما يؤدي عنه: وهو (النطاق)، ويسوى العدنانى بين الكلمتين استعمالاً، ويقول: «أنا لا أرى ما يمنع من استعمال كلمة (الزنار) كاستعمال كلمة (النطاق)، لكى نزيل الطائفية من لغتنا». [م: ٨٣٨].

#### ٤ - تفضيل العرب على العربى:

• خطأ بعضهم استعمال (الدَّرَابِزِينُ) - وهو الحاجز على جانبي السلم، يستعين به الصاعدون والنازلون - لأنها كلمة فارسية، وفى العربية ما يغنى عنها، وهو (الخلفق، والجلفق، والتفاريج)، ويؤثر العدنانى الكلمة المعربة، ويقول: «ولما كانت كلمتا (خلفق، وتفاريج) العربيتان غير مألوفتين، وكانت كلمة (الدرايزين) الفارسية معجمية ومجمعية، فإننى أرى أن نستعمل كلمة (الدرايزين) وتناسى الكلمتين الأولىين». [م: ٦٣٤].

• وخطأ بعضهم استعمال (الدُّلْفِينُ) - وهو نوع من الحيوان من رتبة الحوت يعيش فى البحار - لأنها معربة، وفى العربية ما يحل محلها، وهو (الدُّخْسُ)، ويؤثر العدنانى الكلمة المعربة، ويقول: «أنا أؤثر استعمال (الدلفين) العربى؛ لأنه معروف فى العالم العربى كله، وإهمال (الدخس) الكلمة العربية الأصل؛ لأنها يكاد يجهلها جميع العرب». [م: ٦٥٣].

(ك) تصريف المعرب:

الكلمات المعربة حديثاً، التى ارتاح إليها العدنانى، استساغ أن تجرى مجرى الكلمات العربية الأصيلة: تصرفاً واشتقاقاً، وفيما يلى توضيح ذلك:

\* (الزنجار): - وهو صدى النحاس - اسم أعجمي، لم يذكره سوى عدد قليل من المعجمات، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كان هذا الاسم (الزنجار) لا بد له من فعل، ولما كانت المعجمات كلها قد أهملت ذكر: زنجر النحاس، وذكرت للفعل (زنجر) معاني أخرى؛ فإنني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمال الفعل (زنجر)». [م: ٨٣٧].

\* و(السمسار): اسم أعجمي دخل العربية منذ القدم عن الفارسية أو الآرامية - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولست أرى بأساً في قولنا: سمسر يسمسر سمسرة، فهو سمسار، وهم سمسرة، وهي سمسارة، وهن سمسارات». [م: ٩٣٠].

\* و(الطربوش): أعجمي معرب - وهو ضرب من غطاء الرأس - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه. فيقال: تطربش فلان يتطربش تطربشاً - أى: لبس الطربوش. [م: ١١٧٩].

\* و(القرصان): أعجمي معرب عن الإيطالية - وهو اللص يسرق السفن في البحار - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، قال: «وأقترح على مجامعنا وضع: قرصن يقرصن قرصنة، وتقرصن يتقرصن تقرصنا، ومُقرصن، ومُقرصن». [م: ١٥٤٨].

\* و(الدش، أو الدوش): أعجمي معرب - وهي الآلة ذات الثقوب المستعملة في الاستحمام - استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، فيقال: تدشش (من الدش) أ: تدوش (من الدوش). [م: ٧٥٦].

\* و(البرنامج) أعجمي معرب، استساغ العدناني أن يصاغ منه الفعل وما يتبعه، وقال: «ولما كانت المعجمات التي ذكرت (البرنامج) لها وزنها الكبير، ولما كانت هذه الكلمة معروفة في العالم العربي كله، أقترح على مجامعنا الموافقة على قولنا: برمج فلان البرنامج، يبرمجه، برمجة، فهو مبرمج، وواضعه مبرمج». [م: ١٩٥٥].

## (ل) الترجمة الحرفية:

### \* الأساليب:

يرى أننا لسنا فى حاجة إلى ترجمة العبارات الأجنبية ترجمة حرفية؛ ما دام لدينا عبارات أخرى عربية تؤدي معناها تأدية تامة، أو شبه تامة؛ وعلى ذلك فمن الخطأ ما شاع الآن فى كلام الإعلاميين وغيرهم، من قولهم: (لعب فلان دوراً مهماً فى السياسة)، فهذا أسلوب مترجم ترجمة حرفية عن الإنجليزية أو الفرنسية، وعندنا فى العربية ما هو خير منه، ويؤدى معناه، وهو قولنا: قام بدور فعال، أو: أدى دوراً، أو: أسهم بدور، أو: اضطلع بدور... إلخ، ثم يقول: «لا نستطيع استعمال عبارة: لعب دوراً فى كذا، ما لم تُقرأ مجامعنا أو أحدها أو اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية». [م: ١٧٣٧].

### \* الألفاظ:

لا يرى بأساً فى وضع الاسم الأعجمى بين قوسين بعد الاسم العربى - إذا كان العرب قد وضعوه أولاً اسماً للمكان أو لغيره - لكى يعرف المتخرجون فى المعاهد الأجنبية من أبناء الضاد الاسم العربى الأصلى قبل أن حَرَفَهُ الأعاجم؛ لأننا إذا اكتفينا بذكر الاسم الأعجمى فقط، ابتعدنا عن تاريخنا العربى، وقد طبق هو ذلك على (الطَّرَفُ الأغرّ) - وهو رأس جزيرة فى الجنوب الغربى من أسبانيا، دارت عنده معركة مشهورة بين الإنجليز والفرنسيين - وهذه التسمية من إطلاق أجدادنا العرب، الذين فتحوا الأندلس، ثم حرفها الأجانب إلى (ترافلغار)، ويرى العدنانى أن توضع الثانية بين قوسين بعد التسمية العربية الأولى. [م: ٢٧٧].

### (م) اللهجات العربية:

لاحظت أن العدنانى يرفض بعض اللهجات الواردة عن العرب، ولاسيما إذا كانت تلك اللهجة لقبيلة غير مشهورة، وتوضح ذلك:

### \* لغة بَلْعَنَبَر:

(الصُدُغُ): - وهو جانب الوجه من العين إلى الأذن - يستعمله معظم قبائل

العرب بالصاد، وروى قطرب أن قومًا من بني تميم - يقال لهم: بَلْعَنَبَر - يقلبون السين صاءً عند أربعة أحرف، عند [الطاء، والقاف، والعين، والحاء] إذا كُنَّ بعد السين، يقول العدناني: «وأنا أرى أن نتجنب الاقتداء بالبلعنبريين، لننجو من العثرات اللغوية التي كانت اللهجات القبلية المتباينة سببها». [م: ١٠٨٨].

\* لغة بني يربوع، وبني عقيل:  
وفي صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي (صاغ) أجاز الكسائي أن نقول: هذه حلية مَصْوُوعَةٌ، ونسبها إلى بني عقيل وبني يربوع، وحكاها البطليوسي في (الاقتضاب)، يقول العدناني: «وأنكرها سيويه وجماعة من البصريين الذين أؤيدهم؛ اجتنابًا للشذوذ، ومراعاة لقاعدة الإعلال والتسكين، وأنا - وإن كنت لا أستطيع تخطئة من يقول: المَصْوُوعُ - أرى أن البلاغة تقتضي أن نهمل استعمالها. [م: ١١٣٠].

\* لغة بني الحارث بن كعب:  
وهي إلحاق علامة الشنية أو الجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر، وتعرف في كتب النحو بلغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)، يقول العدناني عن هذه اللغة: «أما بنو الحارث بن كعب، فعلينا أن ننسف لغتهم هذه، فَحَسَبْنَا الحملات الشعواء التي يَشْتَهَى على الضاد أعداؤها الكثر، الذين لا يكفون عن الدسِّ لها، مع أنها أرحب اللغات صدْرًا، ومن أقلها تعقيدًا». [م: ١٨٩٣].

## ثانيًا

### مختاراته ومقترحاته

من جملة ما تميز به العدناني في معجمه هذا، عدم اقتصاره على سرد الآراء تخطيطًا وتصويبيًا، وإنما كان يبدي رأيه، ويختار ما يوائم الاستعمال المعاصر، أو تألفه الأسماع، أو يشتهر بين الأدباء والكتاب، أو يجد الحاجة إليه ماسةً، وكثيرًا ما كان يقرن اختياره باقتراح يتقدم به إلى المجمع اللغوي: لإقرار ما اختار، ويبيِّن ذلك مما يلي:



\* أجاز العدناني أن تستعمل (للمحاضرة) في معناها المعروف لها اليوم - إلى جانب استعمال (الخطبة) أيضاً - واختار أن تستعمل (الخطبة) في الموضوعات التي تُلقَى من فوق المنابر، والتي تُسودُّ في مادتها العاطفة، وأن تستعمل (المحاضرة) في الموضوعات العلمية والأدبية التي تُلقي من فوق المنابر، والتي يُسودُّ في مادتها العقل [م: ٤٧٠].

\* ويطلقون اسم (الخارطة) أو (الخريطة) على ما يرسم عليه مسطح الكرة الأرضي أو جزء منه - واختار العدناني أن يطلق عليه أيضاً اسم (المصور الجغرافي) [م: ٥٤٦].

\* وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال: (المريض أحسن من ذي قبل) على أن تكون (ذي) هنا اسم موصول معرب على لغة طيِّ، وأن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال المريض أحسن من التي قبل - واختار العدناني أن نتجنب استعمال (ذي) قدر استطاعتنا، لأنها زائدة، ولأن وجودها أو حذفها لا يؤثر في معنى الجملة، وفي حذفها إيجاز يحسن التمسك به. [م: ٧٠٠].

\* وأجاز مجمع اللغة العربية أن يقال: (العضو الرئيسي: أو: الشخصيات الرئيسية) بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة - واختار العدناني التجاوز عن هذا الشرط «حُباً في تسهيل الأمور، واجتناباً لتعقيدها بهذا الشرط، الذي يجعل المرء يقف هنيئاً حائراً إزاءه» [م: ٧٠٢].

\* وفي اللغة يطلقون (الانسجام) على الانصباب، نحو: انسجم الدمع - واختار العدناني أن يكون أيضاً بمعنى (الملاءمة) للمناسبة بين المعنيين فقد جاء في بعض المعجمات أن (انسجم) معناها: انتظم، «ولا تنتظم حباتُ المسبحة والكلماتُ في بيت من الشعر إلا إذا كانت يلائم بعضها بعضاً شكلاً ووزناً» [م: ٨٦٣].

\* ويطلقون (السَّراي) و(السَّرايا) على كل بناية كبيرة يقيم فيها موظفو الحكومة - ولكن العدناني يختار كلمة (دار الحكومة) بدلاً منها، [م: ٨٨٣].

\* و(السُّعال) و(السُّعلة) مصدران صحيحان للفعل (سَعَلَ الطفلُ) - وهو داء عارض يصيب حنجرتَه - ولكن العدناني يُؤثِّر استعمال (السعال) على (السُّعلة)

دفعاً لحدوث التباس بين كلمتي (السُّعْلَةُ) و(السُّعْلَةُ) - والآخرى بفتح السين، اسم مرة من الفعل الثلاثي (سَعَلَ). [م: ٨٩١].

\* أجاز المجمع اللغوي أن يطلق على نوع من الأمراض التناسلية اسم (الزُّهْرِي) - بضم الزاي وفتح الهاء أو سكونها - ولكن العدناني يختار (الزُّهْرِي) - بكسر الزاي وسكون الهاء، وقال: «ولما كانت (الزُّهْرَةُ) تعني (الوَطْرَ) وهذا الداء التناسلي يأتي من قضاء الزُّهْرَةَ (الوَطْرَ) فإنني أقترح على مجامعنا أن نطلق عليه اسم (المرض الزُّهْرِي)». [م: ٨٩٥].

\* وكل من (الساقى) و(السَّقاء) يستعمل في اللغة لمن يسقى الناس الماء أو يحمله إليهم، ومن جموع الساقى: (سُقَاة) وجمع السَّقاء: (سَقَّاءُون) - واختار العدناني أن يفرق بينهما في الاستعمال، فيستعمل (السُقَاة) لمن يقدمون الخمر، ويستعمل (السَقَّاءُون) لمن يَسْقُونَ الناس الماء أو اللبن [ه: ٨٩٨] - وهو في هذا متأثر بما اشتهر بين المعاصرين.

\* و(السلاح) في اللغة يستعمل مذكراً ومؤنثاً، فيقال: هذا السلاح جديد، وهذه السلاح جديدة - واختار العدناني الاختصار على استعماله مذكراً، وقال: «لأنه الأعلى، ولأن العامة تذكره». [ن: ٩٠٩].

\* واختار أن يقال: ثوب سميك، كما يقال: ثوب ثخين - وهو بمعناه - مع أن ذلك لم يرد في اللغة إلا في استعمال المحدثين، وقال: «فَلَيْتَ مجامعنا - أو أحدها - تصدر قراراً مجمعيًا تجيز به استعمال (السميك) واستعمال الفعل: سَمَكَ سَمَاكَةً وَسَمَكًا بمعنى (ثَخُنَ)». [م: ٩٣٤].

\* والوارد في النسب إلى (السُّهْل) - وهو المكان المستوي - هو (سُهْلِي) - بضم السين على غير قياس - واختار العدناني أن ينسب إليه على القياس - بفتح السين - وقال: «أقترح أن تنسف المجمع هذا الشذوذ في النسب الذي لا أجد له مسوغاً» [م: ٩٥١].

\* والقنابل التي تطلقها الشرطة عادة لتفريق المظاهرات تسمى (القنابل المُسَيْلَةُ للدموع) وهي تسمية لا غبار عليها، ولكن العدناني يختار أن تسمى (القنابل المُسَيْلَةُ للدموع)، لأن الاستعمال الثاني مأخوذ من (سَيْلٌ) المشدّد، والتشديد فيه

يدل على الغزارة والكثرة والمبالغة - مثل قتل وذبح وجرح - بخلاف الفعل (أسال) فهو لمجرد الحدث. [م: ٩٧٠].

\* وقولنا: (فلان مُشَبّ) يطلق في اللغة على (الشابّ الفتى) وعلى (المُسِنّ الكبير) - واختار العدناني الاستعمال الأول، وقال: «وأنا لا أنصح باستعمال (المُشَبّ) إلا للشباب، لأنهما - لغويًا - من جذر واحد» [م: ٩٧٧].

\* وانفرد المعجم الوسيط بقوله: (الشَّرْشَرَةُ) هي المنجَلُ الصغير، وقال إنها كلمة مولدة - واختار العدناني أن يطلق عليها (المُنَجَّل) مصغر (منجَل) لأن (الشَّرْشَرَةَ) غير معروفة في كل العالم العربي؛ ولأن القواعد الصرفية لا تأبي مثل هذا الاستعمال (م: ٩٩٩).

\* وتسمى الصحف العربية بعض أنواع القنابل: (القنبلة الانشطارية) - ويختار لها العدناني اسم (القنبلة الثارة) وهو اسم مأخوذ من تأثيرها المُدمِّر؛ إذ إن كل جزء منها يتفجر إلى أجزاء قاتلة تنثر هي وأجزاء أجزائها هنا وهناك. [م: ١٠٠٨].

\* ويجوز أن يقال: أصيب فلان بصداع، كما يجوز أن يقال: أصيب فلان بصداع الرأس - واختار العدناني الاستعمال الأول، وقال: «وأنا - حُبًا في الإيجاز - لا أنصح بذكر (الرأس) مع (الصداع) ولكنني لا أستطيع تخطئة من يذكره». [م: ١٠٨٧].

\* وهل يقال: امرأة صلعاء، كما جاز أن يقال: رجل أصلع؟ خطأ ذلك ابنُ سيده، وأجازه آخرون - واختار العدناني إجازته، وقال: «ولما كانت النساء يُصَبَّنُ بالصلع كالرجال أحيانًا، فإني لا أجد أي مسوغ للخروج عن القياس، ومنع تأنيث أفعال (أصلع) على فعلاء (صلعاء)». [م: ١١١١].

\* و(الصَيْدَلَانِيّ، والصَّنْدَلَانِيّ، والصَيْدَنَانِيّ) أسماء تطلقها اللغة على من يُعَدُّ الأدوية وبيعها، وعلى العالم بخواصّ الأدوية - ويختار العدناني أن يطلق عليه أيضًا: (الصَيْدَلِيّ)، بل فضلها على أخواتها، مجازة لذلك العدد الكبير من الأمة العربية الذين يجهلون الأسماء الثلاثة الفصيحة، ويعرفون (الصيدلي) [م: ١١٣٦].

\* وأطلق المعجم الوسيط على التَّبْع اسم (الدُّخَان، والدُّخَان) - بتشديد الخاء، أو تخفيفها - واختار العدناني التشديد، وقال: «وأنا أقترح الإبقاء على الكلمة الأولى (الدُّخَان) وحذف (الدُّخَان) للتفريق بينه وبين ما يتصاعد عن النار من دقائق الوَقُودِ غير المحترقة» [م: ١١٦٨].

\* وذكر أمثلة من باب (التنازع) عند النحاة، ومن بينها آيات قرآنية وأشعار، ولكنه رأى في استعماله اليوم تكلفاً وغموضاً، وقال: «أرى أن نبتعد عن التنازع؛ لأنه يترك على المعنى مَسْحَةً من الغموض». [م: ١٢٣٢].

\* وخطأ بعضهم استعمال صيغة التعظيم في مخاطبة الواحد حين يقال: جُودُوا عَلَيَّ بعفوكم، وفي حديث الواحد عن نفسه بقوله: نحن فعلنا كذا - وأجازة العدناني موافقاً غيره من العلماء، ولكنه نصح بتجنُّبه، وقال: «وأنا - مع كل هذه البراهين الدامغة المؤيدة لاستعمال التعظيم - أرى أن نبتعد عن أسلوب التعظيم هذا، وعن لغة الحكام والملوك، فَمَنْ تواضع لله رفعه». [م: ١٣١٥].

\* و(العَظْم) ورد في معجمات اللغة مفرداً، فجمع على (عَظَام)، كما ورد مستعملاً استعمال الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] - واختار العدناني أن يكون (العَظْم) جمعاً مفرداً (عَظْمَةً)، وأن تكون (العَظَام) جمعاً للجمع (العَظْم). [م: ١٣١٦]، مع أن المفرد (عَظْمَةً) لم يَرِدْ به استعمال مأثور.

\* وأجاز المجمع اللغوى بالقاهرة استعمال كلمة (المقصوصة) لتلك المغرفة المسطحة المثقبة ينشل بها اللحم من القدر - ولكن العدناني يختار لها اسم (المغرفة المثقبة)، لأن (المقصوصة) لا تَمُتُ بصلّة من حيث معناها أو فعلها إلى نوع العمل الذي تقوم به [م: ١٣٩٦].

\* وأجاز المجمع اللغوى أن يستعمل (الغامق) من الألوان: بمعنى المائل إلى السواد منها - ولكن العدناني يتوسع في ذلك، ويختار أن يشمل (الغامق) جميع الألوان، بدلاً من أن يقتصر على الأسود وحده. [م: ١٤٢٢].

\* و(الغنم) ورد في اللغة للمفرد وللجمع، للمذكر والمؤنث، وهو في حال

استعماله جمعاً يكون له مفرد من غير لفظه، وهو (الشاة) - ولكن العدناني يختار أن يكون له مفرد من لفظه، هو (فَنَمَة)، ودعا المجامع اللغوية إلى إقراره، [م: ١٤٢٤].

\* وقالوا في اللغة: هذا الأمر (فاجع)، وهذا الأمر (مفجع) أما الأول فهو اسم فاعل من: (فجعه) الأمر، وأما الثاني فلم يرد له فعل (أفجعه) الأمر، أي أنه اسم فاعل لفعل لم يُتكلّم به - واختار العدناني أن يستعمل هذا الفعل (أفجع) وإن لم يرد؛ لأن ورود الوصف منه دليل على وروده، [م: ١٤٤٧].

\* والوصف إذا كان على (فعول) بمعنى فاعل - مما يستوى فيه المذكر والمؤنث - فإنه يجمع تكسيراً على (فُعَل)، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، والجمع فيهما: (صُبرٌ)، ولا يجمع ذلك تصحيحاً عند البصريين، وأجازهُ الكوفيون، قالوا: صبورون، وصبورات - واختار العدناني رأى الكوفيين، «تقليلاً للشذوذ والاستثناء في اللغة، وكَمّاً لأفواه خصومها الكُثْر وحُسادها» [م: ١٤٥٠].

\* والوارد عن العرب هو: فقَصَ الطائر بيضه، وفقسها وفقشها - كل ذلك بتخفيف القاف - بمعنى: كسرهما لسيخرج الفرخ، ولم يرد التشديد في واحد منها - لكن العدناني لم يمنع تشديد القاف في ذلك، وقال: «ولما كان تشديد الفعل لإفادة المبالغة (فقر مثلاً) سماعياً لا قياسياً، ولما أجمعت المعاجم على عدم ذكر هذا الفعل، ولما كانت هناك حالات لإفادة المبالغة أو إفادة التكثير - كالدجاجة التي تحتضن ثلاثين أو أربعين بيضة، ثم تفقصها لإخراج الفراخ منها - فإن هذا يحملني على أن أقترح على مجامعنا الأربعة الموافقة على استعمال الأفعال الثلاثة مضعفة» [م: ١٤٩٤].

\* و(قلم الحبر) معروف - وقد اقترح العدناني على المجامع اللغوية أن يقرروا ما اختاره له من اسم، وهو (المَدَاد)، لأن المداد - وهو الحبر - يخزن فيه. [م: ١٥٩٤].

\* و(الكُشْكُول والكُشْكُول) - بضم الكاف الأولى أو فتحها - كلمة فارسية معربة - اختار العدناني فتح الكاف، وقال: «ولما كانت الكلمة هذه فارسية

الأصل، فإننا نستطيع فتح الكاف الأول وضمها، وإن كان فتحها أعلى، لأن العامة تفتحها، ولأن المصادر التي تفتحها ثلاثة، ولا يضمها إلا مصدر واحد - هو الأب أنستاس الذي عرف بكثرة العشرات، ولأن الكتاب المشهور الذي ألفه محمد بهاء الدين العاملي أطلق عليه اسم (الكشكول) كما سمعنا من أساتذتنا وعن ذكره من الأدباء في إذاعاتهم. [م: ١٦٦٨] وكان عليه أن يختار ضم الكاف الأولى، لأنه هو الموافق لمألوف الأوزان العربية.

\* والوارد في معجمات اللغة أن (الكُفء) بمعنى: النظير والمساوي - واختار العدناني أن يطلق أيضاً على القوى القادر على تصريف العمل، وقال: «أقترح على مجمع القاهرة أو المجمع الثلاثة الشقيقة الموافقة على استعمال (الكفاء) بمعنى: القوى القادر على تصريف الأمور؛ لأن جُلَّ أدباء العرب يستعملونها، حتى ظنها الوسيط صحيحة». [م: ١٦٧٤].

\* ويخطئ النقدة اللغويون قول من يقول: استنزف فلان دمه أو دمه، لأن هذه الصيغة المزيدة (استنزف) لم ترد عن العرب، وإنما الوارد هو: نزف فلان دمه، أو دمه - ولكن العدناني يسجيز ذلك - مع اعترافه بعدم وروده - ويقول: «ولما كان جملة: استنزف الدمع أو الدم، شائعاً في العالم العربي كله، فإنني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها وضمها إلى معاجمتنا؛ لأنني لا أجد مانعاً لغوياً يحول دون تلك الموافقة». [م: ١٨٩٤].

\* ويخطئ العدناني صاحب المصباح المنير في استعماله اللغوي، إذ قال: (والأنسب تقديم القبيلة على البلد)، ويرى الصواب أن يقول: وتقديم القبيلة على البلد أكثر مناسبة، لأن الفعل هو (ناسب) - بمعنى: لاءم ووافق - واسم التفضيل يصاغ مما فوق الثلاثة بوضع (أكثر أو أشد) قبل مصدره، ثم قال: «ولم أجد بين الشعراء من العرب ما يسمح بصياغة التفضيل من الرباعي» [م: ١٩٠٢].

وهذا الذي ذكره العدناني ليس موضع اتفاق بين العلماء، فقد أجاز الأخفش الإتيان باسم التفضيل على وزن (أفعل) من كل فعل مزيد، قال السيوطي: «كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك المجرد» [انظر: همع الهوامع ٦ / ٤٢].

\* واختلفوا في نحو قولهم: (هأنا) منطلق إلى القدس، فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون: (هأنا) وإنما يقولون: هأنذا - وذلك قول الفراء، وقال ابن مالك: إن الأكثر هو استعمال أداة التنييه (ها) مع الضمير واسم الإشارة، وقال ابن هشام: إن استعمال (هأنا) من الشذوذ - وذكر العدناني كل هذه الآراء، وساق أمثله لجواز (هأنا) - دون اسم الإشارة - وذهب إلى أنه أفضل وأعلى من ذكر اسم الإشارة بعد ضمير الرفع المنفصل أعلى من حذفه، وأنا أرى أن حذف اسم الإشارة أعلى، لأن في الحذف إيجازاً بلاغياً، ولأن المعنى بعد حذفه يبقى كما كان قبل الحذف». [م: ١٩٨٠] وواضح أن هذا خلاف ما عليه النحاة، وهم لم يذهبوا إلى رأيهم هذا إلا بعد استقراء كلام العرب، ولا قيمة لما ادعاه العدناني من أن في الحذف إيجازاً بلاغياً، إذ البلاغة تأتي بعد الوفاء بمقتضى قواعد اللغة.

\* ويخطئ بعضهم قول من قال: ليس الجرح بذى (أهمية) لأن (أهمية) لم ترد عن العرب، ويجعل الصواب: ليس الجرح بذى خطر أو بذى شأن، - واختار العدناني جواز استعمالها؛ لأن كل كلمة غيرها لا تؤدي المعنى الذي تؤديه هي؛ يقول: ولما كانت هذه الكلمة ضرورية لنا، ولما لم أجد كلمة خيرا منها نترجم بها كلمة importance الإنجليزية، فإنني أقترح على مجامعنا الموافقة على استعمالها». [م: ٢٠١٢].

### ثالثاً

#### استعمالُ رأى أن يقتصر على الشعر دون النثر

وذلك فيما يأتي:

\* الجر على المجاورة: وهو أن تتبع كلمةً كلمةً أخرى سبقتها في اللفظ والمعنى، رفعاً أو نصباً، فيعدل عن ذلك وتجعل تابعة لكلمة مجاورة لها في الإعراب (اللفظ) دون المعنى، نحو ما جاء عن العرب من قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ - يقول العدناني: «وأنا أرى أن نتجنب استعمال (الجر على المجاورة)، وألا نلجأ إلى ذلك إلا إذا أحوجنا إليه وزنٌ أو قافية». [م: ٣٩٦].

• زيادة (ذا) بعد كم الخبرية: نحو: (كَمْ) ذا نصحتك! - قال العدناني،  
«وأنا أرى أن نقتصد جدا في استعمال (ذا) بعد «كَمْ» في الشعر، ونهمل  
استعمالها: في الشر، لأنها حشو لا لزوم له، ما دمنا قادرين على تأدية المعنى  
الذي نريده دون (ذا). [م: ٦٨٤].

• استعمال (الذُّكْر) - بضم الـ ذال - في معنى (الذُّكْر) - بكسر الـ ذال - وهو  
التذكر، قال: وأرى ألا نلجأ إلى استعمال (الذُّكْر) إلا عند الضرورة القصوى،  
لأن كلمة (الذُّكْر) كلمة فصيحة ومألوفة. [م: ٦٩٢].

• الازدواج: وهو أن تتأثر كلمة بأخرى، فتنهج منهجها في الضبط بالشكل  
أو في التصريف، إما لمجاورتها، وإما لوقوعها في روتها أو ما يشبه روتها،  
بشرط أن يكون لكل كلمة منهما معنى خاص مفيد على سبيل الاستقلال،  
وهذا القيد الأخير لإخراج الإتياع اللغوي؛ نحو: هذا حسنٌ بسنٍّ، فإن الثانية  
لا معنى لها استقلالاً، وإنما هي تبعٌ لما قبلها في المعنى.

فمثال التأثر بالحركة قولهم: (أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ) - أي الهموم  
والأفكار القديمة والحديثة - فقد ضمت الـ دال من (حدث) وحقها الفتح،  
لمجاورتها الفعل (قَدُمَ) وهو مضموم الـ دال.

ومثال التأثر في التصريف قولهم: (إني لآتية بالغدايا والعشايا) فالمفرد  
(غداة) حقه أن يجمع على (غَدَوَات) ولكن الازدواج مع (العشايا) سوغ  
تكسيره على (البغدايا). وقوله ﷺ: «ليت شعري أيتكُنَّ صاحبة الجمل  
الأدب، تنبَحها كلاب الحَوَاب» يقول العدناني: «لا نخطئ من يضطر من  
الأدباء إلى استعمال الازدواج، وإن كنت أرجو أن نتجنبه ما استطعنا إلى ذلك  
سبيلاً» [م: ١٨٤٣].

• الحمل على المعنى: وذلك أن يقتضى ظاهر اللفظ حكماً نحويًا أو صرفيًا،  
فيعدل عنه إلى حكم آخر، مراعاةً لمعناه، مثل عدم إلحاق التاء بالعدد مع أن  
معدوده مذكر في قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجَنِّي دون من كنت أتقى ثلاث شخوص: كاعبان ومُعَصِرُ

فالشخص مذكر، وكان عليه أن يقول: ثلاثة شخوص، ولكنه ذكر العدد،



حملاً على معنى شخوص - وهو: نساء - ومثل ذلك أيضاً تذكير (الكف) وهي مؤنثة - في قول الشاعر:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما  
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّباً

فحمل (الكف) المؤنثة على معنى (العضو) وهو مذكر.

قال العدناني: «ومع ذلك كله أرى ألا نلجأ إلى حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، إلا إذا اضطررنا إلى ذلك في الشعر، إقامة للوزن» [م: ٦٩٢].

\* التضمين: وقد سبق شرح معناه وأمثلة له - قال العدناني: «وأنا أرى أن تقتصد كثيراً جداً في اللجوء إلى ما أجاز ابن سيده استعماله في الشعر (يقصد التضمين) وألا نلجأ إليه في الشعر إلا عند الضرورة القصوى، إقامة للوزن، أو تقييداً بالقافية» [م: ١٣٢٥].

\* النصب على نزع الخافض: وقد سبق حديث عنه - يقول العدناني: والذي أراه أن نقبل - على مضمض - بالجمل التي نطق بها العرب، وفيها كلمات منصوبة على نزع الخافض. . . وأن نُخطئ كل كاتب حديث معاصر يلجأ إلى النصب على نزع الخافض، مستعملاً الفعل الذي استعمله الأجداد وحاذقاً حرف الجر. . . وأن نُفهم كل شاعر معاصر يلجأ إلى نصب اسم على نزع الخافض في نظمه أن في البيت الذي ورد فيه ذلك الاسم منصوباً - بدلاً من أن يكون مجروراً - رَكَّةً، يجب ألا تظهر في شعر الشعراء الفحول» [م: ١٨٩٢].

\* زيادة (ما) بعد (إذا): نحو: إذا ما جاءت هدى جئت، وقال: «ولما كانت (ما) تدل على النفي أحياناً، فقد يتبادر إلى الذهن أن معنى الجملة الثانية هو: إذا لم تحي هدى جئت، فتجنباً لذلك أرى أن نهمل استعمال (ما) بعد (إذا) لأن وجودها أو حذفها لا يؤثر في الجملة من حيث معناها أو بلاغتها، ولأنها زائدة، وفي حذفها إيجاز، علينا أن نتمسك به إلا في الشعر، حيث يكون وجودها ضرورياً أحياناً، محافظةً على الوزن، على ألا نخطئ من يضعها بعد

(إذا) فى الشر . [م : ٧٧٠].

\* فك التضعيف: فى نحو: (تصامم الناس عن تحذير الأطباء) - بمعنى: لم يستمعوا إليه عمداً - يقول العدنانى: «أنا أرى أن استعمال الفعل (تصامم) لا يجوز إلا فى الشعر، محافظةً على الوزن، وهذه ضرورة شعرية». [م : ١١٧].

\* استعمال (العصاة) بالتاء - وهى العصا المعروفة - وقال: «وأرجو ألا يلجأ أحد إلى استعمال كلمة (العصاة) إلا إقامة لوزن، أو مراعاة لقافية». [م : ١٣١].

\* استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث)، مع أنهما يصلحان لغة لكل من: المغيث والمستغيث، وقال: وأنا أرى ألا نلجأ إلى استعمال (الصارخ والصريخ) بمعنى (المغيث) إلا عند الضرورة القصوى، وعند وجود قرينة تدل على ذلك، وأن نكتفى - تجنباً للبس والغموض - باستعمال (الصريخ والصارخ) بمعنى (المستغيث) لأن هذا المعنى نعرفه جميعاً». [م : ٩٤ : ١].

\* استعمال (الغدو) بدلاً من (الغد) - وهو اليوم الذى يأتى بعد يومك - وقال: «ويخطئون من يستعمل كلمة (الغدو) بدلاً من (الغد)، وهم مصيئون إذا كانوا يخطئون من يستعملها فى الشر، ويخطئون إذا كانوا يخطئون من يستعملها فى الشعر». [م : ١٣٨٥].

\* استعمال صيغة الجمع فى موضع التثنية: وذلك فى:

قولهم: فلانة طويلة الأجياد - جميع (جيد) بمعنى العنق - إذ ليس لكل فتاة إلا جيد واحد. [م : ٤٠٦].

وقولهم: فلان غليظ الحواجب، إذ ليس للإنسان الواحد إلا حاجبان فقط. [م : ٤٢٣].

وقولهم: قطعت رءوس الكباشين، إذ ليس للكباش إلا رأس واحد. [م : ٧٠٣].

وقولهم: امرأة ذات أرداف كبيرة، إذ ليس لكل إنسان سوى ردفين فقط - والردف هو العجز - [م : ٧٤٢].

وقولهم: فلان شديد المرافق، إذ ليس لكل إنسان سوى مرفقين - [م : ٧٧٠].

وقولهم: امرأة ذات أكتاف - جمع كَتِف - إذ ليس لكل إنسان سوى كَتَفَيْن. [م: ١٦٣٥].

وقولهم: الأسد ذو لَهَوَات قوية - جمع (لهاة) وهي اللحمية المشرفة على الحلق - إذ ليس لكل مخلوق سوى لهاة واحدة. [م: ١٧٥٣].

وقولهم: فلان صغير المناخر - جمع (منخر) وهو ثقب الأنف - إذ ليس لكل إنسان سوى منخرين. [م: ١٨٨٢].

وقولهم: فلان عظيم المناكب - جمع منكب، وهو مجتمع رأس العضد والكتف -، إذ ليس لكل إنسان سوى منكين. [م: ١٩٥٠].

وقولهم: فلانة حمراء الوجنات - جمع (وجنة) إذ ليس لكل إنسان سوى وجنتين. [م: ٢٠٤٢].

وقولهم: فلانة كبيرة الأوراك - جمع (ورك) وهو ما فوق الفخذ من الإنسان، إذ ليس لكل إنسان سوى وركين. [م: ٢٠٥٧].

وذكر العدناني بعد كل مادة من هذه المواد أنه لا يُخَطُّ من يستعمل صيغة الجمع فيها، بدلاً من المثنى أو المفرد - ولكنه يوصى بأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر.

## رابعاً

### ضبط بعض الأعلام

ورد في معجم العدناني بعض الأعلام، حرصاً على ضبطها بشكل خاص، وليس هذا الضبط بلازم، وذلك:

\* المبرد: حرص على ضبط الرء المشددة منه (بالفتح) في كل مواد معجمه التي ورد فيها هذا الاسم، وربما أوهم ذلك الحرص منه أن (كسر) الرء خطأ، وليس كذلك، فإن الرء المشددة من (المبرد) تفتح وتكسر، ومن ذكر أنها مفتوحة ابن خلكان في (وفيات الأعيان) والقفطي في (المقتبس) وابن فضل الله العمري في (مسالك الأبصار) وابن خير في (الفهرس). ومن ذكر أن الرء مكسورة السيرافي، نقل ذلك عنه السيوطي في (المزهر)، وياقوت الحموي في

(معجم الأدباء)، وتشدد الشنقيطي في كسر الراء، وكان ينشد في ذم في فتحها:

والكسر في (راء) المبرّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء  
أما معنى (المبرد) وسبب تلقيبه بهذا، فقد تعددت الروايات في ذلك،  
ويمكن الرجوع إليها فيما سبق من كتب التراجم، وانظر مقدمة كتاب  
(المقتضب) للمبرد التي كتبها محققه أستاذنا محمد عبد الخالق عزيمة - رحمه  
الله.

\* الصقلي: حرص على ضبط الصاد والقاف منه (بالكسر) في مواد معجمه  
التي ورد فيها هذا الاسم، وربما أوهم ذلك الحرص منه أن فتح الصاد والقاف  
خطأ، وليس كذلك، فإنه منسوب إلى (صقلية) - وهي جزيرة بحرية تقع قريباً  
من بلاد المغرب - وجاء ضبطها في (وفيات الأعيان) لابن خلكان [٣٨٣/٢]  
بفتح الصاد والقاف - ضبطاً مكتوباً بالحروف - وقد ضبطت قبل ذلك في بيت  
من الشعر [٣٨٢/٢] بكسرهما، ويبدو أنه من خطأ مُضدّ الحروف.

\* ابن درستويه: حرص على ضبطه بضم الدال والراء وسكون السين وضم  
التاء. وهذا الحرص منه ربما أوهم أن غيره خطأ، وليس كذلك؛ فقد جاء في  
(وفيات الأعيان) لابن خلكان [٢٤٨/٢]: «درستويه: بضم الدال والراء  
وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء وبعدها هاء ساكنة - هكذا  
قاله السمعاني - وقال غيره: هو بفتح الدال والراء والواو، وهذا القائل هو ابن  
ماكولا في (كتاب الأعمال).

## خامساً

### أخطاء مطبعية

وقع بالمعجم بعض الأخطاء المطبعية، أشير إليها فيما يلي:

\* قال العدناني: «والقاعدة النحوية تقول: إذا كان النعت اسم عدد، وكان  
منعوته في الأصل معدوداً محذوفاً، نحو: اشتريت عدة بيوت، بعثت منها في  
هذا العام أربعة أو أربعاً؛ (لأن) النعت هنا يجوز أن تلحقه تاء التأنيث وأن

يتجرد منها» [م: ٢٥٢]- والصواب: فإن النعت... إلخ؛ لأنه جواب (إذا) الشرطية في أول كلامه.

\* ونقل عن معجم ألفاظ القرآن الكريم قوله: «هذا إذا قويت (الإمارة)، وأما إذا ضعفت (الإمارة) جدا فيكون الظن توهما» وضبط العدناني (الإمارة) بكسر الهمزة - والصواب (الإمارة) بفتح الهمزة، لأنها هنا بمعنى العلامة - لا بمعنى الولاية - [انظر: لسان العرب: أمر]، ثم إنها بفتح الهمزة أيضاً في معجم ألفاظ القرآن الكريم، الذي نقل عنه.

\* وذكر قول الشاعر:

بدأتم فأحستم فأثنت جاهدًا

وإن عدتم أثنتُ والعَوْدُ أحمد

وضبط الميم في (عدتم) بالسكون - والصواب: ضم الميم مشبعة؛ ليستقيم وزن البيت (من الطويل). [م: ١٣٤٦].

\* وقال: «ولأنها تعنى - مجازياً - (الخصومة) والهمة» - وضبط الخصومة بضم التاء [م: ١٦٨٨] - والصواب فتح تاء (الخصومة)، لأنها مفعول به.

\* وقال: «ويفسر الصحاح البيتين بقوله: يريد أن تتكلم وهي تريد غيره، وتعرض في حديثها فتزيله عن (جبهته)، من فطتها وذكائها». [م: ١٧٣١].

والصواب: فتزيله عن جهته، أي عن وجهه المراد.

\* وقال: «لسان الحذاء: (الهيئة) الناتئة تحت فتحته فوق ظهر القدم» وضبط (الهيئة) بكسر الهاء الأولى - والصواب: فتحها. [م: ١٧٣٣].

\* وقال: «أما إذا أردنا أن نصوغ مصدراً صناعياً من (اللصوص) فإننا نقول: (لصوصية) أيضاً» وضبط (لصوصية) بفتح اللام. [م: ١٧٣٥] - والصواب: ضم اللام، لأن المصدر الصناعي لا يغير من ضبط الكلمة.

\* وقال: «... بعد أفعال القلوب وما يشبهها تكون (إن) شرطية (معلقة) سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنين» ثم قال: «إن كل ما له الصدارة (يعلق)» وضبط (معلقة، ويعلق) بفتح اللام المشددة [م: ١٧٦٨] - والصواب: كسر اللام فيهما؛ لأن (إن) هي التي تعلق الفعل القلبي عن العمل - فهي الفاعلة

لذلك - أما الفعل القلبي فهو المعلق عن العمل - فهي الفاعلة لذلك - أما الفعل القلبي فهو المعلق عن العمل - فهو المفعول - أي المَبْطَلُ عن العمل في اللفظ، وإن بقي في المحل.

\* وقال: «فمن حديث أخرجه الهروي لعمران بن حصين: «إن (لفي) المعارض لمدوحة عن الكذب». [م: ١٨٨٤] - والصواب: إن في المعارض.

\* وقال: «أقترح على مجامعنا الأربعة (إلغاء) التنازع» [م: ١٨٩٣] - والصواب: إلغاء (بكسر الهمزة الأولى).

\* وقال: «.. قول الحريري في المقامة الصورية: «وأرسل البكاء مدرارا، حتى إذا استنزف الدمع. استنصت (الجمع)» - وضبط (الجمع) بضم العين - [م: ١٨٩٤] - والصواب فتح العين من (الجمع)، لأنه مفعول به للفعل (استنصت)، وهو بهذا الضبط في مقامات الحريري الذي نقل عنه.

\* وقال: «.. على أن المصنف فسر التزه بالتباعد مطلقا، ولم يقيده، فتغليطه (الناس) عجيب بلا مرأء» - وضبط السين من (الناس) بالكسر - [م: ١٨٩٧] - والصواب فتحها، لأنها مفعول به للمصدر (تغليط).

\* وقال في صدر إحدى مواده: (النننح) وضبط النون الأولى بالفتح والثانية بالضم. [م: ١٩٣٠] - والصواب: ضم النونين، أو فتحهما، أو الفتح مع زيادة ألف بعد الثانية (الننناع).

\* وقال: «أما إجازة بعض النحاة.. فهي (أجازة) ضعيفة»، وفتح الهمزة من (أجازة) الثانية [م: ١٩٣٨] - والصواب كسرها.

\* وقال: «وعلى هذا تكون (النية) في جمعها على (نوايا) مثل كلمات أخرى كثيرة جمعت على (فصائل)» [م: ١٩٧٦] - والصواب: فعائل.

\* وقال: «.. ولأن كلمة مهمة (التي) اعتدناها، لكثرة استعمالها، ولفهمنا معناها الحقيقي الذي استقر في أذهاننا خلال عشرات السنين» [م: ٢٠١٠] - والصواب: حذف (التي) من بعد (مهمة)، أو الإتيان بـ(قد) بدلا منها، وإلا بقيت (أن) بلا خبر.

\* وقال: «التوشيح - كما جاء في مستدرك التاج - هو اسم لنوع من

(الشعر)، استحدثه الأندلسيون. [م: ٦٨-٢٠] - وضبط (الشعر) بفتح الشين، والصواب: كسرهما.

\* ونقل قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٣] في [م: ٨٣-٢٠] وضبط (يكذبون) بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الذال غير مشددة - والصواب: (يكذبون) بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشددة، ولم يشر العدناني إلى أن الضبط الأول قراءة؛ حتى نُعِدَّ ضبطه صحيحًا.

### سادسًا

#### لغة العدناني في معجمه

وعلى من يؤلف بالعربية أن يراعى قواعد النحوية والصرفية، وأن يلتزم ما التزمه العرب في كلامهم، وأن ينأى بأسلوبه عن الحاجة إلى تأويل المؤول، أو الحمل على غير الظاهر.

وتزيد حاجته إلى هذا الالتزام إذا كان يؤلف بالعربية في العربية - أي في علوم اللغة والنحو والصرف والأدب - حتى لا تؤخذ عليه المآخذ، ويعاب بضعفه في اللغة، أو بعدم حرصه على سلامتها، وحبها. والأمر أكد وأقوى إذا كان هذا المؤلف ممن يتصدى لتخطئة الناس ونقد استعمالهم اللغوي، فمثله يجب أن يجرى كلامه على الأفصح المختار دائمًا، لئلا يكون غرضًا لغيره من نَقْدَةِ الأساليب، اللهم إلا إذا قصد إلى إحياء لفظة يراها صحيحة مهجورة، أو تركيب يراه مظلومًا حين عدَّ خطأ - وعليه أن يشير إلى ذلك كله.

ومن هنا يجيء تبني لغة العدناني في معجمه، وأنا أعرف أن بعضًا مما أذكر قد يكون له جانب من الصواب، أو مما يتردد الرأي فيه بين الصحة والخطأ، ولكنه يبقى - مع هذا - من غير الأفصح، أو خلاف ما أخذ به جمهرة النحاة واللغويين عمومًا. وفيما يلي بعض من استعمال العدناني في معجمه مما هو من هذا القبيل:

\* (أى):

المعروف في كتب النحو أنها تأتي على أوجه، هي: الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، والاستفهامية؛ نحو

قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، والشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، والنعنية إذا كان منعوتها نكرة؛ نحو: مررت بفارس أي فارس، والحالية بعد المعرفة؛ نحو: أصغيت إلى عليّ أي خطيب (وكل من النعنية والحالية تدل على الكمال في الوصف)، كما تأتي (أي) (وَصَلَّةً) لنداء ما فيه أل، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]. [انظر: همع الهوامع ٣١٨/١ وما بعدها] و[النحو الوافي ٢٦٥/١ وما بعدها].

وقد جاءت (أي) في كلام العدناني من غير هذه الأنواع، إذ استعملها دالةً على التعميم والإبهام، وفي استعمالها على هذا الطرز خلاف بين نقدة الاستعمال: فبعضهم أجاز، وبعضهم منع، وليس لمن أجاز شاهد من ماثور كلام العرب مقطوعٌ بدلالته، وإنما استعمالات ماثورة من غير عصور الاحتجاج يستأنس بها، ويردها من منع أو يؤولها بما يخرجها عن إرادة التعميم [انظر تفصيلاً في: لغويات محمد على النجار ص ٣٣ وما بعدها]، وفيما يلي استعمال (أي) هذه في معجم العدناني:

قال: «... والتي يقولون: إنها لا توجد في مكتبة (أي) أديب واحد آخر في العالم العربي كله». [المقدمة: د].

وقال: «ولم أعثر على الفعل جلس في (أي) معجم آخر». [م: ٣٦٤].

وقال: «ويقول دوري: إن المخاليب هي جمع مخلاب، الذي لم أجده في (أي) معجم آخر». [م: ٥٨٣].

وقال: «لم أجد كلمة شوشة في (أي) معجم آخر». [م: ١٠٥٣].

وقال: «وليس في معجماتنا (أي) ذكر لهذا الفعل». [م: ١١٠٩].

وقال: «وقد عثر الوسيط هنا، لأنني لم أعثر على هذا الجمع في (أي) معجم آخر». [م: ١١٢٨].

وقال: «ولم يجار فرايتاغ في ذلك (أي) معجم آخر». [م: ١٣٥٢].

وقال: «وكلمة الشبك لم أجدها في (أي) معجم آخر». [م: ١٤١٨].

وقال: «لم أعثر على الفعل قسى في (أي) معجم آخر». [م: ١٥٦٤].



وقال: «ولم أعثر على هذه الكلمة في (أى) مصدر لغوى آخر». [م: ١٩٤٩].

وقال: «ولم أعثر على كلمة أهمية في (أى) معجم آخر». [م: ٢٠١٢].  
وقال: «وهذا المثل جعل المفهوم من الجعجعة هو الثرثرة دون القيام (بأى) نوع من أنواع العمل» [م: ٢٠٨٢].  
\* (أم.. أو..؟)

والمعروف أن العطف بعد همزة التسوية إنما يكون بـ(أم) المتصلة، لا بـ(أو) - وهمزة التسوية هي التي يطلب بها وبأى التعيين - وذلك على غرار ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَى أَقْرَبٌ أَمْ تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، وقول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري

أقوم آل حِصْنِ أُمِ نَسَاءِ

وقد جاء في معنى الليب لابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو): فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا - والصواب العطف بـ(أم)، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بـ(نعم) أو (لا)، وذلك أنه إذا قيل: أزيدُ عندك أو عمرو؟ فالمعنى: أحدهما عندك أم لا؟». [انظر تفصيلاً في: شرح عيون الإعراب ص ٢٤٤].

وقد جاء في استعمان العدناني (أو) بعد همزة التسوية في: قوله: «وقال الأصمعي: لا أدري أهو الحبرُ أو الحبرُ». [م: ٤١٥].  
\* (بينما)

أصلها (بين) الظرفية، زيدت عليها (ما)، فأكسبها ذلك وجوب التصدر في جملتها؛ إذ أصبحت مضمّنة معنى الشرط، تقتضى شرطاً وجواباً - وأدوات الشرط لها صدر الكلام -

وقد خطأ العدناني نفسه وقوع (بينما) في وسط الكلام في قوله «ويقولون: قد أحسن باهر إليك (بينما) أنت قد أسأت إليه - والصواب: أحسن باهر إليك وأسأت إليه» ثم علّل ذلك بقوله: «لأن بينما - ومثلها بينا التي أصلها (بين) فأشبع فتحتها فصارت ألفاً - هما من كلمات الابتداء» ثم نقل عن محمد على النجار قوله في باب أخطاء في الاستعمال: «يقولون: هذه الجرائم يرتكبها الجناة (بينما) رجال الشرطة موجودون على مقربة منهم - والصواب: على حين رجال الشرطة...؛ لأن بينما يجب أن تكون في بدء الكلام». [م: ٢٦٦].

ومع أن العدناني خطأً مثل هذا، ورأى أن تصدر (بينما) أو يستبدل بها واو الحال - وقع هو في مثله في كثير من كلامه في المعجم: فقال: «ووضعت الأغلاط بحسب ترتيب المعاجم الحديثة؛ لكي يسهل الرجوع إليها، مع دليل (فهرست) في نهاية المعجم يرشد المستشار المستعجل إلى المادة، (بينما) يبقى متن المعجم الشامل مرجعاً للكاتب المدقق». [المقدمة: ل].

وقال: «فبعضهم قال: إن معنى الجهد هو المشقة - ويقال في غير الحجاز - (بينما) كلمة الجهد حجازية». [م: ٣٨٨].

وقال: «لأن حبه القليل النادر الشاذ يكون اسم المفعول منه محبوب، (بينما) اسم المفعول من أحب - المحب - هو النادر الشاذ». [م: ٤١١].

وقال: «لأن الهرس هو الكسر والدقّ، (بينما) المرداس الكبرى هي أن يسوى ويدلك». [م: ٤٣١].

وقال: «ويجيز المد وأقرب الموارد: الحصر أيضاً. (بينما) يرى ابن بزرج» [م: ٤٦٥].

وقال: «وقال اللسان: إنها لغة، (بينما) قال المتن: إنه أفصحها» [م: ٥٤١].

وقال: «ولم يهمل ذكره مادة (خَم) سوى المصباح، (بينما) ذكر بمعنى:  
أنتن...». [م: ٦٠١].

وقال: «ولا يؤيدهم في ذلك سوى الوسيط، (بينما) أهمل ذكر الفعل -  
اندحر - كل من...». [م: ٦٢٣].

وقال: «ويسميه آخرون مرآبا، (بينما) يقول الوسيط: إن المرآب هو الذى  
يرأب الصدع». [م: ٧٠١].

وقال: «وأنكر ابن السكيت الجص، (بينما) أنكر ابن دريد الجص» [م:  
٧٣٢].

وقال: «رغب عن السفر يعنى تركه متعمداً وزهد فيه، (بينما) رغب فى  
السفر معناه: أراده». [م: ٧٦٥].

وقال: «وأيدهما الصحاح واللسان... (بينما) خطأ أبو الهيثم كل من يفتح  
الراد». [م: ٨٠٠].

وقال: «وقد أجمعت المعجمات المذكورة آنفاً على أن المصدرين: زيدا،  
وزيادة - هما للفعل زاد، لازماً ومتعدياً، (بينما) يرى الدكتور مصطفى  
جواد...». [م: ٨٥٠].

وقال: «ويظن مسلم بن قتيبة... أنه نسبة إلى سلوق باليمن، (بينما) ترى  
المصادر الأخرى...». [م: ٩١٧].

وقال: «واكتفى المختار بقوله: ساق إلى امرأته صداقها، (بينما) ذكر  
القاموس كلا الفعلين». [م: ٩٦٠].

وقال: «لأن أولهما يدل على الخياطة الخفيفة المتباعدة، (بينما) يعنى ثانيهما  
الخياطة الثابتة المتقاربة». [م: ١٠٣٢].

وقال: «ويجمع الصحاح على صَحَب وأصحاب وصِحَاب، (بينما) يجمع  
الصحاح على صحابة...». [م: ١٠٧٦].

وقال: «ويقول التاج: يتصامم عما يسوؤه وإن سمعه، (بينما) يقول التاج  
بعد ذلك...». [م: ١١١٧].

وقال: «فهنا: معنى: شجاني: أفرحني، (بينما) المشهور هو استعمال هذا الفعل - شجاني - بمعنى: أحرزني». [م: ١١٤٢].

وقال: «ولا يؤيد هؤلاء إلا المعجم الوسيط وحده، (بينما) تهمل مصادر أخرى ذكر الضاوي...». [م: ١١٦٠].

وقال: «الطباق معروف لدى العرب قبل الإسلام، (بينما) التبغ لم يعرف إلا بعد اكتشاف أمريكا الجنوبية». [م: ١١٦٨].

وقال: «ولأن المعجمات على أن مفرد أطايب هو أطيب... (بينما) يختلفون في مفرد مطايب...». [م: ١٢٢٤].

وقال: «ذكر التضاد أن العروب من الأضداد، (بينما) أهمل ابن الأنباري ذكرها». [م: ١٢٧٢].

وقال: «... فوجدتها تقول: إن العديد هو العدد، (بينما) قال الراغب الأصفهاني...». [م: ١٤٤٥].

وقال: «وذكر أن العدد هو الكثرة كل من... (بينما) ذكر التاج والمتن...». [م: ١٤٤٥].

وقال: «ويقول: «ويقول المتن: إن الفعل فقتش لغة، (بينما) تقول المصادر الأخرى...». [م: ١١٥٦١].

وقال: «ويقول الوسيط: كبس الشيء: ضغطه... (بينما) يقول محيط المحيط...». [م: ١٦٢٩].

وقال: «... ويكسر كافها، (بينما) للمحيط يضمها...». [م: ١٦٤٩].

وقال: «... والعامية تسميه: كهرمان، (بينما) الكهرمان هو الذي...». [م: ١٦٩٨].

وقال: «... يفهم أننا ندعو عليه، (بينما) نحن نريد الدعاء له». [م: ١٧١٩].

وقال: «... ومعتمدين أيضاً على ابن سيده... (بينما) اكتفى بإيراد...». [م: ١٧٤٢].

وقال: «وقد ذكر الأساس وهامش القاموس... (بينما) ذكر محيط المحيط...». [م: ١٧٤٦].

وقال: «... إذ خطأ الكسائي من يقول ذلك.. (بينما) اكتفى معجم ألفاظ القرآن الكريم...» [م: ١٧٨٩].

وقال: «... لأن المن هو ظل ينزل من السماء.. (بينما) السلوى...» [م: ١٨٤٩].

وقال: «لا يستعمل القرآن الكريم الفعل مات من باب نصر.. (بينما) استعمال الفعل مات من باب علم..» [م: ١٨٥٦].

وقال: «وقد استعمل ١٨ مرة أخرى في القرآن الكريم، (بينما) لم يستعمل - نظره - سوى مرتين...» [م: ١٩٢٠].

وقال: «وقال المصباح: ربما كان هناك اسم آخر هو النياح، (بينما) قال المد: إن النياح هو مصدر...» [م: ١٩٦٣].

وقال: «... وأرجح أن قُطِرَبا قد أخطأ حين قال.. (بينما) يرى أثنان وعشرون مصدراً...» [م: ١٩٨٤].

وقال: «... ويرون أن الصواب هو الوحل.. (بينما) أجاز فتح الحاء...» [م: ٢٠٤٩].

وقال: «... لأن المرء يفترض فيه أن يزاول الحرفة طول عمره عادة، (بينما) قد يكون الوزير...» [م: ٢٠٦].

\* (بسيطة، والتبسيط):

والمعروف أن (البسيط) في اللغة معناه: الواسع الممتد، ومنه سميت الأرض (البسيطة)؛ لامتدادها، ومن صفات الله (الباسط) أي الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه بجوده ورحمته.

ولم يرد (البسيط) عن العرب المحتج بكلامهم في معنى: (السادج) الواضح لكل أحد؛ وإنما هو من استعمال المحدثين، وجاء في استعمال العدناني:

قال: «وهي غلطة شائعة جداً، مع أنها بسيطة) جداً، وفي وسع المرء اكتشافها بسهولة.» [م: ٥٣٣].

وقال: «... وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جداً شطر هدفنا اللغوي الأسمى - هدف (التبسيط) والتسهيل.» [م: ١١٢٢].

## (بُزْرَج)

وهو علم أعجمى ممنوع من الصرف؛ لأنه فوق ثلاثة أحرف، فيقال: ابن بزرج (بالفتح بلا تنوين)، وقد استعمله العدناني كذلك في [م: ١٧٥٤] ولكنه ذكره مصروفاً منونا (ابن بزرج) في المادة نفسها، ولم أعد هذا من الخطأ المطبعي، لاحتمال أن يكون العدناني ممن يراه ذا وجهين في الاستعمال مصروفاً وممنوعاً من الصرف.

### \* تنوين الموصوف بـ(ابن)

إذا وقع لفظ (ابن) بين اسمين علمين، أو ما يقارب العلمين - وهو الكنية - وكان (ابن) صفة للعلم الأول، غير مصغر ولا مثنى ولا مجموع، فإن العلم الأول لا ينون، تخفيفاً: إما لكثرة الاستعمال، وإما للتخلص من التقاء الساكنين، قال ابن عصفور في شرح الجمل [٤٤٨/٢]: «ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بـ(ابن) إذا كان على ما ذكر، إلا في ضرورة، مثل قوله:

جارية من قيس بن ثعلبه

### بتنوين (قيس)

وقد جاء مثل هذا العلم منونا في كلام العدناني:

قال: «قالت امرأة من العرب ترثي (عمرًا) بن عبد ود». [م: ٢٦٠]. - ولم أعد هذا من الخطأ المطبعي، لوجود الألف في (عمرًا)، وهي آية التنوين قصداً.

### \* (التبانة):

والمشهور عند الصرفيين أن المصدر الدال على حرفة يكون على وزن (فَعَالَة) - بكسر الفاء - نحو: الزراعة والنجارة والحياكة... إلخ، وجعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقيساً في الحرفة أو شبيهاً من أبواب الثلاثي عموماً [انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - ص ٢٢].

وفتح العدناني التاء من (التبانة) بعد أن جعلها مصدراً دالاً على حرفة، فقال: «والتبانة: حرفة التبان». [م: ٢٧٣] - ولم أعد ذلك من خطأ الطباعة لأمرين:

أحدهما: أن الوارد في المعجمات القديمة هو (التَّبَن) مصدرا للفعل: تَبَنَ الدابة - بمعنى: علفها التبن - وأما (التبانة) - بفتح التاء - فهي الفطنة والذكاء، وقد نقل هو ذلك.

والثاني: أنه أراد أن يقيس المصدر الدال على حرفة من ذلك الفعل - فيما يبدو - لأنه لم يرد في معجمات اللغة القديمة.  
\* (ثني):

واستعمل الفعل (ثني) بمعنى: قال خيرا، وأتى بمضارعه مفتوح حرف المضارعة، فقال: وإذا أردنا أن (نثني) على الميت فذلك يسمى تأيينا. . . [م: ١٥٥٥] - والمستعمل في اللغة بمعنى المدح هو الفعل المزيد بالهمزة (أثني) ومضارعه مضموم حرف المضارعة (يُثني)، أما (ثني يثني) فمعناه: رد بعضه إلى بعض.  
\* (حسب):

وهي - مفتوحة السين - بمعنى العد والتقدير، فَعَلٌ بمعنى مفعول، نحو: النَّفْضُ بمعنى المنفوض - من الفعل: حَسَبَ الشَّيْءَ يَحْسِبُهُ حَسَبًا وَحِسَابًا وَحُسْبَانًا، وَحِسَابَةً، وَالْحَسْبُ - بمعنى: رِفْعَةٌ شَأْنِ الْآبَاءِ - من هذا، لأنهم كانوا إذا تفاخروا حَسَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنَاقِبَهُ وَمَنَاقِبَ آبَائِهِ.  
وأما (حَسَبٌ) - ساكنة السين - فهي مصدر للفعل السابق، ولكن الكثير فيها أن تستعمل اسما غير ظرف، مضافة لفظاً ومعنى، وتجرى عليها العوامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، أو مضافة معنى لا لفظاً، فتبنى على الضم وتلزمها الفاء غالباً، نحو: قرأت ثلاثة كتب فَحَسَبُ.

وقد ذكر العدناني أن الاستعمال الأعلى في (حسب) مفتوحة السين أن يدخل عليها أحد الجارين (على، والباء) قال: «والأعلى أن تقول: على حسب ما أمر به الرئيس أو: بحسب ما أمر به الرئيس، وجُلُّ الأدباء اليوم يجردون (حسب) من حرفي الجر على والباء)، وكان تخريجه أن يقال: إن (حَسَبًا) - بمعنى: قدر - ضمنت معنى مثل فاستعملت استعماله، فإذا قلنا: فعلت ذلك

حَسَبَ ما أمر الرئيس، فالمعنى: مثل ما أمر الرئيس. [م: ٤٥٣].  
 ويفهم من كلامه أن هذا الاستعمال (من غير الجارين) لم يؤثر عن  
 القدماء، وأنه استعمال مرجوح، كاد يخطئه، إذ قال: (وكان تخريجه . . .)  
 فضلا عن أن تضيمنه معنى (مثل) لم يرد له نظير.  
 ومع هذا تجد العدنانى يستعمل (حسب) من غير الجارين (على والباء):  
 فقال: « . . . وفعله: حرص يحرص [جاء فى الآية ٣٧ من سورة النحل حَسَبَ  
 قراءة معظم القراء: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ﴾ [م: ٤٣٨].  
 وقال: « . . . وهى ليست كذلك حَسَبَ رأى الأستاذ الكرملى ». [م:  
 ١٧١٦].

### \* الحيوانات:

جاء فى المصباح (حى): «والحيوان: كل ذي روح ناطقا كان أو غير  
 ناطق، مأخوذ من (الحياة) يستوى فيه الواحد والجمع، لأنه مصدر فى الأصل»  
 ومثله ما جاء فى لسان العرب (حى)، ونقل العدنانى ذلك فى [م: ٥٣٢] ومن  
 هنا تجد أنه قد جاوز الوارد فى جمعه الحيوان على (الحيوانات) حين قال:  
 «ويطلقون على نوع من (الحيوانات) اللبونة من رتبة الحوتيات . . . اسم:  
 الدُّفِين». [م: ٦٥٣].

و حين قال: « . . . ويسمون نوم (الحيوانات) فصل الشتاء كله - كالدببة -  
 النوم الشتوى ». [م: ١٩٧١].

### \* (الحفلة):

الأصل فى (الحفل) أنه مصدر للفعل: حَفَلَ القوم يَحْفَلُونَ حفلا: بمعنى  
 اجتمعوا واحتشدوا، ثم أطلق هذا المصدر على القوم الذين يجتمعون، ف قيل:  
 عنده حفل من الناس، أى جمع - وعلى ذلك، فلا واحد له من لفظه، وأما  
 (الحفلة) فى استعمال المعاصرين فيقصد بها: تهيئة مكان ما للفرح والسرور،  
 لغرض خاص، ومثله لم يرد عن العرب - وإن أمكن تصحيحه على أن يكون  
 اسم مرة من الفعل (حفل) بمعنى: اجتمع، فكان (الحفلة) هى اجتماع القوم  
 مرة واحدة لغرض خاص.



و(الحفلة) التي جاءت عن القدماء، معناها: المبالغة في أمر يشرع فيه صاحبه، جاء في لسان العرب (حفل): «ورجل حَفْلٌ وَحَفْلَةٌ: مبالغ فيما أخذ فيه من الأمور» وجاء فيه أيضا: «ورجل ذو حفلة: إذا كان مبالغا فيما أخذ فيه، وأخذ للأمر حفلة: إذا جدَّ فيه».

وأنت ترى أنه لا يمكن حمل مقصود المعاصرين من (الحفلة) على المعنى القديم، إلا بضرب من التأويل، وخير منه أن يستعمل الحفل بلا تاء ومن ثم جرى العدنانى على غير الوارد حين قال: «ويقولون: أصرَّ الأب على حضور ابنه (الحفلة)، والصواب: أصر الأب على ابنه أن يحضر (الحفلة)». [م: ١٠٩٥] وكرر ذلك مرتين في ص ٧٩٨.

\* (بدون...):

تستعمل (دون) في العربية اسما غير ظرف - بمعنى: الساقط من الناس - وذلك قليل، وأنكره بعضهم، وهي حيثئذ تتأثر بعوامل الإعراب الداخلة عليها، وتستعمل مع ضمير الخطاب فتكون اسم فعل أمر يفيد الإغراء، نحو: دُونَكَ الكتاب - بمعنى: خذه.

وتستعمل اسما بمعنى: غير وسوى فتفيد الاستثناء عند بعض العلماء وتستعمل ظرفا بمعنى: قبل، أو بعد، أو عند، أو أمام، أو فوق، أو تحت، أو وراء، وهي حيثئذ ظرف غير متصرف عند سيوبه وجمهور البصريين، ومعنى عدم تصرفها أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر ب(من)، ولم ترد في القرآن إلا كذلك، قال تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنها قد تكون ظرفا متصرفا - ولكن بِقِلَّةٍ - [انظر: همع الهوامع ٩/٣] و[لسان العرب: دون].

ومن هذا تعرف أن دخول الباء الجارة عليها لم يرد في كلام من يحتج به، وإن ورد في استعمال الأخفش، إذ قال في كتابه (القوافي) - وقد ذكر أعرايبا أنشده شعرا مُكْفَأً: «فرددناه عليه وعلى نفر من أصحابه، فيهم من ليس بدونه»، وبعض النقدة يعدُّ هذا الاستعمال خطأ، وبعضهم يجيزه واختار

العدنانى فى معجمه أن تكون الباء هنا زائدة فى خبر ليس، وذلك مقيس؛  
 كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠] قال:  
 «والذى أراه أنا أن الباء فى قول الأخفش هى حرف الجر الزائد الذى يجيز  
 النحاة أن يأتى قبل خبر ليس، دون أن يغير محله من الإعراب» [م. ٦٧٩].  
 وذلك التخرىج يدل على أن العدنانى يُخَطِّئُ إدخال الباء على (دون)، أو  
 يكاد، ولذلك لا وجه له حين استعمالها.:

فقال: «وذكرت الآية نفسها (بدون) كلمة: رب فى الآية ١٤ من سورة  
 الأعراف» [م. ١١٦٢].

وقال: «ويقضى أوقات فراغه فى مزاولته (بدون) أن يحترفه» [م. ٢٠٢٤].

\* (دور):

الوارد فى اللغة فى معنى (الدور) هو: (الطواف)، وهو مصدر للفعل دار  
 حول البيت يدور دورا، ودوراننا - بمعنى: طاف به، ودوران الفلك: تواتر  
 حركاته، بعضها إثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار، ومنه قولهم: دارت  
 المسألة: أى كلما تعلقت بمحل تَوَقَّفَ ثبوت الحكم على غيره فينتقل إليه، ثم  
 يتوقف على الأول، وهكذا [انظر: المصباح المنير (دور)].

وأما (الدور) الجارى فى كلام المعاصرين - بمعنى: أداء الإنسان لمهمة أسندت  
 إليه - فليس ذلك مما ورد به الاستعمال، ومع ذلك تجده فى استعمال  
 العدنانى:

قال: «وقام (بدور) فعال فى سياسة بلده، لا: لعب (دورا) فعالا» [م.  
 ١٧٣٧]، وقد كرر (الدور) فى هذه المادة من معجمه عدة مرات: فيما خطاه،  
 وفيما صوب به، كما ذكره فى (دليل المعجم) ص ٨٢٧.

\* (رغم):

الرغم فى الأصل مصدر للفعل: رَغِمَ أَنفَهُ يَرِغُمُ رَغْمًا (من باب قتل) ورَغِمَ  
 يَرِغُمُ رَغْمًا (من باب تعب) وهو كناية عن الذال؛ كأنه لصق بالرغام، وهو  
 التراب؛ هوأنا.

وجاء الرغم فى اللغة مجرورا بـ(الباء) أو بـ(على) سواء أكان مضافا أم

مقرونا بـ(أل) وبعده (من) فإن كان بغير هذين الحرفين وجب أن يكون منصوبا على أنه حال أو مفعول لأجله، نحو: فعلت ذلك رغما - أي كرها - ويمنع أن يكون مضافا، دون أن يجرب بأحد الحرفين السابقين، وعلى هذا فالوارد من الاستعمال هو (على رغم كذا، وعلى الرغم من كذا وبرغم كذا، وبالرغم من كذا) وفي استعماله على غير هذا خلاف بين العلماء، ومن هنا تدرك ما في استعمال العدنانى لهذه الكلمة فقد:

قال: «أدعو مجامعنا إلى تخطئة ما قال الخليل وسيبويه (رغم) عظمتها» [م: ٣٩٦].

وقال: «لا نستطيع (رغم) كل هذه البراهين الدامغة تخطئة من يستعمل...» [م: ٥٠٥].

وقال: «وأنا لا أنصح للأدباء بالحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة (رغم) الأدلة الدامعة». [م: ٧٣٠].

وقال: «ولأن الحلا - (رغم) حلاوة وقلة حروفه - غريب علينا...» [م: ١٥٣٣].

وقال: «وأرجح أنهم أخطأوا (رغم) اشتهارهم بالدقة...» [م: ٢١١١].

\* (الغير):

المشهور عن النحاة أن (غير) لا تتعرف بـ(أل) ولا بالإضافة؛ لأنها متوغلة في الإبهام، ولذا وقعت صفة للنكرة مع إضافتها إلى المعرفة، في نحو قولك: جاءنى رجل غيرك، ويرى بعضهم أنها قد تتعرف بالإضافة إن كان المقصود بالمغايرة مغايرة خاصة، وذلك أن تقع بين متضادين؛ كقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وجاء في حواشى (الكشاف) أن الألف واللام لا تدخل على (غير) إلا في كلام المولدين، وارتضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الرأى القائل بأن كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، فيصح في هذه الصورة - التى تقع فيها بين متضادين وليست مضافة - أن تقترن بـ (أل) فتكتسب التعريف [انظر: النحو الوافى ٢٥/٣ - هامش].

وعلى هذا، إذا لم تقع بين متضادين لا تدخل عليها الالف واللام إلا في كلام المولدين - على ما سبق - وقد استعمل العدناني ذلك: فقال: «... وتطلق قانونا على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على (الغير)». [م: ٨٥٤].  
\* (فَور...):

(فَور) في أصلها مصدر للفعل (فارت) القدر: إذا غلت، فاستعير ذلك للسرعة، ثم سميت به الحال التي لا ريث فيها ولا تعريج على شيء من صاحبها، فقيل: خرج من فوره، كما تقول: من ساعته، لم يلبث (انظر: لغويات الشيخ النجار ص ٩٤) نقلا عن الزمخشري.

والوارد في استعمالها أن تكون مجرورة بـ(من) كثيرا، وبـ(في) قليلا، قال الله تعالى: ﴿وَيَأْتوكُمْ مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا﴾ [آل عمران: ١٢٥] وجاء في حديث مُحَلَّم: «نعطيكم خمسين من الإبل في فورنا هذا».

ويلتمس النجار مخرجا لقول من يقول: جاء فورا - بأن يكون على تقدير محذوف، أي: جاء مجيء فور، وقال: «وقد عرفت أن ما أثر عن العرب ومن على سَنَنِهم على غير هذا الوجه»، وذكر العدناني أن المجمع أجازة على الحالية [م: ١٥١٣].

وعلى هذا نجد في استعمال العدناني تجاوزاً عن المأثور، إذ: قال: «... يعني أن الطلاق وقع (فَور) تفوهه بهذه الجملة [م: ١١٩٩].  
\* (اكتشف وتصريفاته):

يستعمل المعاصرون الفعل (اكتشف) الشيء: في معنى: أنشأه من العدم، يقولون: اكتشف أديسون الكهرباء، أو في معنى: ظهر له جديد فجأة وعلى غير انتظار، يقولون: بعد الفحص الطبي اكتشف فلان أنه مريض بكذا - وهذان المعنيان متلاقيان، ولم يردا في معاجم اللغة، إذ الوارد: اكتشف الكباش النعجة، بمعنى: نزا عليها، والبونُ شاسع بين هذا وبين غرض المعاصرين من استعمال (اكتشف) وتصريفاته.

وقد يقال: إن (اكتشف) صيغة (افتعل) من: كشف الشيء - بمعنى: أظهره - ويرد عليه أن زيادة الأفعال سبيلها السماع، ولو صح القياس، فلا وجه

لزيادة الهمزة والتاء على أصل الفعل هنا، إذا المألوف أن تكون الزيادة لغرض فوق معنى الفعل الأصل، ولا يصح معنى من معاني (افتعل) هنا، فلا يصح حمله على المطاوعة، لأنه متعدد، ومطاوع المتعدى إلى واحد يكون لازماً، ولا يصح حمله على معنى الاتخاذ - كما في: اشتويت اللحم - أي اتخذته سواء، ولا يصح حمله على معنى الاجتهاد في تحصيل الفعل - كما في: اكتسب المال - لعدم تحقق ذلك في قولنا: (اكتشف الشيء)، فهو يحصل فجأة من غير إعداد ولا انتظار، وسائر معاني (افتعل) مرجعها إلى السماع. وقد استعمل العدناني الفعل (اكتشف) وما يتصرف منه - على استعمال معاصريه - وقد عرفت ما فيه من خروج عن مألوف الصرفيين واللغويين، وذلك حين:

قال: «.. وكان محيط المحيط قبله قد ذكر ذلك، ثم (اكتشف) أنه أخطأ». [م: ٥٣١].

وقال: «وهي غلطة شائعة جداً.. وفي وسع المرء (اكتشافها) بسهولة [م: ٥٣٣].

وقال: «.. زيت الزاج، وهو الاسم الذي أطلقه عليه (مكتشفه) العربي أبو بكر الرازي». [م: ٨٤٩].

وقال: «ويقولون: (اكتشفوا) زيف إخلاص فلان لأتمه». [م: ٨٥١].

وقال: «.. بينما التبغ لم يعرف إلا بعد (اكتشاف) أمريكا الجنوبية». [م. ١١٦٨].

\* (م.م.):

ورد في استعمال العدناني - ومثله كثير من المعاصرين - (من) الجارة - بمعنى التبويض أو السبية - داخلة على (ما) المحتملة أن تكون موصولة وأن تكون نكرة موصوفة أو تامة، وليس هذا موضع النظر؛ وإنما موضعه أن هذا الجار ومجروره في حاجة إلى متعلق، وإلى موقع من الإعراب - ولم يتجه لي موقعه الإعرابي إلا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وهو.. أو: وهذا (مثلاً).

وحذف المتبدا هنا غير مستساغ؛ لأنه يقدر ضميراً، أو اسم إشارة غالباً، وربما لا يستقيم له اسم ظاهر يرجع إليه، فقد يكون راجعاً إلى المعنى المفهوم من جملة سبقتة، وخير من ذلك أن يظهر المتبداً، فيقال: وهو مما . . أو: وذلك مما . . ولذلك كان من الأفضل أن يتجنب العدنانى مثل هذا الاستعمال حين: قال: « . . ولكننى رحمت أبحث عنها فى جميع المعاجم . كلما رأيت أديباً شهيراً أو لغويًا كبيراً استعملها (مما) حملنى على مواصلة البحث . [المقدمة: ن].

وقال: «وانفرد المتن بذكر الجعوة، (مما) يجعلنا نهمل هذا الاسم» [م]. [٢٥٤].

وقال: « . . فإن هذا الواحد لا بد له أن يختلف . . (مما) يشكل مجموعات متباينة» [م: ٣٨٩].

وقال: «ويجيز بنو أسد تأنيث فعلان على فعلانة، (مما) يسمح لنا بأن نقول: . . .» [م: ٣٩٩].

وقال: « . . جعل الثلاثة الذين جاءوا بعده ينقلون عنه رأيه، (مما) جعل المخطئين أربعة» [م: ٤٥١].

وقال: « . . التى أجمعت على أن هذه الكلمة فارسية، (مما) جعل المعاجم الأخرى تهمل ذكرها» [م: ٨٣٦].

وقال: «ثم صدرت الطبعة الثانية من المعجم دون أن تذكر فيه كلمة الشاورمة، (مما) يدل على أن . .» [م: ١٠٥٢].

وقال: «وروى الصحاح واللسان والتاج قول تابط شرا . . (مما) يدل على أن الطبايق معروف لدى العرب قبل الإسلام» [م: ١١٦٧].

وقال: «ويروى الصحاح . . أن الطبايع أو الطبايع تعنى الخاتم أو الخاتم، (مما) يجعل استعمالنا للطبايع . . مجازياً» [م: ١١٦٧].

وقال: «ولم يجار فرايتاغ فى ذلك أى معجم آخر، (مما) يحمل على الظن . .» [م: ١٣٥٢].

وقال: «ثم راجعت الصحاح و . . فلم أجد واحداً منها يذكر . . (مما) حملنى على تخطئة من يستعمل . .» [م: ١٦٢٩].

وقال: «وعندما ينطقون بالبدال تكون قريبة من الطاء، (مما) جعل الزبيدي...» [م: ١٦٧١].

وقال: «ولم أجد هذا الفعل المزيد...» (مما) يدل على أن المتن عشر هنا...» [م: ١٦٣٧].

وقال: «وتقول المعجمات: إن المزاغة وعاء...» (مما) يجعلها والمطرة كلمتين مترادفتين...» [م: ١٨١٧].

وقال: «... وأهمل المفتوحة والمكسورة...» (مما) يدل على أنه لم يبحث...» [م: ١٨١٨].

وقال: «... فذكر أن اسم وعاء الملح هو المملحة...» (مما) يدل على أنه نسخ...» [م: ١٨٣٧].

وقال: «وكنيت أوردت... عشرات الأخطاء التي اقترفها الحريري...» (مما) يجعلنا نشك أحيانا في صحة بعض أقواله» [م: ١٨٩٤].  
\* (شكّل):

خطأ العدناني استعمال الفعل (شكّل) وتصريفاته - بمعنى: كَوَّنَ - ورأى الصواب في قولهم: تشكلت لجنة التربية من فلان وفلان - هو: تكونت لجنة التربية من فلان وفلان [م: ١٠٢٩] - وقد سبق في المبحث الأول أن مصطفى الغلاييني أجاز ذلك - على تأويل - ووقع العدناني فيما خطاه:

فقال: فإن هذا الواحد لا بد له من أن يختلف من حيث قوته... مما (يشكل) مجموعات متباينة...» [م: ٢٨٩].

\* (هل... أم...؟):

وقد سبق أن (أم) إما متصلة أو منقطعة، وأن المتصلة هي المعادلة، أي التي تقع بعد همزة يطلب بها وب(أم) التعيين، وهذه تقتضى جوابا، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾ [النارعات: ١٧] أو بعد همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

وهذه لا تقتضى جوابا، أما (أم) المنقطعة فلا تقع بعد ما سبق، ومعناها إبطال الحكم عما قبلها وصرفه إلى ما بعدها، فهي بمنزلة بل، وعلامتها أن تقع

مسبوقة بخبر محض، أو بهمزة لغير استفهام، أو باستفهام بغير الهمزة، وتفصيل ذلك في (مغنى اللبيب ص ٦١ وما بعدها).

وقد استعمل العدناني أم المعادلة (التي تقتضى جواباً) بعد (هل) وهو خلاف القاعدة حيث المقام للهمزة مع أم، أو لـ(أو) بعد (هل)، وأشار العدناني نفسه إلى هذا - وإن أجاز استعماله - [م: ٢٠٠٠]، ولكنه استعمال مرجوح، وعليه جاء استعمال العدناني:

فقال: «.. (وهل) نقول: جزاه بإحسانه (أم) جزاه بإساءته» [م: ٣٥٩].  
وقال: «.. ولم تأت مرة واحدة بمعنى: ما به حياة الناس، لنرى (هل) تأتي دائماً مذكرة.. (أم) تأتي مؤنثة أيضاً» [م: ٧٩٣].

وقال: «(فهل) يعنى قولنا: كتب عديدة، أنها كثيرة، (أم) يعنى أنها معدودة، (أم) يعنى كَلْتَيْهِمَا؟.. (هل) يحقق لنا أن نقول:.. (أم) يجب أن نقول:..» [م: ١٤٤٥].

\* (ضمير الفصل: هو، وهى، وهما):

كثر فى كلام العدناني استعمال هذه الضمائر حيث يمكن الاستغناء عنها، وهو استعمال شبيه بقول من يقول: زيد هو مؤدب - فالضمير هنا لا حاجة إليه، وهو - على كلام النحاة - لا يصلح أن يكون ضمير فصل؛ لأن من شروطه أن يكون ما بعده معرفة أو كالمعرفة، وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسماً، وألا يقبل الألف واللام - وذلك هو اسم التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] - وانظر تفصيلاً لضمير الفصل في [مغنى اللبيب ص ٦٤١ وما بعدها].

ثم إنه لا فائدة من إعراب الضمير فى نحو المثال السابق توكيداً ولا بدلاً، أما التوكيد، فلأنه ليس من ألفاظ التوكيد المعنوى، وليس من التوكيد اللفظى، وأما البدل، فلعدم الفائدة من عَدَّهُ بدلاً، ولا وجه لإعرابه مبتدأ، وما بعده خبر عنه، والجملة برمتها خبر عن المبتدأ الأول (وإن صح ذلك)، إذ يؤول التعبير إلى جملتين من غير داع؛ لأن المبتدأ الثانى هو الأول عينه، والمشهور فى ذلك أن يكون المبتدأ الثانى غير الأول ولكنه مرتبط به على نحو ما، نحو: زيد أبوه



مسافر، وهذا إلى جانب فضل الجملة البسيطة على الجملة المركبة في تأدية  
المعنى نفسه من أقرب طريق بأوجز كلام ومن هنا كان من الأفضل للعدنانى أن  
يحذف الضمائر (هو، وهى، وهما) من استعماله الآتية:  
(هو)

قال: «وقال محيط المحيط: إن البوس (هو) معرب بوش الفارسية»  
[م: ٢٤٧].

وقال: «... ويقولون: إن البوم (هو) جمع بومة» [م: ٢٤٩].  
وقال: «... لأن استعمال الفعل - جَرَسَه - بمعنى شَهَّرَه (هو) استعمال  
مجازى [م: ٣٥٢٠].

وقال: «...، إن أصل الكلمة الإنجليزية (هو) فرنسى» [م: ٣٦٢].  
وقال: «... إن الكشك (هو) من أقوال العامة» [م: ٣٩٧].  
وقال: «ويظنون أن إطلاق الجوقة... (هو) من أقوال العامة» [م: ٤٠٠].  
وقال: «... والحقيقة هي أن كل حجج (هو) أكبر» [م: ٤٢٥].  
وقال: «... ويظنون أن قولنا: حمش فلان - أى غضب - (هو) من أقوال  
العامة» [م: ٤٩٥].

وقال: «... إن الكشك (هو) من أصل تركى...» [م: ٣٩٧].  
وقال: «جاء فى هامش المتن أن الفعل حاش - بمعنى استولى على الشيء  
(هو) من أقوال العامة» [م: ٥٢٢].  
وقال: «ويظنون أن قولنا: خَسَّ وزن نزار (هو) من أقوال العامة»  
[م: ٥٥٦].

وقال: «... لأن الخلق (هو) ضرب من الطيب» [م: ٥٩٠].  
وقال: «ويقول المتن: إن المحمل (هو) كساء له حمل» [م: ٦٠٠].  
وقال: «ويظنون أن الفعل دحمه - بمعنى دفعه بشدة - (هو) من أقوال  
العامة...» [م: ٦٢٧].  
وقال: «ويظنون أن قولنا: دعك الثوب... (هو) من أقوال العامة»  
[م: ٦٤٣].

وقال: «... ومن تلك المعجمات الحديثة التي ذكرت أن المدفع (هو) من آلات الحرب...» [م: ٦٤٨].

وقال: «ويظنون أن الوعاء من الخزف المحروق - (هو) من أقوال العامة...» [م: ٨١٤].

وقال: «ويقول محيط المحيط: إن السبت (هو) معرب شبت بالعبرائية» [م: ٨٥٦].

وقال: «ويظنون أن قولنا: سحنت الآلة الحجر... (هو) من أقوال العامة» [م: ٨٦٦].

وقال: «... السنونو - بضم السين والنونين - (هو) نوع من الخطاطيف» [م: ٩٤٨].

وقال: «ويظنون أن قولنا: ذهب صوب فلان: (هو) من أقوال العامة» [م: ١١٢٥].

وقال: «ويقول: إن الطير (هو) جمع أيضا، كل من...» [م: ١٢٢٥].

وقال: «وإذا كان لا يحق لنا ذلك، فما (هو) المانع...» [م: ١٤٤٥].

وقال: «ويظنون أن قولنا: لعب فلان - بمعنى تعب وأعبأ أشد الإعياء - (هو) قول خطأ» [م: ١٧٤٠].

وقال: «... ظنا منهم أن استعمال الفعل - مزع - هنا (هو) استعمال عامي»، [م: ١٨٠١].

وقال: «ثم ما (هو) المنطق الذي يسوغ جمع سهم أونشابة على: نبل؟» [م: ١٨٧٠].

وقال: «... ومن ذكر أن المنام (هو) مصدر ميمى من الفعل نام ينام» [م: ١٩٧٠].

(هى)

قال: «وكلمة القاموس التي أطلقها الفيروز آبادى على معجمه (هى) أعجميه معربة» [المقدمة: ى].

وقال: «يقول شفاء الغليل: إن كلمة بآس - بمعنى: قَبْل (هى) مولدة عامية» [م: ٢٤٧].

وقال: «... لأن الإساءة إلى الضاد (هي) إساءة إلى قوميتنا» [المقدمة: ذ].  
وقال: ولما رأى مؤتمر مجمع اللغة العربية أن كلمة جاط (هي) كلمة  
أعجمية... [م: ٣٩٨].

وقال: «... قالوا إن الكلمة بهذا المعنى (هي) مصرية» [م: ٥٢١].  
وقال: «ويقولون: إن التاء المربوطة في: حية (هي) للإفراد» [م: ٥٣٤].  
وقال: «ويظنون أن جملة: خش في الشيء - بمعنى: دخل فيه (هي) جملة  
عامية». [م: ٢٥٨].

وقال: «ويظنون أن جملة: ذلك الجسد - بمعنى: دعكه - (هي) من أقوال  
العامية» [م: ٦٥٥].

وقال: «ويظنون أن كلمة الدون - بمعنى: الخسيس - (هي) من أقوال  
العامية». [م: ٦٨٠].

وقال: «فالصحاح يريد أن يقول: إن المرقاة (هي) اسم مكان» [م: ٧٧٥].  
وقال: «... قال: إن زغل الصائغ الذهب - أي غشه بالنحاس - (هي)  
جملة عامية» [م: ٨٢٨].

وقال: «... ولكن المسئولية (هي) مصدر صناعي من: مسئول» [م: ٨٥٤].  
وقال: «ويظنون أن كلمة السفارة... (هي) من أقوال العامية» [م: ٨٩٢].  
وقال: «ويظنون أن كلمة: السلانية (هي) كلمة عامية» [م: ٩١١].  
وقال: «ويظنون أن كلمة: القرصان (هي) جمع مثل البلدان» [م: ١٥٤٨].  
وقال: «... وذكر أن: المرقسي (هي) نسبة خاصة بالجند الرابع».  
[م: ١٧٨٥].

وقال: «وجميع هؤلاء قالوا: إن كلمة: المارستان (هي) معربة» [م:  
١٧٩٢].

وقال: «... لأن على هنا (هي) اسم بمعنى: فوق» [م: ١٨٤٧].  
(هما)

قال: «... لأن الفعلين: خشى وبقي (هما) ناقصان يائيان» [م: ٥٥٩].

\* (وفقاً لـ...):

خطأ مصطفى جواد استعمال هذه الكلمة دون حرف الجر (على) إذا كانت

بمعنى: حَسَبَ، قال في كتابه (قل ولا تقل - ص ٨٢) : قل: هَادَنَهُ عَلَى وَفْقِ شُرُوطٍ، وَلَا تَقُلْ: هَادَنَهُ وَفْقِ شُرُوطٍ وَقَالَ: «إِنْ (عَلَى وَفْقِ) بِمَعْنَى: عَلَى حَسَبٍ» واستشهد بعدة نصوص، منها قول عمر بن أبي ربيعة:

فَمَا جِئْتَنَا إِلَّا عَلَى وَفْقِ مَوْعِدٍ عَلَى مَلَأْنَا خُرُوجَنَا لَهُ مَعَا  
ثم قال: «أما استعمال (الوفق) بغير حرف جر، فله وضع آخر ومعنى آخر، يقال: كَسَبُ فُلَانٍ وَفْقُ عِيَالِهِ - أى قدر كفايتهم لا فضل فيه - وهذا المقدار من المال وَفْقُ لِكثْرَةِ حَاجَتِهِمْ» كما قال: «إِنْ قَوْلُهُمْ: أَلْفَ الْكِتَابِ وَفْقًا لِمَنْهَجِ الْوِزَارَةِ، غَلَطٌ، وَالصَّحِيحُ: عَلَى وَفْقِ مَنْهَجِ الْوِزَارَةِ».

وأجاز الاستعمالين كليهما صبحى البصام في كتابه: «الاستدراك على: قل ولا تقل - ص ٣٦»، واستأنس لذلك باستعمال علماء اللغة وغيرهم، وعلى كل حال، فاستعمال: وَفْقًا لِكَذَا (بلا جار) موضع نزاع وَحِجَاجٍ، وَكَانَ حَرَى بِالْعَدْنَانِي أَنْ يَتَحَامَاهُ، لَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ:

فقال: «... متلوا بأسماء جميع ما لدى من المصادر التي ورد فيها... (وفقا) لدرجة الشك» [المقدمة: س].

وقال: «... عرض التفاصيل لموضوع ما، (وفق) نظام معين في جدول» [م]: [٣٤٣].

وقال: «... ويستعملها (وفقا) لمعانيها...» [م: ٨٧٧].

وقال: «... لأننا نضع الحركات، (وفقا) لتلفظنا بها...» [م: ٩٠٧].

وقال: «... (وفقا) لما جاء في مصحف عثمان الذي بين أيدينا» [م: ١٩٨١].

\* (لَا بُدَّ وَأَنْ...):

(الواو) في مثل هذا الاستعمال لا تؤدي معنًى، فلا هي عاطفة، ولا هي حالية، ولا هي زائدة؛ لأن الواو من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تزداد إلا بسماع، ولم يرد بمثل هذا سماع. لأن ما بعد الواو هنا في موقع خبر (لا) النافية للجنس، العاملة عمل (إن) ولا تزداد الواو في الخبر مطلقاً. والصواب في مثل التعبير السابق أن يقال: لَا بُدُّ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، أَوْ يُقَالُ: لَا بُدُّ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ

كذا. وفي التعبير الأول من هذين يكون المصدر المؤول من (أن والفعل) في محل جرّ بـ (من) محذوفة، والحذف هنا قياس..

وعلى هذا تجد ما في كلام العدناني في حين قال: «... لأنه لا بُدَّ وأن يستدبر بعض المحيطين به...» [م: ٢٠٦٤].

### \* (مات بداء الطاعون)

الأصل في المتضايين هو التغاير فلا يضاف الشيء إلى نفسه، ولا يضاف الأعم إلى الأخص أو العكس عند جمهور البصريين، قال ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتَّحدَ معنَى، وأوّلُ مُوهَمًا إذا ورَدَ  
ومما ورد من ذلك وأوّلَ قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾  
[البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١]، وأجازه  
الكوفيون بلا تأويل، وشرطوا لذلك اختلاف اللفظ فقط، تشبيها له بما اختلف  
لفظه ومعناه، قال أبو حيان: لا يتعدى السماع، بل يقتصر عليه، فلا قياس.  
[انظر: همع الهوامع ٢٧٥/٤ وما بعدها].

وقد خطأ العدناني أسلوبا أشبه بهذا، وهو قولهم: سافر محمد بطريق  
الجو، أو البحر، أو البر، وجعل الصواب: سافر جوا، أو بحرا، أو برا،  
وقال: وهي جملة فيها إيقاع وإيجاز، علينا أن نستعملها دائما، ونهمل الجملة  
الأولى» [م: ١١٨٨].

ونستطيع أن نُجرى هذه التخطئة نفسها في استعمال العدناني إذ قال: «إن  
معجماتنا تقول: إن المطعون هو المصاب بداء الطاعون أيضا [م: ١١٩٢] وبصدر  
مادته هذه بالمثل نفسه (مات بداء الطاعون) على أنه فصيح إلى جانب فصاحة  
قولهم: مات مطعونا، كما ذكره في دليل معجمه (ص ١٠٢).

ومن الواضح أن قوله: بداء الطاعون فيه إضافة الداء إلى الطاعون، وهو من  
إضافة الشيء إلى نفسه، أو من إضافة الأعم إلى الأخص، وفيه ما ذكر سابقا،  
والأولى أن يقول: مات مطعونا، أو: مات بالطاعون.

### \* (عملية جراحية):

يُخَطُّ كثير من النقاد كلمة (عملية) في هذا الاستعمال، ويرون أنها من

جملة ألفاظ العوام؛ لأنهم لم يظفروا بها في معجمات اللغة، وأن استقامة الكلام بحذفها، فيقال: أُجْرِيَتْ لفلان جراحة.

ويصح ذلك الاستعمال آخرون على أن تكون (العملية) مصدرا صناعيا وقد قاسه مجمع اللغة العربية بزيادة ياء النسب وتاء النقل على الاسم، سواء أكان مصدرا، أم مشتقا، أم اسم عين، أم حرفا.

ومع إجازة المجمع هذه فأنا أرى أن من الخير العدول عن هذا الاستعمال لمن رغب الفصاحة ولا سيما من تصدى لنقد الاستعمال اللغوي، إذ لا فائدة ترجى من ذكر (العملية) هنا، فضلا عن أن المصدر الصناعي هنا لم يأت بجديد فوق معنى (العمل) - على ما هو القاعدة في جواز الإتيان بالمصدر الصناعي، نحو الرجولة والرجولية، والإنسان والإنسانية - إلى جانب التشبه بالعوام ومجاراتهم في هذا الاستعمال.

ولذا كان من المستحسن أن يَعْدَلَ عنه العدنانى حين قال: «ويقولون: إن الصواب هو: عملية جُرْحِيَّةٌ.. وهذا يجيز لنا أن نقول: أُجْرِيَتْ لفلان عملية جُرْحِيَّةٌ، أو أُجْرِيَتْ له عملية جراحية» [م: ٣٥٠] وكرر ذلك في دليل المعجم ص ٧٦٤.

#### \* (العطف على معمولي عاملين):

وقد نص النحاة على أنه لا يجوز أن يعطف بعاطف واحد معطوفين على معمولين لعاملين مختلفين، ولذلك قالوا في قول الشاعر:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأٍ

ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

إن (نار) في الشطر الثاني مضاف إلى (كل) محذوفة، مع بقاء جر المضاف إليه بعد الحذف، حتى تكون الواو عاطفة (كل نار) و(نارا) في آخر البيت على كل من (كل امرئ) و(امرءاً) في الشطر الأول: وهما معمولان لعامل واحد نصبهما هو قوله (تحسين).

ومنعوا أن يقدر الكلام على أن (نار) في أول الشطر الثاني معطوفة بالواو على (نار) المضافة إلى (كل) في أول البيت، و(نارا) في آخر البيت معطوفة بالواو نفسها على (امرءاً) في آخر الشطر الأول؛ لاختلاف العاملين حيثئذ، إذ العامل في (امرئ) هو (كل) بناء على أن العامل في المضاف إليه هو المضاف،

والعامل في (امرأ) هو (تحسين)، إذ هو مفعول ثان له، وذلك لا يجوز  
[انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٧٧].

وقد جاء في كلام العدناني شيء كهذا، إذ:

قال: فلماذا يكون تسريح المرأة طلاقها من قيود الزواج، ولا يكون معنى  
تسريح السجين إطلاقه من قيود السجن، والموظف إطلاقه من قيود الوظيفة -  
على سبيل المجاز. [م. ٨٧٥].

فأنت تجد أنه قد عطف بالواو كلا من: (الموظف) و(إطلاقه): أما الأول  
فقد عطفه على (السجين) وهو معمول لقوله: (تسريح) إذ هو مضاف إليه،  
والمضاف يعمل الجر في المضاف إليه - على المشهور - وأما الثاني فهو معطوف  
على (إطلاقه) السابق الواقع خبراً لقوله (يكون) وهو عامل النصب فيه، فقد  
اختلفت جهة العمل فيما عطف عليه، وذلك غير جائز عند النحاة - على ما  
سبق.

ولا يستقيم هنا التخريج الذي استقام في البيت السابق، ذلك لأننا لو قدرنا  
أن (الموظف) مجرور بالإضافة إلى مثل ما أضيف إليه (السجين) - وكان  
التقدير: (وتسريح الموظف) - لظل اختلاف جهة العمل أيضاً، إذ إن (تسريح)  
معمولة (معنى) وهو غير العامل في (إطلاقه)، اللهم إلا أن تقدرهما معاً،  
وكان الكلام (ومعنى تسريح الموظف) وفي ذلك حذف مضاف ومضاف إليه  
معاً، وهما (معنى تسريح) مع بقاء جر مضاف آخر إليهما، ولم يرد لذلك  
نظير، ولا سيما مع بقاء جر المضاف إلى المضاف إليه المحذوف.

ثم: ما الذي يدعو إلى استعمال مثل هذا التركيب في سعة الكلام، وهو لم  
يرد إلا في اضطرار الشعراء، وبعض القراءات الشاذة، إذ القاعدة أنه إذا حذف  
المضاف قام المضاف إليه مقامه وأخذ حكمه الإعرابي رفعا ونصبا وجرأ.

\* (نعت المحلّي بـ (أل) باسم الإشارة):

ينعت المحلّي بـ (أل) بشيئين: أحدهما: ما فيه الألف واللام، نحو: مررت  
بالرجل العاقل، والثاني: بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: مررت  
بالرجل صاحب الخلق، ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذين؛ لأنه أقرب  
إلى الإبهام من سائر المعارف، بدليل أنه قد يوصف بما توصف به النكرات،  
فتقول: مررت بالرجل مثلك، وإنى لأمرُّ بالغلام غيرك فيكرمنى.

وعلى هذا، لا يوصف المحلّى بـ (أل) بالعلم؛ لأن العلم أخص منه، ولا باسم الإشارة، فلا تقول: مررت بالرجل هذا - على أنه صفة له - وذلك أن اسم الإشارة أخص منه كذلك، فإن تعريف الإشارة يتعلق بالعين والقلب معا، وتعريف ما فيه (أل) يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف بشيئين أخص مما تعرف بشيء واحد [انظر: التبصرة والتذكرة، للصيمرى ١/١٧٢ - وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٧ - وشرح عيون الإعراب للمجاشعي: هامش ص ٢٢١].  
وعلى هذا يبين لك ما فى استعمال العدناني، إذ:  
قال: «... واكتفيت فى (المعجم هذا) بذكر أسماء المرجع...».  
[المقدمة: ف].

وقال: وفى (المعجم هذا) بحث مفصل عن الأضداد [المقدمة: ق].  
وقال: «وما كانت (الكلمة هذه) فارسية الأصل...» [م: ١٦٦٨].  
وقال: «... وأرى أن نبتعد عن (أسلوب التعظيم هذا):» [م: ١٣١٥].  
وقد يصح تخريج هذه المثل على غير الوصفية، بأن يكون اسم الإشارة بدلا مما فيه الألف واللام أو عطف بيان عليه - إن كان المؤلف يقصد واحدا منهما - لكنى أظن أن العدناني يقصد الوصفية، إذ استعمال البدل أو عطف البيان قليل - بمثل هذا - فى أساليب المعاصرين من الأدباء والكتاب، ومن هنا كان الأولى أن يتجه إلى الاستعمال الصريح الذى لا شائبة فيه، ولا تخريج يحتاج إليه، فيقول: وفى هذا المعجم...  
\* (إلباس المقصود):

وذلك أنه قال: «ولم أجد معجماً واحداً يؤيد الوسيط...» [م: ٥٢٢].  
فوصف (المعجم) بقوله: (واحداً): فألبس فى مقصوده، وأغمض فى عبارته، ذلك لأنه يريد نفى عثوره على معجم يؤيد الوسيط فيما قاله، ولا مدخل للعدد فى ذلك، فهو نفى مطلق، لكن وصفه بقوله: (واحداً) قد يفهم منه أنه ربما وجد اثنين أو ثلاثة أو فوق ذلك، بدليل المفهوم المقابل، فأنت تقول: ما رأيت رجلاً - تنفى أصل رؤية هذا الجنس - فلا يصح حيثئذ أن تقول: ما رأيت رجلاً بل رجلين، لأن الإضراب بـ(بل) بعد النفى يفيد إثبات الفعل لما بعدها، وفى هذا تضارب، أما إذا وصفت وقلت: ما رأيت رجلاً واحداً، فإن النفى مسلط هنا على القيد (وهو الوحدة) فيصح معه أن تقول:



ما رأيت واحداً، بل رجلين .

وكان من الأفضل للعدنانى حين أراد نفي جنس المعجم أن يتغاضى عن قيده بالوحدة، فيقول: ولم أجد معجماً يؤيد الوسيط، أو يقول: ولم أجد مطلقاً معجماً يؤيد الوسيط، أو ما شابه ذلك .

\* (علامة التأنيث مع المذكر):

وقال العدنانى: «... ما دامت جُلُّ المعجمات قد أجازت استعمال أولاهما» [م. ٣٩٧].

فَأَلْحَقَ بالفعل (دام) والفعل (أجاز) تاء التأنيث مع أن مرفوعهما مذكر، وهو (جُلُّ) وكان الصحيح - أو الأوضح - أن يذكر الفعل فيقول: ما دام جل المعجمات قد أجاز ولا سيما أنه خطأً نظيراً له هو قولهم: أكثر الغُرفِ مغلقة وجعل صحته: أكثر الغُرفِ مغلِق [م: ١٤١٥].

هذا، وقد سبق أن صححت ذلك الذى خطأه على اكتساء المضاف من المضاف إليه التأنيث ولكن جريان الأسلوب على الأوضح غير المحتاج إلى تأويل أفضل للكتاب، بله من يؤلف فى النقد اللغوى ويعرض لتخطئة غيره من الكتاب والأدباء .

أما بعد:

فكما قلت لك: أنا لا أقطع بخطأ المؤلف فى كل ما أخذته عليه، وإنما وددت أن تجرى عبارته على الأوضح المشهور، لا على الصحيح المحتمل، ولا المَحْجُوجِ إلى تأويل، وما كانت هذه الهنأت لتتال من قيمة (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة)، وما قصدت إلا إلى أن يزدان المعجم، ويزداد دقة وإحكاماً فوق ما اتَّسَمَ به من دقة وإحكام يشهدان ببراعة صاحبه، وصبره على جمع مادته وجَلْدَه على تتبعها فى المظان، فى زمن عزَّ فيه الصابر على العلم، الحريص على فصحاء، وكثر فيه الطامعون فى شهرة يصيبونها، المتطلعون إلى منصب ينالونه، أو درجة يرقون إليها - إن بالحق وإن بالباطل - رحم الله العدنانى رحمته الواسعة، وجعل الجنة مثواه، جزاء ما قدم للعربية ومُحِبِّها من جهد يرضاه .

\*\*\*\*

# أخطاء الفناها

تأليف  
نسيم نصر

نشر دار العلم للملايين  
الطبعة الأولى  
إبريل ١٩٩٤م  
بيروت

«نشر في المجلد الثامن عشر»  
«العددین الثالث والرابع»  
«ذو القعدة ١٤١٧هـ والمحرم ١٤١٨هـ»  
«الصفحات: من ٢٠٨ إلى ٢٢٤»  
«والصفحات: من ٣٢٢ إلى ٣٣٥»  
«مجلة عالم الكتب بالرياض - السعودية».

إذا كان في التأليف الجاد - عموماً - نوع من المشقة والعناء، فإن هناك نوعاً من التأليف على من يرتاد حقله أن يُوطَّن نفسه على كثير من العناء، وأن يتحلَّى بعزيمة قوية، وصبر شديد؛ إنه التأليف في اللغة: فقها ونحوها وصرفاً؛ حيث الألفاظ على قدر المعاني بلا زيادة أو نقص، وحيث لا مجال للكلام الإنشائي المطول، بلا سَنَدٍ يَسْنُدُهُ، ولا حجة تَعُضِّدُهُ، وحيث كُلُّ كلمة تكتبها محسوبة لك أو عليك.

ومن التأليف في اللغة نوع أخصُّ، يقتضى يقظة تامة، وحرصاً شديداً، وكثرة اطلاع على كتب التخصص الدقيق، مع جودة موازنة واستخلاص رأى، وتفنيد حجة بحجة، ومقارعة دليل بدليل، في صبر لا يكاد ينفد، وأناة بعيدة عن حساب الزمن، إنه التأليف في (النقد اللغوي) ذلك الذي يعرض كلام الناس - وفيهم أهل اللغة والتخصص - على معيار الصواب والخطأ، وينصب من نفسه حكماً عدلاً، يحكم للكلام أو عليه.

وكثيراً ما كتبت في هذه المجلة الغراء، ناقداً بعض المؤلفات التي تخرج إلى أيدي الناس من هذا النوع الأخصُّ، وكنت أحرص على أن أبدأ كل نقد بمقدمة أخص فيها (الوسائل) المعينة لمن يريد أن ينقُد، ومن أهمها حُسْنُ الاطلاع والتَّريُّثُ في الفهم لما يرد في المعجمات اللغوية الموثوق بها، والإلمامُ بمعظم آراء العلماء في المسألة موضع النقد، وإدراك أن الكلام ليس كله على درجة واحدة في الفصاحة، بل منه الأفصح والفصيح والشاذ، وكُلُّ ذلك لا يُعاب، ولا يوصمُّ قائله بخطأ.

كما كنت أحرص على التذكير بـ (المعايير) التي ينبغي - بل يجب - أن تُراعَى في النقد، حتى لقد حفزني الحرص على ذلك كُلِّهِ إلى وضع كتاب فيه بعنوان «المعيار في التخطئة والتصويب».

وبين يَدَيَّ الآن كتاب من هذا النوع الأخصُّ، متوسط الحجم، جيد الإخراج، يعرض بعض الاستعمال اللغوي على بساط البحث، ويبيِّن فيه رأياً من بعده دليل.

يضم الكتاب « ٤٠٣ » أربعاً وثلاثمائة مادة لغوية، منها ما يتصل بالنحو، ومنها ما يتصل بالتصريف، ومنها ما يتصل بالورود في المعجمات، ومنها ما يتصل بالحس اللغوي الذي لا صلة له بنحو أو صرف أو لغة . إنه كتاب بعنوان «أخطاء ألفناها» للأستاذ الكريم «نسيم نصر» .

وفي الكتاب محاسن كثيرة يطول الوقت إن ذكرتها مفصلة، وقد قَدِّمْتُ بعضاً منها، وأضيف الآن أنه مرتب على حسب حروف التهجي، وأن المهم من ألفاظه أو الملبس جرى ضبطه بالشكل .

وجرياً على عادة النقاد أضرب صفحاً عن حسنات الكتاب الكثيرة، وأهرعُ إلى عرض ما كنت أرغب أن يتضمنه أو أن يتلافاه؛ حرصاً مني على أن يخرج الكتاب إلى أيدي الناس في الصورة التي ينشدها كل مؤلف، أقرب ما تكون إلى الكمال الذي يعزُّ على كل البشر، ومن أَلَّفَ فقد استهدف، وسبحان من له الكمال :

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعدَّ معايبه

وجعلت دراسة هذا الكتاب في مبحثين :

المبحث الأول: خصصته لما جاء في الكتاب مخالفاً قواعد اللغة، أو أسىء فهمه من هذا القواعد.

والمبحث الثاني: خصصته لما ورد من الاستعمال اللغوي للمؤلف في كتابه، مما كان ينبغي أن يراعيه، وهو الذي يحكم على استعمال غيره بما يبدو له، من خطأ أو صواب.

\*\*\*

## المبحث الأول مخالفة قواعد اللغة أو سوء فهمها

\* في الصفحة (١٠):

خطأ ما جاء في إعلان خاص بمدرسة ثانوية هو: «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة وحتى البكالوريا الثانية بفروعها الثلاث» وانحصرت تخطئته فيما يلي:

١- إدخال الواو العاطفة على «حتى».

٢- عدم إلحاق التاء بالعدد المفرد «الثلاث» مع أن معدوده «فروعها» مذكر؛ إذ المعتدُّ به في تذكير العدد وتأنيثه مفردُ المعدود، لا لفظه المجموع، على المشهور.

٣- إحلال الباء محلَّ «في» في قوله: «بفروعها».

- أما الأولى: فهو مُحَقٌّ فيها؛ إذ لا وجه لدخول الواو على حرف الغاية (إلى) ولا (حتى) المؤدية معناه، وذلك لاتصال المبدأ بغاية من غير فاصل - كما قال - ألا ترى أنك تقول: حضرت من المنزل إلى الجامعة، ولا تقول: وإلى الجامعة.

غير أنه لم يتبهِ هنا إلى مسألة دقيقة، هي أن إحلال (حتى) هنا محل (إلى) لا وجه له، إذ لا تذكر (حتى) بعد (من) المفيدة لابتداء الغاية، وسيأتي توضيح ذلك في المبحث الثاني (لغة المؤلف وقواعد اللغة).

- وأما الثانية: فإن الأصل في ألفاظ العدد المفرد (من ثلاثة إلى عشرة) أن تخالف معدودها تذكيراً وتأنيثاً، إلا أن النحويين قد استثنوا من ذلك الأصل مسائل، جمع أكثرها الأستاذ «عباس حسن» في الجزء الثالث من كتابه (النحو الوافي) باب النعت، وأورد منها (النعت) إذا كان اسم عدد، وكان منعوته في الأصل معدوداً، محذوقاً كان أو مذكوراً، فيجوز في النعت (الذي هو العدد) أن تلحقه التاء، وأن يتجرد منها؛ فمثال ما معدوده محذوف: اشتريت عدة كتب، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً - أو ثلاثة. ومثال المذكور: قرأت

كُتِبَ ثلاثاً - أو ثلاثة، فحذفُ التاء من لفظ العدد حيثئذ إنما يكون جرياً على القاعدة المألوفة من مخالفة العدد للمعدود، وذكر الباء في العدد - والحالة هذه - إنما يكون جرياً على قاعدة المطابقة بين النعت الحقيقي ومنعوتيه في التذكير والتأنيث.

والمثال الأخير، الذي ذكره الأستاذ «عباس حسن» يوافق ما خطأه المؤلف هنا في (بفروعها الثلاث).

- وأما الثالثة: وهي إحلال الباء محل (في) في (بفروعها) فلم يعتمد في تخطيطه هذا على قاعدة نحوية، بل قال: «ومستدركين ضعف الباء كبديل من (في) لتضمين البكالوريا الثانية فروعها».

ولست أدري المقصود بهذا التضمين - على وجه اليقين - فهل يريد أن البكالوريا الثانية تشتمل على الفروع الثلاثة وتحتويها؟ هذا معنى معروف لُفِّ في عبارة غامضة!

ثم إن إحلال الباء محل (في) أو العكس مسألة لا شيء فيها من جهة الصنعة النحوية، ما دام المقصود هو الدلالة على الظرفية، وكلا الحرفين مفيدٌ لها: (في) بطريق الأصالة، و(الباء) بالحمل عليها، وفي القرآن الكريم ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢] وفيه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢].

وقد تتبعت آيات القرآن الكريم في هذا الشأن، فألفيت «الباء» مستعملة دالة على الظرفية في الأماكن المحصورة المحدودة بحدود معينة - كما في الآيتين السابقتين - أما (في) فألفيتها مستعملة دالة على الظرفية في الأماكن غير المحصورة؛ كالسما والأرض، قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (٢٠) ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢١) ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠-٢٢].

على أن للباء في المثال الذي خطأه معنى آخر غير الظرفية يفيد ما قد يكون المؤلف المخطئ قد أراده من قوله: «لتضمين البكالوريا الثانية فروعها الثلاثة» هذا المعنى هو: اشتمال الشيء على أجزاء، كل جزء منها يتصل بصاحبه،

وكُلُّها تتصل بالأصل الذى تفرعت عنه اتصال الجزء بكُلِّه؛ أرايت أن أحداً لا ينكر أن يقال: استمتعت بالكتاب، بكل فصوله.

فالكتاب مشتمل على هذه الفصول، وكذلك «البكالوريا بفروعها الثلاثة». وهذا المعنى هو ما عبر عنه النحويون بقولهم: «من معانى الباء الجارة الإلصاقُ حقيقة أو مجازاً» والإلصاق حقيقى فى «الكتاب»، مجازى فى «البكالوريا»، فلا وجه للتخطئة ما دام للاستعمال وجه مقبول يُخرَجُ عليه.

\* وفى الصفحة (١٢):

خطأ قولهم: أساتذة وطلاب المدارس يستحدثون مشاركة تربوية، وقال: «والصواب ألا تفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء»، فنقول: أساتذة المدارس وطلابها، وهذا الخطأ لم تعرفه العربية قبل الدخيل عليها من اللغات أهد. وتخطئته هذه مبنية على أمرين: أحدهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والثانى أن هذا الاستعمال دخيل على العربية.

- أما الأول، فالأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لشدة التلازم بينهما؛ كالجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والتابع مع متبوعه، وكثيراً ما تجدد فى كلام النحويين: «المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد».

لكن ورد ما يخالف هذا الأصل، فتأوله أهل النحو على أنه من حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف على إعرابه، وهذا هو تأويل المبرد، واختاره ابن مالك، وعليه فلا فصل بين المتضايين، ولكن حذف للمضاف إليه، لكنهم اشترطوا لاستساغة هذا الحذف أن يعطف عليه اسمٌ عامل فى مثل المحذوف، وهذا الشرط متحقق فى المثال المُخطأ.

ويرى سيبويه والجمهور أن هذا ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأصله عندهم «أساتذة المدارس وطلابها» ثم أقحم «وطلابها» بين المضاف «أساتذة» والمضاف إليه «المدارس»، فصار: «أساتذة وطلابها المدارس»، ثم حذف الضمير من «وطلابها» إصلاحاً للفظ، فصار: أساتذة وطلاب المدارس.

يقول الشيخ المرحوم «محمد محيى الدين عبد الحميد» تعليقاً على المذهبين السابقين: «ولا شك أن مذهب أبى العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب



سيويه والجمهور، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله « [هامش أوضح المسالك ١٧٢/٣ - طبعة دار الجليل - الخامسة].

ومن ذلك يَبِينُ لك أن من الممكن حَمَلَ مثل هذا الاستعمال على وجه مقبول؛ فلا داعى لأن نحكم عليه بالخطأ.

وللفراء فى مثل هذا الاستعمال رأى طَيِّبٌ، وهو أن يكون الاسمان معاً مضافين إلى ما بعدهما، لكنه يشترط أن يكون هذان الاسمان متصاحبين فى الاستعمال الكثير؛ كاليد والرجل، وقبل وبعد، والليل والنهار - وعليه فلا حذف، ولا تقديم ولا تأخير. وفى هذا رأى راحة وتيسير، وإن كان غير دقيق من حيث الصنعة النحوية.

وأما الثانى: وهو أن هذا الاستعمال دخيل على العربية من لغات أخرى - فمردود؛ إذ هو استعمال عربى قديم، ورد فى الشعر وفى النثر، فمما جاء فى الشعر قوله:

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتْ النَّعَمُ

بمثل أو أنفع من وبلى القديم

وقول الفرزدق (وهو من شواهد سيويه):

يا من رأى عارضاً أسرُّ به

بين ذراعى وجبَّهة الأسد

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

ولا نقاتل بالعِصَى

ولا نرامى بالحجارة

إلا عُلالَةً أو بدا

هه قارح شهيد الجزيرة

ومن النثر قولهم: قطع الله يدَ رَجُلٍ من قالها، وقولهم: خذ رُبْعَ ونِصْفَ

ما حصل.

\* وفى الصفحة (١٥):

ذكر أن (من) اسم موصول مشترك، يأتى للمفرد وللثنى وللجمع، ثم ذكر

أنه «لا يصح أن يتناوب المفرد والجمع فى العبارة الواحدة» وبناءً على ذلك خطأ

ما جاء في أحد الكتب المدرسية من قول أحدهم: «وقد لحق بهم كل من كان هناك، وهم متشوقون إلى رؤية الحدث الغريب»، فبعد أن استعمل المؤلف «كان» للمفرد أكمل قائلاً: «وهم متشوقون» أي أنه ناوب بين المفرد والجمع بعد (من) الاسم الموصول المشترك. ثم صحح هو العبارة السابقة بأن جعلها كلها للجمع فقال: «وقد لحق بهم كل من كانوا هناك وهم متشوقون» كما حكم لـ «ما» الموصول المشترك لغير العاقل بما حكم به لـ «من».

وما ذكره من أن «مَنْ» و«مَا» اسما موصول مشترك بين المفرد والمثنى والجمع صحيح مشهور، ولكن ما استنكره من تناوب المفرد والجمع على المشترك الواحد منهم لم يقل به أحد ممن يُعْتَدُّ برأيه، بل المشهور صحة هذا التناوب، وَحَسْبُكَ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] فالضمائر في الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة - روعى فيها لفظ «من» - وفي الشطر الثانى منها جاءت مجموعة - روعى فيها معنى «من» وهو من يُقصد توجيه الكلام إليه.

ومثل ذلك قوله تعالى يخاطب أزواج الرسول ﷺ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهِنَّ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] ففاعل الفعل «يقنت» ضمير مذكر روعى فيه لفظ «من»، أما الضمائر بعده فلجمع المؤنث أو للمفردة روعى فيها معنى «من».

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ [محمد: ١٦] ففاعل الفعل «يستمع» - ضمير مفرد مذكر - روعى فيه لفظ «من»، وفاعل «خرجوا» و«قالوا» - لجماعة الذكور - روعى فيه معنى «من».

\* وفي الصفحة (٢٣):

خطأ قولهم: «المستول أوشك على الانتهاء من دراسة المشروع» وصحح الخطأ بقوله: «أوشك المستول أن ينتهى من دراسة المشروع» ثم قال: «وهكذا نرى أيضاً فى التصوييب أن خير (أوشك) - كفعل من أفعال المقاربة - لا يأتى

إلا جملة فعلية» اهـ .

وفى عبارته الأخيرة بَعْضٌ من سوء الفهم؛ فإن الخبر هنا ليس جملة فعلية - كما ذكر - وإنما هو مصدر مؤولٌ من (أن) والفعل المضارع بعدها، والمصدر المؤول بمنزلة المفرد، لا الجملة، غير أن العرب التزمت مع (أوشك) وأخواتها من أفعال المقاربة والشروع والرجاء ألا يُذكَرَ هذا المصدر الصريح؛ فلا تقول - فى القياس - : أوشك المسئولُ الانتهاء وإن كان المعنى على ذلك، والدليل على ذلك أنه قد جاء الاسم المفرد مصرحاً به فى بعض الشعر مع «أوشك» كقول حسان بن ثابت «فى إحدى الروايتين»:

من خمر ييسان تخيرتها

ترياقه توشك فتر العظام

فقال: «فتر» مفرداً منصوباً خبراً لـ «توشك»، وهذا شاذ لا يقاس عليه، ولكنه يرشدك إلى أصل الاستعمال، وإن كان مرفوضاً.

وما جاء من كلام النحويين من أن خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ «أن»، ربما أوهم أنه جملة فعلاً، ولكنه عند التحقيق والتثبت فى تأويل المفرد، وإلا كانت «أن» فيه زائدة فى غير مواطن زيادتها.

وقد يقال: إنه يلزم على جعله مصدراً مؤولاً أن يقال: أوشك المسئول الانتهاء، وفى ذلك الإخبار باسم المعنى «المصدر» عن اسم الذات، وهو مرفوض عندهم، وقد أولوا الوارد من ذلك، وللعلماء فى ذلك عدة آراء:

أحدها: أن الكلام على تقدير مضاف قبل الاسم، وكأنه قال: أوشك أمر المسئول الانتهاء، أو قبل الخبر، وكأنه قال: أوشك المسئول صاحب انتهاء.

والثانى: أن هذا المصدر مؤول بالصفة المشتقة التى لا خلاف فى وقوعها خبراً، وكأنه قال: أوشك المسئول متتهياً، وتأويل المصدر بالوصف المشتق متعالمٌ مشهور.

والثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة فى «المسئول» وكأنه هو الانتهاء نفسه.

وهناك رأى رابع لا يلتفت إليه، وهو أن تكون «أن» زائدة، وليست مصدرية، ووجه فسادها أنها هنا عاملة النصب في المضارع بعدها، والزائدة لا تعمل، وأنها تلازم الفعل هنا ولا تُحذف إلا شذوذاً، أما الزائدة فالأصل فيها السقوط من الكلام.

\* وفي الصفحة (٣١):

بعد أن خطأ إحلال «بل» محل «لا» العاطفة في بعض الأمثلة قال «ونذكر في هذه المناسبة أن حرف (لا) إذا استعمل كحرف عطف عمل عكس عمل (بل)» اهـ.

وفي عبارته سوء فهم؛ إذ أثبت عملاً لحرفي العطف (بل ولا) وأن أحدهما يعمل عكس عمل الآخر، والمقرر في كتب النحو أن حروف العطف لا تعمل إعراباً؛ لأنها من الحروف المشتركة، تدخل على كل من الأسماء والأفعال، وما كان هذا سبيله لا يعمل رفعاً ولا نصباً ولا جرّاً ولا جزماً؛ إذ ليس عمله في نوع بأولى من عمله في نوع آخر، أما الحروف المختصة بنوع من الاسم أو الفعل فتعمل فيه خصوصاً، هذا هو المعتمد عند النحويين.

ولعله يقصد هنا المعنى لا العمل، وهذا صحيح - إن أراد - فإن (بل) بعد الإيجاب أو الأمر تفيد سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، مثل: حضر سعيد بل على، وليَدْخُلْ سعيد بل على - فالحضور والدخول لعلي بعد أن كان لسعيد فسُحِبَ منه. وهي بعد النفي والنهي تفيد تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، مثل: ما كنت في الدار بل في المسجد، ولا يدخل سعيد بل على - فإثبات وجودك في المسجد، وإثبات دخول عليّ أمران محكومٌ بهما على وجه التوكيد وعدم الشك. أما (لا) فتفيد تقرير حكم ما قبلها ونفيه عما بعدها، فإذا قلت: حضر الطالب لا الأستاذ، تكون قد نفيت حضور الأستاذ، وأثبتت حضور الطالب، على وجه التوكيد، ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي، وللعطف بهذين الحرفين شروط في كتب النحو.

\* وفي الصفحة (٣٢):

خطأ قولهم في التأكيد المعنوي (النفوس والعين): «حضر الرئيس الحفلة

بنفسه، وأنت لى السعادة بعينها» وقال: «والصواب أن نقول: حضر الرئيس نفسه الحفلة، وأنت لى السعادة بعينها؛ لأن كلمتى (نفس وعين) جاءتا لفظتى توكيد للرئيس والسعادة، ولفظة التوكيد لا تحتاج إلى هذه الباء التى أصبح دخولها على لفظة التوكيد خطأ مألوقاً، فالتوكيد تابع فى الإعراب لمؤكدته». وهذا سهو منه، أو عدم اهتمام بالاطلاع على كتب النحو المعتمدة؛ فإن مما جاء فيها أن كلمتى (النفس والعين) تنفردان دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول حضر الرئيس نفسه - أو بنفسه، وتقول: حضر الرئيس عينه - أو بعينه. فكل منهما حيثئذ مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، أما محلاً فعلى حسب الحال الإعرابية للمؤكد قبله رفعاً أو نصباً أو جرّاً، وانظر فى هذا (مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى، عند الكلام على الباء المفردة) و(حاشية الصبان على الأشمونى - باب حروف الجر).

\* وفى الصفحة (٣٥):

وَضَحَّ طَرِيقَهُ تَثْنِيَةً نَحْوَ (مَبَارَاةٍ وَمَحَامَاةٍ)، وَقَالَ: «وَلَمَّا كَانَ بَعْضُ مَذْبَعِي الْأَخْبَارِ الرِّيَاضِيَّةِ قَدْ أَلْفَوُا تَثْنِيَةَ مَبَارَاةٍ فِي قَوْلِهِمْ: مَبَارَاتَيْنِ أَوْ مَبَارَاتَانِ؛ وَفَاقًا لَصَحَّةِ الْإِعْرَابِ، رَأَيْنَا أَنْ نُذَكِّرَ بِأَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ لِلْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ النَاقِصِ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) تَعْتَبِرُ تَأْوَهُ مَقْلُوبَةً عَنِ حَرْفِ عِلَّةٍ، تَعُودُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَمِثْلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ: حَامَى وَقَاضَى وَبَارَى، نَقُولُ فِي مَصَادِرِهَا: مَحَامَاةٌ وَمَقَاضَاةٌ وَمَبَارَاةٌ، وَعِنْدَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ نَقْلِبُ تَاءَهَا يَاءً، فَنَقُولُ فِي تَكَرُّارِ الْمَبَارَاةِ مَرَّتَيْنِ: جَرَّتْ مَبَارِيَانِ، وَفِي تَكَرُّارِهَا ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ نَقُولُ: جَرَّتْ مَبَارِيَاتِ، وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي تَكَرُّارِ: مَحَامَاةٍ وَمَقَاضَاةٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَقْلُوبَةِ تَأْوَهَا عَنِ حَرْفِ عِلَّةٍ»

ولى هنا ملاحظات عدة:

الأولى: أنه عدَّ التاء فى مصدر الرباعى الناقص على وزن (فاعل) مقلوبة عن حرف علة. ولست أدرى من أين استقى هذه القاعدة؟ والام استند؟ إن أحداً من الصرفيين لم يقل ذلك، فالمعروف عندهم جميعاً أن مصدر ما كان على (فاعل) - صحيحاً أو معتلاً - هو (الفعالُ والمفاعلة) قال ابن مالك:

## لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وغير ما مرَّ السَّماعُ عَادَلَهُ

قد يرد المصدران معاً للفعل الواحد، وقد يكتفى بأحدهما؛ لأن استعمال الثاني يؤدي إلى لبس، فمثال ما ورد له المصدران: قاتل قتالاً ومقاتلة، ومثال ما ورد له واحد؛ لأن الثاني مُلبس: حارب محاربة. لم يقولوا: حراباً؛ لثلاثا يلتبس بجمع حربة.

ومن ذلك الفعل المعتل نحو: باراه مباراة، أصله (مبارية) على وزن (مفاعلة) تحركت ياؤه وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. فالتاء فيه وفي نظائره زائدة للتأنيث، وليست مقلوبة عن حرف علة - خلافاً لما زعمه هنا.

والثانية: أنه جزم بأن التاء في هذا المصدر تعود إليه عند التثنية والجمع، وليس الأمر بهذا التعميم، بل هذه التاء الزائدة - وليست المنقلبة عن غيرها كما قلنا - تبقى عند التثنية، وتُحذف عند الجمع؛ فنقول في تثنية (مباراة): مباراتان ومباراتين - على حسب الموقع الإعرابي للكلمة. ونقول في جمعها: مباريات، بحذف التاء وقلب الألف قبلها ياء.

والسر في هذا الاختلاف بين تثنية ذلك وجمعه: أن علامة المثني لا دلالة فيها على تذكير أو تأنيث، إنما هي تدل على عدد فقط هو (اثنان)، فكان لا بد من إبقاء ما يدل على التأنيث - عند إرادته - وهو هنا التاء، فتضاف علامة التثنية بعدها؛ حتى لا يلتبس بالمذكر، والصحيح يوضح لك ذلك؛ ألا ترى أنك تقول في مثني (طالب): طالبان. وفي مثني (طالبة): طالبتان، فلماذا لا تطبق ذلك على معتل الآخر من الأسماء؟.

أما في حال جمع ذلك ونحوه؛ فإن علامة جمع المؤنث - وهي الألف والتاء الزيدتان - تحمل المعنيين معاً: الدلالة على الجمع، والدلالة على التأنيث، فتحذف التاء من المفرد؛ لثلاثا تجتمع علامتا تأنيث في الاسم الواحد، ولأن علامة التأنيث تقع دائماً آخر جزء في الكلمة، وعلى هذا نقول: مباريات، ولا نقول: مباراتان.

وأما قلب الألف في (مباراة) ونحوها ياء عند الجمع، فلأنه بعد حذف التاء أشبه الاسم المقصور، فعومل معاملته، وألف المقصور إذا وقعت رابعة فصاعداً تقلب ياء مطلقاً، قال ابن مالك:

آخر مفصّل تُثني اجعله يا  
إن كان عن ثلاثة مرتقياً  
والجمع كالثنية في ذلك، كما قال ابن مالك:

.....  
وإن جمعته بتاء و ألف  
فالألف اقلب قلبها في التثنية  
وتاء ذى التاء الزمن تنحيه

والملاحظة الثالثة هي في قوله: «وعند التثنية والجمع نقلب تاءها ياء». وقد  
وضح مما سبق أن الذى قلب ياء إنما هو الألف وليس التاء، وأن ذلك جرى فى  
الجمع دون التثنية.

والملاحظة الرابعة هي فى قوله: «فتقول فى تكرار (المباراة) مرتين. جرت  
مباريان».

وهذا خطأ منه؛ فإن المثنى لا قلب فيه للألف، ولا حذف منه للتاء، بل  
الصحيح أن يقال: مباراتان، وقد سبق توضيحه.

والملاحظة الخامسة هي فى قوله: «وهكذا الأمر فى تكرار (محاماة ومقاضاة)  
وغيرهما من الأسماء المقلوبة تاؤها عن حرف علة».

وهذا خطأ منه وسوء فهم لمسائل الصرف اليسيرة؛ إذ ليس فى الأسماء  
حرف علة يقلب تاء، اللهم إلا فيما تصرف من وزن (افتعل) مما فاؤه واو أو  
ياء، نحو: مُتَّصِلٌ واتِّصال، وذلك بشروط خاصة معروفة فى باب الإعلال  
والإبدال من كتب التصريف.

والملاحظة السادسة أنه جمع وثنى نحو (مباراة ومحاماة ومقاضاة) على أنها  
مصادر خالصة، وليس الأمر كذلك، فإن المصادر المبهمة لا تثنى ولا تجمع؛  
لعدم الفائدة؛ إذ هي فى إبهامها تدل على القليل والكثير. إنما يصح أن تثنى  
وتجمع إذا سُمِّيَ بها، فانتقلت بالتسمية من الدلالة على الحدث فقط الذى هو  
معنى المصدر، إلى الدلالة على الذات الذى هو معنى الاسم.

\* وفى الصفحة (٣٨):

فرق بين (التدوية) و(التداوى) وادعى أن العامة لا تفرق بينهما، مع أن  
بينهما فرقاً فى المعنى، هو: أن (التدوية) بمعنى ترجيع قصف الرعد، مأخوذ

من (الدو) أى البرية، ونقلت إلى كل صدى يتردد. أما (التداوى) فبمعنى الاستشفاء من المرض، ثم خطأ قول أحدهم فى سرعة انتشار خبر ما: «تداوت أصداؤه فراح الناس يتحدثون عنه فى كل مكان» وصحيح هذا أن يقال: تَدَوَّتْ أصداؤه... هـ.

أما ما ذكره من فرق فلا اعتراض عليه، وإنما الاعتراض على تصحيحه هو الاستعمال السابق بقوله: «تَدَوَّتْ أصداؤه»؛ إذ لم يرد هذا الوزن بهذا المعنى ولا بغيره فى المعجمات العربية، وإنما الوارد بالمعنى المراد هنا هو الفعل الثلاثى المزيد بالتضعيف، جاء فى لسان العرب (دوا): «والدَوَىُّ: الصوت، وخص بعضهم به صوت الرعد، وقد دَوَّى. التهذيب: وقد دَوَّى الصوت يُدَوَّى تدوية، ودَوَّى الريح: حفيفها، وكذلك دَوَّى النحل، ويقال: دَوَّى الفحل تدوية، وذلك إذا سمعت لهديره دويًا».

ومن ذلك تجد أن المستعمل من المادة هو الفعل (دوى) مضعفًا وتصريفاته، ولم يرد - ولم يستعمل - وزن تَفَعَّلَ منه، ولا تصريفات هذا الوزن، كما لم يستعمل المجرد الثلاثى، وصيغ الزيادة - أوزانا ومعانى - موقوف أمرها عند حد السماع عند المحققين من علماء التصريف.

\* وفى الصفحة (٣٩):

جاء قوله: «لقد كَثُرَ استعمال فعل (ذَنَّبَ) ومصدره (تذنيب) بمعنى أخطأ تخطيئًا، أى ارتكب إثما، وهذا خطأ، ف «التذنيب» لا يستعمل قطعًا إلا فى قصدين من المعنى، فنقول: تَذَنَّبَ الطريق، أى تبعه. ونقول عن الْمُعْتَمِّمِ أى المعتمر بعمامته (كذا): ذنب الْمُعْتَمِّمِ عمامته، أى أرخى لها ذيلًا، أما إذا اقتضى الأمر التعبير عن ارتكاب الذنب والشر فلا نقول: الحكم العادل ذنب فلانًا، أو قضى بتذنيبه، بل نقول: الحكم العادل قضى بتذنيب فلان على فلان، أى باعتدائه عليه، فحرف الجر (على) يكسب التذنيب معنى الاعتداء».

أما قصره معنى (التذنيب) على الاثنين المذكورين فغير دقيق؛ لأمرين: أحدهما: أن قوله: تذنب الطريق، أى تبعه، لم يرد فى معجمات اللغة. والثانى: أن هناك معانى أُخِرَ للتذنيب لم يذكرها هو، ومنها: ذَنَّبَتِ البُسْرَةَ، فهى مُذَنَّبَةٌ: وَكَتَّتْ من قبل ذَنَّبَهَا، قال الأصمعى: إذا بدت نُكَّتْ من الإرتطاب فى البسر من قبل ذنبها قِيلَ: قَدْ ذَنَّبَتْ



وَذَنَّبَ الجراد والفرّاش والضَّبَاب: إذا أرادت التعاظل والبَيْض فغرزت أذناها.

وَذَنَّبَ الضب: أخرج ذَنَّبَه من أدنى الجحر ورأسه في داخله، وذلك في الحر، قال أبو منصور: إنما يقال للضب: مُذَبَّب، إذا ضرب بِذَنبِهِ من يريده من محترش أو حية، وقد ذَنَّبَ تَذْنِيْبًا، إذا فعل ذلك.

وأما تخطئته الاستعمال، ثم تصحيحه في آخر كلامه السابق، فلا وجه لكل من التخطئة والتصحيح، إذ لم يرد الفعل (ذنبه) بمعنى حكم عليه بارتكاب ذنب، لا متبوعًا بحرف الجر (على) ولا غير متبوع به، إنما الوارد استعمال وزن (أفعل) من الذنب، فيقال: أذنب فلان، أي ارتكبت ذنبًا يعاقب عليه. وحرف الجر (على) لا يكسب الفعل معنى الاعتداء - خلافاً لما ادّعى - والمثال الذي ذكره مُخَطَّأً ومُضَوِّبًا - استعمال عامي، أُجْرِي عَلَيْهِ الإعراب.

\* وفي الصفحة (٣٩) أيضاً:

جاء قوله: «من الشائع خطأ استعمالُ فعل (تَرَامَى) بمعنى وصل إلى أو بلغ، فيقول أحدهم: ترامت إلينا أنباء تدعو إلى القلق، وهو يعني: بلغتنا أنباء، وقد ورد الفعل (ترامى) في صحيح استعماله - كما جاء في مراجع اللغة - هكذا: ما زال الشر يترامى بينهم، أي يتتابع، وترامى السحاب: انضم بعضه إلى بعضه الآخر، إذن الصواب أن نقول: جاءتنا - أو بلغتنا، أو وصلت إلينا - أنباء تدعو إلى القلق» ا. هـ.

وفي كلامه هنا ما يردُّ بعضه بعضاً، ذلك أن ما نقله عن المعاجم من قولهم: ما زال الشر يترامى بينهم، وترامى السحاب، بمعنى انضم بعضه إلى بعض - هو المؤدى نفسه للعبارة التي خطأها؛ ألا ترى أن قولهم: ترامت إلينا أنباء، فيها معنى التابع والانضمام، أن الأنباء قد تابعت وانضم بعضها إلى بعض حتى بلغتنا أو وصلت إلينا، ولا فرق إلا في اللفظ والألفاظ ليست تعبدية.

ثم من قال: إن اللفظ الذي خطأه لم يرد في المعاجم؟ ها هو ذا (لسان العرب - رما) يقول: «وفي حديث زيد بن حارثة أنه سُبِيَ في الجاهلية، فترامى به الأمر إلى كذا، أي صار وأفضى إليه، وكأنه تفاعل من الرمي، أي رمته الأقدار إليه» وفيه أيضاً: «وقال طفيل الغنوى يصف الخيل:

إذا قيل: نَهْنَهَا وقد جَدَّ جَدَّهَا

ترامت كَخُذِرُوفِ الوليد المشقف

ترامت: تتابعت وازدادت» وفيه كذلك: «يقال: ترامى أمر فلان إلى الظفر أو الخذلان، أي صار إليه».

والمعنى - قبل الأخير - متقاربة توصل إلى المعنى الذى خطأه، أما المعنى الأخير فهو نص فى الدلالة على صحة هذا الاستعمال.

\* وفى الصفحة (٤١):

فرَّق بين: «تشكلت الوزارة» و«تألفت الوزارة» وخطأ الاستعمال الأول من جهتين:

من جهة الإسناد؛ إذ التشكيل يصدر عن مُكَلَّفٍ به يعرف بالرئيس المكلف، والتشكيل يصدر عن الوزراء، إن صح أنهم يشكلون أنفسهم. ومن جهة المعنى المقصود، لا يؤدي (التشكيل) مضمون المراد؛ إذ من معانيه الالتباس وتزيين الشعر والضبط.

أما التأليف فمن معانيه المقاربة والمواصلة والتنظيم والتوافق والانسجام، كذا قال.

وما خطأه هنا استساغه الشيخ مصطفى الغلايينى فى كتابه (نظرات فى اللغة والأدب) على مذهب من التأويل لطيف، وقال: إن من معانى شكَّلَ الشَّيْءَ: صَوَّرَهُ، وَتَشَكَّلَ الشَّيْءُ: تَصَوَّرَ - كما فى اللسان والقاموس - فإذا قالوا: شكل فلان الحكومة، وتشكلت الحكومة، فهو راجع إلى معنى تصويرها وتصورها، أى جعلها على شكل خاص، وأخذها طريقة خاصة، فمن صَوَّرَ الشَّيْءَ فقد نظمه ورتبه وعنى به عناية المنظم فى تنظيم الأمور.

بل ذهب الغلايينى إلى تفضيل التشكيل على التكوين والتنظيم وما يُشْبِهُهُمَا، وقال: ينبغى أن يقال: (تشكيل الحكومة) إذا أرادوا معنى انتخاب رجال يقومون بأعمالها، و(التنظيم) لا يفى بهذا المعنى، وأن يقولوا: (تنظيم الحكومة) إن أرادوا معنى إصلاحها وتهذيبها وترتيب أعمالها، و(التشكيل) يفى بهذا المعنى أيضاً.

\* وفي الصفحة (٥٧):

قال عن (حاشي): «إنها وحيدة بابها، فهي أداة استثناء جامدة لا تتصرف، وخطأ من يقول: (تحاشي) بمعنى تجنب، و(التحاشي) بمعنى التجنب، وغيرهما مما لا يصح وجوده» ا. هـ.  
والذي ذكره هنا من جمود (حاشي) وقصرها على أنها أداة استثناء، لم يتفق عليه علماء اللغة؛ فمنهم من يرى أنها متصرفة؛ بدليل ما جاء من قول النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

ولا أحاشي من الأقسام من أحد

ف (أحاشي) فعل مضارع من (حاشي) بمعنى (استثنى) وفيه معنى التجنب والإبعاد ضرورة؛ لأنك إذا استثنيت شيئاً من شيء فقد جنبت كلاً عن الآخر وأبعدته عنه.

وبهذا البيت استدللّ المبرد على أن (حاشي) الاستثنائية فعل وليست حرفاً، إذ الحرف لا يتصرف.

وفي لسان العرب (حشا): «قال الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥١] هو من حاشيت أحاشي، قال ابن الأنباري: معنى (حاشي) في كلام العرب: أعزل فلاناً عن وصف القوم بالحشي، وأعزله بناحية، ولا أدخله في جملتهم.

\* وفي الصفحة (٥٩):

وتحت عنوان (حذف تاء التأنيث أو قلبها)، جاء قوله: «تاء التأنيث تحذف من آخر الاسم الرباعي فما فوق، وذلك عند استعمال الصفة النسبية، فتقول من (ثورة) ثوري، ومن (وحدة): وحدي، ومن (ملحمة): ملحمي...  
وهكذا تحذف التاء الواردة حرفاً ثالثاً في مثل: مئة وفتة ورثة، فتقول في النسب إليها: مثوى وفتوى ورتوى، وهذه الأسماء المختومة بالتاء تالفة تعتبر واوها قبل ياء النسبة مثل واو النسبة إلى دم: دموى، ويد: يدوى، وغد: غدوى، أي أن الواو كانت محذوفة فَرُدَّتْ عند النسبة».

أما التاء المربوطة الشبيهة بتاء التأنيث في مثل (مباراة ومناداة ومعادة) وما

إليها من مصادر الرباعي الناقص على وزن (فاعل) فتقلب ياء عند التثنية والجمع، فتقول: مباريان ومباريات، وَقَسْ عليهما، والقول (مباراتان) خطأ. وأما بالنسبة إلى هذه الأسماء - هذا إن استعملت - فتقلب فيها التاء واوًا؛ منعًا لتتابع ثلاث ياءات في كلمة واحدة، فتقول: التصرف المعادوي، بمعنى العدائي. اهـ.

وهذا الكلام إنما يقوله مَنْ لا دراية عنده بمبادئ علم التصريف وقواعده السهلة المتال لكل طالب - بله أحكامه التفصيلية - ففيه من الخلط والاضطراب ما يكفي للحكم على مؤلف الكتاب بما يرى القارئ اليقظ، وأكتفى هنا بالإشارة إلى هذه الملاحظات:

١ - قوله: «تاء التانيث تحذف من آخر الاسم الرباعي فما فوق» كلام غير دقيق؛ ذلك لأن التاء تحذف عند النسب مطلقًا: ثلاثيًا كان أو غير ثلاثي، وما مثَلَ به هو من (وحدة وثورة) أسماءً ثلاثية، وليست رباعية كما تصور، و(ملحمة) رباعية، وليست خماسية كما تصور؛ إذ المعتد به في الثلاثي وغيره الأحرف الأصول، والتاء هنا ليست أصلًا.

٢ - قوله: «وهكذا تحذف التاء الواردة حرفًا ثالثًا في مثل مئة وفتة ورتة» التاء هنا ليست من بنية الكلمة فلا تُعَدُّ ثالثة، إنما الحرف الثالث من هذه الكلمات محذوف - وهو لام الكلمة - والتاء جاءت عوضًا من هذا الأصلي المحذوف، فهي تاء العوض.

والقاعدة الصرفية فيما حُذفت لامه: أنها تُرَدُّ وجوبًا عند النسب إليه إن كانت قد ردت في مثناه أو في جمعه التصحيحي، فيقال في (أب): أبوي؛ لأنهم قالوا في مثناه: أبوان - فَرَدُّوا الواو، ويقال في (سنة): سنوي أو سنهي؛ لأنهم قالوا في جمعه سنّوات أو سنّهات - فَرَدُّوا الواو أو الهاء، على خلاف.

أما إذا لم تُرَدَّ اللام المحذوفة في تثنية أو جمع مصحح، فإن رَدَّهَا عند النسب جائز وليس بواجب، وذلك نحو (يد ودم) فيصح في النسب: يدي ويدوي، ودمي ودموي.

ومن هنا تدرك أن الرد غير واجب فيما ذكر من أمثلة (مئة وفشة وورثة)؛ لعدم الرد في مثني تلك وجمعها المصحح.

٣ - قوله: «أما التاء المربوطة الشبيهة بتاء التأنيث في مثل مباراة ومناداة...» إلخ، فلم أقرأ عن أحد من العلماء أنه صرح بأن هناك تاء شبيهة بتاء التأنيث! وما وجه الشبه بينهما إذن؟ إن التاء الموجودة في الأمثلة المذكورة عقب كلامه هي تاء التأنيث المجازي لا الحقيقي، وللتاء في اللغة أنواع ليس من بينها النوع المذكور، إنما هناك: تاء التأنيث، وتاء التعويض، وتاء المبالغة، وتاء تأكيد المبالغة... إلخ.

٤ - وأما قوله: «إن التاء في مصدر الرباعي الناقص على وزن (فاعل) تقلب ياء عند التثنية والجمع» وقوله: «إن مباراتان خطأ» فمن غفل القول، وقد سبق الرد عليه.

٥ - وأما قوله: «وأما النسبة إلى هذه الأسماء فتقلب فيها التاء واوًا؛ منعًا لتتابع ثلاث ياءات في كلمة واحدة، فتقول: التصرف المُعَادَوِيّ» فمن عدم الدراية بعلم التصريف؛ ذلك لأن القاعدة في مثل ذلك أن تحذف التاء أولاً، فيبقى الاسم شبيهاً بالمقصور، فيعامل معاملته، وهنا وقعت الألف خامسة، فتحذف وجوباً كألف المقصور إذا وقعت كذلك، فكما تقول في النسب إلى (مُصْطَفَى): مصطفى، تقول في النسب إلى (معاداة): مَعَادِيّ - بحذف الألف من بعد حذف التاء.

\* وفي الصفحة (٩٠):

عَدَّ من الخطأ فتح الهاء في قولهم (شركة مساهمة) وجعل الصواب: (مساهمة) بكسر الهاء، وذكر علة ذلك فقال: «فالمذيع الذي كان يعنى أن الشركات المسهمة في المسؤولية المتلاقية المنافع في موضوع كذا دعت إلى عقد اجتماع؛ إذ به يخرج الشركات عن تشاركها في السعي إلى تنسيق تصرفاتها واتجاهاتها العملية إلى وصفها بأنها شركات مساهمة من حيث تكوينها ونوعها».

ومع أني لم أفهم - على وجه الدقة - مُرَادَهُ من هذا التعليل العام الذي لا

صلة له بنحو أو صرف من قريب ولا بعيد - مع هذا فإننى أرجح أنه يريد أن يفرق بين الضبطين: الكسر والفتح؛ فالكسر يجعل الكلمة اسم فاعل يقع منه الفعل، ويشارك فى إحداثه، والفتح يجعل الكلمة اسم مفعول يقع عليه الفعل ولا يشارك فى إحداثه. كذا وقع لى الفهم.

ومع هذا فإننى أعدُّ الاستعمالين كليهما خطأ؛ إذ لم يرد الفعل «ساهم» فى اللغة بمعنى الدلالة على المشاركة نصًّا، والوارد نصًّا هو بمعنى المقارعة، كما فى قوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١].

فالأولى اختيار كلمة بديلة تدل على المعنى المراد، وهى (شارك مشاركة) أو الإتيان بوزن (أفعل) من (السهم) وهو الحظ والنصيب، فيقال: أسهم فى كذا إسهامًا، وهو مُسَهَّمٌ، وشركة مُسَهِّمَةٌ بمعنى اشترك بسهم معين.

ولم يقع لى هذه الإجازة الأخيرة نصًّا فى معاجم اللغة، وإنما أوردتها جريًا على نهج أستاذنا المرحوم الشيخ «محمد على النجار».

ثم لا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد رأى إجازة استعمال «ساهم» وما يتصرف منها فى معنى المشاركة، ولكن يبقى أن للاستعمال من يعارضه، وخير لمن يؤلف فى النقد اللغوى أن يختار الأوضح دائمًا، ويتعد عمَّا فيه قيل وقال.

\* وفى الصفحة (٩٨):

فرق بين «الضعف» و«الضعف» بضم الضاد وفتحها، فجعل الفتح ضد القوة فى الرأى والعقل، والضم ضد القوة فى البدن.

وهذه التفرقة غير مُسَلِّمة له من كل وجه؛ فقد جاء فى لسان العرب «ضعف»: «الضعف والضعف: خلاف القوة، وقيل: الضعف - بالضم - فى الجسد، والضعف - بالفتح - فى الرأى والعقل، وقيل: هما معًا جائزان فى كل وجه، وخص الأزهرى بذلك أهل البصرة فقال: هما عند أهل البصرة سيان، يستعملان معًا فى ضعف البدن وضعف الرأى، وفى التتريلى: ﴿اللَّهُ الَّذِي

خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [الروم: ٥٤]

[٥٤] قال قتادة: خلقكم من ضعف، قال: من النطفة، أى من المنى، ثم جعل

من بعد ضعف قوة؛ قال: الهَرَمُ، وروى عن ابن عمر أنه قال: قرأت على النبي ﷺ ﴿الله الذي خلقكم من ضَعْفٍ﴾ فأقراني ﴿من ضَعْفٍ﴾ بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عوف ونافع وابن عامر والكسائي بالضم اهـ.

\* وفي الصفحة (١٠١):

خطأً أن يقال للمؤنث: امرأة «عضوةٌ في المجلس» ورأى الصحيح أن يستعمل للمذكر والمؤنث بغير تاء، ونقل عن المعاجم كلاماً جعله علة لهذا الاستعمال، فقال: «عضا الشيء يَعْضُوهُ بمعنى: فرقه أجزاء، وعضا القوم: جعلهم أعضاء، وأعضاء الجسد: مجموعة أجزائه، وأعضاء جمعية ما، هم الأفراد التي تتألف منها هذه الجمعية» اهـ.

وما ذكره هنا لا يصلح أن يكون علة للتخطئة أو التصويب: إذ هو تفسير للمعنى، أما العلة الحق فهي أن كلمة «عضو» اسم جامد، و الأسماء الجامدة إذا أوقعت مَوْقعَ الصفات المشتقة، فلا تلحقها علامة التأنيث مع المؤنث. نظير ذلك المصدر إذا وصفت به، فإنه يلزم حالاً واحدةً هي الإفراد والتذكير، وإن كان موصوفه مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً - على الرأي المشهور، إلا ما شذَّ. نقول: رجل عدلٌ، وامرأة عدلٌ، ورجلان عدلٌ، ورجال عدلٌ، ونساء عدلٌ.

ونظير المصدر في الجمود هنا كلمة «عضو» فهي اسم جامد، يراد به الواحد من أجزاء الجسم، وقعت صفة في المثال السابق، فينبغي أن تلزم حالاً واحدة هي «الإفراد والتذكير» وعلى هذا جرى أكثر اللغويين، وقد حكى ابن جنى أن التاء تلحقه إذا وقع صفة، و قال: «أنشوا المصدر لما جرى وصفاً على المؤنث، وإن لم يكن على صورة اسم الفاعل، ولا هو الفاعل في الحقيقة، وإنما استهواه لذلك جريهاً وصفاً على المؤنث» وله في ذلك كلام كثير، انظره في (لسان العرب «عدل»).

\* وفي الصفحة (١١٦):

خطأً أن يقال: «غَلَايَةٌ» للآلة التي تُغَلَى فيها الحشائش والأزهار والأبازير، ولا سيما الآلة الكهربائية، والصواب عنده أن يقال: «مِغْلَاةٌ» مثل «مِقْلَاةٌ»،

فأسماء الآلة من الأفعال العربية لها أوزانها القياسية التي يجب اعتمادها دون سواها» اهـ. وما ذكره هنا هو الأصح لغة وقياساً، غير أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ناقش مجيء اسم الآلة على صيغة «فَعَالَةٌ» مثل «غَسَّالَةٌ» و«ثَلَاجَةٌ» وانتهى إلى إجازته والقياس عليه.

\* وفي الصفحة (١٢١):

قال: «وعلى ذكر (المباريات) جمع (مباراة) نُدَكَّرُ بَيَانُ مَثْنَى مِباراة: (مباريان)، فالتاء المربوطة المقلوبة عن ألف مقصورة تُرَدُّ إلى أصلها، وهكذا فعلنا في الجمع، فقلنا: مباريات، فالثنية المألوفة خطأ (مباراتان) لا مبرر لها». وقدم تقدم الرد على ذلك كله وتفنيده، وبيان دلالة على قدر ما حصل صاحبه من علم التصريف العربي، وليته ما ذكَّرَ هنا، فإن الذكرى لا تنفعه، ولا تريح الصرفيين.

\* وفي الصفحة (١١٧):

خطأً (ثقاة) بالتاء المربوطة، وصححه (ثقات) بتاء مفتوحة: لأنه جمع مؤنث سالم، ولكنه قال بعد ذلك: «وتاء (ثقات) طويلة في نعتي الرجال والنساء؛ لأنها تاء مزيدة على المؤنث، وهي غير التاء المربوطة المقلوبة عن حرف العلة في جمع الاسم المنقوص، أي اسم الفاعل من الثلاثي الناقص في مثل قولنا: مجلس القضاة وتاريخ الغزاة» اهـ.

وفي هذا ما يلي:

١- أن التاء ليست مزيدة على جمع المؤنث - كما قال - ولكنها جزء من علامة هذا الجمع، وهذه العلامة هي (الألف والتاء المزيديتان) على آخر المفرد، نحو (هندات) جمع هند. وكلامه مؤهَّمٌ أن التاء إضافة إلى الجمع، وليست علامة له.

٢- وأن التاء المربوطة في جمع اسم الفاعل من الثلاثي الناقص، نحو «قضاة وغزاة» ليست مقلوبة عن حرف العلة - كما ذكر - وإنما هي زائدة على أصول الجمع، وحرف العلة فيه - وهو الألف - مقلوبٌ عن الواو أو الياء، وقد سبق توضيح ذلك.



ويبدو من تكرار ذلك منه في غير موضع أن محصوله من علم التصريف  
كمحصولي أنا من اللغة الصينية، وسبحان الله!  
\* وفي الصفحة (١٣٧):

خطأ أن تجيء لفظة (كافة) سابقة ما أكدته في نحو قولهم: بحثنا في  
اجتماعنا كافة المواضيع، وقال: «إنها لا تأتي إلا متأخرة منصوبة على الحالية  
من جماعة العقلاء، فنقول: «حضر المصلون كافة» ثم عقب بقوله: «ولا يجوز  
أن تسبقه (أي المؤكد بها) كما تسبق ألفاظ التوكيد مؤكداً» ا. هـ.

وما ذكره أولاً صحيح من حيث القاعدة النحوية، فلفظة (كافة) ترد في  
اللغة - أصلاً - نكرة مؤخره منصوبة على الحالية لصاحب عقل، كقوله  
تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

حتى إن العلماء تأولوا مجيئها متوسطة في الجملة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا  
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا: ٢٨].

وأما تعقيبه بعد ذلك بأنها «لا تسبق مؤكداً، كما تسبق ألفاظ التوكيد  
مؤكداً» ففيه بعض تعميم؛ فإن من المقرر في كتب النحو أن «النفوس والعين»  
من ألفاظ التوكيد المعنوي لا يجوز تقديمها على المؤكد، فلا تقول: جاء نفسُ  
الرجل، ولا عينُ الرجل، تريد: الرجل نفسه، والرجل عينه.

أما بقية ألفاظ التوكيد المعنوي فيجوز فيها التقديم، وتأخذ - حيثند -  
إعراب الأسماء الأخرى، على حسب موقعها الإعرابي، لكنها لا تعرب  
توكيداً، وإن بقي فيها الدلالة اللغوية على التوكيد، فهي ليست - حيثند - من  
ألفاظ التوكيد المعنوي المصطلح عليها عند النحويين.

ثم إن في هذا التعقيب، وفي هذه التخطئة أصلاً، شيئاً ينبغي الإشارة إليه،  
ذلك هو أنها وردت على خلاف أصولها السابقة في مؤلفات الثقات من علماء  
اللغة والنحو كالفارسي وابن جنى وغيرهما، جاءت معرفةً بآل وبالإضافة،  
وجاءت مرفوعة أو مجرورة، وجاءت لغير العاقل، وتخطئة هؤلاء وأمثالهم  
ليست بالأمر الهين الذي يلقي على عواهنه، وقد أحصيت أنا بعض استعمالها  
في مؤلفات الثقات من أهل اللغة، واخترت مقياساً لتخطئة استعمال العلماء،  
وذلك في كتاب «المعيار في التخطئة والتصويب - دراسة تطبيقية».

• وفي الصفحة (١٤٠):

فرَّق في المعنى بين «الكفاية» و«الكفاءة» ثم قال: «ففي العربية نراوح بين الياء والهمزة دون احتراز من تغيير المعنى، كما في كلمتي «مصائب» و«مصايب» فهما لفظتان لمعنى واحد، هو جمع مصيبة» اهـ.  
أما «مصائب» - بالهمزة - فصحيح استعمالاً شاذ قياساً، وأما «مصايب» - بالياء - فعامى غير صحيح، لا قياساً ولا استعمالاً، ولا أدري: من أين أتى به؟

وليكن توضيح ذلك بما جاء في لسان العرب «صوب» قال: «والصَابَةُ والمصيبة: ما أصابك من الدهر، وكذلك المصابة والمصوبة - بضم الصاد - والتاء للداهية أو المبالغة، والجمع مصاوب ومصائب، الأخيرة على غير قياس، توهموا «مُفَعَّلَةٌ» «فَعِيلَةٌ» التي ليس لها في الياء ولا الواو أصل. التهذيب. قال الزجاج: أجمع النحويون على أن حكوا «مصائب» في جمع مصيبة - بالهمز - وأجمعوا على أن الاختيار «مصاوب»، وإنما «مصائب» عندهم - بالهمز - من الشاذ، قال: وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا: وسادة وإسادة وجاء في اللسان أيضاً: «وأجمعت العرب على همز (المصائب) وأصله الواو، كأنهم شبهوا الأصلي بالزائد» اهـ.  
ومن هذا تعرف أن أصل (مصائب) بالواو لا غير، ولم ترد (مصايب) في (صيب) من لسان العرب.

يبقى أن أوضح وجه الشذوذ في «مصائب» وأصله «مصاوب»؛ وهو أن القاعدة في إعلال الواو - ومثلها الياء والألف - بقلبها همزة بعد ألف الجمع الأقصى: أن تكون مدة زائدة في المفرد، مثل عجوز وعجائز - ومثلها صحيفة (الأسد) وقساور، ولو كانت مدة أصلية غير زائدة لا قلب نحو: «قِسْوَرَة» ومعايش.

والواو في (مصيبة) مدة أصلية، وأصلها (مُصَوِّبَةٌ) على وزن مُفَعَّلَةٍ، فكان حقها ألا تقلب همزة، لكنهم قلبوها في الاستعمال الفصيح المأثور عن يحنج بكلامه، وإذا تعارض السماع والقياس، قُدِّمَ السماع ونُحِيَ القياس.

\* وفى الصفحة (١٤٠):

نحت عنوان (كُلُّما بين الشرط والتناسب) ذكر أن (كلما) قد تفيد الشرط، كما فى نحو: أكلما توددتك تجافيتنى، وقال: «وهذه قد أجزيت تكرارها فصيحاً القول: أكلما توددتك كلما جافيتنى، فكان هذه العبارة اشتملت على الشرط الظرفى المشار إليه بـ «ما» المصدرية الظرفية» ثم قال: «أما أن يقول قائل - وقد استطاب تحصيل المعرفة - : «كلما تقدمت فى المعرفة كلما ازدادت شوقاً إلى الاستزادة منها» فهذا لا يصح، لماذا؟ لأن المقصود هنا التناسب بين مقدار التقدم فى المعرفة ومقدار الشوق إلى الاستزادة منها، فيجب أن نقول: بقدر تقدمك فى المعرفة يكون ازدياد شوقك إلى الاستزادة منها» اهـ.

وفى كلامه هذا ما يشير إلى أنه يتصيد الحكم النحوى بالجهد الذاتى، ومن غير طريقه المحدد الواضح!، إذ ما معنى «التناسب» و«الشرط الظرفى» وهذه لم ترد ضمن مصطلحات النحويين، وطريقهم واضح محدد، أختصره أنا فأقول: إن «كُلُّماً» مركبة من لفظ «كل» و«ما» المصدرية الزمانية، أما أنها مصدرية، فلأن ما بعدها فى تأويل مصدر، و أما أنها زمانية: فلأنها نابت بصلتها عن ظرف الزمان، لا أنها ظرف فى نفسها، ولذلك تعرب «كل» التى فى «كلما» - مفتوحة اللام دائماً - منصوبة على الظرفية دائماً؛ لأنها مضافة إلى شيء هو قائم مقام الظرف.

وتحتاج «كُلُّماً» هذه إلى شرط وجواب فى المعنى، لا تعمل هى فىهما شيئاً، أما شرطها فمضاف إلى «كل» فى التقدير، بعد التأويل بالمصدر، وأما الجواب فهو الذى يتم لها الفائدة، ويعمل فيها النصب، إن كان صالحاً لهذا العمل، وإلا فناصرها محذوف يدل هو عليه.

وهى بهذا مضمَّنة معنى الشرط، ولكنها لا تعمل فى شيء، ولا تكرر - خلافاً لما زعمه هو - لأن تكرارها لم يرد عن العرب أولاً، ولأنها فى معنى الظرف - كما سبق - فلا بُدُّ لها من شيء تتعلق به، وهو الجواب - كما أوضحت - ولولا ذلك لبقى الكلام ناقصاً، فلو قيل: كلما اجتهدت كلما نجحت، كان كلٌّ من «اجتهدت» و«نجحت» فعل شرط لها، ولا جواب حيثئذ. ولا يقال: إن التكرار هنا للتوكيد اللفظى؛ إذ لا داعى هنا لتوكيد، ولأنه لا يفصل بين التوكيد اللفظى وما أكده بشيء، على الصحيح.

ويبدو لي أنها قد تكرر أحياناً إذا طال الكلام بين شرطها وجوابها، وتكرارها أثنى إنما هو من باب التذكير بها لربط الكلام ووصل الجواب بشرطه، ولا بد من أن يكرر معها ما يشير إلى مفهوم الكلام السابق؛ كأن تقول: كلما استذكرت دروسك صباح كل يوم بعد أن تؤدي صلاة الفجر، وتقرأ شيئاً من القرآن الكريم، وتتناول يسيراً من فطور، وتمارس قليلاً من رياضة البدن - كُلَّمَا كان ذلك منك- نجحت آخر العام بإذن الله.

وبعد هذا البيان الموجز عن «كلما» تدرك ما في كلام المؤلف من الخلط والإرباك وسوء التعبير، كما تدرك غثاثة ما صحح به هو من قوله: أكلما توددتك كلما جافيتني!

❖ وفي الصفحة (١٤٢):

خطأ قول أحد الباحثين في علم النفس: معرفة الإنسان لنفسه أساس كل معرفة، وقال: «صاحب هذه العبارة يعنى: «أن يعرف الإنسان نفسه أساس كل معرفة» ولكن هذه اللام التي أدخلها على «نفسه» أفسدت القصد؛ إذ وقع الالتباس بين «أن يعرف الإنسان نفسه» وبين أن تكون معرفته لذاته دون سواه» اهـ.

ولو اطلَّعَ - جَادًا - على ما قاله النحويون ما خَطَأَ هنا وما صحح؛ ذلك لأن «معرفة» مصدر صريح، و«أن يعرف» مصدر مؤول، ولا فرق بينهما في الدلالة، وإن كان فرق، ففي إفادة الزمن المستقبل في «أن يعرف»؛ لوجود صريح الفعل المضارع المقتضى للزمن مع «أن» التي تمحّضه للاستقبال.

وإفادة الزمن المستقبل هنا غير مطلوبة، ولا يترتب على تحديد الزمن هنا أو عدم تحديده ضرر في الاستعمال؛ إذ المقصود أن تتم معرفة الإنسان لنفسه في الزمن المطلق، يستوى في ذلك الماضي والحاضر والمستقبل.

واللام هنا - مع المصدر الصريح «معرفة الإنسان لنفسه» - ليست هي اللام المُعَدِّيَّةُ للفعل اللازم؛ لأن الفعل هنا «عرف» وتصريفاته مما ينصب المفعول به بنفسه، وإنما هي لام التقوية، اجْتَلِبَتْ لكون المصدر - ومثله صائر المشتقات العاملة - فرعاً في العمل عن الفعل، فالأصل في العمل للأفعال، والأسماءُ تعمل بالحمل عليها، ومن هذه الجهة الفرعية ألحقت اللام بالمفعول به تقويةً

للمصدر فى العمل، وليست الفروع فى القوة كالأصول، على أن الإتيان بهذه اللام أمر جوازى لا وجوبى، فيصح أن يقال أيضاً: معرفة الإنسان نفسه أساس كل معرفة.

\* وفى الصفحة (١٢٥):

خطأ أن تفتح الميم من «متحف» وصححه بأن تضم ميمه، وقال: «لأن الفعل «تحف» الثلاثى مفقود، والموجود هو «أتحف» بمعنى: أهدى وأعطى، وعلى هذا فاسم المكان من الرباعى «مُتَّحف» بضم الميم، لا «مَتَّحف» بالفتح؛ لأنه قياسى من الفعل الرباعى على وزن (مُفَعَّل)».

وكلامه هنا صحيح من حيث قاعدة التصريف، ومن حيث فقدان الثلاثى «تحف»، لكننا أمام معنى مراد، يترتب عليه تحديد ما اشتق منه اللفظ، لقد قال هو: «والموجود هو أتحف بمعنى أهدى وأعطى» فهل هذا المعنى هو المقصود؟ هل تُقَدَّم تحفة إلى كل من يدخل هذا المكان الجامع لهذه التحف الأثرية النادرة؟ إِذَنْ لَنَفَدَتْ التحف والآثار بعد أيام أو بضعة أشهر!

هذا المعنى يُضَعِفُ أن يكون مَدَارُ التصريف على (أفعل) الرباعى المفيد لمعنى الإهداء والإعطاء، وإن كان هو القياس:

وما رأيك أن يكون المعنى هو ما نريده اليوم، وهو ما قُصِدَ أصلاً عند تشييد هذا الصرح الجامع لنوادى التحف؟ ألا توافقنى أن المراد بـ«المتحف» ذلك المكان الخاص الذى يضم ما خَلَّفَ الأجداد، ومن عصور خَلَّتْ، كى يراها كل راغب؟ وعلى ذلك لا مانع أن يكون اشتقاق «المتحف» من الاسم الجامد وهو «التُّحْفَةَ» بمعنى الشئ النادر الطريف، و«التحفة» كلمة ثلاثية الأصول، اسم المكان منها على وزن «مَفْعَل أو مَفْعَلَةٌ» بفتح الميم، وقد جاء عن العرب الاشتقاق من أسماء جامدة، قالوا: أرض مَأْسَدَةَ وَمَسْبَعَةٌ وَمَذَابَةٌ وَمَضْبَةٌ - أى يكثر فيها الأسود والسباع والذئباب والضباب، وكُلُّ ما يؤخذ على هذا هو عدم الكثرة فى الاشتقاق الوارد من الجامد، وإن كان المجمع اللغوى أباح القياس عليه.

❖ وفي الصفحة (١٦٣):

قال: «في اللغة العربية بضعة أسماء تنتهي بتاء التانيث المربوطة، ولكن هذه التاء غير واردة إلا بعد ثلاثة أحرف فما فوق، فالتاء في «بنت» وهي صميم المؤنث ليست للتانيث؛ فهي طويلة، في حين أن تاء ابنة للتانيث، فهي مربوطة».

«أما الأمثلة على التاء علامة تانيث في (مئة ورثة وفتة وشفة) فلم تخرج فيها هذه التاء عن كونها بعد ثلاثة أحرف؛ لأن النسبة إلى مئة: مئوى، وإلى رثة: رئوى، وإلى فتة: فئوى، ولست أدري لماذا كان الشذوذ الذي لا مبرر له فقيل: (امتحان شفهي) ولم تحترم القاعدة فيقال: امتحان شفوى؛ لأن التاء المربوطة حرف غير أصيل» اهـ.

وفي هذا الكلام:

- ١- أن اللغة العربية فيها كثير جداً من الأسماء والصفات التي تنتهي بتاء التانيث المربوطة، وليس «بضعة» أسماء، كما ذكر.
- ٢- أنه عدَّ التاء في «بنت» لغير للتانيث، مع أنها مؤنث حقيقي «عبر عنه هو بأنه صميم المؤنث» بخلاف التاء في «ابنة» فهي للتانيث، والمعروف في كتب الصرف أن التاء في بنت تاء تعويض من حرف أصلي محذوف هو لام الكلمة، وأصله «بنو»، وهذا لا يمنع من إفادتها التانيث أيضاً.
- ٣- أن التاء في «مئة ورثة وفتة وشفة» تاء تعويض أيضاً من حرف محذوف هو لام الكلمة، وليست خالصة للتانيث، على نحو ما هي عليه في فاطمة قائمة.

- ٤- أن ما ذكره من شذوذ الهاء في «امتحان شفهي» وقياس الواو في «امتحان شفوى» غير مُسلّم، وهَاكَ مَا جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ «شِفَه»: «الشفتان من الإنسان: طَبَقًا الْقَم، الْوَاحِدَةَ شِفَةً، مَنْقُوصَةً لَامِ الْفِعْلِ، وَلَامُهَا هَاءٌ، وَالشِّفَةُ أَصْلُهَا: شَفِهَةٌ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَهَا: شَفِيهَةٌ، وَالْجَمْعُ شِفَاهٌ - بِالْهَاءِ - وَإِذَا نَسِبَتْ إِلَيْهَا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهَا عَلَى حَالِهَا وَقَلْتِ: شَفِيٌّ، مِثْلُ: دَمِيَّ وَيَدِيَّ وَغَدِيَّ. وَإِنْ شِئْتَ: شَفِيهِيَّ. وَزَعِمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاقِصَ مِنَ الشِّفَةِ وَآوٍ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ: شِفَوَاتٍ، قَالَ ابْنُ بَرِي رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْرُوفُ فِي جَمْعِ شِفَةٍ: شِفَاهٌ - مَكْسُراً غَيْرَ مُسَلِّمٍ - وَلَامُهُ هَاءٌ عِنْدَ جَمِيعِ

البصريين؛ ولهذا قالوا: الحروف الشفهية، ولم يقولوا: الشفوية، قال  
الليث: إذا ثَلَّثوا الشفة قالوا: شفهات وشفوات، والهاء أقيس، والواو  
أعم؛ لأنهم شبهوها بالسنوات، ونقصانها حذف هائها اهـ.  
ومنه يتضح أن الهاء في «شفيهي» هو القياس لا شنوذة فيه، وأنه مذهب  
البصريين المختار.

\* وفي الصفحة (١٦٥):

خطأ أن يقال: مقال مُمتع، أى يقع فى النفس موقعا حسنا؛ لإجادته  
الفائقة، وصحيحه - فى رأيه - هو: مقال ممتع، وقال: «لأن الممتع من كل  
شء هو البالغ غاية الجودة فى بابه ونوعه والراجح القيمة، وإذا وصفنا إنسانا  
فقلنا: هذا رجل ممتع، فقد وصفناه جامعا خصال الخير. أما «الممتع» فهو  
الطويل من كل شء، وإذا قلت: متع الله فلانا، أو أمتعته بكذا فقد دعوت بأن  
يلتذ بما رجونا له اهـ.

وكلامه هذا هو بعض الوارد فى اللغة، وليس كُلهُ، والقياس لا يأبى «مقال  
ممتع» أى يُمتع من يقرؤه، تقول: أمتعنى المقال، أى جعلنى أشعر بمتعة، أى  
لذة أرتاح إليها بقراءته.

وما ذكره هو من أن الصحيح «مقال ممتع» لا يراد منه المعنى الذى يقصده  
من يقول: «مقال ممتع»: ذلك أن القصد هو بيان مدى تأثير المقال فى نفس  
قارئه، وليس القصد وصف المقال بأنه بالغ غاية الجودة، فقد يكون كذلك لكنه  
لا يؤثر فى النفس التأثير الذى ينبغى، بسبب تخصصه الدقيق الذى يخفى على  
غير أصحابه، أو بسبب تفاوت مستوى الاستيعاب عند قارئيه، وكم من جميل  
لا يلتفت إليه أحد من الناس وغيرهم؛ لعدم تأثير جماله فى النفس!، وكم  
ممن حظى بقدر من جمال، هَامَ به من يراه؛ لإحداث جماله أثرا محمودا عنده!  
ولا ينبغى أن يتوهم أن «المتعة» مقصورة على معنى العمرة أو ما يقدم للمرأة  
عند طلاقها من هدايا مستحسنة ترضية لها، فهذه معانٍ اصطلاحية، إنما المتعة  
فى الأصل كل ما يتمتع به مما ترتاح إليه النفس وتلتذ به.

وعلى ذلك يجرى كلامك، فتقول: مقال «ممتع» إذا أردت وصفه بالجودة  
فى بابه ونوعه، دون ربط بينه وبين وقعه فى النفس، كالمقالات العلمية الخالصة  
التي تهتم بالحقائق المجردة، وتقول: مقال «ممتع» إذا أردت الربط بين جودته فى

نظرك وتأثيره المحمود في نفسك، حتى إنها قد ارتاحت بقراءته وسعدت، كلا التعبيرين صحيح على حسب ما تريد.

• وفي الصفحة (١٧٠):

قال: «رُبَّ» حرف جر يتصدر الجملة التي يدخلها، وقد اختص بالدخول على النكرة، كما ورد في القول المأثور: «رُبَّ أخ لك لم تلده أمك، ويعتبر مستغنياً عن متعلق، لأنه يأتي مساعداً للفعل اللازم على تعديته، شأن غيره من حروف الجر، غير أن اقترانه بـ «ما» يخرج به عن التزامه الدخول على الاسم النكرة، فيدخل على المعرفة، ويدخل على الفعل» اهـ.

أما قوله: «رُبَّ» حرف جر يتصدر الجملة التي يدخلها فكلام صحيح، لكن يشينه نقص ظاهر؛ ذلك لأن «رُبَّ» ليست حرفاً بإطلاق، وإنما هي حرف جر «شبيه بالزائد»، والمقرر في كتب النحو أن حروف الجر على ثلاثة أقسام:

١- حروف جر أصلية، وهي تلك التي تفيد معنى خاصاً، ولها في الكلام متعلق، مثل «من» و«إلى» المفيدتين لابتداء الغاية وانتهائها في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

٢- وحروف جر زائدة، وهي التي لا تفيد معنى خاصاً وليس لها في الكلام متعلق، وإن أفادت معنى عاماً هو العموم أو التوكيد، وهذه الحروف يعرب ما بعد كل منها على حسب موقعه في الكلام بعد حذف الحرف، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] فما بعدها في الآية الأولى يعرف مبتدأً مجروراً لفظاً بحرف الجر الزائد، مرفوعاً محلاً. وفي الثانية يعرف فاعلاً مرفوعاً محلاً، وفي الثالثة يعرب خبراً لـ «ليس» منصوباً محلاً.

٣- حروف جر شبيهة بالزائد، وهي التي تفيد معنى خاصاً في الكلام، ولكن ليس لها متعلق تتعلق به، ومن هذه الحروف «رُبَّ» التي تفيد معنى التقليل أو التكاثر - على خلاف - ومنها «لعلَّ» عند من يجزُّ بها، وهي تفيد معنى الرجاء، ويعرب ما بعد هذه الأحرف، على تقدير سقوط



هذا الحرف، وعلى حسب موقعه فى الكلام.

وبهذا البيان يظهر لك فساد قوله فيما بعد: «ويعتبر مستغنياً عن متعلق؛ لأنه يأتى مساعداً للفعل اللازم على تعديته، شأن غيره من حروف الجر؛ إذ إن تعليقه هنا يجعله حرف جر أصلياً؛ لأنها حروف يتوصل بها إلى تعدية الفعل اللازم، كما فى نحو: مررت بسعيد، وهذا الفعل اللازم هو متعلق الحرف، و«رُبَّ» لا متعلق لها أصلاً، فكيف تساعد الفعل اللازم على تعديته وهى لا تقع بعد فعل أصلاً، فضلاً عن تعلقها به، إنما لها صدر الكلام - كما قال - فى كلامه اضطراب بين».

ثم إنه قال بعد ذلك: «غير أن اقترانه بـ «ما» يخرجها عن التزامه الدخول على الاسم النكرة، فيدخل على المعرفة».

وهذا سوء فهم منه؛ ذلك لأن اقتران «ما» بـ «رُبَّ» يخرجها عن اختصاصها بالدخول على الجمل فقط، سواء أكانت جملاً فعلية أم جملاً اسمية؛ وهى بهذا لا تدخل على اسم معرفة مفرد - خلافاً لما يفهم من كلامه - بل تدخل على جملة اسمية صدرها معرفة، وعلى جملة فعلية خبرية.

\* وفى الصفحة (١٨١):

خطأ قولهم: لقد أشبع هذا المشروع درساً فلا بد وأن يُنفذ، ورأى صحته أن تحذف الواو من «وأن ينفذ» ثم قال: «فكلمة (لا بد) هنا اسم لحرف (لا) النافية للجنس، وجملة (أن ينفذ) خبر لحرف (لا) أيضاً» اهـ.

وتصحيحه سليم، ولكن قوله فيما بعد: «وجملة (أن ينفذ) خبر لحرف (لا) أيضاً» غير مستقيم؛ ذلك لأن «أن ينفذ» ليس جملة، وإنما هو مصدر مؤول من (أن) والفعل بعدها، والمصدر المؤول فى تأويل المفرد، كالمصدر الصريح.

ثم إن هذا المصدر المؤول - الذى دعاه هو بالجملة - ليس خبراً لـ (لا) النافية للجنس - كما ذكر - إذ يصير الكلام «فلا بد تنفيذه» وهو لا يستقيم عريئاً، إنما هو مجرور بحرف جر محذوف اطراداً، والتقدير: فلا بد من تنفيذه، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف هو خبر «لا» فى أشهر اللغات، ويكثر حذف حرف الجر مع أن وأن، كما قال ابن مالك:

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍ

وَإِنْ حُذِفَ فَالِنَصْبِ لِلْمُنَجَّرِ

نَقَطًا، وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ  
مَعَ أَمِنْ لَبَسَ كَعَجَبْتَ أَنْ يَدُوا

\* وفي الصفحة (١٨٩):

خطأ أن يقال: إذا حانت مواعيد الامتحانات فيومها تَبَيَّضُ وجوه و تَسْوَدُ وجوه. والصواب عنده أن يقال: إذا حانت مواعيد الامتحانات فيومئذ - أو حيثئذ - تَبَيَّضُ وجوه و تَسْوَدُ وجوه، وقال: «لأن هاء الضمير الملحقه بها ألف التانيث في لفظة (يومها) لا تعوض عن الشأن الظرفي الذي اختصت به (ئذ) الملحقه باسم الزمان، تنويها بقدره وخطره» اهـ.  
وفي كلامه هذا:

١- أن تخطئته أن يقال: «فيومها» لا وجه لها، إذ إن الضمير هنا «ها» له مرجع سابق، والدلالة على الزمان مستفادة من كلمة «يوم»، و مرجع الضمير كما يكون اسماً ظاهراً سبقه، يصح ان يكون اسماً متصيلاً من كلام سابق، فعل أو غيره، يرشد إليه ويشاركه في ناحية من نواحي الاشتقاق، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٥] كيف رجع الضمير «هو» إلى مفهوم من فعل الأمر «اعدلوا» لأن الفعل يتضمنه ويدخل عليه، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه، وتقدير الكلام: اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى. و«العدل واعدلوا» مشتركان في المعنى العام وفي ناحية من نواحي الاشتقاق، وهو أن أحدهما مأخوذ من صاحبه وفرع عنه - على خلاف في تحديده - .

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى

الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أي «وإن الاستعانة»، وقول الشاعر:

إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

وخالف، والسفیه إلى خلاف

أي «جرى إلى السفه»، والأمثلة كثيرة.

وعلى هذا فتأويل المثال المخطأ: إذا حانت مواعيد الامتحانات فيوم حينونتها

تَبَيَّضُ وجوه و تَسْوَدُ وجوه، لا ضمير فيه، ولا قواعد تأباه.

على أن من الخير لطالب الفصيح في مثل هذا الاستعمال أن يحذف كلمة

«فيومها» - أو حيثئذ - أو يومئذ برمتها، حتى لا يفصل بين فعلى الشرط

والجواب بفاصل غير محمود يستغنى عنه الكلام، وخير الكلام ما قلّ ودلّ،  
فما رأيه لو قال: إذا حانت مواعيد الامتحانات تبيضُ وجوه وتَسودُ وجوه.  
ويرجع هذا الذي أستحسنه عدم إطالة الكلام بين الشرط وجوابه، فالسامع  
على ذكر قريب بالأداة وفعل الشرط.

ثم إن قوله: «لأن هاء الضمير الملحقه بها ألف التانيث في لفظة (يومها)»  
يوهم أن هذه الألف هي ألف التانيث المقصورة، نحوها في حبلَى وليلَى وليس  
كذلك، فإنها ألف فارقة بين هاء المذكر وهاء المؤنث، لذلك جرى العرف أن  
يقال: «ها» ضمير الغائبة، تيسيراً. وقوله: «لا تعوض عن الشأن الظرفي الذي  
اختصت به (ئذ) الملحقه باسم الزمان، تنويها بقدره وخطره» هو بكلام الأعاجم  
أشبه، إذ ليس في كلام أهل اللغة العرب ولا من مصطلحاتهم ما يسمى  
بـ «الشأن الظرفي» ولا أن «ئذ» تلحق به: تنويها بقدره وخطره. إنما الذي قالوه:  
إن التنوين قد يلحق «إذ» عوضاً من المضاف إليه إذا حذف وكان جملة، كما في  
قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ (٨٢) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣]  
أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. فحذفت الجملة التي أضيفت (إذ)  
إليها، وعوض عنها بالتنوين.

\*\*\*

## المبحث الثامن

### لغة الكتاب وقواعد اللغة

قدمت في مفتح البحث الأول أن التأليف في النقد اللغوي تأليف من نوع  
أخص، يجذب انتباه القارئ والسامع، ويمكن لصاحبه مكانة خاصة لدى  
المهتمين بالفصحى، ويكسوه ثوب تميز وتفرد ربما لا يتاح لغيره من المؤلفين.

لكنه - مع هذا - يثير في النفس سؤالين ذوى خطر:

أحدهما: هل استوعبت أيها الناقد معظم آراء العلماء في المسألة موضوع  
التخطئة أو التصويب، إن لم تتح لك كلها، ثم وازنت فاخترت فرجحت  
بالسند الماثور، والدليل المنقول المقبول؟

والآخر: هل راعيت أنت ذلك وتحرّيته في استعمالك اللغوي عمومًا، وفي  
كتابك هذا الذي تُخطئ فيه وتُصوّب خصوصًا؟ أم هل التزمت الجادة والأفصح  
في العربية، وبعدت عما فيه القيل والقال، وسقيمت الاستعمال؟ أفلا ترى أن  
تحسين كتاب يهتم بالتخطئة والتصويب، من هفوات القول وهنوات الاستعمال  
- وإن انحطت هذه وتلك إلى رتبة الشبهة أو الوهم - أوجب وألزم؟

وكثيرًا ما نصحت نفسي وإخواني الذي يؤلفون في هذا الفن، بأن الحقل  
الذي نؤلف في ميدانه ينبغي أن يثير شكنا، نحن قبل غيرنا، في اللغة التي  
نؤلف بها، فنصدق ونحقق، ونستوثق قبل أن نكتب، فنعمد إلى الأفصح من  
القول، والأقوى من الاستعمال، وبه لا نبقى معابًا لعائب، ولا مُستدرَكًا  
لمستدرِك، رائدنا في هذا كله كلمة قالها أبو الأسود الدؤلي، أو المتوكل  
الكناني، أو الأخطل:

يأيها الرجل المعلم غيره

هَلْ لِنَفْسِكَ كَانِذَا التَّعْلِيمُ

تصف الدواء لذي السَّقام وذى الضنى

كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ

ابدأ بنفسك فانها عن غيبها

فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فهناك يُسْمَع ما تقول، وَيُشْتَقَى  
بالقول منك، وَيَنْفَع التعليم  
لا تَنَّهُ عن خلق وتأتى مثله  
عارُ عليك إذا فعلت عظيم  
وقانا الله شر قول بلا عمل، وعظة بلا تطبيق.

والآن، أشرع في سرد ما ورد من استعمال للمؤلف الكريم، مما رأيت أنه  
يجافى قواعد اللغة بفروعها الشَّتَّى، أو أنه لا يمكن استساغته إلا على وجه  
ضعيف، أو رأى مستحدث متساهل، لا يركن إليه ضليع، وليس له في  
الفصحى شفيح.

• في الصفحة (١٣):

قال في العنوان: «استبدال تاء افتعل بطاء» ثم قال تحت هذا العنوان: «إذ  
تقلب فيها التاء من وزن افتعل بطاء؛ عملاً بطواعية النطق بالأحرف في  
مخارجها الصوتية» اهـ.

والمعنى المراد معروف مشهور لدى الصرفيين، وهو أن تاء (افتعل) وما  
يتصرف منه تبدل طاء، إذا وقعت بعد حرف من أحرف الإطباق (الصاد،  
والضاد، والطاء، والظاء)، ولكن تعبيره هنا غير دقيق لغاً.

أما في العنوان: فإن الفعل (بدل) والمزيد منه تدخل الباء معه على المبدل منه  
(المتروك) وينصب غيره (المبدل المأخوذ) على المفعولية لفظاً، أو حكماً،  
فالنصب اللفظي نحو: استبدلت القلم بالكتاب، أي أخذت القلم وتركت  
الكتاب (وهذه تسمى باء العوض) ف(القلم) هو هنا المأخوذ، وهو منصوب لفظاً  
على أنه مفعول به للفعل، قال الله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ  
خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] معناه: أتركون الطعام الخير لكم وترغبون فيما هو دونه.  
وأما نصب المأخوذ حكماً لا لفظاً فيأتي في مصدر هذا الفعل والمشتقات منه،  
حيث تُجْرُ لفظاً بالإضافة، ولكنها منصوبة الأصل أو عند قطع الإضافة، نحو:  
استبدال القلم بالكتاب لا يضر، أنا مستبدل القلم بالكتاب. لك أن تضيف،  
ولك أن تنون وتقطع الإضافة فت نصب وتقول: استبدال القلم، ومستبدل القلم.

وعلى هذا كان الأجدد بالعنوان أن يكون: «استبدال الطاء بتاء افتعل»، أى الإتيان بالطاء بدلاً من التاء فى وزن (افتعل).

وأما ما جاء تحت هذا العنوان من قوله: «إذ تقلب فيها التاء من وزن افتعل بطاء) فإن (الباء) فى قوله: «بطاء» زائدة على غير قياس ولا سماع فى مثله، إذ الفعل (قلب) وتصريفاته من الأفعال التى تُعدى إلى المفعول به بأنفسها، لا بحرف الجر، فضلاً عما فيه من دخول الباء على المبدل المأخوذ - على ما سبق - وصحيحه أن يقال: «إذ تقلب فيها التاء طاء» أو يقال: «إذ تبديل فيها الطاء من التاء» أو نحو ذلك.

\* وفى الصفحة (١٣) أيضاً:

قال: «وهذا الخطأ لم تعرفه العربية قبل الدخيل عليها من اللغات التى تتلمذنا على أساليب تعبيرها، وخاصة الفرنسية والإنكليزية» اهـ. ومعروف أن كلمة (التلميذ) مُعربة لم ترد فى معجمات اللغة القديمة، وهى جامدة لا فعل لها، والاشتقاق من الجامد وكيفيته أمران مختلف فىهما، بين منع وإجازة بشرط وبغير شرط، والذين أجازوه قالوا منه: تلمذ - بتاء واحدة - وَعَدَّوهُ بِاللَامِ الْجَارَةَ فَقَالُوا: تَلَمَّذَ لِفُلَانٍ - بمعنى صار تلميذاً له - كما عدَّوهُ بنفسه حيناً فقالوا: تلمذ فلاناً: اتخذته له تلميذاً، والذى ذكروا هذا الاشتقاق هم أصحاب المعجمات الحديثة.

وينبغى أن أنقل لك ما جاء عن هذه الكلمة ملخصاً فى «معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة»، للأستاذ محمد العدناني ص ٩٩ فيه كل المراد، قال: يقولون: تتلمذ الطالب فلان على الأستاذ فلان، والصواب: تَلَمَّذَ الطالب للأستاذ (المد، محيط المحيط، أقرب الموارد، المتن، الوسيط)، وانفرد محيط المحيط بقوله: تَلَمَّذَ فلاناً، أى اتخذته له تلميذاً. وجاء فى محيط المحيط وأقرب الموارد وحدهما: تتلمذ له. وانفرد الوسيط بقوله: تتلمذ عليه. والمتن بقوله: تلمذ عليه. ويجيز ابن جنى الجملة الأخيرة وحدها (راجع مادة «لا يخفى على القراء» فى هذا المعجم)؛ لأن استعمال الفعل (تلمذ) صحيح، واستعمال الفعل (تلمذ) خطأ.

وانفرد الوسيط بقوله: تلمذ عنده، دون أن يذكر أن المجمع اللغوى بالقاهرة وافق على ذلك. ولم أشر على المصدر الذى استقاها مؤلفو المعجم الوسيط منه اهـ كلام العدنانى.

ومنه يعلم ما يوجه من نقد إلى (تلمذ على) الواردة فى كلام مؤلفنا (أخطاء ألفناها).

أما كلمة (خاصة) فقد استعملها المؤلف هنا مصدرًا - وهذا الوزن من المصادر غير مشهور ولا متداول، ولو ثبتت صحته لكان مما جاء مصدرًا على وزن (فاعلة) نحو العاقبة والعافية، وهى مصادر محصورة، وفى بعضها خلاف.

والدليل على أنه استعمله مصدرًا - فى كلامه هنا - أنه نصبه بفعل مقدر، وأنه أعمله النصب على المفعولية فى قوله: «وخاصة الفرنسية والإنكليزية».

وبعض النحويين ينكر أن تكون (خاصة) من المصادر أصلاً، ويتأول فى الآية التى قد يفيد ظاهرها ذلك، وهى قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لِّأُتْصِبِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] تأويلات مختلفة تخرجها عن المصدرية، انظرها فى كتب التفسير فى موطن الآية.

أما المصدر المشهور المتفق عليه من هذه المادة فهو «خصوصاً» وكان الأجدر بالمؤلف أن يستعمله، خصوصاً أنه يعرض لنقد الاستعمال اللغوى، أو كان عليه أن يخرج الكلمة من باب المصدرية أصلاً، فأتى لها بالباء الجارة، ويقول: «وبخاصة» فىكون الجار والمجرور خبراً مقديماً، ويرفع ما بعده (الفرنسية والإنكليزية) مبتدأ مؤخرًا. على أنى أرتاح كثيراً للاستعمال الأول (خصوصاً) لصراحتة فى المصدرية، ويؤده عن كل اعتراض.

أما الثانى فلا أرتاح إليه، لما فيه من حذف؛ لأن الأصل فيه (وبصفة خاصة)، حذف (صفة) وحل محلها (خاصة) وليست هذه الصفة مما يختص بالموصوف ويُعيْنُهُ عند حذفه - وهو الشرط الذى اشترطه النحويون لحذف الموصوف على نحو ما جاء فى قوله تعالى فى قصة داود: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعاً سابغات، فإن ﴿سَابِغَاتٍ﴾ صفة خاصة بالدروع، نابت

منابها في الآية، فدلت عليها بعد حذفها، بخلاف (خاصة) في الاستعمال السابق. فقد يكون الموصوف هو: بصفة، بعقلية، بحياة، بتسيجة، بطريقة... إلخ، فهو غير محدد - كما ترى.

\* ومثل هذا التعقيب الأخير يقال فيما جاء في الصفحة (١٨٠) من قوله: «يجب أن نحرص على تطبيق التعريفات الرسمية خاصة أننا بلد سياحي»، وقوله في الصفحة نفسها: «خاصة لأننا، أو خاصة أننا...».

\* وفي الصفحة (١٠):

خطأ تعبيراً ورد في إعلان خاص بمدرسة ثانوية هو: «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة وحتى البكالوريا الثانية بفروعها الثلاث» وقال: «فبقول العبارة صحيحة كما يلي: التسجيل لجميع الصفوف من الروضة حتى البكالوريا الثانية في فروعها الثلاثة» ثم أضاف: «مستدركين ضعف الباء كبديل من (في)؛ لتضمن البكالوريا الثانية فروعها الثلاثة» اهـ.

ولى هنا ملاحظتان:

إحدهما: أنه أتى بالكاف في قوله (كبديل)، والمقرر في اللغة أن لاستعمال الكاف الجارة معاني أربعة هي: التشبيه - وهو أكثر معانيها - والتعليل، والاستعلاء، والتوكيد - وهذا المعنى الأخير يختص بالكاف الزائدة عند بعض العلماء، وبه فسر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يثبت المحققون هذا النوع من معاني الكاف، وتأولوا الآية بما يخرجها عن ذلك، إذ الكاف من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تُزادُ قياساً، إنما مرجع زيادتها السماع - إن ثبت - وعنده يتوقف.

وأنت تجد الكاف في قوله هنا: (كبديل) لا تصلح للمعاني الثلاثة المذكورة (التشبيه والتعليل والاستعلاء). وأن إجراءاتها على المعنى الرابع (الزائدة للتوكيد) فيه كلام كثير، ولو ثبت زيادتها في كلام عربي، لا يصح تطبيقه هنا؛ لعدم الحاجة إلى التوكيد في كلامه: إذ هو تقرير حكم نحوي، لا توكيد معني يراد تقويته وإزالة شبهة منكر له أو متردد فيه، أو متزلة منزلة واحد منهما.

وآخر له أن يعدل عنه فيحذف الكاف، ويقول: مستدركين ضعف الباء بديلاً



من (في) (انظر: النحو الوافي ٥١٥/٢ وما بعدها).

والملاحظة الثانية: أنه استعمل (حتى) الجارة بعد (من)، ولم يرد ذلك في الفصحى؛ فإن (من) تستعمل متلوة بحرف الجر (إلى) المفيدة لانتهاى الغاية المكانية أو الزمانية، وهذا مما انفردت به (إلى) عن (حتى) الموافقة لها فى المعنى وفى العمل.

جاء فى (مغنى اللبيب) لابن هشام الأنصارى فى مبحث (حتى) أن مما انفردت به (إلى) دون (حتى) نحو قولنا: سرتُ من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز: حتى الكوفة؛ لضعف (حتى) فى الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية اهـ. وعليه، فالصحيح أن يقول: من الروضة إلى البكالوريا.

\* وفى الصفحة (٢٣):

قال: «وهكذا نرى أيضاً فى التصويب أن خبر أوشك كفعل من أفعال المقاربة لا يأتى إلا جملة فعلية» اهـ.

\* وفى الصفحة (٣١):

قال: ونذكر فى هذه المناسبة أن حرف (لا) إذا استعمل كحرف عطف عمل عكس عمل (بل) اهـ.

والقول فى كاف (كفعل) وكاف (كحرف) مثل القول فى كاف (كبدل) من حيث التخطيط والتصويب السابقين.

\* وفى الصفحة (٢٨):

قال: «ليس فى مراجع اللغة ولا فى مؤلفات بلغائها أى أثر لكلمة بـحص» اهـ.

وواضح أن المقصود بـ(أى) هنا التعميم والشمول، وهى لم ترد فى الفصحى لهذا المعنى، إنما وردت على خمسة أوجه فقط هى: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، والدالة على الكمال بعد التكرة والمعرفة، ووُصِلَتْ لنداء ما فيه الألف واللام - على خلاف فى بعض ذلك -.

أما المعنى الذى أراده المؤلف هنا - وهو التعميم والشمول - فيكفى فى الدلالة عليه تنكير كلمة (أثر) التى أضافها إلى (أى)، وزيادة فى التعميم من

الممكن أن يتبعها بلفظة (ما) الزائدة المنبهة على وصف مراد لائق بالمحل فتكون حرفاً، أو الدالة على الوصف أصالة بنفسها فتكون اسماً - على خلاف في ذلك - والأول أجود؛ لثبوت زيادة (ما) عوضاً عن محذوف في مواطن عدة، فيحمل هذا عليها.

وقد جَدَّ بعض المحدثين في التماس وجه لصحة التعبير بنحو ما أتى به المؤلف هنا، فادعى أن (أى) في نحو: أى أثر، واشترى أى كتاب، صفة لموصوف محذوف، والتقدير عنده: أثر أى أثر، واشترى كتاباً أى كتاب، وزعم أن ذلك وارد له نظير في كلام العرب، منه قول الفرزدق - في رواية: إذا حارب الحجاج أى منافق

علاه بسيف كلما هزَّ يقطعُ

ومنه في بعض التفاسير قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨].

وعلى فرض صحة هذا الزعم فإن (أى) التى معنا لا دلالة فيها على الوصفية، بل الاتصاف غير مراد أصلاً؛ إنما المراد معنى آخر هو التعميم والشمول، ويقوى ذلك أن المضاف إلى (أى) عند الوصف بها وإن اتحد لفظه مع لفظ الموصوف بها فهما متغايران معنى؛ ألا ترى أنك حين تقول: مررت برجلٍ أى رجل، كان (رجل) الأول وهو الموصوف دالاً على واحد من بنى جنسه هو مَنْ مَرَرْتَ أَنْتَ بِهِ، أما (رجل) الثانى المضاف إلى (أى) فهو دال على الجنس؛ لأن (أياً) بعض ما تضاف إليه.

ولو ذهبت تقدر ذلك فى مثال المؤلف لوجدت الأمر على خلافه، ففى قوله: «ليس فى مراجع اللغة أى أثر لكلمة بحص» لو قدرت موصوقاً وجعلته (أثر أى أثر) لكان من غثيث القول، إذ الأثر الأول عين الأثر الثانى ولا وجه لمدح أو غيره مما يلتمس فى بيت الشعر السابق وفى الآية الكريمة. أضف إلى ذلك ما قاله أبو حيان عن حذف موصوف أى: «وهو عند أصحابنا نهاية فى الدور؛ لمفارقة (أى) سائر الصفات فى عدم جواز حذف موصوفها قائمة هى مقامه؛ لأن المقصود بالوصف بها التعظيم، والحذف يناقضه» اهـ.

وبمثل هذا الكلام يردُّ ويصحُّ ما جاء.

\* فى الصفحة (٣١):

من قوله: «وكذلك لَهْفَ فعل يتعدى بعلَى، ولا يستعمل متعدياً بلفظه، ولا بأى حرف آخر غير على» اهـ.

\* وفى الصفحة (٤١):

من قوله: «فليكن لنا إذن بديل من هذه العبارة؛ أى كلام آخر يعبر عن سلامة المعنى، وصحيح الدعاء بالصحة» اهـ.

\* وفى الصفحة (٥٠):

من قوله: «نستعيز بإحدهما عن الأخرى، دون أى انتباه إلى إفساد المعنى» اهـ.

\* وفى الصفحة (٥٤):

من قوله: «وكلاهما يعنى ابتلاع الماء أو أى سائل آخر» اهـ.

\* وفى الصفحة (٨٢):

من قوله: «والصواب أن نحذف فعل (يوجد) دون أى تغيير آخر» اهـ.

\* وفى الصفحة (٩١):

من قوله: «لذلك يجب استعمال (الشقة) بكسر الشين؛ لأنها تعنى القطعة من ثوب، أو النصف من أى شئ» اهـ.

\* وفى الصفحة (٩٩):

من قوله: «كما جاء أن الضوضاء تعنى اختلاط أصوات الناس فى الحرب، أو فى أى مزدحم يكثر فيه ارتفاع الأصوات» اهـ.

\* وفى الصفحة (١٢٩):

من قوله: «الفعل (عبط) معان كثيرة، كلها من النوع السيئ، من مثل الذبح أو الكذب أو الشق أو الشتم أو أى إصابة بالسوء من غير استحقاق» اهـ.

\* وفى الصفحة (١٤٩):

من قوله: «ونقول: درست الحساب المثوى، وغير هذا كثير لا يظهر فيه أى أثر لهذه الألف، فلماذا لا نسقطها نهائياً» اهـ.

\* وفى الصفحة (٣٢):

قال: «والصواب أن نقول: حضر الرئيس نفسه الحفلة» اهـ.

وكلمة (الحفلة) بالتاء لم ترد نصاً في معجمات الفصحى بالمعنى الذى يراد منها اليوم، ولم يستعملها السرب إلا على معنى لا يراد فى التعبير السابق، فالوارد فى لسان العرب (حفل): «الحفل: اجتماع الماء فى مَحْفَلِه .. وَمَحْفَلُ الماء: مجتمعه .. وناقلة حافلة وحْفُول، وقد حفلت حفولاً وحَفَلًا: إذا احتفل لبناها فى ضرعها» وفيه أيضاً: «وحفل القوم يحفلون حفلاً واحتفلوا: اجتمعوا واحتشدوا، وعنده حفل من الناس أى جمع، وهو فى الأصل مصدر، والحفل: الجمع» وفيه أيضاً: «وجاءوا بحفيلتهم وحفلتهم أى بأجمعهم» اهـ.

ومن ذلك تدرك أن (الحفل) من غير التاء مصدر فى أصله، وقد يستعمل باقياً على مصدرية من الدلالة على الحدث المجرى الذى هو الاجتماع، وقد يستعمل منقولاً للدلالة على الجمعية، أى اسم جمع، أى القوم المجتمعون لغرض ما، وعلى كلا الاستعمالين لا يجوز نقله مرة أخرى، لا من مصدرية قبل النقل، ولا من دلالة على الجمعية بعد النقل إلى معنى آخر هو ما نريده اليوم حين نقول: أقام فلان حفلة بمناسبة نجاحه، مثلاً، إذ مثل هذا النقل ينبغى أن يُقصرَ على السماع، ولا سماع فيه، ومن هنا كان العرب يقولون فى مثل المعنى الذى نريده نحن اليوم: أقام فلان مأدبة، أو وليمة، أو صنع لابنه عقيقة .. إلخ هذه المناسبات. أما (الحفلة) بالتاء فالوارد منه - على ما سبق - لفظة أشبه ما تكون بالتوكيد لما قبلها، مع بقاء دلالتها على الجمعية. كذلك لا يصح أن ندعى أن (الحفلة) مفرد (الحفل) الدال على الجمع من الناس؛ لأن (الحفل) بعد نقله من مصدرية إلى الدلالة على معنى الجمع، ليس على وزن من أوزان الجمع حتى نلتبس له مفرداً من لفظه، إنما هو اسم جمع كقوم ورهط وشعب وناس، لا واحد لذلك كله من لفظه، وعلى هذا فالأولى أن يصحح الاستعمال السابق بأن يقال فى موضعه: حضر الرئيس نفسه المأدبة أو الوليمة، أو الحفل، إذا كان مقتصراً فيه على الاجتماع المجرى، من غير أن يوضع فى الحسبان تقديم الطعام أو المشروب.

\* وفى الصفحة (٣٨):

قال: «تتلاقى على السنة العامة أحياناً صيغ من الاشتقاق على شىء من

القُرْبَى في اللفظ، فيجىء استعمالها في ترادف من المعنى على الرغم مما بينهما من تباعد معنوي، من ذلك مثلاً استعمال التدوية والتداوي بمعنى الاستشفاء، كقول أحد المتحدثين عن سرعة انتشار خبر أراد وصفه هاماً اهـ.

ولى على هذه العبارة ملاحظتان:

الأولى: استعمال (على الرغم) في غير معناه اللغوي الذي هو الكره والذلة وما يتبع ذلك من غضب، وفي الحديث: «إذا صلى أحدكم فليلزم جبهته وأنفه الأرض؛ حتى يخرج منه الرغم» معناه: حتى يخضع ويذل ويخرج منه كبر الشيطان، وفي الحديث أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: «رغم أنفه - ثلاثاً - قيل: من يا رسول الله؟ قال: من أدرك أبويه أو أحدهما حياً ولم يدخل الجنة»، يقال: أرغم الله أنفه، أي ألزقه بالرغام - وهو التراب - هذا هو الأصل، ثم استعمل مجازاً في الذل والعجز عن الانتصاف والانتقياد على كره (لسان العرب: رغم).

ومن هنا تجد المؤلف لم يلتزم في استعماله (الرغم) هذا المعنى الحقيقي ولا المجازي، وإنما استعمله في الدلالة على المصاحبة الزمنية أو ما يشبهها، وهو استعمال مُحدثٌ لم تألفه اللغة ولم تقم عليه قرينة دالة. وخيرٌ له أن يستغنى عن هذه اللفظة، أو أن يضع مكانها ما يفيد مراده، فيقول: (فيجىء استعمالها في ترادف من المعنى، على ما بينهما من تباعد) أو يقول: (مع ما بينهما من تباعد).

والملاحظة الثانية: قوله: (هاماً) في آخر عبارته، فهو من الوجهة الصرفية اسم فاعل من الفعل الثلاثي (هَمَّ) بمعنى عزم على أمر وأقدم على الشروع فيه، أو هو اشتقاق من (الهمَّ) بمعنى الحزن والغم، وكلا المعنيين غير مراد هنا، إذ المراد الدلالة على الاهتمام بالأمر والانشغال به. وفي هذا المعنى يستعمل الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله (أهمَّ) وتصريفاته، فيقال: أهمنى الأمر، بمعنى: أقلقني وكاد يصرفني عن غيره للحاجة إليه، واسم الفاعل من هذا هو (مُهمَّ) فيقال مثلاً: إعلان مُهمَّ، ومسألة مُهمَّة.

أما من الوجهة النحوية الإعرابية فهو من حيث الظاهر صفة لـ(خبر) المجرور

بالإضافة، فكان ينبغي أن يُجرَّ مثله؛ إذ الصفة تتبع موصوفها في الإعراب، وإن كان يصح هنا أن يكون حالاً من (خير) على قلة، لأنه نكرة موصوفة بقوله: (أراد وصفه) كما يصح أن يكون حالاً من الضمير المضاف إليه في قوله: (وصفه) عند بعض النحويين. وعلى كل حال ففي عبارته لَبَسٌ ينبغي أن ينأى عنه الناقد اللغوي الحريص.

\* وفي الصفحة (٤٠):

قال: «التسديد والرصيد كلمتان شاع استعمالهما في الكلام على الحسابات في سائر علاقات الناس العملية» اهـ.

ولى هنا ملاحظتان:

الأولى: أنه جمع الحساب بمعنى عدّ الشيء وتقديره على (حسابات) مع أن الحساب في الأصل مصدر مبهم لا يثنى ولا يجمع؛ لعدم الفائدة من ذلك، فإنه يدل بأصل وضعه على القليل والكثير، جاء في لسان العرب (حسب): «والحساب والحسابية: عدُّك الشيء، وحسب الشيء يحسبه - بالضم - حسباً وحساباً وحسابية: عدّه» اهـ.

فإن كان قد ورد عنهم نقل المصدر إلى الدلالة على النوات، فجعلوه اسماً للشيء المعدود، فليس هكذا يجمع (الحساب)؛ لأنه اسم مذكر رباعى فلا يجمع جمع مؤنث سالماً، ولا جمع مذكر أيضاً، إنما سبيله ما ورد من جمع تكسير، وقد ورد له في اللسان: أحسبة وحسبان نحو شهاب وأشهبه وشهبان. وقد يصح عند بعضهم أن يكون جمع (حسابية) المصدر السابق بعد نقله إلى الاسمية، وحيث يسوغ جمعه بالألف والتاء، على ما جاء من قول بعضهم فيما يجمع بالألف والتاء:

وَقِسْنَهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي

وَدِرْهَمٍ مَصْفُوراً وَصَحْرَا

وَزَيْنِبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَغَيْرِ ذَا مُسَلَّمٍ لِلنَّاقِلِ

وإن كان لم يدْرُ بِخَلْدٍ مُؤَلَّفْنَا هُنَا، أن (حسابية) بالتاء من المصادر قد ورد،

وأنه يجمع على (حسابات) على حسب هذه القاعدة .  
وللملاحظة الثانية: أنه استعمل (سائر) بمعنى الجميع، وقد خطأ ذلك الحريري<sup>١</sup>  
وغيره، واللغة والاشتقاق يشهدان لذلك ويدعمانه، إذ يقال: أسأَرَ فلان من  
طعامه وشرابه سُورًا، وذلك إذا أبقى بقية، وبقيه كل شيء سُورٌ، ويقال: فى  
فلان سورة، أى بقية من شباب، وجاء فى الحديث الشريف: «فضل عائشة  
على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» أى باقيه، قال ابن الأثير: والناس  
يستعملونه فى معنى الجميع، وليس بصحيح .

على أن الشهاب الخفاجى قد تعقب من خطأ ذلك بأن أبا على<sup>٢</sup> الفارسى<sup>٣</sup> ومن  
تبعه أجازوا استعمال (سائر) بمعنى الجميع؛ بناء على أنه من سار يسير، وليس  
من السور بمعنى بقية الشيء، واحتج لذلك بشعر ذكره فى شرحه على (درة  
الغواص).

ويبقى بعد ذلك أن أقول: إن التزام الاستعمال الأوضح مطلوب لمن يتقن  
كلام غيره، تجنبًا للتأويل، وإيثارًا للسلامة فى القول .  
\* وفى الصفحة (٤١):

قال: «ونريد أن نلفت النظر إلى هذا الخطأ الكبير على الرغم من ورودِهِ  
غالبًا فى الخطاب العامى» اهـ .

ولى على هذه العبارة ملاحظتان:

إحدهما: فى قوله: (على الرغم) وقد سبق توضيح ذلك .

والأخرى: فى قوله: (نلفت) النظر (إلى) هذا، فقد استعمل الفعل (لقت)  
الثلاثى بمعنى صرف نظره مُعَدَّى إلى الشيء المرغوب بحرف الجر (إلى) ولم يرد  
ذلك نصًّا فى معجمات اللغة، إنما الوارد هو استعمال الثلاثى مُعَدَّى بالحرف  
(عن) المفيد للمجازة، واستعمال المزيد منه معدى بالحرف (إلى)، قالوا: لقت  
وجهه عن القوم، وقالوا: تلفت إلى الشيء والتفت إليه، بمعنى صرف وجهه  
إليه . وقد نص أئمة الصرفيين على أن مبانى صيغ الزيادة ومعانيها مما يتوقف  
فيه عند حد السماع، ولم يشذ عن ذلك إلا ابن سيده<sup>٤</sup> ومن وافقه، فأجازوا  
قياسية (استفعل) للدلالة على الطلب أو الصيرورة، ولكنهم اتفقوا جميعًا على

السماع فيما عدا ذلك . ولا وجه ولا سند لما يردده المُحدِّثون المتساهلون اليوم من قياسية ذلك كُلِّه . ومن الخير لمؤلِّفنا وغيره أن يستبدل بهذا اللفظ لفظاً آخر متفقاً عليه، كأن يقول مثلاً: نريد أن نوجه النظر إلى هذا الخطأ، أو نريد أن نجذب النظر .

\* وفي الصفحة (٤٤):

قال: «وهو ذا نحن نقول فيمن تمادى فى الخروج عن حدود ما نعرفه فيه: عدا فلان طوره» اهـ.

وقد خطأ الحريرى وغيره استعمال (هُوَ ذَا بفعل) من كل كلام أخبر فيه عن ضمير الرفع المنفصل باسم الإشارة، والصحيح عند الحريرى أن تجتلب (ها) الدالة على التنبيه قبل ضمير الرفع، ويتوسط هذا الضمير بينها وبين اسم الإشارة، فيقال: هانذا أفعل، وهانت ذا تفعل، قال تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ويجوز إعادة (ها) مع اسم الإشارة توكيداً، كقوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وقد جَهَّدَ الشهاب الحفاجى فى تَلَمَّسِ وجه يصحح به ما خطأه الحريرى، فجاء بأبيات من الشعر لا تنهض حجة للقياس عليها، والجَرَىُّ على المشهور أولَىُّ وأحبُّ.

\* ومثل ذلك يقال فى قوله فى الصفحة (٥٤):

«وهو ذا نحن الآن أمام فعل مر».

\* وفي الصفحة (٥٠):

قال: «واليكم قولاً أراد به صاحبه إعلان العزم على الحزم فى الإنفاق» اهـ . وفى هذا استعمال (إليكم) اسم فعل أمر لفعل مَتَّعِدٌ بنفسه هو (خذوا)، ولم يرد ذلك فى الفصحى، إنما الوارد استعماله اسم فعل أمر لفعل لازم هو (تَنَحَّ) أو (ابتعد) يقال: إليك عنى، أى ابتعد أو تَنَحَّ أو انصَرفْ . ومعروف أن أسماء الأفعال تجرى مجرى أفعالها الدالة على معانيها تعدية ولزومًا، فما عُدِّيَّ فعله بنفسه عُدِّيَّ هو مثله بنفسه، وما عُدِّيَّ بحرف جر عُدِّيَّ هو مثله بحرف الجر



نفسه، فأنت تقول: دُونَكَ الْكِتَابَ، وَعَلَيْكَ نَفْسُكَ، فتنصب على المفعولية باسم الفعل (دونك وعليك) لأنهما بمعنى (خذ والزم) وهما يُعَدَّيان بأنفسهما، وأنت تقول: إِلَيْكَ عَنِي، فتوصل (إليك) بـ(عن) لأنه بمعنى (ابتعد) وهو يوصل بـ(عن).

أما اسم الفعل الموائم لما أراده المؤلف هنا فهو (هَأَكُمُ قَوْلًا) أو أن يستعمل الفعل نفسه فيقول: خذوا قولاً.

وقد يقال: إن لهذا الاستعمال المخطأ وجهًا يصح به، وهو أن يخرج الجارُ والمجرور (إليكم) من الدلالة على اسم فعل الأمر (خذ) فيتعلق بفعل محذوف معلوم من المقام، وهذا الفعل المحذوف هو عامل النصب في (قولاً)، والتقدير: أسوق إليكم قولاً، أو: أقدِّمُ إليكم قولاً. وهذا مستقيم إن أراده.

\* ومثل هذا يقال فيما جاء في الصفحة (١٤٢):

من قوله: «وإليكم مثلاً على لام التقوية» اهـ.

\* وفي الصفحة (٥٦):

قال: «المهم أن الخطأ المؤلف أصبح لا يعتبر لا جنحة ولا جنافية، ومحكمة اللغة في عظة دائمة» هـ.

وفي هذا الاستعمال:

- استعمال الفعل (اعتبر) بمعنى العَدُّ والتقدير، وأصل استعماله في اللغة بمعنى أخذ العبرة والعظة، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] وقد ورد استعمال العبرة بالمعنى الذي استعمله فيه المؤلف هنا في عبارات المصنفين منذ زمن قديم، لغويين وغير لغويين، ولكن الأفصح تجنبه، بأن يقال: أصبح لا يعد جنحة، أو لا يحسب جنحة.

- زيادة (لا) الداخلة على المفعول به الثاني في قوله: (لا جنحة)، والمعنى مفهوم مستقيم دون زيادتها، وعدم الزيادة هو الوارد في الكلام الفصيح، ولا سيما إذا كان الفعل العامل منفيًا أيضًا ولم يكن فصل في اللفظ - كما هنا - فيقال: أصبح لا يُعَدُّ جنحة: إذ النفي سلط على الفعل بقيد معموله، فلا

حاجة إلى نفي آخر للمعمول. وأما العطف بذكر (لا) في قوله: «ولا جنابة» فالغرض منه نفي الدلالة على الاشتراك والتصاحب، إذ المقصود اختصاص النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه منفرداً، فإنه لو حذف (لا) من المعطوف وقيل: أصبح لا يُعدُّ جنحة وجناية، لتوهم أن النفي مُنصَّبٌ على اجتماع الجنحة والجناية، وعليه، يصح أن يعد جنحة فقط أو جنابة فقط، والمنفى اجتماعهما معاً، مع أن المراد أنه لا يُعدُّ هذا ولا ذاك ولا الاثنين معاً

### \* ومثل النقطة الأولى ما جاء:

من قوله: «لذلك يعتبر قولهم: مشغول على اليد، أو على الآلة، خطأ يجب تصويبه» اهـ.

### \* وفي الصفحة (٨٩):

قال: «فالشُّرْقُ بالدمع: الامتلاء حتى الغصص، بينما الشروق: الظهور والطلوع» اهـ.

والمعروف في كتب النحو أن (بيناً وبينما) أصلهما (بين) الظرفية التي تقع متوسطة بين شيئين أو أشياء، فلما زيدت عليها الألف أو (ما) اكتسبت الخصائص التالية: الدلالة على المفاجأة الزمانية، ووجوب التصدير في جملتها، وإفادة معنى الشرط، والإضافة إلى الجمل دون المفردات. وهي لذلك تحتاج إلى جملتين ترتب الثانية منهما على الأولى ترتبَ الجواب على شرطه، ويكثر مجيء جوابها مجرداً من (إذ وإذا) الفجائيتين، ومما روعيت فيه هذه الأصول قول أبي دؤاد:

بينما المرء آمن راعه را

نع حتف لم يخش منه انبعاقه

وقول الحرقة بنت النعمان:

فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة تنصف

ومن ذلك تعلم أن توسيط (بيننا وبينما) في الجملة - كما ورد عند مؤلفنا - غير مستقيم عربية، والأولى أن يستعمل في موضعها (في حين) أو (على حين)، ولا أعلم أحداً ممن يعتد برأيه خالف في شيء من ذلك.

\* ومثل هذا يقال فيما جاء من قوله في الصفحة (٥٨):

«إذن الشغل مزاوله العمل، وهو ضد الفراغ بينما الصنع يعنى إخراج الشيء في شكل نهائى» اهـ.

\* وفي الصفحة (٥٩):

قال: «فإذا كتب عليها: صالح لمبلغ ألف ليرة لبنانية، فذلك يعنى أنها تستبدل من مبلغ الألف ليرة المذكور» اهـ.

والخطأ هنا مبنى على أن (الألف) ومثلها (المائة) ومضاعفاتها من الأعداد التى تضاف إلى المفرد غالباً، فيقال: عندى ألف ريال، ومائة ريال، وألفاً ريال، ومائتا ريال. والعدد المضاف إذ أريد تعريفه فإن حرف التعريف يدخل على الجزء الثانى منه وهو (المضاف إليه) المعدود، فيقال: ماذا صنعت بألف الريال الذى أخذته أمس، وبمائة الريال التى جمعتها، وهو حيثئذ يكتسب التعريف من المضاف إليه فى هذه الإضافة المحضة. هذا هو المشهور عند البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون إدخال حرف التعريف على كل من المضاف والمضاف إليه معاً، و يحتجون بشواهد.

وعلى كل حال، فما أتى به مؤلفنا هنا لا يستقيم على المذهبين؛ لأنه أدخل حرف التعريف على المضاف وحده، لا على المضاف إليه - كما يرى البصريون - ولا عليهما معاً - كما يرى الكوفيون -.

والأولى أن يقول: من مبلغ ألف الليرة، أو يقول: من مبلغ الألف الليرة، وإن ورد استعماله هذا فى حديث شريف هو: «فأتى بالألف ديناراً لكن فى الاحتجاج بلغة الحديث الشريف كلام كثير، بسطته تطبيقاً فى كتاب (المعيار فى التخطيط والتصويب).

\* وفي الصفحة (١١٧):

قال: «فَالْغَيْرَةُ بِالْفَتْحِ الْأَنْفَةِ وَالْحَمِيَّةُ وَكُرَّةُ شَرِكَةِ الْغَيْرِ، يَعْنِي الْأَخْرِينَ» اهـ.  
وفي هذا الاستعمال إدخال حرف التعريف على (غير) وهي من الألفاظ المتوغلة في الإبهام، فلا تكتسب تعريفاً ولا تخصيصاً، سواء بحرف التعريف أو بالإضافة.

جاء في المصباح المنير عن (غير): أنها تكون وصفاً للنكرة، تقول: جاءني رجل غيرك، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] إنما وصف بها المعرفة؛ لأنها شبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة، فعوملت معاملةً ووصف بها المعرفة، ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام؛ لأنها لما شبهت المعرفة - بإضافتها إلى المعرفة - جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة، وهو الألف واللام، ولك أن تمنع الاستدلال فتقول: الإضافة هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص، والألف واللام لا تفيد تخصيصاً، فلا تعاقب إضافة للتخصيص، ولا تدخله الألف واللام» اهـ. وفي حواشي الكشاف أن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا في كلام المولدين. اهـ.

وقد ناقش المجمع اللغوي بالقاهرة هذه المسألة، وارتضى الرأي القائل بأن (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بـ(أل)، فتستفيد التعريف.

وعلى كل حال، فاستعمال مؤلفنا هنا لا يستقيم على رأى النحويين، ولا على ما اختاره المجمع؛ لأن (غير) فيه لم تقع بين متضادين، فالصحيح العدول عن إدخال حرف التعريف على (غير).

\* ومثل هذا يقال فيما جاء من قوله في الصفحة (١٨٣):

من قوله: «وَهُوَ يَعْنِي أَنَّا نَتَّكِلُ عَلَى الْغَيْرِ» اهـ.

\* وفي الصفحة (١٢٦):

قال: «أَمَا فَوْشٌ فَفِعْلٌ لَا وَجُودَ لَهُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ لَا وَجُودَ

للفواش» اهـ.

ولا يظهر لى معنى لحرف الجر فى قوله: (بالتالى)، كما أن (التالى) وصف هو اسم فاعل من الفعل: تلاه يتلوه بمعنى جاء عقبه، ولا وجه لذكر موصوف هنا حتى يدعى حذفه، كما أن حذف الموصوف وبقاء صفته، له شروط أهمها العلم به عند حذفه، وأن يكون هذا المحذوف مختصاً بتلك الصفة، حتى تدل هى عليه، على نسق ما جاء فى قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعاً سابغات. وهذه الشروط لا تنطبق على استعمال مؤلفنا، فالأول أن يقول: ويترتب عليه أنه لا وجود للفؤاش، أو يقول: ومن ثم لا وجود...، أو: ولأجل هذا لا وجود... إلخ.

\* وفى الصفحة (١٣٠):

قال: «والصواب أن تكتب كلمة واحدة؛ لأنها هنا بمعنى الظرف الزمانى، أى أثناء اجتماعهم» اهـ.

وكلمة (أثناء) فى الأصل جمع تكسير، مفردة (ثنى)، ومعناه: طياتُ الشيء وتضاعيفه، ولا دلالة فيها على الظرفية، حتى تنصب نصب الظروف المحضة. والأسماء التى لا تدل على الظرفية وضماً إذا أريد إيقاعها موقع الظروف جىء قبلها بحرف يدل على هذا المعنى الظرفى، وهو الحرف (فى) فيقال: جاء الأستاذ فى أثناء اجتماعنا. أو تستبدل بالكلمة أصلاً كلمة أخرى تؤدى المعنى الظرفى بلا واسطة، مثل عند، أو وقت، أو حين.

\* وفى الصفحة (١٤٧):

فرق بين (لَمَّا) الظرفية و(لَمَّا) الجازمة، وقال: «إن الأولى يقع بعدها الماضى والثانية يقع بعدها المضارع» ثم قال: «ومن الخطأ أن يقول قائل مادحاً محسناً كبيراً: نهضت إلى كل مبرة، ولما قعدت عن تضحية، والصواب أن يقول: نهضت إلى كل مبرة، ولَمَّا تقعد عن تضحية» اهـ.

وليس فيما صحح به كبير مدح لهذا المحسن الكبير؛ ذلك أن (لما) الجازمة تُؤذَنُ بوقوع ما بعدها المنفى مستقبلاً، ومن هنا فسّر المفسرون قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُسُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] فقالوا: أى سوف يدخلها الإيمان فى المستقبل، وقد

كان. وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]:  
[٨]: أى وسيذوقونه فى المستقبل.

والاعلى فى المدح والابلىغ أن نأتى هنا بحرف الجزم (لم) التى لا تؤذن  
بوقوع منفيها مستقبلاً، فنقول: ولم تقعد عن تضحية.  
وهذا من الفروق الدقيقة فى استعمال (لم ولما) المشتركتين فى نفي المضارع  
وجزمه وقلب زمنه إلى الماضى، ومن ثم امتنع أن يقال: لما يجتمع الضدان؛ إذ  
يؤول الأمر إلى توقع اجتماعهما فى المستقبل، ومعروف أن الضدين لا  
يجتمعان معاً فى وقت واحد.  
\* وفى الصفحة (١٧٣):

قال: «السؤال عن الشيء يعنى طلب إيضاحه لا طلب الشيء ذاته، الصواب  
أن يقال: سألته: هل بقى له ما يقول» اهـ.  
وفى هذا الاستعمال تجده استعمال كلمة (ذات) مؤكدة توكيداً معنوياً لكلمة  
(الشيء)، وهى ليست من ألفاظ التوكيد المعنوى، وإن استعملت كذلك فى  
عبارات المصنفين بعد عصر الاحتجاج اللغوى. أما عند الأقدمين فقد استعملت  
أختاً للكلمة (ذو) بمعنى صاحب وصاحبة، تقول: فتى ذو خلق كريم، وفتاة  
ذات خلق طيب، كما استعملت بمعنى حقيقة الشيء وحاله، كما فى قوله  
تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] قال ثعلب: أراد الحالة  
التى للبين، وقال الزجاج: معنى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ حقيقة وصلكم، أى اتقوا  
الله وكونوا مجتمعين على أمر الله ورسوله، ويقال: قَلْتُ ذَاتَ يَدِهِ، وهى  
هنا اسم لما ملكت يده، كأنها تقع على الأموال، وعَرَفَهُ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهِ، يعنى  
سريره المضمرة» اهـ.

ولم يرد عن الفصحاء استعمال (ذات) توكيداً ولا بمعنى الجسم أو النفس،  
إنما جاء ذلك وكثر منذ العصر العباسى حين الاشتغال بالفلسفة والمنطق، ومن  
الأفضل أن يقول: يعنى إيضاحه لا طلب الشيء نفسه أو عينه.  
\* وفى الصفحة (١٨٦):

قال: «وقد ورد هذا الخطأ حتى فى تسمية المؤلف المشهور ابن خلكان» اهـ.

ولا معنى للفظ (حتى) هنا، فهي رائدة، وهي من حروف المعاني، وزيادة هذا النوع من الحروف لا يتم بقياس إلا في مواطن محددة، ليس ما هنا منها. وللفظ (حتى) في العربية معان هي: انتهاء الغاية، والتعليل، وبمعنى (إلا) في الاستثناء - وهذا أَقْلُهُا وَقَلٌّ مَنْ يَذْكُرُهُ - وهذه المعاني الثلاثة لا تستقيم عند تطبيق الواحد منها على استعمال المؤلف.

كذلك استعمل العرب (حتى) على ثلاثة أوجه هي: حرف جر بمعنى إلى، وحرف عطف بمنزلة الواو - وبعضهم ينكره ويتأول ما ظاهره ذلك - وحرف ابتداء تستأنف بعده الجمل، فيدخل على الجمل الاسمية والفعلية.

وهذه الاستعمالات الثلاثة لا تستقيم عند تطبيقها على كلام المؤلف هنا؛ إنما يستقيم المعنى بحذفها، فيقول: وقد ورد هذا الخطأ في تسمية المؤلف المشهور ابن خلكان. وما جاء به المؤلف هنا إنما هو من كلام العوام الذي أُدْخِلَ في اللغة مُعْرَبًا على كُرْهِ.

\* وفي الصفحة (١٨٨):

قال في العنوان: «من هو اليتيم» اهـ.

وهذا تعبير لا تستقيم فصاحته إلا على مضمض: ذلك لأنه يقتضى أن يكون

الكلام جملتين: كبرى وصغرى.

أما الصغرى فهي قوله: «هو اليتيم» المكونة بحسب الظاهر من مبتدأ ثان وخبره، وأما الكبرى فهي الجملة برمتها «من هو اليتيم؟» وحيث تكون الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ الأول، هذا بحسب الصنعة النحوية، مع التغافل عن المعنى المراد من كل كلام حوى جملتين.

وتوضيح ذلك أنه إذا وقع في الكلام مبتدأ أول ومبتدأ ثان، فالشرط أن يكون معنى المبتدأ الثاني غير معنى المبتدأ الأول، أى أن يختلفا لفظاً ومعنى، تقول: الورد رائحته جذابة، وزيد ثوبه نظيف، فالورد غير الرائحة، وزيد غير ثوبه ذاتا ومعنى، ولا يصح أن يقال - على هذا -: سعيد هو جميل: لاتحاد المبتدأين ذاتا ومعنى، فلا فائدة من ورائه.

وبهذا يبين لك فساد العنوان المذكور (من هو اليتيم؟)، إذ (هو) هو نفسه

(من)، و(من) هونفسه (هو).

كذلك لا يصح أن يكون الكلام جملة واحدة، ويكون (هو) فيه ضمير فصل لا مبتدأ ثانياً، لأن ضمير الفصل إنما يؤتى به ليفرق بين ما يحتمل أن يكون صفة لما بعده وأن يكون خبراً عنه، فإنك إذا قلت: سعيد هو المؤدب، احتمل الكلام أن يكون (المؤدب) وصفاً لسعيد والخبر سيأتي بعد ذلك، واحتمل أن يكون (المؤدب) خبراً عنه ولا وصف لسعيد، حيث يدخل ضمير الفعل ليعين أن ما بعده خبر عما قبله وليس صفة له، إذ لا يفصل بين الصفة والموصوف، فضلاً عما يفيد هذا الضمير من توكيد واختصاص.

وعنوان المؤلف هنا (من هو اليتيم) لا يحتمل أن يكوف (اليتيم) فيه صفة، لأن (من) اسم استفهام، وهي لا توصف، ثم إنها نكرة واليتيم معرفة ولا تطابق بينهما، ثم إن أدوات الاستفهام إنما يليها المستفهم عنه مباشرة بلا فصل، ثم إنه لا محل هنا لتوكيد أو اختصاص، فإن الأسلوب إنشائي للاستفهام، وذلك لا يقتضى توكيداً أو اختصاصاً، إنما يكون ذلك في الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب لذاته.

وعلى هذا فالصحيح أن يقول: من اليتيم؟ بحذف الضمير (هو) قال تعالى:  
﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ [طه: ٤٩] ولم يقل: فمن هو ربكما.  
\* وفي الصفحة (٥٨):

قال: «وهاكم عَرَضُ الأسباب» اهـ وضبط (عرض) بضم الضاد وليس كذلك ضبطه، إذ إن (هاكم) اسم فعل أمر للفعل المتعدى بنفسه (خذوا) وهو يعمل عمل فعله فينصب مفعولاً به بنفسه، وصحة الضبط هي (عَرَض) بفتح الضاد، ولو أن المؤلف استعمل (إليكم) بدلاً من (هاكم) لاستقام له ضبطه على تأويل (إليكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ويكون (عرض) مبتدأ مؤخرًا، والتقدير: عَرَضُ الأسباب مَسُوقٌ إليكم، أو مقدم إليكم، أو نحو ذلك من تقدير.

\* وفي الصفحة (٩٦):

جاء قوله: «صلاحية - دون تشديد الياء - مصدر صَلَحَ ضد فَسَدَ» اهـ.



وضبط (صلح) بضم اللام، و(فسد) بضم السين، وفي كلا الضبطين يدور  
كلام.

أما (صلح) فقد جاء عنه في لسان العرب: «الصلاح ضد الفساد، صَلَحَ  
يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ صَلَاحًا وَصَلُوحًا.. وهو صالح وصلاح - الأخيرة عن ابن  
الأعرابي - والجمع صَلَحَاءُ، وَصَلُوحٌ. وَصَلَحَ كَصَلَحَ، قال ابن دريد: وليس  
صَلَحَ بِثَبَّتٍ» اهـ.

ومنه يعلم أن ضم اللام في (صلح) لم يثبت عن العرب في الماضي، وإنما  
جاء في مضارعه الضم والفتح، لأنه حلقى اللام - على قياس نظائره - وأن  
(صلاح) الذي هو من المفروض أن يكون صفة مشبهة من (صَلَحَ) بضم اللام لم  
ينقل إلا عن ابن الأعرابي فقط.

وأما (فسد) فلا وجه لإصراره على ضم السين فيه؛ إذ إنه غير مألوف - وإن  
ورد - إنما المألوف فتح السين، جاء في لسان العرب: «الفساد نقيض الصلاح،  
فَسَدَ يَفْسُدُ وَيَفْسِدُ، وَفَسَدَ فَسَادًا وَفُسُودًا، فهو فاسد وفَسِيدٌ فيهما» اهـ.  
والدليل على أن ضم سين (فسد) مهجور غير مأنوس أننا لا نستعمل  
الوصف منه على فعيل، فلا نكاد نقول: طعام فسيد، إنما المستعمل المأنوس:  
طعام فاسد.

ولا نترك هذا دون أن نُعَقِّبَ على ما قاله من أن (صلاحية) دون تشديد الياء  
مصدر (صلح) وقد تقدم فيما نقلته عن اللسان أن هذا المصدر لم يرد عنهم،  
إنما الوارد (صلاحًا وصلوحًا) فإن أراد مصدرًا صناعيًا فلا بد فيه من تشديد  
الياء، إذ إن المصدر الصناعي - عند من يجيزه بشروطه - يتم بإضافة ياء  
مشددة وتاء.

\* ومثل ذلك يقال فيما جاء عن المؤلف في الصفحة (١٢٥) من قوله: «فقد  
فسد الكلام وضاع المعنى المقصود» اهـ.  
\* وفي الصفحة (١١٦):

قال: «فاللغة يجب أن يرافق استعمال ألفاظها الذوق في حسن الاختيار إلى  
جانب صواب الاستعمال» اهـ وضبط (الذوق) بكسر القاف.

ولعله من سهو الطباعة، إذ الواجب أن تضبط بضم القاف، لأنها فاعل للفعل (يرافق) ويصح ضبط اللام في (استعمال) بالضم على أنه فاعل مع ضبط القاف في (الذوق) بالفتحة، على أنه مفعول به، والمؤدَّى واحد، إذ صيغة (يرافق) تدل على المشاركة، أى وقوع الفعل من الجانبين، لكن الصنعة النحوية تجعل أحدهما فاعلاً لفظاً والآخر مفعولاً به لفظاً، وكل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى.

\* وفي الصفحة (١٦٦):

قال: «فنعول: ثمة هفوات إن أهملت أمست أخطاء كبيرة» اهـ وضبط همزة (أخطاء) الأخيرة بالفتحة من غير تنوين.

ولعله يتوهم أنها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث الممدودة، نحو صحراء، والحق أن الهمزتين متغايرتان، فهمة (صحراء) ألف تأنيث ممدودة، لأنها زائدة صحبت ثلاثة أصول ودلت على التأنيث ووزنها (فعلاء) أما همزة (أخطاء) فأصلية تقابل لام الكلمة في الميزان، صحبت أصلين فقط، ووزنها الصرفي (أفعال) فلا تمنع من الصرف على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا﴾.

\* وفي الصفحة (١٧٢):

قال: «والصواب أن يسبق تمنى الاستمتاع بتقديم البرنامج، أما وقد قدم البرنامج فقد بطلَ التمني» اهـ. وضبط الميم في (أما) بالتشديد، والطاء في (بطل) بالضم.

أما الأولى فهي (أما) بتخفيف الميم، وهي حرف يفيد التنييه والاستفتاح بمنزلة (ألا)، ولا يصح أن تكون (أما) المشددة المفيدة للتفصيل النائية مناب أداة الشرط وفعله؛ لأن المقام هنا لا يقتضى التفصيل، والمعنى ليس عليه.

وأما الكلمة الثانية (بطل) فلا وجه لضم الطاء في المعنى الذى أراده، ذلك أن الوارد فى المعجمات اللغوية هو: «بَطَلٌ - بفتح الطاء - يَبْطُلُ بطلا وبطولاً وبطلاناً: ذهب ضياعاً وخُسراً، فهو باطل، وبَطَلٌ - بكسر الطاء - فى حديثه بَطَالَةٌ، وأبطل بمعنى هزَل، والاسم البُطْل. والباطل نقيض الحق، والجمع

أباطيل». وورد (بَطُل) - بضم الطاء - يبطل بطولة وبطالة: أى صار شجاعاً؛ تبطل جراحته فلا يكثر لها، ولا تبطل نجادته، أو لأن الأشداء يبطلون عنده، أو لأنه يُبطلُ العظام بسيفه فيبهرجها (لسان العرب: بطل) وواضح من هذا أن لا وجه لضم الطاء فى المعنى الذى أراد المؤلف، وإنما عليه أن يفتح، على المعنى الأول، الذى هو مراده هنا.

\* وفى الصفحة (١٧٣):

قال: «وقد قال أحد مراجع الفصاحة القدامى:  
سألنا فأعطيتم وعُدننا فعُدتم  
ومن أكثر التسأل يوما سيحرم  
وضبط الميم فى (سيحرم) بالكسر.

وأنا لم يتيسر لى العثور على القصيدة التى منها هذا البيت، حتى أعرف ضبط قافيتها، فإن كانت القوافى مكسورة، فإن الشاعر يكون قد جعل (من) فى أول الشطر الثانى شرطية جازمة، ولكنه حرك الميم بالكسر، وحقها الضم، غير أنه ارتكب ضرورة شعر بعدم إلحاق الفاء الرابطة بجواب الشرط المقترن بعلامة التنفيس (السين).

وإن كانت القوافى مضمومة كان ضبطه هو خطأ، وكانت (من) هنا موصولة، ولا ضرورة فى الكلام.

\* وفى الصفحة (٨٩):

ذكر بيتين من الشعر هما:

طوى الجزيرة حتى جاءنى خبير  
فَزِعْتُ فيه بآمالى إلى الكذب  
حتى إذا لم يدع صدقه أملا  
شرقت بالدمع حتى كاد يشرق لى  
والبيتان من البحر البسيط، غير أن الثانى منهما لا يستقيم وزنه إلا بإضافة الجار والمجرور (لى) بعد قوله (يدع).

\* وفى الصفحة (١٦٧):

قال: «نقول في الكلام على حالة المكان من الأرض من حيث اعتدال هوائه وعدم اعتداله، ومن حيث موافقة الصحة وعدم موافقتها: مناخ سوء للمكان غير المرضي، ومناخ جيد أو معتدل، للمكان الملائم للصحة» اهـ.  
والمعنى هنا لا يستقيم إلا بحذف كلمة (غير) فيصير: مناخ سوء، للمكان المرضي، أي المكان الجالب للمرض.  
\* وفي الصفحة (١١٣):

قال: «قال ثقة أحد اللغويين» اهـ.  
(ثقة) في كلامه بالتاء المربوطة، وهو خطأ، صحته (ثقات) بتاء مفتوحة، لأنه جمع مؤنث سالم من المفرد (ثقة) والتاء في (ثقة) عوض من فاء الكلمة المحذوفة، فهو من (وثق) نظير (زنة) من (وزن) و(عدة) من (وعد)، تحذف هذه التاء عند الجمع بالالف والتاء، لأن في وجود علامة هذا الجمع دلالة على الجمعية والتأنيث معاً، وهذا بخلاف نحو (قضاة وغزاة) جمعاً (القاضي والغازي) فإنهما جمعاً تكسير وزنة (فُعَلَّةٌ) وأصله: قُضِيَّةٌ وَغُزَوَةٌ، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين.  
ثم إن المؤلف نفسه قد خطأ (ثقة) بالتاء المربوطة في صفحة (١٢٧) وجعل صحتها فتح التاء، وقد وقع فيما خطأ.  
\* وفي الصفحة (١٢١) والصفحة (١٦٥):

قال: «فالثنية المألوفة خطأ «مباراتان» لا مبرر لها» اهـ.  
وقال: «ولست أدري: لماذا كان الشذوذ الذي لا مبرر له» اهـ.  
والفعل (بَرَّرَ) وتصريفاته لم يرد بالمعنى المفهوم هنا في معجمات الفصحى، بل قُلُ: لم يرد بزيادة التضعيف وزن (فَعَّلَ) إنما الوارد الثلاثي المجرد: (بَرَّ) يَبْرُ: إذا صلح، وبَرَّ في يمينه: صدق ولم يحنث، وبَرَّ رحمه: وصله، وبر ربه: أطاعه، وورد مزيداً بالهمزة في أوله (أَبَّرَ) قالوا: أَبَّرَ الله أي قبله، وأبر الرجل: كثر ولده، وأَبَّرَ فلان: ركب البرَّ، وأَبَّرَ عليهم: غلبهم. وورد مزيداً بالهمزة والتاء (ابْتَرَّ) قالوا: ابْتَرَّ الرجل: انتصب منفرداً من أصحابه. . الخ.  
ومعروف أن مباني صيغ الزيادة ومعانيها سماع عن العرب، لا وجه فيها لقياس، على الصحيح، وكان من الأفضل لمؤلفنا أن يضع في مكانها كلمة

فصيحة تؤدي معناه الذي قصده وهي (التسويغ) وما يتصرف منه، فيقول: لا مُسَوِّغٌ لها، يقال: ساغ له ما فعل، أى: جاز له ذلك، وأنا سوغته له: أى جوزته. وأصل المادة من قوله: ساغ الشراب فى الحلق يسوغ سوغاً وسوغاً: سهل مدخله فى الحلق.

\* وأخيراً جاء فى الصفحة التالية للعنوان تحت عبارة (جميع الحقوق محفوظة) قوله - ولعله من عبارات الناشرين-: «لا يجوز نسخ أو استعمال أى جزء من هذا الكتاب فى أى شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة من الوسائل، سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما فى ذلك النسخ الفوتوغرافى، والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطى من الناشر» اهـ.

وفى هذا الحظر والتحذير ما يلى:

- العطف على المضاف قبل ذكر المضاف إليه، وهو نظير ما خطأه من قولهم: (أساتذة وطلاب المدارس) صفحة (١٢)، وقد سبقت مناقشته فى البحث الأول.

- استعمال (أى) الدالة على العموم والشمول - مكررة - وقد سبق مناقشة ذلك فى أثناء هذا البحث.

- تأنيث (أى) بالتاء (آية) وهو غير مأثور، وإن أجازته بعض المحدثين على قلة. - عدم الفائدة الواضحة من الجار والمجرور فى قوله: (من الأشكال) بعد (شكل) و(من الوسائل) بعد (وسيلة)، فإن الشكل لا بد أن يكون من الأشكال، والوسيلة لا بد أن تكون من الوسائل، وأظن مثل هذا لم يرد عن الفصحاء، وهو بكلام العوام والقصاص أشبه.

- قوله: (بما فى ذلك) لا معنى ظاهراً لكل من الباء و(ما) هنا، والأخيرة لا تصلح للمصدرية ولا نكرة تامة ولا ناقصة، فضلاً عن الاستفهامية والشرطية، وهو غير مستقيم فى الإعراب، وقد ناقشه الشيخ محمد على النجار، وجد فى أن يلتمس له وجهاً، ولكن يبقى أنه غير وارد، وغير فصيح، ينبغى أن ينزه عنه كلام النقاد اللغويين.

\*\*\*\*\*

## محتوى الكتاب أولاً الألفاظ والتراكيب اللفوية،

### (الهمزة)

- أنسات (٧٢) - أبقى فلان (١٣) - أمر لا يؤتبه له، به (١٩) - فلان أبله من أخيه، وأحمق، وأخرق، وأرعن (١٧٣) - ابن درستويه (٢١١) - اتحد معه، به (١٥) - حضر فلان أثناء الكلام (٧٩، ٢٩٢) - جاء الجنود اثنين اثنين (١٤٥) - اجتمع المدير بالعمال (١١٨) - لأجل ذلك، من أجل ذلك (٢٠) - أحاط بهم العدو من كل جانب (٢٧) - احذر من عدوك (٢٧) - إحدى وعشرون امرأة، واحدة وعشرون امرأة (٢٠) - أبوك أخير رجال أسرته (٣٧) - رأيت الوحش فاخفيت (٩٧) - مقالات أدبية أخلاقية (٢٨) - أدمن على التدخين (٢٩) - الأديرة - جمع دير (١٢٥) - أذن له في السفر، بالسفر (٢١) - الأراضي - جمع أرض - (١٠٩) - ارتاب فيه (٢٩) - أرسلت الطالب إلى الخارج (٦٦، ١٥٨) - أزمة اقتصادية (١٦) - استبدل الكتاب بالقلم (٢٧٦) - أسمى طفله فلانا (٣١) - استأذن منه (١٣) - استند على كل شاهد (٧٩) - استأهل المحبة (٢٣) - استنزف فلان دمه، أو دمعه (٢٠٥) - أمر يوسف له (٢١، ٩٩) - استوى الماء الخشب (١٩) - أسماك - جمع سمك - (١٦٩) - أشد بخلًا من أشعب (٣٣) - الأشرطة - جمع شريط (١٥٩) - أسامة أصغر إخوته (١٠٤) - أصر الأب على حضور ابنه الحفلة (١٦٠) - الأضرحة - جمع ضريح - (١٦١) - اعتبر الموضوع منتهياً (١٣١، ٢٨٨) - اعتذر الأستاذ عن الحضور (١١٩) - هم أغراب (١١١) - الطريقة الأفضل (٣٨) - أقرئ فلانا السلام (١٠٢) - أقل منه بقليل (١٥) - المساحة الأكبر من الموضوع (٧٩) - أكثر الغرف مغلقة (١٦٢) - لا أكثر بهذا الأمر (٩٩) - هذه أكيتي، أكيتي (٢٢) - اكتشف البخار (٨٢) - مبلغ الألف ليرة (٢٩٠) - مع أن الأمر واضح إلا أنه يخفى على الكثيرين (٦٦) - إليك مثالاً (٨٢، ٢٨٧) - إلية الشاة (١٢٨) - أمسك الشرطي باللص (٣٤) - وصل فلان أمر الأول (٦٧) - أمس وصل فلان (٦٨) - عرب أمجاد (٧٠) - أما صنيع هذه النخبة - وهي من أعز أبناء العروبة بلا ريب - أفدح من محاربة الشعوبية (٧٥) - نقف حائرين أمام بعض الألفاظ، أهي مذكر أم مؤنث (٨٢) - سواء حضرت أم غبت (١٦) - الحفة تحتاج إلى إمكانيات ضخمة (١٢) - أما وقد حدث كذا (٢٩٧) - أنف العار، من العار (٢٢) - انخسف القمر (١١٠) - فلانة إنسانة طيبة (١١٧) - القبلة الانشطارية (٢٠٢) - الأنسب تقديم القبيلة على البلد (٢٠٥) - فلان على أهبة الاستعداد للسفر (١١١) - ليس الجرح بدى أهمية (٢٠٦) - سواء كان صحيحاً أو ملفقاً (٥٨، ٧٨، ٢١٦) - صليت

الصبح أولاً ثم خرجت (١٠٦) - المشول أوشك على الانتهاء من المشروع (٢٤٩) -  
إياك الكذب (٢٣) - إياك أن تفعل (٢٤) - إيصال التسليم (١٥) - أي بنت تذاكر تنجح  
(١٢٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٨٠) - قرأت الرسالة إياها (١٢٣).

#### (الباء)

من البديهي أن يحدث (٦٥، ١٢٧) - بدون ذلك (٧٦) هذا بدل ذلك (٢٤) -  
أنتم برءاء، برءاء (٢٤) - البساطة واليسر (٧٧، ٢٢٠) - البطيخ (١٢٠) - البطالة  
(٢٥) - بعثت الطالب إلى الخارج (٦٦) - البعوض (٦٧، ٨٠) - لا تتناقض فيه  
المعاني بين بعضها البعض (٧٨) - بعض الناس لا يحبون السباحة (٢٥) - غيرته  
بفضلي عليه (٧٢) - ومن العجب أن الصحف والقوامين عليها بل كثيراً من القراء  
يضيقون ذرعاً (٧٦) - تخوض الفصحى صراعاً، لا مع الأجنبي، بل مع أبنائها (٧٨)  
- محل اهتمام العلماء بل وعامة الدارسين (١٢٩) - بلى ونعم في الجواب (١٦٣)  
- بنى فلان بأهله (٢٥، ٩٨) - حضر الرئيس بنفسه (٢٥١) - بويت - مصغر بيت  
(١٥٤) - مازال الصراع قائماً بين العرب وبين إسرائيل (٢٧، ٧٠، ١٠٠) - ظناً أن  
مدير على وزن فعيل، بينما هو على وزن مفعّل (٨١، ٢١٦، ٢٨٩) - بينما بدا  
راضياً إذا به يرفض (٢٠) - الشكل اليبضوي (١٣).

#### (التاء)

هو المرهف الحسن، وبالتالي هو الواعي (٧٥، ٢٩١) - تاه يتوه، يتيه (٢٦) - تأسست  
المدرسة (١١٢) - لا تتعارض مع ما ينشده المثقفون (٧٨) - لا تتناقض، تتفق، تتواءم  
مع . . (٧٨) - تَجَوَّلَ في البلاد (١٧٦) - التذوية والتداوي (٢٥٤) - التراث الموروث  
(٧٥) - ترامت إلينا أنباء مقلقة (٢٥٥) - التُّرْبُ (١٧) - التَّصَنَّتْ (٨٣) - التعرف على  
مستوى الطلاب (١٣١) - تفرقت آراؤكم (١١٢) - تَلَمَّذَ، تَلَمَّدَ، التلميذ (٢٧٧) -  
توقيت التسجيل (٧٣) - توقيعات - جمع توقيع - (١٩).

#### (الثاء)

رجال ثقاتٌ وغزاةٌ (٢٦٣، ٢٩٩).

#### (الجيم)

جبره على الرحيل (٢٦) - جمهورية مصر العربية (١٥٦) - رجل جائع وجيِّعان (١٧٥).

#### (الحاء)

حاش اللص - أمسكه - (١٥٧) - حبالات الصائد (٢٧) - أصبح لا يصلح حتى  
للرزق (٧٧، ٢٩٣) - من الروضة وحتى البكالوريا (٢٨٠) - حسناوات - جمع حسناء  
- (٦٣) - حَسَّ الشيء (٩٦) - حَسَبَ نظام الدولة (٢٢٢) - الحسابات - جمع حساب  
- (٢٨٥) - الحفلة (٢٢٣، ٢٨٣) - حَلَّلْنَا لك (١١٠) - حلوايات - جمع حلواء

(١٦٥) - الامهات الحناين - جمع حنون - (١٧٧) - حوائج - جمع حاجة - (١٠٩) -  
حيث - مفيدة للتعليل - (١٣١).

#### (الخاء)

خاصة وخصوصاً (٢٧٧) - خيرون - جمع خير - (٢٨) - فيما خلا تركيا (١٧) -  
ثوب مخيط خياطة حسنة (٢٧).

#### (الدال)

الدُّخَانُ (٢٠٣) - خرجت دفعة كبيرة وستخرج دفعات (١٠١) - الدَّلْوُ فارغ (٢٨) -  
الشئون الدولية (٢٨) - بدون كذا، من دون كذا (٢٩).

#### (الذال)

كم ذا نصحتك (٢٠٧) - الدول ذات العلاقة (٥٤) - الشئ ذاته (٢٩٣) - شاة  
ذبيحة (١٧) - ذنبةٌ تَذْنِيًّا (٢٥٥) - ذوات (٢٩) - أحسن من ذى قَبْل (٢٠٠).

#### (الراء)

أسباب رئيسية (٧٥، ٢٠٠) - رَبٌّ مال كثير أنفقته (١٠٣، ٢٧١) - ربِّما الفكرة  
حسنة (٢٩) - رحمانون - جمع رحمن (١٨) - رحيمون - جمع رحيم (٢٩) - رضى  
عليه (٣٦) - كلمات راجت رغم خطتها (٨٣، ٢٥٥) - رَوْحُ فلان إلى منزله (١٦٥).

#### (الزاي)

زوجه بامرأة غنية (٣٠).

#### (السين)

سابقٌ لأوانه (٣٠) - ساعاتى (١٠٩) - حضر سائر المدعوين (١١٢، ٢٨٦) - ساهم  
- بمعنى شارك - (١٨، ١١٧) - هذه ساعة يُشار فيها من العدو (١٧٧) - السبيل  
والطريق (١٨) - هل ستضر الصحافة باللغة؟ (٧٨) - سخر به (٣١) - السَّراى  
والسَّراية (٢٠٠) - السُّقاء والسَّقَّاءون - جمع الساقى (٢٠١) - وجد سكناً مناسباً (١١١)  
- سوف لا يفهم (١١٤) - السلاح (٢٠١) - سَمَى طفله يزيد (٣١) - السَّهلى - نسبة إلى  
سهل - (٢٠١) - سَوَّاقون - جمع سَوَّاق (٣٠) - هذا السُّوق (٣٠، ١٠٢) - سوف لن  
يحضر (١١٤) - سواء حضرت أم غبت (١٦) - القنابل المُسَيِّلة للدموع (٢٠٢).

#### (الصاد)

صبورون - جمع صبور - (٦٢، ٢٠٤) - قابلته صُدْفَة (٦٩) - أصيب بصداع الرأس  
(٢٠٢) - أحكم بصفتي قاضيًا (١١٥) - الصقلَى (٢١١) - الصلاحية (٢٩٥) - امرأة  
صلعاء (٢٠٢) - صَمَمَ فلان على الأمر (٩٩) - صنعانى وصنعاوى - نسبة إلى صنعاء -  
(١٨٥) - الصَّيدلى والصَّيدلانى (٢٠٢).

#### (الضاد)

الضَعْف (٢٦١) - ضع المصباح فوق المنضدة (٣٣) - ضَنَّ عليه بالمال (٣١).



### (الطاء)

طاف على النوادي (٣١) - طالما فلان يكذب فلن احترامه (١١٥) - من الطبيعي أن يحدث (٦٥، ١٢٧) - الطربوش (١٧٠) - الطريق (١٨) - طعام الغداء (١٧١) - طفا على الماء (٣٢) - نفس طموحة (٣٧) - للشجاعة يدٌ طُولَى في النصر (١٧٠) - في طيَّات الرسالة (١٠٧، ١٢٦).

### (العين)

لا عاطل عن العمل (١١٩) - رجال عانسون - جمع عانس - (١٧١) - عَبْد الدَّارِي - نسبة إلى عبد الدار - (١٨٥) - رجل عجوز (٣٨) - امرأة عجوزة (١٢٨) - هذه عصاتي (١٢٣، ٢٠٩) - امرأة عَضُوَّة في المجلس (٢٦٢) - العَظْم والعَظَام (٢٠٣) - علاوات - جمع علاوة - (٧١، ١٠٧) - العملية التعليمية (١٣٠، ٢٣٦) - بلد عمّ فيه الفساد (٣٢) - العَوَج والعَوَج (٣٧) - عَيْرته بفضلِي عليه (٧٢، ٩٨) - أنت لى السعادة بعينها (٢٥١).

### (الغين)

غار فلان - أتى الغور - (٣٨) - لون غامق (٢٠٣) - الغدو (٢٠٩) - هذه القاعدة تغفل على كثير (٨٠) - غَلَايَة - اسم آلة - (٢٦٢) - الغنم (٢٠٣) - الأمر الغير صحيح (١٢٤، ٢٢٦، ٢٩١).

### (الفاء)

لا فائدة منه (٣٢) - أفجعه، وهو مُفْجِع (٢٠٤) - الفَرَاشَات - جمع فَرَاشَة (٣٢) - فَقَص الطائر بيضه، وِفَقَس، وِفَقَسَ (٢٠٤) - الذي يخدم وطنه فله التقدير (٥٩) - احضر قوراً (٢٢٧) قورِيّ وقورَانِيّ - نسبة إلى قورق - (١٨٦) - ولما كان كذا فيحسن كذا (٧٥).

### (القاف)

قَسَّت الغربة قلبه (١٦٣) - قفل الباب (١٨) - قد لا يحضر (٣٣).

### (الكاف)

جري وراءه وبالكاد أدركه (١٩٢) - حضر كافة الناس (١١٢، ٢٦٤) - اكتشف فلان دواءً ناجحاً (٢٢٧) - الكشكول (٢٠٤) - الكُفء (٢٠٥) - بدا فلان كمريض، أنا كقاضٍ للمحكمة أحكم بالعدل (٢٤، ١١٥، ٢٧٩) - كُليّات - جمع كَلوة - (٣٩) - حضر الكُلُّ (٦٧) - البتتان كلاهما أو أحدهما (١٢١) - مررت بكَلْتِي الفاتين (٣٨) - الكُلْفَة (١٩) - الجياد كُلُّهم من نسل عربي (١٦٤) - كلما ارتقت الأمة كلما ارتقت فنونها (٥٣، ١٢٤، ٢٦٦) - داء كمين (٢٨) - قال فلان: كَيْت وكَيْت (١٠٦).

### (اللام)

هذا مهندس لا طبيباً (١٩) - أصبح لا يعتبر لا جنحة ولا جنابة (٢٨٨) - لعله ندم

(١٠٥) - لفته إلى واجبه (٢٨٦) - وَلَكِنْ صَوَابًا قَوْلُهُمْ: لِمَ أَجِدُ بِالْدارِ أَحَدًا (٨٠) - لَمَّا يَحْضُرُ  
فَلانَ أَكْرَمَهُ (١١٥) . . . وَالْأَنْشِبَةُ الحَرْبِ (٥٤) - لَوْعَ الحَبِّ فَلانًا، فَهُوَ مُلَوَّعٌ (١٧٢).

#### (الميم)

ما هي أسباب ذبوع الأغاليط؟ (٧٦) - سَأْرَى ما إِذا كانَ قد وَصَلَ (١٥) - إِذا ما  
جاءت هدى جثت (٢٠٨) - المارستان (١٧٢) - مبيوعات المخزن (٢٤) - لا مُبَرَّرَ له  
(٢٩٩) - مباريان - مثنى مباراة - (٢٥٨) - المُبَرِّدُ (٢١٠) - متحف (٥٧، ٢٦٨) -  
مجلس محلى القاهرة، مُوجَّهٌ أَوَّلُ العُلومِ (١٢٢) - أضاعت مجوهراتها (١٥٧) -  
المحاضرة (٢٠٠) - المداد، وقلم الحبر (٢٠٤) - المرايا - جمع مرآة - (١٠٨، ١٢٧) -  
المِرانَ المستمر (٧٧) - زرت القدس مرة ومرة (١٦٧) - المَرْنَى - نسبة إلى امرئ القيس -  
(١٧٨) - شركة مساهمة (٢٦٠) - مصائب (٢٦٥) - مطار (٥٨) - معرفة الإنسان لنفسه،  
وأن يعرف الإنسان نفسه (٢٦٧) - المقراض والمقص (١٠٧، ١٧٨) - المقصورة (٢٠٣)  
- مكفوفون - جمع مكفوف (٣٣) - الكوب ملىء بالماء (١٢٧) - المَلْحُ، وجموعه (١٧٩)  
- بعض أسماء التانيث يحدث فيها تغيير، مما يُحَدِّثُ خَطَأً فى النطق (٨٢، ٢٢٨) - مقال  
ممتع (٢٧٠) - أنا منكرٌ ما فعلت (٣٤) - بمناسبة كذا (٥٥) - مَيْتٌ ومَيْتٌ (٣٦).

#### (النون)

نَبْلَةٌ ونَبْلٌ (١٨٥) - نُحاة - جمع نُحَوِيٌّ - (١٧٩) - نَعَمٌ ونَيْلى (١٦٣) - النعس -  
بمعنى النعاس - (١٦٣) - حضر الرئيس بنفسه (٢٥١) - يصعب النفوذ إلى الداخل (٣٤)  
- نَقَمَ فلان على فلان (٩٩) - الأمر يَنِمُّ عن تفكيرٍ مَتَزِنٍ (٥٥) - نُهْرٌ - جمع نُهْرٌ -  
(١٧٣) - النوادي - جمع النادي - (١٢٦).

#### (الهاء)

هاب من فلان، وفلان مَهَابٌ (١٦٧) - هاتا مثالين (١٢٥) - أمرٌ هامٌ (٢٨٤) - هانا  
منطلق إلى القدس (٢٠٦) - إذا حانت مواعيد الامتحان فيومها تَبْيَضُ وجوهٌ وتَسْوَدُ وجوهٌ  
(٢٧٣) - هَبْ أَنى تأخرت (٣٥) - هذا، وقد صرَّحَ مصدرٌ مَسْئولٌ (١١٣) - هل مثل  
هذا مبنى أم معرب (٨١، ٢٣٠) - إن الكشك هو من أقوال العامة (٢٣٢) - هُوَ ذَا نحن  
نقول (٢٨٧) - ما هي أسباب ذبوع الأغاليط؟ (٧٦، ٢٩٤).

#### (الواو)

لا بُدَّ وأن يكون (٢٣٥، ٢٧٢) - ذهبتُ وأبوك إلى السوق (٣٤) - من الروضة وحتى  
البكالوريا (٢٤٥) سافروا وَحَادًا وَحَادًا (١٦٨) - ورث من خاله مالا (٣٥) - وَصَلُ التَّسْلِيمِ  
(١٥) - يستعملها وفقًا لنظام معين (٢٣٤) - كذا يقولون أهل اللغة (١٧٩) - وهبتُ  
فلانًا مالا (٣٥).

\*\*\*

## ثانياً أحكام لغوية تتصل بأمثلة الصواب والخطأ

- ١- الدلالة على المشاركة:  
اجتمع مع الوزير، بالوزير (١٤، ١١٨) اتحد معه، به يتفق ودلالاتها (١٥).
- ٢- التذكير والتأنيث:  
شاة ذبيحة (١٧) - الطريق والسبيل (١٨) هذه أكلتني (٢٢) - الدلو فارغ (٢٨) -  
سوق كبير (٣٠، ١٠٢) ميناء واسعة (٩٣) - اليمين القانوني (٩٣).
- ٣- أفعل التفضيل:  
أقلُّ من ذلك بقليل، قليلاً (١٥) - أشدُّ بخلًا معه (٣٣) - يد طوَّلى (١٧٠) - أصغر  
إخوته (١٠٤) - أحقق، أرعن - أبله منه (١٧٣) - المساحة الأكبر (٧٩) - مادل على  
لون أو عيب (١٧٣).
- ٤- الجموع:  
رحمانون (١٨) - رحيمون (٢٩) - توقيعات (١٩) - براء (٢٤) خيرون، صبورون  
(٢٨، ٦٢، ٢٠٤) - فعلاء على «فَعْلَوات» (٦٣) - الإتباع في الجمع (٦٤، ١٢١) -  
تميز جميع القلة في العدد (٦٥) - الجمع في موضع التثنية (٢٠٩).
- ٥- الإضافة:  
اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث (١٦٢، ٢٤٠) إضافة الاسم إلى الفعل (١٧٧)  
- إضافة الشيء إلى نفسه (١٢٠).
- ٦- التعلية واللزوم:  
أنف العار (٢٢) - احذر من عدوك (٢٧) - سابق لأوانه (٣٠) - غيرَه بكذا (٧٢، ٩٨)  
- أمسك الشرطي باللص (٣٤) - التعليق عن العمل (١٥).
- ٧- حروف الجر:  
تبادلها (٥٥، ١٤٤، ٢٠٨، ٢٤٥) - استعمالها أسماء (٥٦، ١٨٩) - زيادتها (٥٦)  
- نزع الخافض (١٤٧، ٢٠٨) - الجر على الحوار (١٨٣، ٢٠٦) - من أقسامها (٢٧١).
- ٨- الزيادة:  
الفاء في خير المبتدأ (٥٩) - اللام في جواب إن (٥٤) - إلا بعد «مع أنه» (٦٦) -  
«بين» مع الظاهر (٢٦، ٧٠، ١٠٠) - حروف الجر (٥٦) - كلما... كلما... (٥٣،  
١٢٤، ٢٦٦) «أل» على «كل» و«بعض» (٦٧).
- ٩- الحذف:  
حذف الفاء من جواب «أما» (٧٦).
- ١٠- المصدر الصناعي:  
إمكانيات ضخمة، العملية التعليمية (١٨٨).

١١- الكون العام:

يوجد بيننا فلان (١٤٧).

١٢- النواسخ:

اسم لكن نكرة وخبرها معرفة (٨٠).

١٣- النسب:

النسب إلى الجمع على لفظه (٢٨، ١٠٩) - مَرَّتِي فِي «امرؤ القيس» (١٧٨) - بدمي

وطبعي (٦٥، ١٢٧) - رئيية (٧٥، ٢٠٠) - النسب إلى فعيلة (٦٥).

١٤- العطف:

على معمولى عاملين (٢٣٧) - على الضمير المتصل (٣٤، ١٠٠).

١٥- التحذير:

إياك الكذب (٢٣) - إياك أن تفعل (٢٤).

١٦- التنازع (١٤٦، ٢٠٣).

١٧- الشاذ (١٤٤، ١٨٣).

١٨- الأضداد (١٤٣، ١٨٠).

١٩- الضرورة (١٤٨).

٢٠- المولّد (١٤٢، ١٩٣).

٢١- الأعجمى (١٤٣، ١٩٤).

٢٢- الأزواج (٢٠٧).

٢٣- اللهجات (١٩٨).

٢٤- تكملة مادة لغوية (١٩١).

٢٥- التضمين (١٨٦، ٢٠٨).

٢٦- استعمال العلماء (١٤٨).

٢٧- المعاجم القديمة والحديثة (١٤٩، ١٥١).

٢٨- الترجمة (١٤٥، ١٩٨).

٢٩- الفصل بين المتلازمين:

(٨٠، ٨٢، ١٢٠، ١٢٢، ٢٤٧).

٣٠- محنة الفحصى فى وسائل الإعلام (٤٨).

٣١- وسائل النقد اللغوى (٩، ٤٥، ٨٧).

٣٢- اللهجة العامية (١٤٤).

٣٣- الخلاف المذهبى (١٤٥).

٣٤- الترتيب بين الصفات العامة والخاصة (١٥٦).

\*\*\*

ثالثاً  
الكتب المدروسة

- الكتابة الصحيحة [تأليف زهدى جبار الله] (٤٢-٧)
- لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتمريط [تأليف دكتور إبراهيم درديري] (٨٣-٤٣)
- من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة [تأليف د محمد أبو الفتوح شريف] (١٣٢-٨٥)
- معجم الأغلط اللعوية المعاصرة [تأليف محمد العدواني] (٢٤٠-١٣٣)
- أخطاء ألفنها [تأليف سيم بصرا] (٣-٢٤١)
- محتوى الكتاب
- أولاً الألفاظ والتراكيب اللعوية (٣٠٦-٣٠١)
- ثانياً أحكام لعوية تتصل بأمثلة الصواب والخطأ (٣٠٨ ، ٣٠٧)

تم  
والحمد لله رب العالمين

رقم الإيداع: ٢٠٠١/١٣٧١٧
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-241-.....